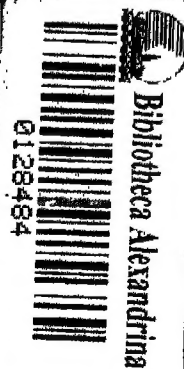


مَدَارِكُ الْحَاكِمِي
فِي مَرْجِعِ رَأْيِ اللَّهِ

تأليف
الْفَقِيهَ الْمُحَقِّقِ
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْمَوْسَوِيِّ الْعَامِلِيِّ
"المرقبة سنة ١٠٠٩ هـ"

تحقيق
مُؤَسَّسَةُ الْبَيْتِ الْعِلْمِيِّ وَالْحَاكِمِي



مَذَارِكُ الْحُكَّامِ

فِي

شَرْحِ السُّبُلِ

مَدَارِكُ الْحُكْمِ

فِي شَيْخ

شَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَأليف

الفقيه والمحقق

الشيخ محمد بن علي الموسوي العاملي

المؤسسة ١٠٠٩ هـ

لجيرة الثاني

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

مؤسسة آل البيت للإحياء التراث

بيروت - ص.ب. ٢٤/٣٤ تلفون ٨٢٠٨٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة
لمؤسسة آل البيت-عليهم السلام لإحياء التراث

الفصل الثالث :

في الاستحاضة ،

وهو يشتمل على أقسامها ، وأحكامها .

أما الأول :

فدم الاستحاضة في الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج بفتور .

قوله: أما الأول، فدم الاستحاضة في الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج

بفتور.

الاستحاضة في الأصل استفعال من الحيض ، يقال استحيضت على وزن استقيمت
بالبناء للمجهول ، فهي تستحاض لا تستحيض : إذا استمر بها الدم بعد أيامها فهي
مستحاضة . كذا ذكره الجوهري^(١) ، ومقتضاه عدم سماع المادة مبنية لغير المجهول ، ثم
استعمل لفظ الاستحاضة في دم فاسد يخرج من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل .

وما ذكره المصنف من الصفات خاصة مركبة له ، وهي مستفادة من الأخبار . أما
الصفرة والبرودة فمن حسنة حفص بن البختري عن الصادق عليه السلام ، قال : « ودم
الاستحاضة أصفر بارد »^(٢) .

وأما الرقة فمن قوله عليه السلام في خبر علي بن يقطين : « تدع الصلاة ما دامت ترى

(١) الصحاح (٣ : ١٠٧٣) .

(٢) الكافي (٣ : ١/٩١) ، التهذيب (١ : ٤٢٩/١٥١) ، الوسائل (٢ : ٥٣٧) أبواب الحيض ب (٣) ح .

٨ مدارك الأحكام/ج ٢

وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضاً ، إذ الصفرة والكُدرة في أيام الحيض حيض ،
وفي أيام الطهر طهر ..

الدم العبيط ، فإذا رَقَّ وكانت صفرة اغتسلت « (١) .

وأما الخروج بفتور ، أي ضعف وتثاقل فلم أقف له على مستند .

قال المصنف في الاعتبار : وإنما قَدِّدنا بالأغلب لأنه قد يتفق الأصفر حيضاً ، كما إذا
رأته في العادة (٢) . وهو غير جيد ، فإنَّ القيد إنما تعلق بدم الاستحاضة ، لا بالدم الأصفر .

والأولى أن يقال : إن فائدته التنبيه على أنَّ دم الاستحاضة قد يكون أسود أو أحمر ،
كما موجود بعد أكثر الحيض والنفاس ، فإنه يحكم بكونه استحاضة ، وإن كان بصفة
الحيض .

وينبغي أن يعلم أنه لما ثبت أنَّ دم الاستحاضة هو ما كان جامعاً للأوصاف
المذكورة وجب الاختصار في إلحاق ما عداه به على مورد النصِّ خاصة ، وكلام الأصحاب
في هذه المسألة غير منقح (٣) .

قوله: وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضاً ، إذ الصفرة والكُدرة في أيام
الحيض حيض ، وفي أيام الطهر طهر.

قال الشارح — رحمه الله — : المراد بأيام الحيض : ما يحكم على الدم الواقع فيها بأنه
حيض ، سواء كانت أيام العادة أو غيرها ، فتدخل المبتدئة ومن تعقب عادتها دم بعد أقل

(١) التهذيب (١ : ١٧٤/٤٩٧) الوسائل (٢ : ٦١٥) أبواب النفاس ب (٣) ح (١٦) .

(٢) الاعتبار (١ : ٢٤١) .

(٣) في «س» : واضح .

وكل دم تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام ولم يكن دم قرح ولا جرح فهو استحاضة . وكذا ما يزيد عن العادة ويتجاوز العشرة ، أو يزيد عن أيام النفاس ، أو يكون مع الحمل على الأظهر ، أو مع اليأس ، أو قبل البلوغ .

الطهر . وضابطه ما أمكن كونه حيضاً ، وربما فسرت بأيام العادة^(١) . هذا كلامه رحمه الله تعالى .

وأقول : إن هذا التفسير أولى ، إذ الظاهر اعتبار الأوصاف في غير العادة مطلقاً ، كما بيناه .

قوله: وكل دم تراه المرأة أقل من ثلاثة ولم يكن دم قرح ولا جرح فهو استحاضة.

هذه الكلية إنما تتم إذا استثني دم النفاس ، ومع ذلك فلا بد من تقييدها بما إذا كان الدم بصفة دم الاستحاضة ، إلا فيما دلّ الدليل على خلافه كما تقدم .

قوله: وكذا ما يزيد عن العادة ويتجاوز العشرة.

قد تقدم الكلام في ذلك ، وأنّ المستفاد من الأخبار أنّ ما تجده المرأة بعد العادة وأيام الاستظهار فهو استحاضة مطلقاً . وأما أنه مع التجاوز يكون ما تجده في أيام الاستظهار استحاضة ، حتى أنه يجب عليها قضاء ما أخلت به فيها من العبادات فلم أقف على دليله ، ولا ريب أنه أحوط .

قوله: أو يكون مع الحمل على الأظهر.

اختلف الأصحاب في هذه المسألة فذهب الأكثر إلى أنّ الحامل قد تحيض

كالخائل^(١)، وهو اختيار أبي جعفر بن بابويه^(٢) والسيد المرتضى^(٣).

قال الشيخ في النهاية وكتابي الأخبار: وما تجده المرأة الحامل في أيام عاداتها يحكم بكونه حيضاً، وما تراه بعد عاداتها بعشرين يوماً فليس بحيض^(٤).

وقال في الخلاف: إنه حيض قبل أن يستبين الحمل لا بعده. ونقل فيه الإجماع^(٥).

وقال المفيد^(٦) - رحمه الله - وابن الجنيد^(٧) - رحمه الله - : لا يجتمع حيض مع حمل.

و يدفع هذا القول صريحاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، إنه سئل عن الحبل ترى الدم أتترك الصلاة؟ قال: «نعم، إن الحبل ربما قذفت الدم»^(٨).

وفي الصحيح عن صفوان، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحبل ترى الدم

(١) الخائل: كل حامل ينقطع عنها الحمل سنة أو سنوات (لسان العرب ١١ : ١٨٩).

(٢) القنع: (١٦).

(٣) المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية): (١٩١).

(٤) النهاية: (٢٥)، التهذيب (١ : ٣٨٨)، الاستبصار (١ : ١٤٠).

(٥) الخلاف (١ : ٧٤).

(٦) نقله في منتهى المطلب (١ : ٩٦)، والمعتبر (١ : ٢٠٠).

(٧) نقله في المختلف: (٣٦).

(٨) الكافي (٣ : ٩٧/٥) التهذيب (١ : ٣٨٦/١١٨٧)، الاستبصار (١ : ١٣٨/٤٧٤)، الوسائل (٢ :

٥٧٦) أبواب الحيض ب (٣٠) ح (١).

.

ثلاثة أيام أو أربعة أيام أتصلي؟ قال: «تمسك عن الصلاة»^(١).

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن الحبل ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً في كل شهر؟ قال: «تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع في حيضها، فإذا طهرت صلت»^(٢).

وروى الكليني في الحسن عن سليمان بن خالد، قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، الحبل ربما طمئت، فقال: «نعم، وذلك أن الولد في بطن أمه غذاؤه الدم فربما كثر ففضل عنه، فإذا فضل دفعته، فإذا دفعته حرمت عليها الصلاة»^(٣).

قال: وفي رواية أخرى: إذا كان كذلك تأخر الولادة^(٤). وبهذه الروايات احتج القائلون بأن الحامل تحيض كالحائض.

احتج الشيخ في كتابي الأخبار على القول الثاني بصحيفة الحسين بن نعيم الصحاف، قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أم ولدي ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة؟ فقال: «إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم في الشهر الذي كانت تقعد فيه فإن ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتوضأ ولتحتش وتصل، فإذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذي

(١) التهذيب (١: ٣٨٧/١١١٣)، الاستبصار (١: ٤٧٨/١٣٩)، الوسائل (٢: ٥٧٧) أبواب الحيض ب (٣٠) ح (٤).

(٢) الكافي (٣: ٩٧/٣)، التهذيب (١: ٣٨٧/١١٩٤)، الاستبصار (١: ٤٧٩/١٣٩)، الوسائل (٢: ٥٧٨) أبواب الحيض ب (٣٠) ح (٧).

(٣) الكافي (٣: ٩٧/٦)، الوسائل (٢: ٥٧٩) أبواب الحيض ب (٣٠) ح (١٤).

(٤) الكافي (٣: ٩٧/٦)، الوسائل (٢: ٥٧٩) أبواب الحيض ب (٣٠) ح (١٥).

وإذا تجاوز الدم عشرة أيام وهي ممتن تحيض فقد امتزج حيضها بطهرها فهي إما مبتدئة ، وإما ذات عادة ، مستقرة أو مضطربة .

كانت ترى فيه الدم بقليل أو في الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضة «^(١)» . وهي مع صحتها صريحة في المدعى فيتجه «^(٢)» العمل بها ، وإن كان القول الأول لا يخلو من قوة . وأما القول الثالث فلم أقف له على مستند .

احتج المفيد — رحمه الله — برواية السكوني عن جعفر ، عن أبيه عليهما السلام ، قال : « قال النبي صلى الله عليه وآله : ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل » «^(٣)» وصحيحة حميد بن المثني ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحبل ترى الدفعة والدفعتين من الدم في الأيام وفي الشهر والشهرين ، فقال : « تلك الهراقة ، ليس تمسك هذه عن الصلاة » «^(٤)» .

والجواب أن الرواية الأولى ضعيفة السند ، والثانية في غير موضع النزاع ، لأن الدم المذكور لم يجمع شرائط الحيض .

قوله : وإذا تجاوز الدم عشرة أيام وهي ممتن تحيض فقد امتزج حيضها بطهرها ، فهي إما مبتدئة وإما ذات عادة مستقرة أو مضطربة .

قد تقدم الكلام في ذات العادة . والمبتدئة بكسر الدال وفتحها اسم فاعل أو اسم مفعول : هي التي ابتدأت الحيض ، أو ابتدأ بها الحيض . وفسرها المصنف في المعتبر بأنها

(١) الكافي (٣ : ١/٩٥) ، التهذيب (١ : ١١٩٧/٣٨٨) ، الاستبصار (١ : ٤٨٢/١٤٠) ، الوسائل (٢ : ٥٧٧) أبواب الحيض ب (٣٠) ح (٣) .

(٢) في «ح» : فيتعين .

(٣) التهذيب (١ : ١١٩٦/٣٨٧) ، الاستبصار (١ : ٤٨١/١٤٠) ، الوسائل (٢ : ٥٧٩) أبواب الحيض ب (٣٠) ح (١٢) .

(٤) التهذيب (١ : ١١٩٥/٣٨٧) ، الاستبصار (١ : ٤٨٠/١٣٩) ، الوسائل (٢ : ٥٧٨) أبواب الحيض ب (٣) ح (٨) .

التي رأت الدم أول مرة . وفسر المضطربة بأنها التي لم تستقر لها عادة ، وجعل الناسية للعادة قسيماً لهما ^(١) .

ويظهر من كلام المصنف في هذا الكتاب أن المبتدئة من لم تستقر لها عادة ، والمضطربة من استقر لها عادة ثم اضطرب عليها الدم ونسيتها ، وهو الذي صرح به العلامة ^(٢) — رحمه الله — ومن تأخر عنه ^(٣) . والاختلاف في ذلك لفظي .

وما قيل من أن فائدته رجوع هذا النوع من المبتدئة ، أعني التي لم تستقر لها عادة إلى الأقارب والأقران ، فإنه إنما يكون على الثاني دون الأول ^(٤) فضعيف جداً ، لأن الحكم في النصوص الواردة بذلك ليس منوطاً بالمبتدئة ليرجع إلى تفسيرها ، ويختلف الحكم باختلافه كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى .

إذا تقرر ذلك فنقول : إذا تجاوز الدم العشرة فقد امتزج الحيض بالطهر ، ولا يخلو إما أن تكون المرأة مبتدئة ، أو ذات عادة عديدة ووقتيّة ، أو عديدة فقط ، أو وقتيّة كذلك ، أو مضطربة ناسية للوقت والعدد ، أو للعدد خاصة مع ذكر أول الوقت أو وسطه أو آخره أو وقت منه في الجملة ، أو ناسية للوقت خاصة ، وعلى هذا فالعدد المحفوظ إما أن يتحقق له إضلال في وقت يقصر نصفه من العدد أو لا . وعلى التقادير فإما أن يتحقق لها تمييز أو لا . فهذه أقسام المستحاضات ، وسيجيء أحكامها مفصلة إن شاء الله تعالى .

(١) المعتبر (١ : ٢٠٤) .

(٢) كما في المختلف : (٣٧) .

(٣) منهم الشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٠) .

(٤) كما في الروضة البهية (١ : ١٠٤) .

فالمبتدئة : ترجع إلى اعتبار الدم ، فما شابه دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة ، بشرط أن يكون ما شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة .

قوله: فالمبتدئة ترجع إلى اعتبار الدم، فما شابه دم الحيض فهو حيض، وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة، بشرط أن يكون ما شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة.

هذا الحكم جمع عليه بين الأصحاب ، قاله في المعتبر^(١) ، واستدل عليه بالروايات المتضمنة لأوصاف الحيض ، كقوله عليه السلام في رواية إسحاق بن جرير^(٢) : « إن دم الحيض ليس به خفاء ، هو دم حار تجد له حرقة »^(٣) وفي رواية حفص بن البختري : « إن دم الحيض حار عبيط أسود وله دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة أصفر بارد . فإذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة »^(٤) .

واشترط المصنف^(٥) وغيره^(٦) في العمل بالتمييز أن لا يقصر ما شابه دم الحيض عن أقله ، ولا يتجاوز أكثره ، واشتراطهما ظاهر . ويعتبر فيه أيضاً توالي الأيام الثلاثة على مذهب من يعتبر التوالي .

(١) المعتبر (١ : ٢٠٤) .

(٢) الرواية هكذا في «ق» «م» والكافي ، وفي التهذيب الرواية عن إسحاق بن جرير عن حريز . والظاهر أن الصحيح ما أثبتناه ، لعدم ثبوت رواية إسحاق بن جرير عن حريز (راجع معجم رجال الحديث ٤٠ : ٣ ، ٤١) .

(٣) الكافي (٣ : ٣/١١) ، التهذيب (١ : ٤٣١/١٥١) ، الوسائل (٢ : ٥٣٧) أبواب الحيض ب (٣) ح (٣) .

(٤) الكافي (٣ : ١/١١) ، التهذيب (١ : ٤٢٩/١٥١) ، الوسائل (٢ : ٥٣٧) أبواب الحيض ب (٣) ح (٢) .

(٥) المعتبر (١ : ٢٠٥) .

(٦) منهم العلامة في نهاية الأحكام (١ : ١٣٤) .

فإن كان لوناً واحداً أو لم يحصل فيه شريطا التمييز رجعت إلى عادة نسائها إن اتفقن ،

وهل يعتبر فيه بلوغ الدم الضعيف مع أيام النقاء أقل الطهر؟ وجهان : أحدهما نعم ، وبه قطع العلامة في النهاية^(١) ، لأننا إذا جعلنا القوي حيضاً كان الضعيف طهراً ، لأنه مقابله . والثاني لا ، للعموم ، وضعفه ظاهر . فلورأت خمسة أسود ثم أربعة أصفر ثم عاد الأسود عشرة فعلى الأول لا تمييز لها ، وعلى الثاني حيضها خمسة .

ثم إن المشابهة تحصل باللون ، فالأسود قوي الأحمر ، وهو قوي الأشقر ، وهو قوي الأصفر . والقوام ، فالثخين قوي الرقيق . والرائحة ، فالمتنن قوي بالنسبة إلى غيره . ومتى اجتمع في دم خصلة وفي آخر ثنتان فهو أقوى . ولو استوى العدد مع الاختلاف ، كما لو كان في أحدهما الثخانة وفي الآخر الرائحة فلا تمييز لها .

فرعان : الأول : لا يشترط في التمييز التكرار ، لأنه علامة الحيض ، فيكفي امتيازه بخلاف العادة . وظاهر المنتهى أنه موضع وفاق بين العلماء^(٢) ، فلورأت في شهر ثلاثة أسود (وفي آخر أربعة)^(٣) وفي آخر خمسة ، فما هو بالصفة حيض والباقي طهر .

الثاني : العادة كما تحصل بالأخذ والانقطاع كذا تحصل بالتمييز ، فلومرتبها شهران رأت فيهما سواء ، ثم اختلف الدم في باقي الأشهر رجعت إلى عادتها في الشهرين ، ولا تنظر إلى اختلاف الدم ، لأن الأول صار عادة .

قوله : فإن كان لوناً واحداً أو لم يحصل فيه شرطاً التمييز رجعت إلى عادة نسائها إن اتفقن .

المراد بالنساء هنا : الأقارب من الأبوين أو أحدهما ، ولا يعتبر العصبية ، لأن الاعتبار

(١) نهاية الأحكام (١ : ١٣٥) .

(٢) منتهى المطلب (١ : ١٠٤) .

(٣) بين القوسين ليست في «م» .

.

الطبيعة، وهي جاذبة^(١) من الطرفين.

وهذا الحكم أعني رجوع المبتدئة مع فقد التمييز إلى عادة نساؤها هو المعروف من مذهب الأصحاب، وعزاه في المعتبر إلى الخمسة وأتباعهم.

واحتج عليه بأن الحيض يعمل فيه بالعادة وبالأمانة، كما يرجع إلى صفات الدم، ومع اتفاقهم يغلب أنها كإحداهن، إذ من النادر أن تشد واحدة عن جميع الأهل^(٢).

وبما رواه الشيخ عن سماعة، قال: سألت عن جارية حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام أقرائها، قال: «أقرأها مثل أقرء نساؤها، فإن كان نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام، وأقله ثلاثة أيام»^(٣).

وعن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المستحاضة تنظر بعض نساؤها فتتدي بأقرائها ثم تستظهر على ذلك بيوم»^(٤).

وفي الروايتين قصور من حيث السند. أما الأولى فبالإرسال، والإيضمار، واشتمال سندها على عدة من الواقفية^(٥).

(١) في «س» حادثة.

(٢) المعتبر (١: ٢٠٧).

(٣) التهذيب (١: ١١٨١/٣٨٠)، الاستبصار (١: ٤٧١/١٣٨)، الوسائل (٢: ٥٤٧) أبواب الحيض ب

(٨) ح (٢) وقد رواها في الكافي (٣: ٣/٧٩).

(٤) التهذيب (١: ١٢٥٢/٤٠١)، الاستبصار (١: ٤٧٢/١٣٨)، الوسائل (٢: ٥٥٧) أبواب الحيض ب

(١٣) ح (٥).

(٥) منهم زرعة بن محمد راجع رجال الجاشي: (٤٦٦/١٧٦)، وسماعة بن مهران راجع رجال اله

(٣٥١)، والواقفية هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليه السلام وقالوا أنه الإمام القائم وأنه.

راجع فرق الشيعة للنوبختي: (٨١).

وقيل : أو عادة ذوات أسنانها من بلدها ،

وأما الثانية فلأن في طريقها علي بن الحسن بن فضال وهو فطحي^(١) ، وأيضاً فإنها تتضمن الرجوع إلى بعض نساؤها ، وهو خلاف الفتوى . لكن الشيخ في الخلاف نقل على صحة الرواية الأولى إجماع الفرقة^(٢) ، فإن تمّ فهو الحجة ، وإلا أمكن التوقف في هذا الحكم لضعف مستنده .

ومقتضى كلام المصنف هنا وفي المعتبر أنّ رجوعها إلى نساؤها مشروط باتفاقهم^(٣) ، وبه صرح العلامة في النهاية وقال : حتى لو كنّ عشرأ فاتفق فيهن تسع رجعت إلى الأقران^(٤) .

ورجح الشهيد — رحمه الله — اعتبار الأغلب مع الاختلاف^(٥) . وهو ضعيف جداً ، لأنه إن استند في الحكم إلى مقطوعة سماعة وجب القطع بالانتقال عن نساؤها بمجرد الاختلاف كما هو منطوق الرواية ، وإن استند إلى رواية زرارة ومحمد بن مسلم وجب القول برجوعها إلى بعض نساها مطلقاً ولا قائل به .

قوله : وقيل ، أو عادة ذوات أسنانها من بلدها .

هذا الحكم ذكره الشيخ في المبسوط^(٦) ، وجمع من الأصحاب . قال المصنف في المعتبر : ونحن نطالب بدليله ، فإنه لم يثبت . ولو قال كما يغلب في الظن أنها كنساها

(١) راجع رجال النجاشي : (٦٧٦/٢٥٧) . والفتحية : هم الذين قالوا بإمامة عبد الله بن جعفر الأقطع بعد

أبيه جعفر بن محمد الصادق عليه السلام . وسمي الأقطع لأنه كان أقطع الرأس . (راجع فرق الشيعة

لنوبختي : ٧٧) .

(٢) الخلاف (١ : ٧٣) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٠٨) .

(٤) نهاية الأحكام (١ : ١٣٩) .

(٥) كما في الذكرى : (٣٠) .

(٦) المبسوط (١ : ٤٦) .

فإن كنَّ مختلفات جعلت حيضها في كل شهر سبعة أيام، أو عشرة من شهر وثلاثة من الآخر، مخيرة فيهما، وقيل: عشرة، وقيل: ثلاثة، والأول أظهر

مع اتفاقهن يغلب في الأقران منعنا ذلك، فإن ذوات القرابة بينها مشابهة في الطباع والجنسية والأصل، فقوى الظن مع اتفاقهن بمساواتها لهن، ولا كذا الأقران، إذ لا مناسبة تقتضيه لأنا نرى النسب يعطي شبيهاً ولا نرى المقارنة لها أثر فيه^(١).

واعترضه الشهيد — رحمه الله — في الذكري بأن لفظ نسائها دالٌّ عليه، لأن الإضافة تصدق بأدنى ملابس، قال: ولما لا بسنها في السن والبلد صدق عليهن النساء، وأما المشاكلة فمع اتحاد السن واتحاد البلد تحصل غالباً^(٢). وهذا كلامه — رحمه الله —. ولا يخلو من نظر، لأن ذلك خلاف المتبادر من اللفظ، ولأن اللازم مما ذكره الاكتفاء باتحاد البلد أو السن، لصدق الملابس معه، ولا قائل به.

هذا كله على تقدير العمل بالخبرين الأولين، وإلا فالبحث ساقط من أصله.

قوله: فإن كنَّ مختلفات جعلت حيضها في كل شهر سبعة أيام، أو عشرة من شهر وثلاثة من الآخر، مخيرة فيهما، وقيل: عشرة، وقيل: ثلاثة، والأول أظهر.

اختلف الأصحاب في هذه المسألة، فقال الشيخ في الجمل في المبتدئة: إذا فقدت الأقارب والأقران، أو اختلفن إنها تترك الصلاة في الشهر الأول أقل أيام الحيض، وفي الشهر الثاني أكثر أيام الحيض، أو تترك الصلاة في كل شهر سبعة أيام^(٣). ونحوه قال

(١) المعتبر (١: ٢٠٨).

(٢) الذكري: (٣٠).

(٣) الجمل والمعقود (الرسائل العشر): (١٦٣)، لكن الموجود في النسخة التي عندنا هذه العبارة فقط: فلتترك الصلاة في كل شهر سبعة أيام مخيرة في ذلك.

في المبسوط^(١) . وقال في موضع آخر منه : إنها مع استمرار الدم تحيض عشرة أيام ، ثم تجعل طهراً عشرة أيام ، ثم حيضاً عشرة أيام وهكذا^(٢) .
وحكى في المعتبر عن بعض فقهاءنا أنها تجلس في كل شهر عشرأ وهو أكثر أيام الحيض ، لأنه زمان يمكن أن يكون حيضاً^(٣) .

وقال المرتضى — رحمه الله — : تجلس من ثلاثة إلى عشرة^(٤) .
وقال ابن الجنيد — رحمه الله — : إنها تترك الصلاة في كل شهر ثلاثة أيام ، وتصلي سبعة وعشرين يوماً^(٥) .

احتج الشيخ ومن تبعه على التحيض بالسبعة بمرسلة يونس عن الصادق عليه السلام : قال : « وتحضي في كل شهر في علم الله سبعة أيام أو ستة أيام »^(٦) ومقتضاها التخيير بين الستة والسبعة ، فلا وجه للاقتصار على السبعة .

واستدلوا على تحيضها بالثلاثة والعشرة بما رواه الشيخ عن الحسن بن علي بن فضال ، عن عبد الله بن بكير ، عن الصادق عليه السلام ، قال : « المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها واستمر الدم تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً ، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً » قال الحسن ، وقال

(١) المبسوط (١ : ٤٧) .

(٢) المبسوط (١ : ٤٦) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٠٩) .

(٤) نقله عنه في التنقيح الرائع (١ : ١٠٤) .

(٥) نقله عنه في المختلف : (٣٨) .

(٦) الكافي (٣ : ١٨٣) ، التهذيب (١ : ١١٨٣ / ٣٨١) ، الوسائل (٢ : ٥٤٧) أبواب الحيض ب (٨) ح

ابن بكير: هذا مما لا يجدون منه بدءاً^(١).

وعن عبد الله بن بكير أيضاً قال: في الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة أنها تنتظر بالصلاة فلا تصلي حتى يمضي أكثر ما يكون من الحيض، فإذا مضى ذلك وهو عشرة أيام فعلت ما تفعله المستحاضة، ثم صلت فمكثت تصلي بقية شهرها، ثم تحركت الصلاة في المرة الثانية أقل ما تركت امرأة الصلاة وتجلس أقل ما يكون من الطمث وهو ثلاثة أيام، فإن دام عليها الحيض صلت في وقت الصلاة التي صلت وجعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر وتركها الصلاة أقل ما يكون من الحيض^(٢).

والأخبار الواردة في هذا الباب كلها ضعيفة السند، كما اعترف به المصنف في الاعتبار^(٣)، والعلامة في المختلف^(٤). ومع ذلك فمقتضى روايتي ابن بكير التحيض بالثلاثة دائماً في غير الدور الأول، ولا دلالة لهما على التحيض بالعشرة بعد الثلاثة كما ذكره الشيخ^(٥) وأتباعه^(٦).

قال المصنف في الاعتبار بعد أن حكم بضعف الروايات الواردة في هذا الباب: والوجه عندي أن تحيض كل واحدة منهما — يعني المبتدئة والمضطربة بالتفسير الذي ذكره — ثلاثة أيام، لأنه المتيقن في الحيض، وتصلي وتصوم بقية الشهر استظهاراً،

(١) التهذيب (١ : ١١٨٢/٣٨١)، الاستبصار (١ : ٤٦٩/١٣٧)، الوسائل (٢ : ٥٤٩) أبواب الحيض ب (٨) ح (٦).

(٢) التهذيب (١ : ١٢٥١/٤٠٠)، الاستبصار (١ : ٤٧٠/١٣٧)، الوسائل (٢ : ٥٤٩) أبواب الحيض ب (٨) ح (٥).

(٣) الاعتبار (١ : ٢١٠).

(٤) المختلف : (٣٨).

(٥) الاستبصار (١ : ١٣٧)، والمبسوط (١ : ٤٧)، والنهاية : (٢٥).

(٦) كالكاظمي ابن البراج في المهذب (١ : ٣٧).

حكم ذات العادة ٢١

وذات العادة تجعل عاداتها حيزاً وما سواه استحاضة ، فإن اجتمع لها مع العادة تمييز ، قيل : تعمل على العادة ، وقيل : على التمييز ، وقيل : بالتخير والأول أظهر .

وعملاً بالأصل في لزوم العادة^(١) . هذا كلامه — رحمه الله — . ولا يخلو من قوة ، ويؤيده الروايتان المتقدمتان والإجماع ، فإن الخلاف إنما وقع في الزائد عن الثلاثة .
واعلم أن مقتضى مرسله يونس المتقدمة^(٢) : تحييرها بين الستة والسبعة ، وبه قطع في الاعتبار بناء على العمل بالرواية . وقوى العلامة في النهاية وجوب العمل بما يؤدي اجتهداها إليه ، لئلا يلزم التخير في السابع بين وجوب الصلاة وعدمه^(٣) . وهو منقوض بأيام الاستظهار . وقال في الاعتبار : إنه لا مانع من ذلك ، إذ قد يقع التخير في الواجب ، كما يتخير المسافر بين الإتمام والقصر في بعض المواضع^(٤) .
ومتى اختارت عدداً كان لها وضعه حيث شئت من الشهر ، ولا يتعين أوله وإن كان أولى .

ومقتضى خبري ابن بكير أخذ الثلاثة بعد العشرة ، ثم أخذها بعد السبعة والعشرين دائماً ، ولا ريب أنه أولى .

قوله : وذات العادة تجعل عاداتها حيزاً وما سواه استحاضة ، فإن اجتمع لها مع العادة تمييز ، قيل : تعمل على العادة ، وقيل : على التمييز ، وقيل : بالتخير ، والأول أظهر .

إذا اجتمعت العادة والتمييز فإن توافقا في الوقت ، أو مضى بينهما أقل الطهر فلا

(١) الاعتبار (١ : ٢١٠) .

(٢) في ص (١٩) .

(٣) نهاية الأحكام (١ : ١٣٨) .

(٤) الاعتبار (١ : ٢١١) .

بحث . وإن اختلفا ولم يمكن الجمع بينهما ، كما إذا رأت في العادة صفرة وقبلها أو بعدها بصفة الحيض وتجاوز المجموع العشرة أو لم يتخلل بينهما أقل الطهر، فقال الشيخ في الجمل ، والمبسوط : ترجع إلى العادة^(١) ، وهو مذهب المفيد ، والمرضى^(٢) ، وأتباعهم . وقال في النهاية : ترجع إلى التمييز^(٣) . وحكى المصنف هنا قولاً بالتخير، ولم يذكره في المعتبر ولا غيره من الأصحاب . والمعتمد الأول .

لنا : الأخبار الكثيرة الدالة على اعتبار العادة مطلقاً من غير تقييد بانتفاء التمييز، كقوله عليه السلام في صحيحة الحسين الصحاف : « فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها »^(٤) .

وفي صحيحة محمد بن عمرو بن سعيد : « تنتظر عدة ما كانت تحيض ، ثم تستظهر بثلاثة أيام ، ثم هي مستحاضة »^(٥) .

احتج الشيخ — رحمه الله — على الرجوع إلى التمييز بقوله عليه السلام في حسنة حفص بن البختري : « إن دم الحيض حار عبيط أسود »^(٦) وغير ذلك من الأخبار المتضمنة لبيان الأوصاف^(٧) .

(١) الجمل والعقود (الرسائل العشر) : (١٦٣) . والمبسوط (١ : ٤٩) .

(٢) نقله عنهما في المختلف : (٣٩) .

(٣) النهاية : (٢٤) .

(٤) الكافي (٣ : ١/٩٥) . التهذيب (١ : ٣٨٨/١١٩٧) ، الاستبصار (١ : ٤٨٢/١٤٠) ، الوسائل (٢ : ٥٤٣)

أبواب الحيض ب (٥) ، (٦) .

(٥) التهذيب (١ : ١٧٢/٤٩١) ، الاستبصار (١ : ٥١٥/١٤٩) ، الوسائل (٢ : ٥٥٧) أبواب الحيض ب

(١٣) ح (١٠) .

(٦) المقدمة في ص (١٤) .

(٧) الوسائل (٢ : ٥٣٤ ، ٥٣٥) أبواب الحيض ب (١ ، ٢) .

وهاهنا مسائل :

الأولى : إذا كانت عاداتها مستقرة عدداً ووقتاً . فرأت ذلك العدد متقدماً على ذلك الوقت أو متأخراً عنه تحيَّضت بالعدد وألغت الوقت ، لأن العادة تتقدم وتتأخر ، وسواء رأته بصفة دم الحيض أو لم يكن .
الثانية : رأت الدم قبل العادة وفي العادة ، فإن لم يتجاوز العشرة فالكل

والجواب : أنَّ صفة الدم يسقط اعتبارها مع العادة ، لأن العادة أقوى في الدلالة ، ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة والكدر في أيامها ، قال : « لا تصل حتى تنقضي أيامها ، فإن رأت الصفرة في غير أيامها توضأت وصَلَّت »^(١) .

ورجح المحقق الشيخ علي - رحمه الله - تقديم العادة المستفادة من الأخذ والانقطاع ، دون المستفادة من التمييز ، حذراً من لزوم زيادة الفرع على أصله^(٢) . وهو ضعيف .

قوله : الأولى ، إذا كانت عاداتها مستقرة عدداً ووقتاً فرأت ذلك العدد متقدماً على ذلك الوقت أو متأخراً عنه تحيَّضت بالعدد وألغت الوقت ، لأن العادة تتقدم وتتأخر ، سواء رأته بصفة دم الحيض أو لم يكن .

إطلاق العبارة يقتضي عدم وجوب الاحتياط إلى الثلاثة في ذات العادة مطلقاً ، وربما قيل بوجوبه على من تقدم دمها العادة إلى أن تمضي الثلاثة ، أو يحضر الوقت . وهو ضعيف . وقد تقدم الكلام في ذلك .

(١) الكافي (٣ : ١/٧٨) ، التهذيب (١ : ٣٩٦ / ١٢٣٠) ، الوسائل (٢ : ٥٤٠) أبواب الحيض ب (٤) ح

(١) .

(٢) جامع المقاصد (١ : ٣٩) .

حيض ، وإن تجاوز جعلت العادة حيضاً ، وكان ما تقدّمها استحاضة . وكذا لو رأت في وقت العادة وبعدها . ولورأت قبل العادة وفي العادة وبعدها ، فإن لم يتجاوز فالجميع حيض ، وإن زاد على العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة .

الثالثة : لو كانت عاداتها في كل شهر مرة واحدة عدداً معيناً فرأت في شهر مرتين بعدد أيام العادة كان ذلك حيضاً . ولو جاء في كل مرة أزيد من العادة لكان ذلك حيضاً إذا لم يتجاوز العشرة ، فإن تجاوز تحيضت بقدر عاداتها وكان الباقي استحاضة .

والمضطربة العادة ترجع إلى التمييز فتعمل عليه ،

قوله : والمضطربة العادة ترجع إلى التمييز فتعمل عليه .

يلوح من قول المصنف : فإن فقدت التمييز... أن المضطربة هي التي اضطرب عليها الدم ونسيت عاداتها . وصرح في المعتبر^(١) في هذه المسألة بأن المضطربة من لم تستقر لها عادة . والأظهر رجوعها بتفسيرها إلى التمييز ، لعموم الأدلة الدالة على ذلك . قال بعض المحققين — وقد تقدم — : إن المضطربة من نسيت عاداتها إما عدداً ، أو وقتاً ، أو عدداً ووقتاً . والحكم برجوعها إلى التمييز مطلقاً لا يستقيم^(٢) ، لأن ذاكرة العدد الناسية للوقت لو عارض تمييزها عدد أيام العادة لم ترجع إلى التمييز ، بناء على ترجيح العادة على التمييز ، وكذا القول في ذاكرة الوقت ناسية العدد . ويمكن الاعتذار عنه بأن المراد برجوعها إلى التمييز ما إذا طابق تمييزها العادة ، بدليل ما ذكر من ترجيح العادة على التمييز^(٣) . هذا كلامه رحمه الله .

(١) المعتبر (١ : ٢٠٤) .

(٢) في «ق» ، «م» ، «س» ، والمصدر : لا يستمر .

(٣) كما في جامع المقاصد (١ : ٣٩) .

حكم المضطربة ٢٥

ولا تترك هذه الصلاة إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأظهر، فإن فقدت التميز فهنا مسائل ثلاث :

الأولى : ذكرت العدد ونسيت الوقت ، قيل : تعمل في الزمان كله ما تعمله المستحاضة ، وتغتسل للحيض في كل وقت يُحتمل انقطاع الدم فيه ، وتقضي صوم عاداتها .

ولا يخفى أنه على هذا الاعتذار لا يظهر لاعتبار التميز فائدة . ويمكن أن يقال باعتبار التمييز في الطرف المنسي خاصة ، أو تخصيص المضطربة بالناسية للوقت والعدد^(١) .

قوله: ولا تترك هذه الصلاة إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأظهر. الضمير يعود إلى المضطربة الشاملة لأقسامها الثلاثة . والحكم بوجوب الاحتياط عليها إنما يتم في ناسية الوقت ، أما ذاكرته فإنها تحيض برؤية الدم قطعاً . وقد تقدم أن الأظهر تحيض الجميع برؤية الدم إذا كان بصفة الحيض .

قوله: فإن فقدت التميز فهنا مسائل ثلاث، الأولى: ذكرت العدد ونسيت الوقت قيل: تعمل في الزمان كله ما تعمله المستحاضة، وتغتسل للحيض في كل وقت يُحتمل انقطاع الدم فيه، وتقضي صوم عاداتها.

القائل بذلك : هو الشيخ في المبسوط^(٢) ، ولم يكتف بذلك بل أوجب عليها أيضاً اجتناب ما تجتنبه الحائض ، أخذاً بمجامع الاحتياط . وذهب الأكثر إلى أنها تتخير في وضع عددها في أي وقت شاءت من الشهر .

وموضع الخلاف ما إذا لم يحصل لها وقت معلوم في الجملة ، بأن تفضل العدد في وقت

(١) في «ج» زيادة : ولعل هذا أولى .

(٢) المبسوط (١ : ٥١) .

الثانية : ذكرت الوقت ونسيت العدد ، فإن ذكرت أول حيضها أكملته
ثلاثة ،

يزيد نصفه عن ذلك العدد ، أو يساويه . أما لو زاد العدد على نصف الزمان الذي تعلق
به الإضلال ، فإنه يتعين كون الزائد وضعفه حيضاً بيقين ، وحينئذ فلا تعمل في الجميع
عمل المستحاضة .

مثال الأول : إذا أضلت خمسة أو أربعة في عشرة ، فإنه لا حيض لها بيقين ، لمساواة
العدد لنصف الزمان أو نقصانه عنه .

ومثال الثاني : ما إذا أضلت ستة في العشرة ، فإن الخامس والسادس حيض بيقين ،
لاندراجهما بتقدير تقدم الحيض وتأخره وتوسطه .

ومن هنا يعلم أحكام مسائل المزج ، فمتها ما لو قالت : الحيض ستة وكنت أمزج
أحد نصفي الشهر بالآخر بيوم ، فهذه أضلت ستة في العشرة الأوسط ، فلها يومان حيض
بيقين ، وهما الخامس عشر والسادس عشر . والعشرة الأولى من الشهر طهر بيقين ،
ويتعلق احتمال الانقطاع بالسادس عشر إلى العشرين ، فعلى الاحتياط تجمع في الأربعة
الأولى^(١) بين أفعال المستحاضة وترك الحائض ، وفي الأربعة الثانية^(٢) بينهما وبين
غسل الانقطاع عند كل صلاة . وعلى المشهور تضيء إلى اليومين بقية العدد متقدماً أو
متأخراً أو بالتفريق . ورتب على ذلك ما يرد عليك من نظائر هذه الأمثلة .

قوله : الثانية : ذكرت الوقت ونسيت العدد ، فإن ذكرت أول حيضها
أكملته ثلاثة .

لتيقن كونها حيضاً ، ويبقى الزائد عنها إلى تمام العشرة مشكوكاً فيه ، فعلى
الاحتياط تجمع بين التكليف الثلاثة ، وعلى القول برجوعها إلى الروايات تأخذ منها

(١) أي : من اليوم الحادي عشر إلى الرابع عشر .

(٢) أي : من اليوم السابع عشر إلى العشرين .

حكم المضطربة ٢٧

وإن ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة ، وعملت في بقية الزمان ما عمله المستحاضة ، وتغتسل للحيض في كل زمان يفرض فيه الانقطاع ، وتقضي صوم عشرة أيام احتياطاً ، ما لم يقصر الوقت الذي عرفته .

ما تختاره ويكون الباقي استحاضة . ورجح المصنف في المعتبر الاقتصار على الثلاثة ، والتعبد في باقي الشهر ، أخذاً بالمتيقن^(١) . وهو حسن .

قوله: وإن ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة، وعملت في بقية الزمان ما عمله المستحاضة، وتغتسل للحيض في كل زمان تفرض فيه الانقطاع. الكلام فيه كما سبق في ذاكرة الأول ، غير أنها تقتصر في السبعة المتقدمة على أفعال المستحاضة ، لعدم إمكان الانقطاع .

ولو علمت وسط الحيض ، وهو ما بين الطرفين ، فإن ذكرت يوماً واحداً حفته بيومين حيضاً متيقناً . ولو ذكرت يومين حفتهما بآخرين ، وكان الحكم في بقية الزمان كما تقدم .

ولو ذكرت وقتاً في الجملة فهو الحيض المتيقن ، فعلى الاحتياط تكمله عشرة ، تجمع فيها بين التكاليف الثلاثة ، أو تجعله نهاية عشرة تجمع فيها بين تكليفي الحائض والمستحاضة خاصة . وعلى القول برجوعها إلى الروايات تجعله إحداها^(٢) إن قصر عنها ، قبله أو بعده ، أو بالتفريق ، وإن ساوى إحداها^(٣) كان لها الاقتصار عليه .

قوله: وتقضي صوم عشرة أيام احتياطاً، ما لم يقصر الوقت الذي عرفته عن العشرة.

كما لو تيقنت أن حيضها يكون في كل شهر في التسعة الأولى ، فإنه لا يجب قضاء

(١) المعتبر (١ : ٢٢٠) .

(٢) قد تقرأ في بعض النسخ : إحداها .

(٣) في «م» ، «س» ، «ح» : إحداها .

الثالثة : نسيتهما جميعاً ، فهذه تحيض في كل شهر سبعة أيام أو ستة ، أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر ، ما دام الاشتباه باقياً .

العاشر ، أو في الثمانية الأولى . فلا تقضي التاسع ، وهكذا . هذا إذا علمت انتفاء الكسر ، وآلا تعين عليها قضاء أحد عشر ، وزيادة يوم على العدد المحفوظ ، لاحتمال التلقيق فيفسد اليومان .

قوله : الثالثة ، نسيتهما جميعاً فهذه تحيض في كل شهر سبعة أيام أو ستة ، أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر ، ما دام الاشتباه باقياً .

هذه هي المشهورة بين الفقهاء بالمتحيرة ، والقول برجعها إلى الروايات هو المعروف من المذهب ، وينقل عليه في الخلاف الإجماع ^(١) ، مع أنه أفتى في المبسوط ^(٢) بوجوب الاحتياط عليها ، والجمع بين التكاليف . وكلا القولين مشكل .

أما الأول : فلضعف مستنده ^(٣) بالإرسال ، وبأن في طريقه محمد بن عيسى عن يونس ^(٤) . قال في الذكرى : والشهرة في النقل والإفتاء بمضمونه حتى عد إجماعاً تدفعهما ^(٥) . ويؤيده أن حكمة الباري أجل من أن يدع أمراً مبهماً نعم به البلوى ، في كل زمان ومكان ، ولم يبينه على لسان صاحب الشرع .

وأما الثاني : فلما فيه من العسر والخرج المتفينين بالآية ^(٦) والرواية ^(٧) .

(١) الخلاف (١ : ٧٦) .

(٢) المبسوط (١ : ٥١) .

(٣) الذي يظهر أن مستنده هو رواية يونس الطويلة .

(٤) قال في رجال الجعفي : (٨٩٦/٣٣٣) : وذكر أبو جعفر بن بابويه ، عن ابن الوليد أنه قال : ما تفرد به

محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه .

(٥) الذكرى : (٣٢) .

(٦) الحج : (٧٨) .

(٧) التهذيب (١ : ٣٧٠/١٠٠) ، الاستبصار (١ : ٤٦/٢٠) ، الوسائل (١ : ١٧٥) أبواب الماء المطلق ب (٨)

ج (١١) .

وأما الأحكام فنقول :

دم الاستحاضة إما أن لا يثقب الكرسف ، أو يثقبه ولا يسيل ، أو يسيل .
وفي الأول : يلزمها تغيير القطننة ، وتجديد الوضوء عند كل صلاة ، ولا تجمع
بين صلاتين بوضوء واحد .

وفي الثاني : يلزمها مع ذلك تغيير الخرقنة ، والغسل لصلاة الغداة .
وفي الثالث : يلزمها مع ذلك غسلان ، غسل للظهر والعصر تجمع بينهما ،
وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما .

ورجح المصنف في المعتبر أنها تتحيز بثلاثة أيام ، وتصلي وتصوم بقية الشهر
استظهاراً ، وعملاً بالأصل في لزوم العبادة^(١) . وهو متجه .

قوله: وأما أحكامها فنقول: دم الاستحاضة إما أن لا يثقب الكرسف ،
أو يثقبه ولا يسيل ، أو يسيل ، وفي الأول يلزمها تغيير القطننة وتجديد الوضوء
عند كل صلاة ولا تجمع بين الصلاتين بوضوء واحد ، وفي الثاني يلزمها مع
ذلك تغيير الخرقنة والغسل لصلاة الغداة وفي الثالث يلزمها مع ذلك
غسلان ، غسل للظهر والعصر تجمع بينهما ، وغسل للمغرب والعشاء تجمع
بينهما .

المشهور بين الأصحاب أن دم الاستحاضة ثلاث مراتب : القلة ، والتوسط ،
والكثرة ، فيجب على المستحاضة أن تعتبر نفسها ، فإن لظخ الدم باطن القطننة ولم يثقبها
إلى ظاهرها ، فالاستحاضة قليلة ، وإن غمسها ظاهراً وباطناً ولم يسيل منها إلى غيرها
فمتوسطة ، وإلا فكثيرة . فهنا مسائل ثلاث :

الأولى : أن لا يثقب الدم الكرسف إلى ظاهره ، وقد ذكر المصنف أنه يجب عليها

(١) انظر (١ : ٢١٠) .

تغيير القطنه ، والوضوء لكل صلاة .

أما وجوب تغيير القطنه : فَعَلَّلَ بعدم العفو عن هذا الدم في الصلاة ، قليله وكثيره . وهو غير جيد لما سيجيء — ان شاء الله تعالى — من العفو عن نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه مطلقاً . ويظهر من العلامة — رحمه الله — في المنتهى دعوى الإجماع على ذلك ، فإنه قال : ولا خلاف عندنا في وجوب الإبدال^(١) ، ولعله الحجة .

وأما الوضوء لكل صلاة : فقال في المعتبر : إنه مذهب الخمسة وأتباعهم . وقال ابن أبي عقيل : لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل^(٢) . والمعتمد الأول .

لنا : ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في المستحاضه ، قال : « تصلي كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم »^(٣) .

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ، ودخلت المسجد ، وصلّت كل صلاة بوضوء »^(٤) .

واحتج ابن أبي عقيل — على ما نقل عنه — بصحيفة ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المستحاضه تغتسل عند صلاة الظهر ، وتصلي الظهر والعصر ، ثم تغتسل عند المغرب ، وتصلي المغرب والعشاء ، ثم تغتسل عند الصبح ، وتصلي الفجر »^(٥) . قال : وترك الوضوء يدل على عدم وجوبه^(٦) .

(١) منتهى المطلب (١ : ١٢٠) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٤٢) .

(٣) التهذيب (١ : ٤٨٣/١٦٩) ، الوسائل (٢ : ٦٠٧) أبواب الاستحاضه ب (١) ح (٩) .

(٤) الكافي (٣ : ٢/٨٨) ، التهذيب (١ : ٢٧٧/١٠٧) ، الوسائل (٢ : ٦٠٤) أبواب

الاستحاضه ب (١) ح (١) .

(٥) الكافي (٣ : ٥/٩٠) ، التهذيب (١ : ٤٨٧/١٧١) ، الوسائل (٢ : ٦٠٥) أبواب الاستحاضه ب (١) ح

(٤) .

(٦) نقله عنه في المختلف : (٤٠) .

.

والجواب : أنَّ هذه الرواية إنما تدل على سقوط الوضوء مع الاغتسال ، وهو غير محل النزاع .

وقوله — رحمه الله — : ولا تجمع بين صلاتين بوضوء تأكيد للكلام السابق .

قال الشارح — قدس سره — : وفيه ردّ على المفيد — رحمه الله — حيث اكتفى بوضوء واحد للظهرين ، ووضوء للعشاءين كالغسل^(١) . وفيه نظر فإن المفيد لا يقول بالاجتزاء بالوضوء الواحد للظهرين والعشاءين في هذا القسم ، وإنما اجتزأ به مع الغسل ، كما هو صريح عبارة المقنعة^(٢) وسيجيء الكلام فيه .

الثانية : أن يثقب الدم الكرشف ولا يسيل . وذكر المصنف أنه يجب عليها مع ذلك تغيير الخرقه ، والغسل لصلاة الغداة . أما تغيير الخرقه فالكلام فيه كما سبق .

وأما الغسل لصلاة الغداة ، والوضوء للصلوات الأربع ، فقال في المعتبر : إنه مذهب شيخنا المفيد — رحمه الله — في المقنعة ، والطوسي في النهاية والمبسوط والخلاف ، والمرتضى ، وأبني بابويه^(٣) .

ونقل عن ابن الجنيد ، وابن أبي عقيل : أنهما سَوّيا بين هذا القسم وبين الثالث في وجوب ثلاثة أغسال^(٤) . وبه جزم المصنف في المعتبر ، فقال : والذي ظهر لي : أنه إن ظهر الدم على الكرشف وجب ثلاثة أغسال ، وإن لم يظهر لم يكن عليها غسل ، وكان عليها الوضوء لكل صلاة^(٥) . ورجحه العلامة في المنتهى أيضاً^(٦) . وإليه ذهب شيخنا

(١) السالك (١ : ١١) .

(٢) المقنعة : (٧) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٤٣) .

(٤) نقله عنهما في المختلف : (٤٠) .

(٥) المعتبر (١ : ٢٤٥) .

(٦) منتهى المطلب (١ : ١٢٠) .

.

المعاصر^(١) . وهو المعتمد .

لنا : ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « المستحاضة تنتظر أيامها فلا تصلي فيها ولا يقربها بعلها ، فإذا جازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر ، تؤخر هذه وتعجل هذه ، وللمغرب والعشاء غسلاً ، تؤخر هذه وتعجل هذه ، وتغتسل للصبح »^(٢) .

وما رواه الكليني — رحمه الله — في الصحيح عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر ، وتصلي الظهر والعصر ، ثم تغتسل عند المغرب ، فتصلي المغرب والعشاء ، ثم تغتسل عند الصبح فتصلي الفجر ، ولا بأس أن يأتيها بعلها إذا شاء ، إلا أيام حيضها فيعتزلها زوجها ، قال ، وقال : لم تفعله امرأة احتساباً إلا عوفيت من ذلك »^(٣) . وهي مطلقة في وجوب الأغسال الثلاثة ، خرج منها من لم يثقب دمها الكرسف بالنصوص المتقدمة فيبقى الباقي مندرجاً في الإطلاق .

ومثلها صحيحة صفوان بن يحيى ، عن أبي الحسن عليه السلام قال ، قلت له : جعلت فداك إذا مكثت المرأة عشرة أيام ترى الدم ثم طهرت ، فمكثت ثلاثة أيام طاهراً ثم رأت الدم بعد ذلك ، أتمسك عن الصلاة ؟ قال : « لا ، هذه مستحاضة ، تغتسل وتستدخل قطنه بعد قطنه ، وتجمع بين صلاتين بغسل ، ويأتيها زوجها إذا أراد »^(٤) .

(١) مجمع الفائدة والبرهان (١ : ١٥٥) .

(٢) التهذيب (١ : ٢٧٧/١٠٦) ، و (٤٨٤/١٧٠) (بتفاوت يسير) ، الوسائل (٢ : ٦٠٤) أبواب الاستحاضة

ب (١) ح (١) . رواها أيضاً في الكافي (٣ : ٢/٨٨) .

(٣) الكافي (٣ : ٥/٩٠) ، الوسائل (٢ : ٦٠٥) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٤) ، رواها أيضاً في

التهذيب (١ : ٤٨٧/١٧١) .

(٤) الكافي (٣ : ٦/٩٠) ، التهذيب (١ : ٤٨٦/١٧٠) ، الوسائل (٢ : ٦٠٤) أبواب الاستحاضة ب (١) ح

(٣) .

.

احتج المفسلون بصحيفة الحسين بن نعيم الصحاف ، عن أبي عبد الله عليه السلام حيث قال فيها : « ثم لتنظر ، فإن كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ ولتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف ، فإن طرحت الكرسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل . وإن طرحت الكرسف ولم يسال الدم فلتتوضأ ولتصل ولا غسل عليها . قال : وإن كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيهاً لا يرقى فإن عليها أن تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات » (١) . وصحيفة زرارة قال ، قلت : النفساء متى تصلي ؟ قال : « تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين ، فإن انقطع الدم وآلا اغتسلت واحتشت واستثفرت وصلّت ، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ، ثم صلّت الغداة بغسل ، والظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل ، وإن لم يجز الكرسف صلّت بغسل واحد » (٢) .

والجواب عن الرواية الأولى : أن موضع الدلالة فيها قوله عليه السلام : « فإن طرحت الكرسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل » . وهو غير محل النزاع ، فإن موضع الخلاف ما إذا لم يحصل السيالان ، مع أنه لا إشعار في الخبر بكون الغسل للفجر ، فحمله على ذلك تحكم ، ولا يبعد حمله على الجنس ، ويكون تنمة الخبر كالمبين له .

وعن الرواية الثانية : أنها قاصرة من حيث السند بالإضمام ، ومن حيث المتن : بأنها لا تدل على ما ذكره نصاً ، فإن الغسل لا يتعين كونه لصلاة الفجر ، بل ولا للاستحاضة ، لجواز أن يكون المراد به غسل النفاس ، فيمكن الاستدلال بها على المساواة بين القسمين .

(١) الكافي (٣ : ١٩٥) ، التهذيب (١ : ١٦٨/٤٨٢) ، الاستبصار (١ : ١٤٠/٤٨٢) ، الوسائل (٢) :

٦٠٦ أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٧) .

(٢) الكافي (٣ : ٤/٩٩) ، الوسائل (٢ : ٦٠٥) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٥) .

الثالثة : أن يسيل الدم ، بأن يتعدى الكرسف إلى غيره بنفسه . وقد أجمع الأصحاب على وجوب الأغسال الثلاثة في هذا القسم ، وإنما الخلاف في وجوب الوضوء معها ، وتعدده بتعدد الصلاة ، فاقصر الشيخ في النهاية والمبسوط على الأغسال^(١) ، وكذا المرتضى^(٢) ، وإبنا بابويه^(٣) ، وابن الجنيد^(٤) . وقال المفيد — رحمه الله — : تصلي بوضوئها وغسلها الظهر والعصر معاً على الاجتماع ، وتفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء ، وتفعل مثل ذلك لصلاة الليل والغداة^(٥) .

ونقل عن ابن إدريس أنه أوجب على هذه مع الأغسال الثلاثة الوضوء لكل صلاة^(٦) ، وإليه ذهب عامة المتأخرين ، تمسكاً بعموم قوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا)^(٧) . وهو متمسك ضعيف ، إذ من المعلوم تقييد الأمرين كان محدثاً ، ولم يثبت كون الدم الخارج بعد الغسل على هذا الوجه حدثاً ، لأن ذلك إنما يستفاد بتوقيف الشارع ، وهو منتف .

وقد بالغ المصنف في الاعتبار في نفي هذا القول والتشنيع على قائله فقال : وظنّ غالط من المتأخرين أنه يجب على هذه مع هذه الأغسال وضوء مع كل صلاة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من طائفتنا . ويمكن أن يكون غلطه لما ذكره الشيخ في المبسوط والخلاف : إنّ المستحاضة لا تجمع بين فرضين بوضوء ، فظن انسحابه على مواضعها ، وليس على ما ظن ،

(١) النهاية : (٢٨) ، المبسوط : (٦٧:١) .

(٢) كما في المسائل الباصرية (الجوامع الفقهية) : (١٨٨) .

(٣) الفقيه (١ : ٥٠) ، المقنع : (١٥) ، ونقله عنهما في الاعتبار (١ : ٢٤٧) .

(٤) نقله عنه في المختلف : (٤٠) ، والمعتبر (١ : ٢٤٤) .

(٥) كما في المقنعة : (٧) .

(٦) السرائر : (٣٠) .

(٧) المائدة : (٦) .

.

بل ذلك مختص بالموضع الذي يقتصر فيه على الوضوء^(١) .
ويدل على الاجتزاء بالأغسال هنا مضافاً إلى العمومات الدالة على ذلك ظاهر قوله عليه السلام في صحيحة زرارة: « فَإِنْ جازَ الدَّمُ الكَرْسِفَ تَعَصَّبَتْ وَاغْتَسَلَتْ ثُمَّ صَلَّاتِ الغَدَاةَ بَغْسَلٍ ، وَالظَّهْرَ وَالْعَصْرَ بَغْسَلٍ ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بَغْسَلٍ »^(٢) . وفي صحيحة ابن سنان: « تَغْتَسِلُ عِنْدَ صَلَاةِ الظَّهْرِ وَتَصَلِّي ... »^(٣) .
ولم أقف لمن أوجب الوضوء هنا على حجة سوى عموم قوله عليه السلام: « في كل غسل وضوء الا غسل الجنابة »^(٤) وقد تقدم الكلام عليه متناً وسنداً^(٥) .
وينبغي التنبيه لأمر :
الأول : اعتبار الجمع بين الصلاتين إنما هو ليحصل الاكتفاء بغسل واحد ، فلو أفردت كل صلاة بغسل جاز قطعاً ، وجزم في المنتهى باستحبابه^(٦) .
الثاني : اشترط جماعة من الأصحاب في صحة صلاتها معاقبتها للغسل ، وهو حسن . ولا يقدح في ذلك الاشتغال بنحو الاستقبال والأذان والإقامة من مقدمات الصلاة .
وفي اعتبار معاقبة الصلاة للوضوء قولان ، أحدهما : نعم ، لاستمرار الحدث^(٧) .

(١) المعتبر (١ : ٢٤٧) .

(٢) الكافي (٣ : ٤/٩٩) ، الوسائل (٢ : ٦٠٥) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٥) .

(٣) الكافي (٣ : ٥/٩٠) ، التهذيب (١ : ٤٨٧/١٧١) ، الوسائل (٢ : ٦٠٥) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٤) .

(٤) التهذيب (١ : ٤٠٣/١٤٣) ، (٨٨١/٣٠٣) ، الوسائل (١ : ٥١٦) أبواب الجنابة ب (٣٥) ح (٢) .
(٥) في ج ١ ص (٣٥٨) .

(٦) منتهى المطلب (١ : ١٢٢) .

(٧) كما في السرائر : (٣٠) ، والبسوط (١ : ٦٨) .

.....

والثاني : لا ، للأصل ، وهو خيرة المختلف ^(١) .

الثالث : قيل : المعتبر في قلة الدم وكثرته بأوقات الصلاة ، وهو خيرة الشهيد في الدروس ^(٢) . وقيل : إنه كغيره من الأحداث ، متى حصل كفى في وجوب موجب ، واختاره الشهيد في البيان ^(٣) ، وقواه جدي في روض الجنان ^(٤) ، تمسكاً بإطلاق الروايات المتضمنة لكون الاستحاضة موجبة للوضوء أو الغسل ^(٥) ، وبقوله عليه السلام في خبر الصحاف : « فلتغتسل وتصلي الظهرين ثم لتنظر ، فإن كان الدم لا يسيل فيما بينها وبين المغرب فلتتوضأ ولا غسل عليها ، وإن كان إذا أمسكت يسيل من خلفه صبيحاً فعليها الغسل » ^(٦) .

وذكر شيخنا الشهيد في الذكرى : إن هذه الرواية مشعرة باعتبار وقت الصلاة ^(٧) . وهو غير واضح ، ولا ريب أن الأول أحوط ^(٨) .

ويستفزع عليهما : ما لو كثر قبل الوقت ثم طرأت القلة ، فعلى الثاني يجب الغسل للكثرة المتقدمة ، وعلى الأول لا غسل عليها ما لم يوجد في الوقت متصلاً أو طارئاً ، ولو تجددت الكثرة بعد صلاة الظهرين وانقطعت قبل الغروب وجب عليها الغسل على الثاني دون الأول .

(١) المختلف : (٤١) .

(٢) الدروس : (٧) .

(٣) البيان : (٢١) .

(٤) روض الجنان : (٨٥) .

(٥) الوسائل (٢ : ٦٠٤) أبواب الاستحاضة ب (١) .

(٦) الكافي (٣ : ١/٩٥) ، التهذيب (١ : ٤٨٢/١٦٨) ، الاستبصار (١ : ٤٨٢/١٤٠) ، الوسائل (٢ :

٦٠٦) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٧) .

(٧) الذكرى : (٣٠) .

(٨) في «م» : أجود .

وإذا فعلت ذلك صارت بحكم الطاهر.

الرابع : لم يتعرض الأصحاب لبيان زمان اعتبار الدم ولا لقدر القطننة ، مع أن الحال قد يختلف بذلك . والظاهر أن المرجع فيهما إلى العادة .

قوله : وإذا فعلت ذلك كانت بحكم الطاهرة.

الظاهر أن المشار إليه بذلك : جميع ما تقدم من الغسل والوضوء وتغيير القطننة والخزقة بحسب اختلاف حال الدم .

والمراد من كونها بحكم الطاهر : أن جميع ما يصح من الطاهر من الأمور المشروطة بالطهارة يصح منها ، فتصح صلاتها وصومها ودخولها المساجد مطلقاً ، ويأتيها زوجها إن شاء . وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء . والأظهر جواز دخولها المساجد بدون ذلك .

وفي جواز إتيانها قبله أقوال ، أظهرها : الجواز مطلقاً ، وهو خيرة المصنف في المعتبر^(١) ، لعموم قوله تعالى : (فإذا تطهرن فأتوهن)^(٢) ، وقوله عليه السلام في صحبة ابن سنان : « ولا بأس أن يأتيها بعلمها متى شاء إلا في أيام حيضها »^(٣) ، وفي صحبة صفوان بن يحيى : « ويأتيها زوجها إذا أراد »^(٤) .

وقيل بتوقفه على الغسل خاصة^(٥) ، لقوله عليه السلام في رواية عبد الملك بن أعين :

(١) المعتبر (١ : ٢٤٩) .

(٢) البقرة : (٢٢٢) .

(٣) الكافي (٣ : ٥/٩٠) ، التهذيب (١ : ٤٨٧/١٧١) ، الوسائل (٢ : ٦٠٥) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٤) .

(٤) الكافي (٣ : ٦/٩٠) ، التهذيب (١ : ٤٨٦/١٧٠) ، الوسائل (٢ : ٦٠٤) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (٣) .

(٥) كما في الهداية : (٢٢) .

وإن أخلت بذلك لم تصح صلاتها ، وإن أخلت بالأغسال لم يصح صومها .

في المستحاضة : « ولا يغشاها حتى يأمرها بالغسل »^(١) وفي السند ضعف^(٢) ، وفي المتن احتمال لأن يكون الغسل المأمور به غسل الحيض .

وقيل باشتراط الوضوء أيضاً^(٣) لقوله عليه السلام في رواية زرارة وفضيل : « فإذا أخلت لها الصلاة حلّ لزوجها أن يغشاها »^(٤) وهي مع ضعف سندها^(٥) وخلوها من ذكر الوضوء لا تدل على المطلوب ، بل ربما دلّت على نقيضه ، إذ الظاهر أنّ المراد من حلّ الصلاة : الخروج من الحيض ، كما يقال : لا تحلّ الصلاة في الدار المغصوبة ، فإذا خرجت حلّت ، فإن معناه : زوال المانع الغصبي ، وإن اقترب بعد الخروج منها إلى الطهارة وغيرها من الشرائط .

قوله: وإن أخلت بذلك لم تصح صلاتها.

وذلك لأنها إما محدثة أو ذات نجاسة لم يُعَفَّ عنها . وقد تقدم الكلام في ذلك .

قوله: وإن أخلت بالأغسال لم يصح صومها.

هذا مذهب الأصحاب ، والأصل فيه ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار، قال ، كتبت إليه : امرأة طهرت من حيضها أو نفاسها من أول شهر رمضان ، ثم استحاضت وصلّت وصامت شهر رمضان من غير أن تعمل ما عمله المستحاضة : من

(١) التهذيب (١ : ٤٠٢ / ١٢٥٧) ، الوسائل (٢ : ٦٠٩) أبواب الاستحاضة ب (٣) ح (١) . (والموجود هو رواية علي بن رثاب عن مالك بن أعين والظاهر هو الصواب . (راجع معجم رجال الحديث (١٢ : ١٨) وجامع الرواة ٢ : ٣٧) .

(٢) لعل وجه الضعف هو وقوع علي بن الحسن بن فضال في طريقها وهو فطحي ، وطريق الشيخ إليه ضعيف بعلي بن محمد بن الزبير (راجع معجم رجال الحديث ١١ : ٣٣٧) .

(٣) كما في المبسوط (١ : ٦٧) .

(٤) التهذيب (١ : ٤٠١ / ١٢٥٣) ، الوسائل (٢ : ٦٠٨) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (١٢) .

(٥) الوجه المتقدم في هامش (٢) .

الغسل لكل صلاتين ، فهل يجوز صومها وصلاتها أم لا ؟ فكتب : « تقضي صومها ولا تقضي صلاتها ، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة عليها السلام والمؤمنات من نسائه بذلك » ^(١) . وهي مع كونها مضمرة ، متروكة الظاهر ، من حيث تضمنتها إيجاب قضاء الصوم دون الصلاة .

قال الشيخ في التهذيب : قال محمد بن الحسن : لم يأمرها بقضاء الصلاة إذا لم تعلم أنّ عليها لكل صلاتين غسلاً ، ولا تعلم ما يلزم المستحاضة ، فأما مع العلم بذلك والترك له على العمد يلزمها القضاء ^(٢) .

وفيه إنه إن بقى الفرق بين الصوم والصلاة فالإشكال بحاله ، وإن حكم بالمساواة بينهما ونزل قضاء الصوم على حالة العلم وعدم قضاء الصلاة على حالة الجهل فتعسف ظاهر . وحملها شيخنا المعاصر على أنّ المراد أنه لا يجب عليها قضاء جميع الصلوات ، لأن منها ما كان واقعاً في الحيض ^(٣) ، وهو بعيد أيضاً .

ويظهر من الشيخ في المبسوط التوقف في هذا الحكم ، حيث أسنده إلى رواية الأصحاب ^(٤) ، وهو في محله .

واعلم أنّ إطلاق العبارة يقتضي أنّ إخلال المستحاضة بشيء من الأغسال مقتضى لفساد الصوم (وهو مشكل ، وقيدها الشارحون ^(٥) بالأغسال النهارية ، وقطعوا بعدم

(١) الكافي (٤ : ٦ / ١٣٦) ، التهذيب (٤ : ٩٣٧ / ٣١٠) ، الفقيه (٢ : ٤١٩ / ٩٤) ، الوسائل (٢ : ٥٩٠)

أبواب الحيض ب (٤١) ح (٧) (بتفاوت يسير) .

(٢) التهذيب (٤ : ٣١١) .

(٣) جمع الفائدة والبرهان (٥ : ٤٨) .

(٤) المبسوط (١ : ٦٨) .

(٥) كما في المسالك (١ : ١١) .

توقف صوم اليوم على غسل الليلة المستقبلية وترددوا في غسل الليلة الماضية (١).
وفصل جدي في روض الجنان فقال : والحق أنها إن قدمت غسل الفجر ليلاً أجزأها
عن غسل العشائين بالنسبة إلى الصوم ، وإن أخرته إلى الفجر بطل الصوم هنا (وإن لم
ينطله لو لم يكن غيره) (٢) (٣) .

والمسألة محل توقف ، فإن الرواية مع تسليم سندها إنما تدل على فساد الصوم بترك
الأغسال كلها ، فإثبات هذه الأحكام (٤) مشكل . وكيف كان فيجب القطع بعدم
وجوب تقديم غسل الفجر عليه ، بل يكفي فعله للصلاة ، وأن الإخلال بما يجب عليها من
الأغسال إنما يوجب القضاء خاصة ، والله أعلم .
وهنا مباحث :

الأول : نقل عن الشيخ أنه حكم بأن انقطاع دم الاستحاضة موجب للوضوء (٥) .
وقيده بعض الأصحاب بكونه انقطع للبرء ، أي الشفاء (٦) . وهو حسن ، لكن لا يخفى أن
الموجب له في الحقيقة هو الدم السابق على الانقطاع ، لا نفس الانقطاع ، وأن دم
الاستحاضة يوجب الوضوء تارة والغسل أخرى ، فإسناد الإيجاب إلى الانقطاع ،

(١) بدل ما بين القوسين في «س» : وربما قيل باختصاص الحكم بالأغسال النهارية . دون الليلة . وصرح
جدي - قدس سره - في جملة من كتبه بعدم توقف الصوم الماضي على غسل الليلة المستقبلية لسق .
صحته قبل وجوب الغسل . واستقرت توقف الصوم المقبل على اغتسال الليلة الماضية .

(٢) روض الجنان : (٨٧) .

(٣) بدل ما بين القوسين في «م» ، «ق» ، «ح» : وإن كان تقديم الغسل على الفجر هنا غير واجب لولا
ذلك . وما أثبتناه هو المطابق للمصدر . ومعناها : وإن لم نقل بأن تأخير غسل الفجر خاصة موجب لبطلان
الصوم .

(٤) في «س» : ما زاد على ذلك .

(٥) المبوط (١ : ٦٨) .

(٦) كما في التحرير (١ : ١٦) .

.

والاقتصار على إيجاب الوضوء خاصة لا يستقيم .

قال في الذكرى : وهذه المسألة لم نظفر فيها بنص من قبل أهل البيت عليهم السلام ، ولكن ما أفتى به الشيخ هو قول العامة ، بناء منهم على أن حدث الاستحاضة يوجب الوضوء لا غير ، فإذا انقطع بقي على ما كان عليه ، ولما كان الأصحاب يوجبون به الغسل فليكن مستمراً^(١) . هذا كلامه — رحمه الله — . ومحصله أن الحدث هو دم الاستحاضة ، فينبغي أن يترتب عليه مسبه ، وضوءاً كان أو غسلًا . ولو قلنا إن المعتبر فيه وقوعه في أوقات^(٢) الصلاة وجب اعتباره هنا .

الثاني : لو توضأت ودمها بحاله ، فانقطع بعد الطهارة قبل الدخول في الصلاة ، قال في المبسوط^(٣) : استأنفت الوضوء ، لأن دمها حدث وقد زال العذر وظهر حكم الحدث ، ولو انقطع بعد الدخول في الصلاة لم يجب الاستئناف ، لأنها دخلت في الصلاة دخولاً مشروعاً ولا دليل على إيجاب الخروج . وفي الفرق نظر ، إذ الوجه المقتضي لوجوب الاستئناف في الصورة الأولى موجود في الثانية ، لأن الحدث كما يمنع من ابتداء الدخول في الصلاة يمنع من استدامتها ، والتمسك بالاستصحاب ضعيف كما سبق تقريره مراراً . ومال في المعتبر إلى عدم وجوب الاستئناف مطلقاً^(٤) ، لأن خروج دمها بعد الطهارة معفو عنه ، فلم يكن مؤثراً في نقضها ، والانقطاع ليس بحدث . وهو متجه .

وما أورده عليه في الذكرى^(٥) ، من أن العفو عن الدم الخارج بعد الطهارة إنما هو مع

(١) الذكرى : (٣١) .

(٢) في «س» و«ح» : في أول أوقات .

(٣) المبسوط (١ : ٦٨) .

(٤) المعتبر (١ : ٢٥٠) .

(٥) الذكرى : (٣١) .

الفصل الرابع : في النفاس

النفاس : دم الولادة ،

استمرار الدم لامع الانقطاع ، مدفوع بعموم الإذن لها في الصلاة بعد الوضوء ، المقتضي للعفو عما يخرج منها من الدم بعد ذلك مطلقاً .

الثالث : يجب على المستحاضة الاستظهار في منع الدم من التعدي بقدر الإمكان ، كما يدل عليه الأمر في الأخبار بالاحتشاء والاستثفار . وكذا يلزم من به السلس والبطن ، لقوله عليه السلام وقد سئل عن الرجل يقطر منه البول : « يجعل خريطة إذا صلى »^(١) .

قال في المعتبر : ولا يجب على من به السلس أو جرح لا يرقى أن يغير الشداد عند كل صلاة ، وإن وجب ذلك في المستحاضة ، لاختصاص الاستحاضة بالنقل ، والتعدي قياس^(٢) .

قوله: النفاس دم الولادة.

النفاس بالكسر : ولادة المرأة ، يقال : نفست المرأة ، ونفست ، بضم النون وفتحها ، وفي الخيض ، بالفتح لا غير ، قاله المروزي في الغريبين^(٣) .

وهو مأخوذ إما من النفس : وهو الدم أو الولد ، أو من تنفس الرحم بالدم . وقد نقله الفقهاء عن معناه اللغوي إلى معنى آخر ، وهو الدم الخارج من الرحم عقيب الولادة أو معها ، قاله الشيخ في المبسوط والخلاف^(٤) . وقال المرتضى في المصباح : النفاس هو

(١) التهذيب (١ : ٣٥١/١٠٣٧) ، الوسائل (١ : ٢١١) أبواب نواقض الوضوء ب (١٩) ح (٥) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٥١) .

(٣) الغريبين « نفس » .

(٤) المبسوط (١ : ٦٨) ، الخلاف (١ : ٧٨) .

الدم الذي تراه المرأة عقيب الولادة . ونحوه كلام الشيخ في الجمل^(١) .
ومقتضى ذلك أنّ الخارج مع الولادة لا يكون نفاساً . وهو بعيد ، لحصول المعنى المشتق منه ، وخروجه بسبب الولادة ، فيتناوله إطلاق النصوص .
قال المصنف في المعتبر بعد إيراد القولين : والتحقيق أنّ ما تراه مع الطلق ليس بنفاس ، وكذا ما تراه عند الولادة قبل خروج الولد ، أما ما يخرج بعد ظهور شيء من الولد فهو نفاس^(٢) . وكأنه — رحمه الله — أراد بذلك رفع الخلاف ، وبه صرح في المختلف فإنه قال : والظاهر أنه لا منافاة بينهما ، فإن كلام الشيخ في الجمل محمول على الغالب ، لا أنّ النفاس يجب أن يكون عقيب الولادة^(٣) . وهو حسن .
وتصدق الولادة بخروج جزء مما يعدّ آدمياً ، أو مبدأً نشوء آدمي ، ولو كان مضغّة مع اليقين ، على ما قطع به المصنف وغيره . أما العلقة والنطفة فقد قطع المصنف في المعتبر^(٤) ، والعلامة في المنتهى^(٥) بعدم ترتب الحكم عليهما .
وقال في الذكرى : إنه لو فرض العلم بكونه مبدأً نشوء إنسان بقول أربع من القوالب كان نفاساً^(٦) . وتوقف فيه بعض المحققين ، لانتفاء التسمية^(٧) . واعترضه جدي : بأنه لا وجه للتوقف بعد فرض العلم^(٨) . وفيه : إنّ منشأ التوقف عدم صدق الولادة عرفاً ، وإن علم أنه علقّة ، فالتوقف في محله .

(١) الجمل والعقود «الرسائل العشر» : (١٦٥) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٥٢) .

(٣) المختلف : (٤١) .

(٤) المعتبر (١ : ٢٥٢) .

(٥) منتهى المطلب (١ : ١٢٣) .

(٦) الذكرى : (٣٣) .

(٧) منهم المحقق الكركي في جامع المقاصد (١ : ٤٧) .

(٨) روض الجنان : (٨٨) .

وليس لقليله حدّ، فجائز أن يكون لحظة واحدة. ولو ولدت ولم ترَ دمًا لم يكن لها نفاس. ولورأت قبل الولادة كان طهرًا.

قوله: وليس لقليله حدّ، فجائز أن يكون لحظة واحدة.

هذا مذهب علمائنا وأكثر العامة، لأن الشرع لم يقدره، فيرجع فيه إلى الوجود، ولما رواه علي بن يقطين في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام، إنه سأله عن النفساء، قال: «تدع الصلاة ما دامت ترى الدم العبيط»^(١).

قوله: ولو ولدت ولم ترَ دمًا لم يكن لها نفاس.

المراد أنها لم ترَ دمًا في الأيام المحكوم بكون الدم الموجود فيها نفاسًا. وقد أجمع الأصحاب على أن النفاس لا يكون إلّا مع الدم، لأصالة البراءة مما لم يقم دليل على ثبوته.

وخالف في ذلك بعض العامة، فأوجب الغسل بخروج الولد^(٢)، وجعله بعضهم حدثًا أصغر^(٣). وكلاهما باطل، لأنه إيجاب شيء لا دليل عليه. وحكى المصنف في المنعبر: أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلم ترَ دمًا، فسميت الجفوف^(٤).

قوله: ولورأت قبل الولادة كان طهرًا.

لأنه ليس بنفاس إجماعاً، ولا حيض عند المصنف ومن قال بمقالاته^(٥). وعلى ما اخترناه يجب الحكم بكونه حيضاً مع إمكانه.

وفي اشتراط تخلّل أقل الطهر بينه وبين النفاس قولان، أظهرهما: العدم، وهو خيرة

(١) التهذيب (١ : ١٧٤/٤٩٧)، الوسائل (٢ : ٦١٥) أبواب النفاس ب (٣) ح (١٦).

(٢) مهم الزهري في السراج الوهاج : (٣٣).

(٣) مهم المرداوي في الإنصاف (١ : ٣٨٦).

(٤) المنعبر (١ : ٢٥٣).

(٥) أي : من قال بعدم اجتماع الحيض مع الحمل.

وأكثر النفاس عشرة أيام على الأظهر .

العلامة في التذكرة والمنتهى^(١) .

قوله: وأكثر النفاس عشرة أيام على الأظهر.

اختلف الأصحاب في هذه المسألة ، فقال الشيخ في النهاية : ولا يجوز لها ترك الصلاة ولا الصوم إلّا في الأيام التي كانت تعتاد فيها الحيض — ثم قال بعد ذلك — : ولا يكون حكم نفاسها أكثر من عشرة أيام^(٢) ، ونحوه قال في الجمل والمبسوط^(٣) . وقال المفيد — رحمه الله — في المقنعة : وأكثر النفاس ثمانية عشر يوماً — ثم قال — : وقد جاءت الأخبار المعتمدة أن أقصى مدة النفاس عشرة أيام ، وعليها أعمل لوضوحها عندي^(٤) .

وقال المرتضى : أكثر أيام النفاس ثمانية عشر يوماً^(٥) . وهو اختيار ابن الجنيد^(٦) ، وابن بابويه في كتابه^(٧) . وقال ابن أبي عقيل في كتابه المتمسك^(٨) : أيامها عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أيام حيضها ، وأكثره أحد وعشرون يوماً ، فإن انقطع دمها في تمام حيضها صلت وصامت ، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوماً ، ثم استظهرت

(١) التذكرة (١ : ٣٦) ، ومنتهى المطلب (١ : ٩٧) .

(٢) النهاية : (٢٩) .

(٣) الجمل والمقود (الرسائل العشر) : (١٦٥) ، المبسوط (١ : ٦٩) .

(٤) المقنعة : (٧) .

(٥) الانتصار : (٣٥) .

(٦) نقله عنه في المختلف (٤١) .

(٧) الفقيه (١ : ٥٥) .

(٨) قال في رجال النجاشي : (١٠٠/٤٨) في معرض ترجمة ابن أبي عقيل مانعه : الحسن بن علي بن أبي عقيل : أبو محمد العماني الحذاء ، فقيه متكلم ثقة له كتب في الفقه والكلام منها : كتاب المتمسك بحبل آل الرسول كتاب مشهور في الطائفة ، وقيل ما ورد حاج من خراسان إلا طلب واشتري منه نسخ .

بيوم أو يومين . وإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشيت واستنشرت وصلّت^(١) .

وذهب جماعة منهم : العلامة في جملة من كتبه^(٢) ، والشهيد في الذكرى^(٣) إلى أنّ ذات العادة المستقرة في الحيض تنفس بقدر عاداتها ، والمبتدئة بعشرة أيام . واختار في المختلف أنّ ذات العادة ترجع إلى عاداتها ، والمبتدئة تصبر ثمانية عشر يوماً^(٤) .

والأخبار الواردة في هذه المسألة^(٥) مختلفة جداً على وجه يشكل الجمع بينها ، فمنها : ما يدل على أن أيام النفاس هي أيام الحيض ، وهي كثيرة ، فمن ذلك : ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : « النفاء تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها ، ثم تغتسل كما تغتسل المستحاضة »^(٦) .

وفي الصحيح أيضاً عن زرارة قال ، قلت له : النفاء متى تصلي ؟ قال : « تقعد بقدر حيضها ، وتستظهر بيومين ، فإن انقطع الدم وإلا اغتسلت واحتشيت واستنشرت وصلّت »^(٧) .

وفي الحسن عن الفضيل بن يسار وزرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : « النفاء تكف عن الصلاة أيام أقرائها التي كانت تمكث فيها ، ثم تغتسل وتعمل كما

(١) نقله عنه في المعبر (١ : ٢٥٣) .

(٢) المختلف : (٤١) ، والقواعد (١ : ١٦) .

(٣) الذكرى : (٣٣) .

(٤) المختلف : (٤١) .

(٥) الوسائل (٢ : ٦١١) أبواب النفاس ب (٣) .

(٦) التهذيب (١ : ٤٩٥ / ١٧٣) ، الوسائل (٢ : ٦١١) أبواب النفاس ب (٣) ح (١) .

(٧) الكافي (٣ : ٤ / ٩٩) ، التهذيب (١ : ٤٩٦ / ١٧٣) ، الوسائل (٢ : ٦١٦) أبواب النفاس ب (٣) ح (٢) .

تعمله المستحاضة»^(١).

وفي الصحيح ، عن يونس بن يعقوب ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :
« النفساء تجلس أيام حيضها التي كانت تحيض ، ثم تستظهر وتغتسل وتصلّي »^(٢).

وعن مالك بن أعين ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم ؟ قال : « نعم إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر عدة أيام حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها ، يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أحب »^(٣).

قال الشيخ في التهذيب والاستبصار : وقد روينا عن ابن سنان أن أيام النفاس مثل أيام الحيض^(٤) . ولم نقف على هذه الرواية في الكتابين .

ومنها : ما يدل على أنّ أيام النفاس ثمانية عشر يوماً كصحيفة محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كم تقعد النفساء حتى تصلّي ؟ قال : « ثمانى عشرة سبع عشرة ، ثم تغتسل وتحتشي وتصلّي »^(٥).

وصحيفة أخرى له أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن النفساء

(١) الكافي (٣ : ١/٩٧) ، التهذيب (١ : ٤٩٩/١٧٥) ، الاستبصار (١ : ٥١٩/١٥٠) ، وفي الوسائل (٢) :

(٦١١) أبواب النفاس ب (٣) ح (١) (بتفاوت في المتن) .

(٢) الكافي (٣ : ٥/٩٩) ، التهذيب (١ : ٥٠٠/١٧٥) ، الاستبصار (١ : ٥٢٠/١٥٠) ، الوسائل (٢ : ٦١٣)

أبواب النفاس ب (٣) ح (٨) .

(٣) التهذيب (١ : ٥٠٥/١٧٦) ، الاستبصار (١ : ٥٢٥/١٥٢) ، الوسائل (٢ : ٦١٢) أبواب النفاس ب

(٣) ح (٤) .

(٤) التهذيب (١ : ١٧٨) ، والاستبصار (١ : ١٥٣) .

(٥) التهذيب (١ : ٥٨/١٧٧) ، الاستبصار (١ : ٥٢٨/١٥٢) ، الوسائل (٢ : ٦١٤) أبواب النفاس ب

(٣) ح (١٢) .

كم تقعد؟ فقال: «إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله أن تغتسل لثمان عشرة، ولا بأس أن تستظهر بيومين»^(١).

وصحيحة ابن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «تقعد النفساء تسع عشرة ليلة، فإن رأت دمًا صنعت كما تصنع المستحاضة»^(٢).

وأجاب المصنف في المعتبر عن هذه الروايات وما في معناها: بأنها لا تصلح لمعارضة الأخبار المتضمنة للرجوع إلى العادة، لأنها أكثر، والكثرة أمانة الرجحان، ولأن العمل بها أحوط للعبادة، وأشبه بمقتضى الدليل^(٣). وهو حسن.

وأجاب عنها الشيخ في كتابي^(٤) الأخبار بوجوه أقربها الحمل على التقية. ويمكن الجمع بينهما أيضاً بحمل الأخبار الواردة بالثمانية عشر على المبتدئة كما اختاره في المختلف^(٥)، أو بالتخير بين الغسل بعد انقضاء العادة والصبر إلى انقضاء الثمانية عشر.

وكيف كان، فلا ريب في أن للمعتادة الرجوع إلى العادة، لاستفاضة الروايات الواردة بذلك وصراحتها. وإنما يحصل التردد في المبتدئة خاصة من الروايات الواردة بالثمانية عشر، ومن أن مقتضى رجوع المعتادة إلى العادة كون النفاس حيضاً في المعنى، فيكون أقصاه عشرة، وطريق الاحتياط بالنسبة إليها واضح.

(١) التهذيب (١: ٥١١/١٧٨)، الاستبصار (١: ٥٣١/١٥٣)، الوسائل (٢: ٦١٥) أبواب النفاس ب (٣) ح (١٥)، (بتفاوت يسير).

(٢) التهذيب (١: ٥١٠/١٧٧)، الاستبصار (١: ٥٣٠/١٥٢)، الوسائل (٢: ٦١٥) أبواب النفاس ب (٣) ح (١٤).

(٣) المعتبر (١: ٢٥٤).

(٤) التهذيب (١: ١٧٨)، والاستبصار (١: ١٥٣).

(٥) المختلف (٤١).

ولو كانت حاملاً بائنتين وتراخت ولادة أحدهما كان ابتداء نفاسها من الأول ، وعدد أيامها من وضع الأخير .

وقد ورد في المسألة روايات أخر دالة على اعتبار ما زاد على ذلك كصحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « تقعد النفساء إذا لم ينقطع عنها الدم ثلاثين أربعين يوماً إلى خمسين يوماً »^(١) .

وصحيحة علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن الماضي عن النفساء وكم يجب عليها ترك الصلاة ؟ قال : « تدع الصلاة ما دامت ترى الدم العبيط إلى ثلاثين يوماً ، فإذا رقت وكانت صفرة اغتسلت وصلّت إن شاء الله »^(٢) .

وأجاب عنها الشيخ في كتابي الأخبار بالحمل على التقية^(٣) ، وهو حسن .

وقال ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه : والأخبار التي رويت في قعودها أربعين يوماً وما زاد إلى أن تطهر معلولة كلها ، وردت للتقية ، لا يفتي بها إلا أهل الخلاف^(٤) .

قوله: ولو كانت حاملاً بائنتين وتأخرت ولادة أحدهما كان ابتداء نفاسها من وضع الأول ، وعدد أيامها من وضع الأخير .

الظاهر أن ما تراه المرأة من الدم بعد الولادة كل منهما يحكم بكونه نفاساً مستقلاً لتعدد العلة فيعطى كل نفاس حكمه ، فتكون نفساء من وضع الأول ، ومع ولادة الثاني يتحقق لها نفاس آخر فيعتبر العدد من وضعه . ويمكن تخلل الطهر بينهما كما إذا كانت ولادة الثاني بعد مضي أكثر النفاس من وضع الأول ، وإن كان بعيداً .

(١) التهذيب (١ : ١٧٧/٥٠٩) ، الاستبصار (١ : ١٥٢/٥٢٩) ، الوسائل (٢ : ٦١٤) أبواب النفاس ب (٣) ح (١٣) .

(٢) التهذيب (١ : ١٧٤/٤٩٧) ، الوسائل (٢ : ٦١٥) أبواب النفاس ب (٣) ح (١٦) .

(٣) التهذيب (١ : ١٧٨) ، والاستبصار (١ : ١٥٣) .

(٤) الفقيه (١ : ٥٦) .

٥٠ مدارك الأحكام/ج ٢

ولو ولدت ولم ترَ دماً ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاساً .
ولورأت عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت العاشر أو قبله كان الدمان وما
بينهما نفاساً .
ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض ، وكذا ما يكره لها .

قوله: ولو لم ترَ دماً ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاساً .
هذا التفريع جيد على ما ذهب إليه المصنف من اعتبار العشرة مطلقاً ، والمتجه تفريعاً
على ما اخترناه تقييدها بما إذا كانت عادتھا عشرة أو دونها وانقطع على العاشر على
ما ذكره المصنف (١) وغيره (٢) .
واعلم ، أن هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، وهو محل إشكال ، لعدم العلم
بإسناد هذا الدم إلى الولادة ، وعدم ثبوت الإضافة إليها عرفاً .
قوله: ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض .
هذا مذهب الأصحاب ، بل قال في المعتبر: إنه مذهب أهل العلم كافة (٣) . ولعله
الحجة ، وذكر جمع من الأصحاب (٤) أن النفساء كالحائض في جميع الأحكام ، واستثنى
من ذلك أمور:
الأول : الأقل ، إجماعاً .

الثاني : الأكثر ، فإن في أكثر النفاس خلافاً مشهوراً بخلاف الحيض .
الثالث : إن الحيض قد يدل على البلوغ بخلاف النفاس .

(١) المعتبر (١ : ٢٥٦) .

(٢) منهم الشهيد الثاني في روض الجنان : (٩١) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٥٧) .

(٤) منهم ابن إدريس في السرائر : (٣٠) ، والشهيد الثاني في روض الجنان : (٩٠) ، والمحقق الأردبيلي في
مجمع الفائدة (١ : ١٧٠) .

ولا يصح طلاقها . وغسلها كغسل الحائض سواء .

الرابع : انقضاء العدة بالحيض دون النفاس غالباً ، ولو حملت من زنا ورأت قرأين في زمان الحمل حسب النفاس قرءاً آخر وانقضت العدة به .

الخامس : أنه لا يشترط في النفاسين مضي أقل الطهر كما في التوأمين بخلاف الحيض .

السادس : أن النفاس لا ترجع إلى عاداتها في النفاس ولا إلى عادة نسائها بخلاف الحيض .

قوله : وغسلها كغسل الحائض سواء .

هذا مذهب العلماء كافة قاله في المعتبر^(١) ، ويدل عليه إطلاق الأمر بالغسل ، والكلام في اكتفائها بالغسل عن الوضوء كما تقدم في غسل الحيض^(٢) .

* * *

(١) المعتبر (١ : ٢٥٧) .

(٢) في ج (١) ص (٢٥٦) .

الفصل الخامس في أحكام الأموات

وهي خمسة :

الأول : في الاحتضار

ويجب فيه توجيه الميت إلى القبلة ، بأن يلقي على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه إلى القبلة .

قوله: الفصل الخامس في أحكام الأموات ، وهي خمسة ، الأول:

الاحتضار.

الاحتضار : هو السَّوقُ — اعاننا الله عليه وثبتنا بالقول الصادق لديه — سُمِّيَ به إما لحضور الملائكة عنده ، أو لحضور أهله وأقاربه ، أو لحضور المؤمنين عنده ليشيعوه ، أو لاستحضاره عقله كما ورد في الحديث ^(١) .

قوله: ويجب فيه توجيه الميت إلى القبلة، بأن يلقي على ظهره ويجعل وجهه وباطن قدميه إلى القبلة.

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، قال جدي — رحمه الله — : ومستنده من الأخبار السليمة سنداً ومتناً ما رواه محمد بن يعقوب الكليني — رحمه الله — عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال : « إذا مات لأحدكم ميت فسَجَّوه تجاه القبلة ، وكذلك إذا

(١) الفقيه (١ : ٧٩/٧) ، علل الشرائع (١/٢٩٧) ، ثواب الأعمال (٢٣١) ، الوسائل (٢ : ٦٦٢) أبواب الاحتضار ب (٣٥) ح (٦) .

غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة ، فيكون مستقبل باطن قدميه ووجهه إلى القبلة»^(١) وأما غيره من الأخبار التي استدل بها على الوجوب فلا يخلو من شيء إما في السند أو الدلالة^(٢) . هذا كلامه — رحمه الله — .

ويمكن المناقشة في هذه الرواية من حيث السند بإبراهيم بن هاشم حيث لم ينص علماؤنا على توثيقه ، وبأن راويها وهو سليمان بن خالد في توثيقه كلام^(٣) . ومن حيث المتن بأن المتبادر منها أن التسجية تجاه القبلة إنما يكون بعد الموت لا قبله ، ومن ثم ذهب جمع من الأصحاب^(٤) منهم المصنف في الاعتبار^(٥) إلى الاستحباب ، استضعافاً لأدلة الوجوب ، وهو متجه .

وكيفية التوجيه ما ذكره المصنف — رحمه الله — من أنه يلقي على ظهره ويجعل وجهه وباطن قدميه إلى القبلة بحيث لو جلس لكان مستقبلاً ، وقد ورد بذلك روايات كثيرة : منها : رواية سليمان بن خالد المتقدمة . وما رواه الشيخ عن إبراهيم الشيعري ، عن غير واحد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في توجيه الميت قال : «تستقبل بوجهه القبلة

(١) الكافي (٣ : ١٢٧/٣) ، الوسائل (٢ : ٦٦١) أبواب الاحتضار (٣٥) ح (٢) ورواها في التهذيب (١) : ٨٣٥/٢٨٦ . إلا أن فيها : مستقبلاً بباطن .

(٢) روض الجنان : (٩٣) .

(٣) لعل مشأ هذا الكلام عنده هو ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال (٢ : ٦٤١/٦٦٢) . ولأن أبا داود ذكره في قسم الضعفاء في كتاب الرجال : (٢٢١/٢٤٨) .

(٤) منهم الشيخ في الخلاف (١ : ٢٧٩) ، والأردبيلي في مجمع الفائدة (١ : ١٧٣) .

(٥) الاعتبار (١ : ٢٥٨) .

وهو فرض كفاية ، وقيل : هو مستحب .

وتجعل قدميه مما يلي القبلة»^(١) .

ويستقط الاستقبال به مع اشتباه القبلة ، لعدم إمكان توجيهه في حالة واحدة إلى الجهات المختلفة .

وهل يسقط بالموت أو يجب دوام الاستقبال به حيث يمكن ؟ يحتمل الأول ، لصدق الامتثال ، وأصالة البراءة من الزائد . والثاني ، لإطلاق رواية سليمان بن خالد المتقدمة وغيرها من الأخبار^(٢) .

وقال في الذكرى : إنَّ ظاهر الأخبار سقوط الاستقبال بموته ، وأنَّ الواجب أن يموت إلى القبلة ، قال : وفي بعضها احتمال دوام الاستقبال ، ونَبِهَ عليه ذكره حالة الغسل وجوبه حال الصلاة والدفن ، وإن اختلفت الهيئة عندنا^(٣) .

ولم أقف على ما ذكره — رحمه الله — من الأخبار المتضمنة للسقوط . وكيف كان فالأولى دوام الاستقبال به ، وينبغي أن يكون كحالة الاحتضار ، لأنه المستفاد من الروايات المتضمنة لذلك .

قوله: وهو فرض على الكفاية.

اعلم : أنَّ غرض الشارع قد يتعلق بتحصيل الفعل من كل واحد من المكلفين بعينه ،

(١) الكافي (٣ : ١/١٢٦) ، التهذيب (١ : ٨٣٣/٢٨٥) ، الوسائل (٢ : ٦٦٢) أبواب الاحتضار (٣٥) ح (٣) .

(٢) الوسائل (٢ : ٦٦١) أبواب الاحتضار (٣٥) .

(٣) الذكرى : (٣٧) ، وذكر هيئته حال الصلاة والدفن في ص (٦١ ، ٦٤) .

ويستحب تلقينه الشهادتين ، والإقرار بالنبي والأئمة عليهم السلام ،
وكلمات الفرج ،

ويسمى وجوباً على الأعيان كالصلاة والصوم ، وقد يتعلق بتحصيله لا من مباشر معين ،
ويسمى وجوباً على الكفاية . وهل يجب على الجميع ويسقط بفعل البعض أو يجب على
البعض خاصة ؟ قيل بالأول ^(١) ، لأن الجميع إذا تركوه يأثمون ، وقيل بالثاني ، لأنه لو
وجب على الجميع لما سقط بفعل البعض ، وتحقيق المسألة في الأصول . والظاهر بقاء
الوجوب إلى أن ثبت وقوع الفعل شرعاً ، وربما قيل بسقوطه بظن قيام الغيبة مطلقاً ^(٢) ،
وهو ضعيف .

قوله: ويستحب تلقينه الشهادتين والإقرار بالنبي والأئمة عليهم
السلام.

لا يخفى أن تلقينه الإقرار بالنبي صلى الله عليه وآله في العبارة مكرر ، لأنه داخل في
تلقينه الشهادتين . ويدل على هذا الحكم روايات : منها : ما رواه الحلبي في الحسن ،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلقنه شهادة أن
لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله » ^(٣) .

وفي خبر أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لقنوا موتاكم عند الموت
شهادة أن لا إله إلا الله والولاية » ^(٤) .

قوله: وكلمات الفرج.

(١) كما في المنتهى (١ : ٤٤٣) .

(٢) كما في معارج الأصول : (٧٥) ، ومبادئ الأصول : (١١١) .

(٣) الكافي (٣ : ١/١٢١) ، التهذيب (١ : ٨٣٦/٢٨٦) ، الوسائل (٢ : ٦٦٢) أبواب الاحتضار (٣٦)

ح (١) .

(٤) الكافي (٣ : ٥/١٢٣) ، التهذيب (١ : ٨٣٨/٢٨٧) ، الوسائل (٢ : ٦٦٥) أبواب الاحتضار (٣٧)

ح (٢) .

ونقله إلى مصلاه ،

روى زرارة في الحسن ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « إذا أدركت الرجل عند النزع فلقنه كلمات الفرج : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب السماوات السبع ، ورب الأرضين السبع ، وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم ، والحمد لله رب العالمين » (١) .

و يستحب للمحتضر متابعة الملقن في ذلك ، لما رواه الحلبي في الحسن ، عن الصادق عليه السلام : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل على رجل من بني هاشم وهو يقضي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : قل ذلك ، يعني هذه الكلمات فقهاها ، فقال رسول الله : الحمد لله الذي استنقذه من النار » (٢) .

و يستحب للمحتضر أن يقول : اللهم اغفر لي الكثير من معاصيك ، واقبل مني اليسير من طاعتك ، وروي عن الصادق عليه السلام أنه قال : « إذا حضرتم ميتاً فقولوا له هذا الكلام ليقوله » (٣) .

وليكن آخر كلامه : لا إله إلا الله ، فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » (٤) .
قوله: ونقله إلى مصلاه.

وهو الموضع الذي كان يكثر الصلاة فيه أو عليه ، وإنما يستحب ذلك إذا تعسر عليه الموت واشتد به النزع لا مطلقاً ، لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح ، عن الصادق عليه

(١) الكافي (٣ : ١٢٢) ، التهذيب (١ : ٨٣٩/٢٨٨) ، الوسائل (٢ : ٦٦٦) أبواب الاحتضار ب (٣٨) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ١٢٤) ، الفقيه (١ : ٣٤٦/٧٧) ، الوسائل (٢ : ٦٦٦) أبواب الاحتضار ب (٣٨) ح (٢) بتفاوت يسير .

(٣) الكافي (٣ : ١٢٤) ، الوسائل (٢ : ٦٦٧) أبواب الاحتضار ب (٣٩) ح (١) .

(٤) الفقيه (١ : ٣٤٨/٧٨) ، الوسائل (٢ : ٦٦٤) أبواب الاحتضار ب (٣٦) ح (٦) .

الاحتضار ٥٧

ويكون عنده مصباح إن مات ليلاً ، ومن يقرأ القرآن . وإذا مات غمّضت عيناه ، وأطبق فوه ،

السلام ، قال : « إذا عسر على الميت موته ونزعه قُرب إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه »^(١) .

ومارواه زرارة في الحسن ، قال : « إذا اشتد عليه النزع فضعه في مصلاه الذي كان يصلي فيه أو عليه »^(٢) .

قوله : ويكون عنده مصباح ان مات ليلاً .

ذكره الشيخان^(٣) ، واستدل عليه في التهذيب بما روي أنه لما قبض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام^(٤) .

واعترضه المحقق الشيخ علي — رحمه الله — بأن ما دل عليه الحديث غير المدعى ، قال : إلا أن اشتهار الحكم بينهم كاف في ثبوته ، للتسامح في أدلة السنن^(٥) .

وقد يقال : إن ما تضمنه الحديث يندرج فيه المدعى ، أو يقال : إن استحباب ذلك يقتضي استحباب الإسراج عند الميت بطريق أولى ، فالدلالة واضحة ، لكن السند ضعيف جداً .

قوله : وإذا مات غمّضت عيناه ، وأطبق فوه .

لئلا يقبح منظره ، ولرواية أبي كهمش ، قال : حضرت موت إسماعيل بن جعفر

(١) الكافي (٣ : ٢/١٢٥) ، التهذيب (١ : ٤٢٧/١٣٥٦) ، الوسائل (٢ : ٦٦٩) أبواب الاحتضار (٤٠)

ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ٣/١٢٦) ، التهذيب (١ : ٤٢٧/١٣٥٧) ، الوسائل (٢ : ٦٦٩) أبواب الاحتضار (٤٠)

ح (٢) .

(٣) المفيد في المغنة : (١١) ، والشيخ في النهاية : (٣٠) .

(٤) التهذيب (١ : ٨٤٣/٢٨٩) ، الوسائل (٢ : ٦٧٣) أبواب الاحتضار (٤٥) ح (١) .

(٥) جامع المقاصد (١ : ٤٨) .

ومدّت يده إلى جنبه ، وغطّي بشوب . ويعجّل تجهيزه إلا أن يكون حاله
مشتبه ، فيستبرأ بعلامات الموت ، أو يصبر عليه ثلاثة أيام ..
ويكره أن يطرح على بطنه حديد ،

عليه السلام وأبوه جالس عنده فلما حضره الموت شدّ لحيه ، وغمّضه ، وغطّى عليه
الملحقة^(١) .

قوله: ومدّت يده إلى جنبه.

ذكره الأصحاب ، قال في المعتبر: ولا أعرف فيه نقلاً عن أئمتنا عليهم السلام ،
لكن ليكون أطوع للغاسل وأسهل للإدراج^(٢) .
قوله: ويعجّل تجهيزه.

لا خلاف في استحباب التعجيل ، وقد روى جابر عن أبي جعفر عليه السلام أنه
قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا معشر الناس لا ألفين رجلاً مات له ميت
ليلاً فانتظر به الصبح ، ولا رجلاً مات له ميت نهاراً فانتظر به الليل ، لا تنتظروا بموتاكم
طلوع الشمس ولا غروبها ، عجلوا بهم إلى مضاجعهم رحمكم الله تعالى ، قال الناس :
وأنت يا رسول الله يرحمك الله »^(٣) .

وهذا في غير من اشتبه موته ، أما من اشتبه فيجب التربص به إلى أن يتحقق موته ،
وقد ذكر من علاماته : انخساف صُدغيه ، وميل أنفه ، وامتداد جلدة وجهه ، وانخلاع
كفه من ذراعه ، واسترخاء قدميه ، إلى غير ذلك من العلامات .

قوله: ويكره أن يطرح على بطنه حديد.

ذكره المفيد — رحمه الله —^(٤) ، وقال الشيخ في التهذيب : سمعنا ذلك مذاكرةً من

(١) التهذيب (١ : ٨٤٢/٢٨٩) ، الوسائل (٢ : ٦٧٢) أبواب الاحتضار (٤٤) ح (٣) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٦١) .

(٣) الكافي (٣ : ١٣٧) ، الفقيه (١ : ٣٨٩/٨٥) ، التهذيب (١ : ١٣٥٩/٤٢٧) ، الوسائل (٢ : ٦٧٤) .

أبواب الاحتضار (٤٧) ح (١) .

(٤) المقتنى : (١١) .

وأن يحضره جنب أو حائض .

الثاني : في التفصيل

وهو فرض على الكفاية ، وكذا تكفينه ودفنه والصلاة عليه . وأولى الناس به أولاهم بميراثه .

الشيخ رحمهم الله^(١) .

قوله: وأن يحضره جنب أو حائض.

قال المصنف في المعتبر: إنما أخرنا هذا الحكم وهو متقدم في الترتيب ، لما وضعنا عليه قاعدة الكتاب من البداية في كل قسم بالواجب ، وإتباعه بالندب ، وتأخر المكروه ، فاقترض ذلك تأخير هذا الحكم ، وبكراهة ذلك قال أهل العلم^(٢) .

ويدل عليه روايات ، منها : رواية يونس بن يعقوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا تحضر الحائض الميت ولا الجنب عند التلقين ، ولا بأس أن يلبس غسله »^(٣) وعلل في بعض الأخبار بأن الملائكة تتأذى بذلك^(٤) .

قوله: الثاني، التفصيل، وهو فرض على الكفاية وأولى الناس به أولاهم بميراثه.

المراد أن من يرث أولى ممن لا يرث ، فالطبقة الأولى متقدمة على الثانية وهكذا ، ويمكن أن يراد بالأولوية في الميراث كثرة النصيب فيه ، إذ يصدق على الأكثر نصيباً أنه أولى بالميراث ، لكن لم يعتبر الأصحاب ذلك كما سيجيء تحقيقه .

(١) التهذيب (١ : ٢٩٠) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٦٣) .

(٣) التهذيب (١ : ١٣٦٢/٤٢٨) ، الوسائل (٢ : ٦٧١) أبواب الاحتضار (٤٣) ح (٢) .

(٤) الكافي (٣ : ١/١٣٨) ، التهذيب (١ : ١٣٦١/٤٢٨) ، قرب الإسناد : (١٢٩) ، علل الشرائع :

(١/٢٩٨) ، الوسائل (٢ : ٦٧١) أبواب الاحتضار (٤٣) ح (١ ، ٣) .

وإذا كان الأولياء رجالاً ونساءً فالرجال أولى ، والزوج أولى بالمرأة من كل أحد في أحكامه كلها .

والأصل في هذه المسألة رواية غياث بن إبراهيم الرزامي، عن جعفر، عن أبيه ، عن علي عليهم السلام ، قال : « يغسل الميت أولى الناس به »^(١) وهي مع ضعف سندها غير دالة على أن المراد بالأولوية الأولوية في الميراث ، ولا يبعد أن يراد بالأولى بالميت هنا أشد الناس به علاقةً ، لأنه المتبادر ، والمسألة محل توقف .

قوله: وإذا كان الأولياء رجالاً ونساءً فالرجال أولى.

إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في هذا الحكم بين كون الميت رجلاً أو امرأة ، وبهذا التعميم جزم المتأخرون ، وذكروا أنه لو كان الميت امرأة لا يمكن الولي الذكر مباشرة تغسيلها أذن للمماثل، فلا يصح فعله بدون ذلك . وقيل : إن ذلك مخصوص بالرجل ، أما النساء فالنساء أولى بغسلهن^(٢) . ورده جدي — رحمه الله — بعدم ثبوت مستنده^(٣) .

وقد يقال : إن الرواية المتقدمة التي هي الأصل في هذا الحكم إنما تتناول من يمكن وقوع الغسل منه ، ومتى انتفت دلالتها على العموم وجب الرجوع في غير ما تضمنته إلى الأصل والعمومات .

قوله: والزوج أولى بالمرأة من كل أحد في أحكامها كلها.

المستند في ذلك ما رواه الشيخ في الموثق ، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « الزوج أحق بالمرأة حتى يضعها في قبرها »^(٤) .

(١) التهذيب (١ : ٤٣١ / ١٣٧٦) ، الوسائل (٢ : ٧١٨) أبواب غسل الميت ب (٢٦) ح (١) .

(٢) كما في جامع المقاصد (١ : ٤٩ ، ٥٦) .

(٣) روض الجنان : (٩٦) .

(٤) الكافي (٣ : ٦ / ١٩٤) ، التهذيب (١ : ٣٢٥ / ٩٤٩) ، الوسائل (٢ : ٧١٥) أبواب غسل الميت ب (٢٤)

قال في المعتبر : ومضمون الرواية متفق عليه ^(١) .

قلت : إن كانت المسألة إجماعية فلا بحث ، وإلا أمكن المناقشة فيها ، لضعف المستند ، ولأنه معارض بما رواه الشيخ في الصحيح ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في المرأة توت ومعهما أخوها وزوجها أيهما يصلي عليها ؟ فقال : « أخوها أحق بالصلاة عليها » ^(٢) وأجاب الشيخ عن هذه الرواية بالحمل على التقية ^(٣) ، وهو إنما يتم مع التكافؤ في السند كما لا يخفى .

واختلف الأصحاب في جواز تفصيل كل من الزوجين الآخر في حال الاختيار ، فقال السيد المرتضى في شرح الرسالة ^(٤) ، والشيخ في الخلاف ^(٥) ، وابن الجنيد ، والجعفي ^(٦) : يجوز لكل منهما تفصيل الآخر مجرداً ، مع وجود المحارم وعدمهم . وقال في النهاية بالجواز أيضاً إلا أنه اعتبر فيه كونه من وراء الثياب ^(٧) ، وقال في كتابي الأخبار : إن ذلك مختص بحال الاضطرار دون الاختيار ^(٨) .

والأظهر جواز تفصيل كل منهما الآخر مجرداً وإن كان الأفضل كونه من وراء القميص كما في مطلق التفصيل .

(١) المعتبر (١ : ٢٦٤) .

(٢) التهذيب (٣ : ٤٨٦/٢٠٥) ، الاستبصار (١ : ٤٨٦/١٨٨٥) ، الوسائل (٢ : ٨٠٢) أبواب صلاة الجنائز

ب (٢٤) ح (٤) .

(٣) التهذيب (٣ : ٢٠٥) .

(٤) لم نثر على ناقل عن شرح الرسالة ولكن نقله عن المرتضى في الذكرى : (٣٨) .

(٥) الخلاف (١ : ٢٨٢) .

(٦) نقله عنهما في الذكرى : (٣٨) .

(٧) النهاية : (٤٢) .

(٨) التهذيب (١ : ٤٤٠) ، الاستبصار (١ : ١٩٩) . واعتبر فيهما الغسل من وراء الثياب أيضاً في التهذيب

(١ : ٤٣٨) ، الاستبصار (١ : ١٩٨) .

لنا : ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح له أن ينظر إلى امرأته حين تموت ؟ أو يغسلها إن لم يكن عندها ^(١) من يغسلها ، وعن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت ؟ فقال : « لا بأس بذلك ، إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهة أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه » ^(٢) .

وفي الصحيح عن منصور قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته [تموت] يغسلها ؟ قال : « نعم وأمه وأخته ونحو هذا ، يلقي على عورتها خرقة » ^(٣) وفي الحسن ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال : « نعم ، إنما يمنعها أهلها تعصباً » ^(٤) .

ويدل على أن الأفضل كونه من وراء الثياب روايات كثيرة ، منها : صحيحة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلا النساء قال : « تغسله امرأته أو ذوقرابة إن كانت له ، وتصب النساء الماء عليه صباً ، وفي المرأة إذا ماتت يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها » ^(٥) .

وصحيحة محمد بن مسلم قال : سألت عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال : « نعم من

(١) في «ق» وبعض المصادر : عنده .

(٢) الكافي (٣ : ٢/١٥٧) ، الفقيه (١ : ٤٠١/٨٦) ، التهذيب (١ : ١٤١٧/٤٣٩) ، الاستبصار (١) :

٦٩٨/١٩٨ ، الوسائل (٢ : ٧١٣) أبواب غسل الميت ب (٢٤) ح (١) . فيما عدا التهذيب : يكرهونه منها .

(٣) الكافي (٣ : ٨/١٥٨) ، التهذيب (١ : ١٤١٨/٤٣٩) ، الاستبصار (١ : ٦٩٩/١٩٩) ، الوسائل (٢) :

٧٠٥) أبواب غسل الميت ب (٢٠) ح (١) .

(٤) الكافي (٣ : ١١/١٥٨) ، التهذيب (١ : ١٤١٩/٤٣٩) ، الاستبصار (١ : ٧٠٠/١٩٩) ، الوسائل (٢) :

٧١٤) أبواب غسل الميت ب (٢٤) ح (٤) .

(٥) الكافي (٣ : ١/١٥٧) ، التهذيب (١ : ١٤١٠/٤٣٧) ، الاستبصار (١ : ٦٨٩/١٩٦) ، الوسائل (٢) :

٧١٤) أبواب غسل الميت ب (٢٤) ح (٣) .

وراء الثوب»^(١) .

وصحيحة أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء ؟ قال : « يدفن ولا يغسل ، والمرأة تكون مع الرجل بتلك المنزلة تدفن ولا تغسل ، إلا أن يكون زوجها معها ، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع »^(٢) .

والجمع بين الأخبار وإن أمكن بتقيد الأخبار المطلقة بهذه الأحاديث ، إلا أن حل هذه على الاستحباب أولى ، لظهور تلك الأخبار في الجواز مطلقاً ، وثبوت استحباب ذلك في مطلق التفصيل على ما سنبينه .

واعلم أنّ إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في الزوجة بين الحرة والأمة ، ولا بين الدائم والمنقطع . والمطلقة رجعية زوجة بخلاف البائن . قال في الذكرى : ولا عبرة بانقضاء عدة المرأة عندنا ، بل لو نكحت جاز لها تفسيه وإن كان الفرض بعيداً^(٣) . وهو كذلك أخذاً بالإطلاق .

ويجوز تفصيل السيد لأتمته قطعاً ، والأظهر عدم جواز العكس مطلقاً ، لانتقالها إلى غيره فحرم عليها النظر إليه ، وربما فُرق بين أم الولد وغيرها ، لما روي من إصاء زين العابدين عليه السلام أن تغسله أم ولده^(٤) ، وفي الطريق ضعف .

(١) الكافي (٣ : ١٥٧) ، التهذيب (١ : ٤٣٨ / ١٤١١) ، الاستبصار (١ : ١٩٦ / ٦٩٠) ، الوسائل (٢) :

٧١٤ أبواب غسل الميت ب (٢٤) ح (٢) .

(٢) التهذيب (١ : ٤٣٨ / ١٤١٤) ، الاستبصار (١ : ١٩٧ / ٦٩٣) ، الوسائل (٢ : ٧١٦) أبواب غسل الميت

ب (٢٤) ح (١٢) .

(٣) الذكرى : (٤٠) .

(٤) التهذيب (١ : ٤٤٤ / ١٤٣٧) ، الاستبصار (١ : ٢٠٠ / ٧٠٤) ، الوسائل (٢ : ٧١٧) أبواب غسل الميت

ب (٢٥) ح (١) .

ويجوز أن يغسل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم .
وكذا تغسل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة ولا ذو رحم .

قوله: ويجوز أن يغسل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم. وكذا تغسل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة ولا ذو رحم.

هذا الحكم ذكره الشيخان^(١) وأتباعهما^(٢)، واستدل عليه في التهذيب برواية عمار بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال، قلت: فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوي قرابته، ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينه وبينهن قرابة، قال: «يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر» وعن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوي قرابته، ومعها نصرانية ورجال مسلمون؟ قال: «تغتسل النصرانية ثم تغسلها»^(٣).

وروى عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام، قال: «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله نفر فقالوا: إن امرأة توفت معنا وليس معها ذو محرم؟ فقال: كيف صنعتهم؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صباً فقال: أما وجدت امرأة من أهل الكتاب تغسلها؟ فقالوا: لا، قال: أفلا يمتموها؟»^(٤) وهما ضعيفتا السند جداً.
ومن ثم توقف في هذا الحكم المصنف في المعتبر^(٥)، واستقرب الدفن من غير غسل، لأن الغسل مفترق إلى النية، والكافر لا تصح منه نية القربة.

(١) المفيد في المقنعة: (١٣)، والشيخ في النهاية: (٤٢).

(٢) منهم سائر في المراسم: (٥٠)، وابن حزة في الوسيلة: (٦٣).

(٣) التهذيب (١: ٩٩٧/٣٤٠)، الوسائل (٢: ٧٠٤) أبواب غسل الميت ب (١٩) ح (١).

(٤) التهذيب (١: ١٤٣٣/٤٤٣)، الاستبصار (١: ٧١٨/٢٠٣)، الوسائل (٢: ٧١٠) أبواب غسل الميت

ب (٢٢) ح (٤).

(٥) المعتبر (١: ٣٢٦).

و يغسل الرجل محارمه من وراء الثياب إذا لم تكن مسلمة. وكذا المرأة.
ولا يغسل الرجل من ليست له بمحرم

والحق أنه متى ثبت نجاسة الدمى ، أو توقف الغسل على النية تعين المصير إلى ما قاله في المعتبر، وإن نُوزع فيهما أمكن إثبات هذا الحكم بالعمومات لا بخصوص هذين الخبرين .

قوله: ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب إذا لم تكن مسلمة، وكذا المرأة.

المراد بالمحرم : من حرم نكاحه مؤبداً بنسب ، أو رضاع ، أو مصاهرة . ومقتضى العبارة المنع من تغسيل الرجل محارمه في حال الاختيار، وجوزه في المنتهى من فوق الثياب^(١) ، والأظهر الجواز مطلقاً ، تمسكاً بمقتضى الأصل ، وصحيحة منصور، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته [فتموت] يغسلها ؟ قال : « نعم ، وأمه وأخته ونحو هذا ، يلقي على عورتها خرقة »^(٢) .

والعجب أن العلامة في المنتهى^(٣) استدلل بهذا الخبر على جواز الغسل من فوق الثياب ، مع صراحته في جواز التغسيل مجرداً مع ستر العورة .

قوله: ولا يغسل الرجل من ليست بمحرم.

هذا الحكم مقطوع به في كلام أكثر الأصحاب ، ونقل عليه المصنف في المعتبر الإجماع^(٤) . وصرح الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف بسقوط التيمم والحال هذه

(١) المنتهى (١ : ٤٣٧) .

(٢) الكافي (٣ : ٨/١٥٨) ، التهذيب (١ : ٤٣٩/١٤١٨) ، الاستبصار (١ : ٦٩٩/١٩٩) ، الوسائل (٢ : ٧٠٥)

أبواب غسل الميت ب (٢٠) ح (١) .

(٣) المنتهى (١ : ٤٣٧) .

(٤) المعتبر (١ : ٣٢٣) .

أيضاً^(١)، وبه قطع في المعتبر، قال : لأن المانع من الغسل مانع من التيمم وإن كان الاطلاع مع التيمم أقل، لكن النظر محرم قليله وكثيره^(٢). وحكي عن المفيد - رحمه الله - أنه أوجب التفصيل من وراء الثياب^(٣)، وعن ابن زهرة أنه شرط تغميض العينين^(٤). والمعتمد سقوط الغسل والتيمم مع انتفاء المائلة والمحرمية مطلقاً.

لنا : ما رواه الحلبي في الصحيح، عن أبي عبد الله عليه السلام : إنه سأله عن المرأة تموت في سفر وليس معها ذومحرم ولا نساء ؟ قال : « تدفن كما هي بثيابها » وعن الرجل يموت وليس معه ذومحرم ولا رجال ؟ قال : « يدفن كما هو في ثيابه »^(٥). وما رواه عبد الله بن أبي يعفور في الصحيح قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يموت في السفر مع النساء ليس معهن رجل كيف يصنعن به ؟ قال : « يلففنه لفاً في ثيابه ويدفنه ولا يفسلنه »^(٦).

وما رواه أبو الصباح الكناني في الصحيح أيضاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء ، قال : « يدفن ولا يغسل ، والمرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة تدفن ولا تغسل »^(٧) وهذه الأخبار صريحة في سقوط

(١) النهاية : (٤٢)، المبسوط (١ : ١٧٥)، الخلاف (١ : ٢٨٢).

(٢) المعتبر (١ : ٣٢٥).

(٣) حكاها في الذكرى : (٣٩). والموجود في المقنعة : (١٣) مانعه : فإن ماتت صبية بين رجال مسلمين ليس لها فيهم محرم - إلى أن قال - وإن كانت أكثر من ثلاث سنين غسلوها في ثيابها وصبوا عليها الماء صباً.

(٤) الفقيه (الجوامع الفقهية) : (٥٦٣).

(٥) الفقيه (١ : ٤٣٠/٩٤)، التهذيب (١ : ١٤٢٣/٤٤٠)، الاستبصار (١ : ٧٠٦/٢٠٠)، الوسائل (٢ :

٧٠٨) أبواب غسل الميت ب (٢١) ح (١).

(٦) الفقيه (١ : ٤٣٩/٩٤)، التهذيب (١ : ١٤٢٤/٤٤١)، الاستبصار (١ : ٧٠٧/٢٠١)، الوسائل (٢ :

٧٠٨) أبواب غسل الميت ب (٢١) ح (٢).

(٧) التهذيب (١ : ١٤١٤/٤٣٨)، الاستبصار (١ : ٧٠٩/٢٠١)، الوسائل (٢ : ٧٠٩) أبواب غسل الميت

ب (٢١) ح (٤).

إلا ولها دون ثلاث سنين — وكذا المرأة — ويغسلها مجردة .

التفصيل ، وظاهرها سقوط التيمم أيضاً وإلا لذكر ، إذ المقام مقام البيان .
وفي مقابل هذه الروايات روايتان ضعيفتا السند جداً ، تضمنت إحداهما : « إن
المرأة إذا ماتت بين رجال أجنب يصبون عليها الماء من وراء الثياب » ^(١) . وتضمنت
الأخرى : « إنهم يغسلون منها ما أوجب الله تعالى عليه التيمم » ^(٢) . وضعفهما مع
وجود المعارض السليم يمنع من العمل بهما ، وحملهما الشيخ في التهذيب على
الاستحباب ^(٣) ، وهو مشكل .

قوله : إلا ولها دون ثلاث سنين ، وكذا المرأة .

أي : لا تغسل من ليس لها بحرم إلا من كان له دون ثلاث سنين . وهذا الحكم
مستثنى من منع تفصيل غير المائل ، وإطلاق العبارة يقتضي جواز ذلك اختياراً ، وشرط
الشيخ في النهاية فيه عدم المائل ^(٤) ، وجوز المفيد ^(٥) وسلاح ^(٦) للمرأة تفصيل ابن خمس
سنين مجرداً ، والصدوق بنت أقل من خمس سنين مجردة ^(٧) ، ومنع المصنف في المعتبر من
تفصيل الرجل الصبية مطلقاً ، وجوز للمرأة تفصيل ابن الثلاث اختياراً أو اضطراراً ، فارقاً
بينهما بأن الشرع أذن في اطلاع النساء على الصبي ، لافتقاره إليهن في التربية ، وليس

(١) التهذيب (١ : ٤٤٢/١٤٢٧) ، الاستبصار (١ : ٧١٢/٢٠٢) ، الوسائل (٢ : ٧١١) أبواب غسل الميت

ب (٢٢) ح (٥) .

(٢) التهذيب (١ : ٤٤٢/١٤٢٩) ، الاستبصار (١ : ٧١٤/٢٠٢) ، الوسائل (٢ : ٧٠٩) أبواب غسل الميت

ب (٢٢) ح (١) .

(٣) التهذيب (١ : ٤٤٢) .

(٤) النهاية : (٤٢) .

(٥) المقنعة : (١٣) .

(٦) المراسم : (٥٠) .

(٧) المقنع : (١٩) .

.

كذلك الصبية ، قال : والأصل حرمة النظر ^(١) . وفيه نظر .
والذي وقفت عليه في هذه المسألة من الأخبار ما رواه الكليني — رحمه الله — عن أبي ^(٢) النسيم مولى الحارث بن المغيرة النضري قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : حدثني عن الصبي إلى كم تغسله النساء ؟ فقال : « إلى ثلاث سنين » ^(٣) .
وما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن أحمد بن يحيى مرسلاً ، قال : روي في الجارية تموت مع الرجل ، فقال : « إذا كانت بنت أقل من خمس سنين أوست دفنت ولم تغسل » ^(٤) وقال ابن طاووس : إن لفظة « أقل » هنا وهم ^(٥) .

وحكى في الذكرى أن الموجود في جامع محمد بن الحسن : إذا كانت بنت أكثر من خمس أوست دفنت ولم تغسل ، فإن كانت بنت أقل من خمس غسّلت ^(٦) .
وكيف كان فالروايتان ضعيفتا السند جداً ، فلا يجوز التمسك بهما . ومع ذلك فلا بأس بالعمل بمضمونهما ، لاعتضادهما بالأصل والعمومات ، مضافاً إلى عدم ثبوت تحريم اللبس والنظر إلى الصغير والصغيرة . ومن هنا تظهر قوة القول بالتحديد بالخمس ؛ وبالجملّة فينبغي أن يكون ذلك تابعاً لجواز النظر واللمس ، ولتحقيق المسألة محل آخر .

(١) المعتبر (١ : ٣٢٤) .

(٢) في الكافي : ابن .

(٣) الكافي (٣ : ١/١٦٠) ، الوسائل (٢ : ٧١٢) أبواب غسل الميت ب (٢٣) ح (١) . ورواها في الفقيه

(١ : ٤٣١/١٤) ، والتهذيب (١ : ٣٤١/٩٩٨) .

(٤) التهذيب (١ : ٣٤١/٩٩٩) ، الوسائل (٢ : ٧١٣) أبواب غسل الميت ب (٢٣) ح (٣) .

(٥) نقل كلامه في الذكرى : (٣٩) .

(٦) الذكرى : (٣٩) .

تفصيل الميت ٦٩

وكل مظهر للشهادتين وإن لم يكن معتقداً للحق يجوز تغسيله ، عدا الخوارج والغلاة . والشهيد الذي قتل بين يدي الإمام ومات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ، ويُصلّى عليه .

قوله: وكل مظهر للشهادتين وإن لم يكن معتقداً للحق يجوز تغسيله، عدا الخوارج والغلاة.

خالف في ذلك المفيد — رحمه الله — في المقنعة ، فقال : ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية ، ولا يصلي عليه إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية^(١) .

واستدل له الشيخ في التهذيب بأن المخالف لأهل الحق كافر، فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار إلا ما خرج بالدليل . وإذا كان غسل الكافر لا يجوز فيجب أن يكون غسل المخالفين أيضاً غير جائز . ثم قال : والذي يدل على أن غسل الكافر لا يجوز إجماع الأمة ، لأنه لا خلاف بينهم في أن ذلك محظور في الشريعة^(٢) .

والمسألة قوية الإشكال ، وإن كان الأظهر عدم وجوب تغسيل غير المؤمن . ويلحق بالمسلم : الطفل المتولد منه ، والمجنون ، ومسيبه في قول مشهور ، ولقيط دار الإسلام . قيل : وكذا دار الكفر إذا أمكن تولده من مسلم^(٣) ، ولتنظر في هذا مجال . قوله: والشهيد الذي قتل بين يدي الإمام ومات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه.

هذا الحكم يجمع عليه بين الأصحاب ، بل قال في المعتبر : إنه إجماع أهل العلم خلا

(١) المقنعة : (١٣) .

(٢) التهذيب (١ : ٣٣٥) .

(٣) كما في اللمعة الدمشقية (١ : ١٢٠) ، وروض الجنان : (٩٢) .

سعيد بن المسيب والحسن ، فإنهما أوجبا غسله ، لأن الميت لا يموت حتى يجنب . قال :
ولا عبرة بكلامهما^(١) .

وقد أطلقت الشهادة في الأخبار على المقتول دون أهله وماله ، وعلى المطعون^(٢)
والغريق وغيرهم . والمراد بها هنا ما هو أخص من ذلك . وفسره المصنف بأنه المقتول بين
يدي الإمام إذا مات في المعركة . والمراد بقتله بين يدي الإمام : قتله في عسكره ، وموته
في المعركة : موته في موضع القتال .

والأصل في هذه المسألة من طريق الأصحاب ما رواه الشيخ في الحسن عن أبان بن
تغلب ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « الذي يقتل في سبيل الله يدفن في
ثيابه ، ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد ، فإنه يغسل ويكفن
ويحط . إن رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزة عليه السلام في ثيابه ولم يغسله ولكنه
صلى عليه »^(٣) .

وفي الحسن عن إسماعيل بن جابر وزرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال ، قلت
له : كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه ؟ قال : « نعم في ثيابه بدمائه ، ولا يحط ولا يغسل
ويدفن كما هو »^(٤) وفي هاتين الروايتين مخالفة لما ذكره المصنف في هذا الكتاب وغيره
من الأصحاب من وجهين :

أحدهما : أنهما متناولتان لكل مقتول في سبيل الله ، فيشمل من قتل بين يدي
الإمام وغيره ممن قتل في عسكر المسلمين إذا دهمهم عدو يخاف منه على بيضة الإسلام

(١) المعتبر (١ : ٣٠٩) .

(٢) في «ح» : البطون .

(٣) التهذيب (١ : ٩٧٣/٣٣٢) ، الوسائل (٢ : ٧٠٠) أبواب غسل الميت ب (١٤) ح (٩) .

(٤) الكافي (٣ : ٢/٢١١) ، التهذيب (١ : ٩٧٠/٣٣١) ، الاستبصار (١ : ٧٥٦/٢١٤) ، الوسائل (٢ :

٧٠٠) أبواب غسل الميت ب (١٤) ح (٨) .

تفسير الميت ٧١

وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال قبل قتله ، ثم لا يغسل بعد ذلك .

واضطروا إلى قتاله ، فلا وجه لقصر الحكم على من قتل بين يدي الإمام . وبما ذكرناه قطع المصنف في الاعتبار ، فإنه قال بعد أن عزی اشتراط ذلك إلى الشيخين : والأقرب اشتراط الجهاد السائغ حسب ، فقد يجب الجهاد وإن لم يكن الإمام عليه السلام موجوداً . ثم قال : واشتراط ما ذكره الشيخان زيادة لم تعلم من النص^(١) .

وثانيهما : أن ظاهر الرواية الأولى أن وجوب التغسيل في الشهيد منوط بإدراك المسلمين إياه وبه رمق ، وأن من لم يدرك كذلك يسقط تغسيله وإن لم يمت في المعركة ، وهو خلاف ما ذكره الأصحاب من إناطة الفرق بالموت في المعركة وعدمه .
واعلم أن إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير ، ولا بين المقتول بالحديد وغيره ، ولا بين من عاد سلاحه إليه فقتله وغيره^(٢) .

وفي الفرق بين الجنب وغيره قولان ، أظهرهما : العدم ، لإطلاق النص . ونقل عن المرتضى — رحمه الله — أنه أوجب تغسيل الجنب^(٣) ، وهو ضعيف .

قوله : وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك .

المراد أمره بأن يغتسل غسل الأموات ثلاثاً مع الخليطين ، وكذا يجب أمره بالحنوط

(١) المعتبر (١ : ٣١١) .

(٢) الجواهر (٤ : ٩١) . بل وكذا لوداسته خيول المسلمين أو رمته فرسه في نهر أو بئر بسبب جهاد الكفار ،

لصدق كونه قتيلاً في سبيل الله .

(٣) في المعتبر (١ : ٣١) ، والذكرى : (٤١) .

وإذا وُجد بعض الميت ، فإن كان فيه الصدر أو الصدر وحده غُسل وكُفّن وصُلّي عليه ودفن .

كما صرح به الشيخ ^(١) وأتباعه ^(٢) . وزاد ابن بابويه ^(٣) والمفيد ^(٤) — رحمهم الله — تقديم التكفين أيضاً .

والمستند في ذلك كله رواية مسمع كردين ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « المرجوم والمرجومة يغسلان ويحططان ويلبسان الكفن قبل ذلك ، ثم يرجمان ويُصلى عليهما . والمقتص منه بمنزلة ذلك ، يغتسل ويتحنط ويلبس الكفن ويصلى عليه » ^(٥) . وهي ضعيفة السند جداً . لكن قال في المعتبر : إن الخمسة وأتباعهم أفتوا بذلك ، وإنه لا يعلم فيه للأصحاب خلافاً ^(٦) .

وأما عدم وجوب تغسيل من هذا شأنه بعد ذلك فظاهر ، لعدم مشروعية التعدد . وفي وجوب الغسل بمسه بعد الموت تردد ، أقربه : العدم ، لأن الغسل إنما يجب بمس الميت قبل غسله ، وهذا قد غسل .

قوله: وإذا وُجد بعض الميت فإن كان فيه الصدر أو الصدر وحده غُسل وكُفّن وصُلّي عليه ودفن .

هذا الحكم ذكره الشيخ ^(٧) — رحمه الله — وجمع من الأصحاب . وأطلق العلامة

(١) المبسوط (١ : ١٨١) ، والنهاية : (٤٠) .

(٢) كالقاضي ابن البراج في المهذب (١ : ٥٥) .

(٣) الصدوق في المقنع : (٢٠) ، ونقله عنهما في المعتبر (١ : ٣٤٧) .

(٤) المقنعة : (١٣) .

(٥) الكافي (٣ : ١/٢١٤) ، الفقيه (١ : ٤٤٣/٩٦) ، التهذيب (١ : ٩٧٨/٣٣٤) ، وفيه : يغتسلان

ويتحططان ، الوسائل (٢ : ٧٠٣) أبواب غسل الميت ب (١٧) ح (١) .

(٦) المعتبر (١ : ٣٤٧) .

(٧) المبسوط (١ : ١٨٢) .

— رحمه الله — في جملة من كتبه أن صدر الميت كالميت في جميع أحكامه ^(١) .

واستدل عليه برواية الفضل بن عثمان الأعمش عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلة ، قال : « ديته على من يوجد في قبيلته صدره ويده ، والصلاة عليه » ^(٢) .

ومرسلة أحمد بن محمد بن عيسى رفعه ، قال : « المقتول إذا قطع أعضاؤه يصلّى على العضو الذي فيه القلب » ^(٣) وهاتان الروايتان — مع ضعف سندهما — إنما تدلان على وجوب الصلاة على الصدر واليدين ، أو العضو الذي فيه القلب خاصة ، واستلزام ذلك لوجوب الغسل والتكفين ممنوع .

واعلم أنا لم نقف في حكم الأجزاء على شيء من النصوص التي يعتمد عليها سوى روايتين : روى إحداهما علي بن جعفر في الصحيح ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل يأكله السبع والطير فيبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به ؟ قال : « يغسّل ويكفّن ويصلّى عليه ويدفن ، وإذا كان الميت نصفين صلي على النصف الذي فيه القلب » ^(٤) .

والأخرى رواها محمد بن مسلم في الحسن ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا قتل قتيل فلم يوجد إلّا لحم بلا عظم لم يصل عليه ، فإن وجد عظم بلا لحم صلي

(١) المختلف : (٤٦) ، ونحوه الأحكام (١ : ١٧) .

(٢) الفقيه (١ : ١٠٤/٤٨٤) ، التهذيب (٣ : ٣٢٩/١٠٣٠) ، الوسائل (٢ : ٨١٥) أبواب صلاة الجنازة ب

(٣٨) ح (٤) ، بتفاوت يسير .

(٣) المعتبر (١ : ٣١٧) ، الوسائل (٢ : ٨١٧) أبواب صلاة الجنازة ب (٣٨) ح (١٢) ، وفيه : البزطي عن

بعض أصحابنا رفعه .

(٤) الكافي (٣ : ٢١٢/١) ، التهذيب (١ : ٩٨٣/٣٣٦) ، الوسائل (٢ : ٨١٦) أبواب صلاة الجنازة ب

(٣٨) ح (٦) .

وإن لم يكن وكان فيه عظم غسل ولق في خرقة ودفن ،

عليه «^(١) .

ومقتضى الرواية الأولى أن الباقي جميع عظام الميت ، لأن إضافة الجمع تفيد العموم ، وأن الصلاة إنما تجب على النصف الذي فيه القلب . وظاهر الثانية وجوب الصلاة على مطلق العظم ، ويمكن حملها على الاستحباب .

والأجود : إلحاق عظام الميت به في جميع الأحكام إلا الحنوط لعدم ذكره في الخبر ، ووجوب الصلاة على النصف الذي فيه القلب خاصة . وإلحاق ما فيه القلب مطلقاً أو الصدر واليدين بذلك — كما ذكره في المعتبر^(٢) — أحوط ، لورود الأمر بالصلاة عليهما في الخبرين الأولين^(٣) وإن ضعف سندهما .

قوله: وإن لم يكن وكان فيه عظم غسل ولق في خرقة ودفن .

هذا الحكم ذكره الشيخان^(٤) وأتباعهما^(٥) . واحتج عليه في الخلاف^(٦) بإجماع الفرقة . واعترف جمع من الأصحاب بعدم الوقوف في ذلك على نص . لكن قال جدي — قدس سره — : إن نقل الإجماع من الشيخ كاف في ثبوت الحكم ، بل ربما كان أقوى من النص^(٧) . وهو مناف لما صرح به — رحمه الله — في عدة مواضع من التشنيع على مثل هذا الإجماع والمبالغة في إنكاره . وقد تقدم منا البحث في ذلك مراراً .

(١) الكافي (٣ : ٢/٢١٢) ، التهذيب (١ : ٩٨٤/٣٣٦) ، الوسائل (٢ : ٨١٦) أبواب صلاة الجنابة ب

(٣٨) ح (٨) .

(٢) المعتبر (١ : ٣١٧) .

(٣) المتقدمين في ص (٧٣) .

(٤) المفيد في القنعة : (١٣) ، والشيخ في النهاية : (٤٠) ، والمبسوط (١ : ١٨٢) .

(٥) كالقاضي ابن البراج في المذهب (١ : ٥٥) ، وسلا في المراسم : (٤٦) .

(٦) الخلاف (١ : ٢٩١) .

(٧) روض الجنان : (١١٢) .

وكذا السقط إذا كان له أربعة أشهر فصاعداً .

قال في الذكرى : ويلوح ما ذكره الشيخان من خبر علي بن جعفر^(١) ، لصدق العظام على التامة والناقصة^(٢) . وهو غير جيد ، لما بيناه من وجوب حملها على التامة . على أنه لو سلم تناولها للناقصة لم يتم الاستدلال بها على ما ذكره الشيخان ، لتضمنها وجوب الصلاة وتصريحهما بنفيها .

وظاهر العبارة أنّ الحكم مقصور على المبانة من الميت خاصة ، وبه صرح في الاعتبار وقطع بدفن المبانة من الحي بغير غسل محتجاً بأنها من جملة لا تغسل ولا تصلى عليها^(٣) . واستقرب الشهيد - رحمه الله - في الذكرى مساواتها للمبانة من الميت ، وأجاب عن حجة الاعتبار بأن الجملة لم يحصل فيها الموت بخلاف القطعة^(٤) . وهو ضعيف وجوابه قاصر .

قوله: وكذا السقط إذا كان له أربعة أشهر فصاعداً .

أي يجب تغسيله الغسل المعهود ولقّه في خرقة ودفنه . وأوجب الشهيد^(٥) - رحمه الله - ومن تأخر عنه^(٦) تكفينه بالقطع الثلاث وتحنيطه أيضاً . والمستند في ذلك مرفوعة أحمد بن محمد ، قال : « إذا تم للسقط أربعة أشهر غسل »^(٧) .

وموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن السقط إذا استوت

(١) المتقدم في ص (٧٣) .

(٢) الذكرى : (٤٠) .

(٣) الاعتبار (١ : ٣١٩) .

(٤) الذكرى : (٤٠) .

(٥) الذكرى : (٤٠) ، والدروس : (٩) .

(٦) منهم الشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٢) . والمحقق الثاني في جامع المقاصد (١ : ٤٨) .

(٧) التهذيب (١ : ٣٢٨/٩٦٠) ، الوسائل (٢ : ٦٩٥) أبواب غسل الميت ب (١٢) ح (٢) .

وإن لم يكن فيه عظم اقتصر على لُفّه في خرقه ودفنه ، وكذا السقط إذا لم تلجه الروح .

خلقته يجب عليه الغسل والحد والكفن ؟ قال : « نعم كل ذلك يجب إذا استوى »^(١) .
قال في المعتبر : ولا يطعن على الرويتين بانقطاع سند الأولى وضعف سماعة في طريق الثانية ، لأنه لا معارض لهما مع قبول الأصحاب لهما^(٢) . وفيه ما فيه .
ثم لا يخفى أن الحكم في الرواية الثانية وقع معلقاً على استواء الخلقة لا على بلوغ الأربعة ، اللهم إلا أن يدعى التلازم بين الأمرين ، وإثباته مشكل . ومقتضاها وجوب التكنيف بالقطع الثلاثة ، لأنه المتبادر من الكفن عند الإطلاق .
أما الصلاة عليه فإنها غير واجبة ولا مستحبة باتفاق علمائنا ، قاله في المعتبر^(٣) .
قوله: فإن لم يكن فيه عظم اقتصر على لُفّه في خرقه ودفنه .
الأظهر عدم وجوب اللف كما اختاره في المعتبر^(٤) ، لانقضاء الدليل عليه رأساً .
قوله: وكذا السقط إذا لم تلجه الروح .

أي يجب لفه في خرقه ودفنه . وينبغي أن يكون المرجع في معرفة ذلك إلى قول أهل الخبرة . وذكر الشارح — رحمه الله — أن المراد بمن لم تلجه الروح من نقص سنّه عن أربعة أشهر^(٥) . وهو ظاهر المصنف هنا وفي النافع^(٦) وصريح المعتبر ، فإنه قال فيه : ولو كان للسقط أقل من أربعة أشهر لم يغسل ولم يكفن ولم يصل عليه بل يلف في خرقه ويدفن ، ذكر ذلك الشيخان ، وهو مذهب العلماء خلا ابن سيرين ولا عبرة في خلافه ،

(١) الكافي (٣ : ٢٥٨/٥) ، التهذيب (١ : ٣٢٩/٩٦٢) ، الوسائل (٢ : ٦٩٥) أبواب غسل الميت ب (١٢)

ح (١) .

(٢ و ٣ و ٤) المعتبر (١ : ٣١٩) .

(٥) المسالك (١ : ١٢) .

(٦) المختصر النافع : (١٥) .

وإذا لم يحضر الميت مسلمٌ ولا كافرٌ ولا محرمٌ من النساء دفن بغير غسل ، ولا تقربه الكافرة . وكذا المرأة . وروي أنهم يغسلون وجهها ويديها .

لأن المعنى الموجب للغسل وهو الموت مفقود هنا ^(١) . ثم استدل عليه من طريق الأصحاب بما رواه الشيخ عن محمد بن الفضيل ، قال : كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أسأله عن السقط كيف يصنع به ؟ قال : « السقط يدفن بدمه في موضعه » ^(٢) . وهذه الرواية مع ضعف سندها خالية من ذكر اللف في الخزقة ، بل الظاهر أنه يدفن مجرداً . قوله : وإذا لم يحضر الميت مسلمٌ ولا كافر ولا محرم من النساء دفن بغير غسل ، ولا تقربه الكافرة ، وكذا المرأة ، وروي أنهم يغسلون وجهها ويديها . قد تقدم البحث في ذلك ، وأن الأظهر أنه متى تعذر المماثل والمحرم وجب الدفن بغير غسل ولا تيمم .

وأما الرواية التي أشار إليها المصنف فهي رواية المفضل بن عمر قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ما تقول في امرأة تكون في السفر مع الرجال ليس معهم لها ذو محرم ولا معهم امرأة ، فتموت المرأة ، ما يصنع بها ؟ قال : « يغسل منها ما أوجب الله عليه التيمم ، ولا تمس ولا يكشف لها شيء من محاسنها التي أمر الله بسترها » قلت : وكيف يصنع بها ؟ قال : « يغسل بطن كفيها ، ثم يغسل وجهها ، ثم يغسل ظهر كفيها » ^(٣) وهي ضعيفة السند جداً ، وفي مقابلها أخبار صحيحة دالة على خلاف ما تضمنته هي ^(٤) ، فوجب إطرأها رأساً .

(١) المعتبر (١ : ٣٢٠) .

(٢) الكافي (٣ : ٦/٢٠٨) ، التهذيب (١ : ٩٦١/٣٢٩) ، الوسائل (٢ : ٦٩٦) أبواب غسل الميت ب (١٢)

ح (٥) .

(٣) الكافي (٣ : ١٣/١٥٩) ، الفقيه (١ : ٤٣٨/٩٥) ، التهذيب (١ : ١٠٠٢/٣٤٢) ، الاستبصار (١ :

٧١٤/٢٠٢) ، الوسائل (٢ : ٧٠٩) أبواب غسل الميت ب (٢٢) ح (١) .

(٤) الوسائل (٢ : ٧٠٨) أبواب غسل الميت ب (٢١) .

ويجب إزالة النجاسة عن بدنه أولاً ،

قوله: ويجب إزالة النجاسة أولاً.

أي قبل الشروع في الغسل . وهذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب بل قال في المنتهى : إنه لا خلاف فيه بين العلماء ^(١) . ويدل عليه روايات منها : قوله عليه السلام في رواية الكاهلي : « ثم ابدأ بفرجه بماء الصدر والخُرْص ^(٢) فاغسله ثلاث غسلات » ^(٣) .

وفي رواية يونس : « واغسل فرجه واثقه ، ثم اغسل رأسه بالرغوة » ^(٤) . وقد يناقش في هذا الحكم بأنّ اللازم منه طهارة المحل الواحد من نجاسة دون نجاسة ، وهو غير معقول .

ويجاب بعدم الالتفات إلى هذا الاستبعاد بعد ثبوت الحكم بالنص والإجماع . أو يقال : إنّ النجاسة العارضة إنما تطهر بما يطهر غيرها من النجاسات ، بخلاف نجاسة الموت ، فإنما تزول بالغسل وإن لم يكن مطهراً لغيرها من النجاسات ، فاعتبر إزالتها أولاً لتطهر الميت بالغسل . وهذا أولى مما ذكره في الاعتبار من أنّ تقديم الإزالة لثلاث ينجس ماء الغسل بملاقاتها ، أولاً لأنه إذا وجب إزالة الحكمية فالعينية أولى ^(٥) .

قال جدي - قدس سره - : وهذا الإشكال منتف على قول السيد المرتضى - رضي الله عنه - لأنه ذهب إلى كون بدن الميت ليس بخبث ، بل الموت عنده من قبيل

(١) المنتهى (١ : ٤٢٨) .

(٢) الخُرْص : الأسنان ، وهو شجري يعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي (الإفصاح ١ : ٣٨٧) .

(٣) الكافي (٣ : ١٤٠/٤) ، التهذيب (١ : ٨٧٣/٢٩٨) ، الوسائل (٢ : ٦٨١) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٥) .

(٤) الكافي (٣ : ١٤٢/٥) ، التهذيب (١ : ٨٧٧/٣٠١) ، الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٣) .

(٥) الاعتبار (١ : ٢٦٤) .

ثم يغسل بماء الصدر، يبدأ برأسه ثم بجانبه الأيمن ثم الأيسر،

الأحداث كالجنابة، فحينئذ يجب إزالة النجاسة الملاقية لبدن الميت كما إذا لاقت بدن الجنب^(١). هذا كلامه — رحمه الله —، ومقتضاه أنه لا يجب تقديم الإزالة على الشروع في الغسل، بل يكفي طهارة كل جزء من البدن قبل غسله، وهو خلاف ما صرحوا به هنا. مع أن في تحقق الخلاف في نجاسة بدن الميت نظراً، فإن المنقول عن المرتضى — رحمه الله — عدم وجوب غسل المس^(٢)، لا عدم نجاسة الميت. بل حكى المصنف في الاعتبار عنه في شرح الرسالة التصريح بنجاسته^(٣). وعن الشيخ في الخلاف أنه نقل على ذلك إجماع الفرقة^(٤). وسيجيء تنمة الكلام فيه إن شاء الله.

قوله: ثم يغسل بماء الصدر، يبدأ برأسه ثم بجانبه الأيمن ثم الأيسر.

مذهب الأصحاب — خلا سائر^(٥) —: أنه يجب تغسيل الميت ثلاث غسلات: بماء الصدر، ثم بماء الكافور، ثم بماء القراح. وحجتهم في ذلك الأخبار المستفيضة عن أئمة الهدى عليهم السلام. فمن ذلك ما رواه الحلبي في الحسن، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عورته، إما قميصاً أو غيره، ثم تبدأ بكفيه وتغسل رأسه ثلاث مرات بالصدر، ثم سائر جسده، وأبدأ بشقه الأيمن. فإذا أردت أن تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلقها على يدك اليسرى، ثم ادخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاغسله من غير أن ترى عورته، فإذا فرغت من غسله بالصدر فاغسله مرة أخرى بماء وكافور وشيء من حنوط، ثم اغسله بماء بحت غسلة

(١) روض الجنان: (٩٨).

(٢) في الاعتبار (١): (٣٥١).

(٣) الاعتبار (١): (٣٤٨).

(٤) الخلاف (١): (٢٨٣).

(٥) المراسم: (٤٧).

أخرى»^(١).

وما رواه ابن مسكان في الصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن الميت فقلت : أغسله بماء وسدر؟ ثم أغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء وكافور وذريرة إن كانت ؟ وأغسله المرة الثالثة بماء قراح ثلاث غسلات لجسده كله ؟ قال : « نعم » . قلت : يكون عليه ثوب إذا غُتِل ؟ قال : « إن استطعت أن يكون عليه قميص تغسله من تحته »^(٢) . والأخبار في ذلك كثيرة جداً .

واحتجاج سلار^(٣) على وجوب المرة الواحدة بالقراح خاصة بالأصل ، وبقوله عليه السلام — وقد سئل عن الميت يموت وهو جنب — : « يغسل غسلاً واحداً »^(٤) ضعيف .

والأظهر وجوب الترتيب في الغسلات وبينها . وقول ابن حمزة^(٥) باستحباب الترتيب بينها ضعيف .

وذكر جماعة من المتأخرين^(٦) أنه يسقط الترتيب في الغسل بغمس الميت في الماء غمسة واحدة ، تعويلاً على رواية محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال :

(١) الكافي (٣ : ١٣٨) ، التهذيب (١ : ٢٩٩/٨٧٤) ، الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٢) .

(٢) الكافي (٣ : ١٣٩) ، التهذيب (١ : ٣٠٠/٨٧٥) ، الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (١) ، بضاوت يسر .

(٣) نقل احتجاجه في المختلف : (٤٢) ، والذكرى : (٤٥) .

(٤) الكافي (٣ : ١٥٤) ، التهذيب (١ : ٤٣٢/١٣٨٤) ، الاستبصار (١ : ١٩٤/٦٨٠) ، الوسائل (٢ : ٧٢١) أبواب غسل الميت ب (٣١) ح (١) .

(٥) الوسيلة : (٦٤) .

(٦) منهم فخر المحققين في إيضاح الفوائد (١ : ٦٠) ، والشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٢) .

« غسل الميت مثل غسل الجنب »^(١) . وهي ضعيفة السند^(٢) ، فالخروج بها عن مقتضى الأخبار المستفيضة الواردة في كيفية الغسل مشكل .

ويجب في هذا الغسل النية كغيره من الأغسال عند أكثر الأصحاب . ونقل عن المرتضى - رحمه الله - التصريح بعدم الوجوب^(٣) ، لأن هذا الغسل تطهير للميت من نجاسة الموت ، فكان كغسل الثوب . وتردد فيه في المعتبر^(٤) . وهو في محله .

وكيف كان ، فينبغي القطع بالاكْتفاء بنية واحدة للأغسال الثلاثة ، لأنه في الحقيقة فعل واحد مركب منها .

ويعتبر في النية وقوعها من الغاسل ، أعني الصاب للماء ، لأنه الغاسل حقيقة . ولو اشترك جماعة في غسله ، فإن تربوا بأن غسل كل واحد بعضها اعتبرت النية من كل واحد عند أول فعله ، لامتناع ابتناء فعل مكلف على نية مكلف آخر . وإن اجتمعوا في الصب فالظاهر اعتبار النية من الجميع ، لأن الغسل مستند إلى جميعهم ولا أولوية . ولو كان بعضهم يصب الماء والبعض يقلب اعتبرت نية الصاب ، واكتفى في الذكرى بنية المقلب^(٥) . وهو بعيد^(٦) .

(١) الفقيه (١ : ١٢٢ / ٥٨٦) ، التهذيب (١ : ٤٤٧ / ١٤٤٧) ، الوسائل (٢ : ٦٨٥) أبواب غسل الميت ب (٣) ح (١) .

(٢) لعل وجهه وقوع إبراهيم بن مهزيار في السند ولم يوثقه النجاشي والشيخ - رجال النجاشي : (١٦ / ١٧) ، رجال الطوسي : (١٠ / ٤١٠) .

(٣) نقله عنه في مجمع الفائدة (١ : ١٨٢) .

(٤) المعتبر (١ : ٢٦٥) .

(٥) الذكرى : (٤٤) وعلاه فيه : بأن الصاب كالآلة .

(٦) الجواهر (٤ : ١٢١) . لظهور أن الغسل هو إجراء الماء ولا مدخلية للمقلب فيه .

وأقل ما يُلقى في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم، وقيل: مقدار سبع ورقات وبعده بماء الكافور على الصفة، وبماء القراح أخيراً كما يغتسل من الجنابة.

قوله: وأقل ما يُلقى في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم، وقيل: مقدار سبع ورقات، وبعده بماء الكافور على الصفة المذكورة... وبماء القراح أخيراً، كما يغتسل من الجنابة.

المشهور بين الأصحاب أنه يكفي من الخليط أعني السدر والكافور مسماه وقدّر المفيد^(١) - رحمه الله - السدر برطل، وابن البراج برطل ونصف^(٢)، واعتبر بعضهم سبع ورقات^(٣). والأصح اعتبار ما يصدق عليه الاسم، أعني ما يتحقق معه كون ذلك الماء ماء سدر وماء كافور. فلو كان السدر ورقاً غير مطحون ولا ممروس^(٤) لم يجز، وكذا لو كان قليلاً على وجه لا يصدق على الماء الذي قد وضع فيه الاسم المذكور. ولو خرج الماء بالخليط عن كونه مطلقاً ففي جواز التغميل به قولان. وإطلاق الأخبار واتفاق الأصحاب على ترغية السدر - كما نقله في الذكري^(٥) - يقتضيان الجواز.

والمراد بالقراح هنا: الماء المطلق، واعتبر بعضهم خلوه من السدر والكافور وإن بقي الإطلاق^(٦). وربما قيل باشتراط خلوه من كل شيء حتى التراب^(٧)، ولا وجه له.

(١) الفتحة: (١١).

(٢) المهذب (١: ٥٦).

(٣) منهم العلامة في التذكرة (١: ٣٨)، والشهيد الثاني في روض الجنان: (٩٩).

(٤) مرست الشيء بالماء: دلّكه بالماء حتى تحلل أجزاؤه (مجمع البحرين ٤: ١٠٦).

(٥) الذكري: (٤٦).

(٦) كالشهيد الثاني في روض الجنان: (٩٩).

(٧) كما في السرائر: (٣٢).

وفي وضوء الميت تردد ، والأشبه أنه لا يجب . ولا يجوز الاقتصار على أقل من الغسلات المذكورة ، إلا عند الضرورة .

قوله: وفي وضوء الميت تردد، والأشبه أنه لا يجب.
هذا هو المشهور بين الأصحاب ، ويدل عليه مضافاً إلى الأصل . النقل المستفيض عن أهل البيت عليهم السلام في كيفية الغسل وانتقالهم من تليين أصابعه وغسل يديه إلى غسل رأسه وجسده ، ومن غسله إلى تكفينه من غير ذكر الوضوء^(١) . بل صحيحة يعقوب ابن يقطين كالصريحة في ذلك ، فإنه قال : سألت العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت ، أفیه وضوء الصلاة أم لا ؟ فقال : « غسل الميت : يبدأ بمرافقه فيغسل بالخرص ، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر » إلى أن قال : « ثم يغسل الذي غسله يده قبل أن يكفنه إلى المنكبين ، ثم إذا كفنه اغتسل »^(٢) .

ونقل عن ظاهر أبي الصلاح القول بالوجوب^(٣) ، لمرسلة ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « في كل غسل وضوء إلا غسل الجنابة »^(٤) .

وأجاب عنها المصنف في المعتبر بعدم الصراحة في الوجوب ، فإنه كما يحتمله كذا يحتمل الاستحباب^(٥) . ولا يخفى أن هذا الجواب مناف لاستدلاله بهذه الرواية على وجوب الوضوء مع الغسل في غير موضع كما بيناه .

(١) الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢) .

(٢) التهذيب (١ : ١٤٤٤/٤٤٦) ، الاستبصار (١ : ٧٣١/٢٠٨) ، الوسائل (٢ : ٦٨٣) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٧) .

(٣) الكافي في الفقه : (١٣٤) .

(٤) الكافي (٣ : ١٣/٤٥) ، التهذيب (١ : ٤٠٣/١٤٣) ، (٨٨١/٣٠٣) ، الاستبصار (١ : ٧٣٣/٢٠٩) ،

الوسائل (١ : ٥١٦) أبواب الجنابة ب (٣٥) ح (٢) ، بتفاوت يسير .

(٥) المعتبر (١ : ٢٦٧) .

ولو عُذِمَ الكافور والسدر غسل بالماء . وقيل : لا تسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها ، وفيه تردد .

والأولى الطعن فيها من حيث السند بالإرسال وإن كان المرسل لها ابن أبي عمير . وقد بينا ذلك كله فيما سبق .

نعم يمكن أن يستدل لأبي الصلاح بصحيفة حريز ، قال : أخبرني أبو عبد الله عليه السلام ، قال : « الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة »^(١) الحديث ، فإن الجملة الخبرية هنا بمعنى الأمر وهو حقيقة في الوجوب . ويجاب بالحمل على الاستحباب جمعاً بين الأدلة .

قوله: ولو عُذِمَ الكافور والسدر غسل بالماء القراح . وقيل: لا تسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها ، وفيه تردد .

منشأ التردد : من تعذر المأمور به — أعني تغسيله بماء السدر وماء الكافور — المقتضي لسقوط التكليف به ، ومن أنه مأمور بالغسلات الثلاث على هيئتها ، وهي كون الأولى بماء السدر ، والثانية بماء الكافور ، والثالثة بالقراح ، فيكون مطلق الغسلات واجباً ، ضرورة استلزام وجوب المركب وجوب أجزائه . ويتوجه على هذا أن المتحقق في ضمن المقيد حصّة من المطلق مقومة له لا نفس الماهية كما هو الظاهر . ومن هنا يظهر قوة القول بالاكْتفاء بالغسلة الواحدة ، كما جزم به في المعتبر^(٢) .

ولو وجد الخليطان قبل الدفن ففي وجوب إعادة الغسل وجهان : أحوطهما ذلك ، وأظهرهما عدم التحقق الامتثال ، المقتضي للإجزاء .

(١) التهذيب (١ : ٣٠٢/٨٧٩) ، الاستبصار (١ : ٢٠٧/٧٢٧) ، بتفاوت يسير ، الوسائل (٢ : ٦٨٩) أبواب

غسل الميت ب (٦) ح (١) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٦٦) .

ولو خيف من تغسيله تناثر جلده — كالمحترق والمجدور — يُتيمم بالتراب
كما يؤمم الحي العاجز .

قوله: ولو خيف من تغسيله تناثر جلده — كالمحترق والمجدور — يُتيمم بالتراب .
هذا مذهب الأصحاب ، قال الشيخ في التهذيب : وبه قال جميع الفقهاء إلا
الأوزاعي^(١) . واستدل عليه بما رواه عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ،
عن علي عليه السلام قال : « إن قوماً أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا :
يا رسول الله مات صاحب لنا وهو مجدور فإن غسلناه تسَلَخَ ، فقال : يَمُوه »^(٢) . وهي
ضعيفة السند باشتغالها على جماعة من الزيدية . فإن كانت المسألة إجماعية على وجه
لا يجوز مخالفته فلا بحث ، وإلا أمكن التوقف في ذلك ، لأن إيجاب التيمم زيادة
تكليف ، والأصل عدمه . خصوصاً إن قلنا أن الغسل إزالة نجاسة ، كما يقوله المرتضى
— رحمه الله —^(٣) .

وربما ظهر من بعض الروايات عدم الوجوب أيضاً ، كصحيفة عبد الرحمن بن
الحجاج ، عن أبي الحسن عليه السلام : في الجنب والمحدث والميت إذا حضرت الصلاة
ولم يكن معهم من الماء إلا بقدر ما يكفي أحدهم ، قال : « يغتسل الجنب ، ويدفن
الميت^(٤) ، ويتيمم الذي هو على غير وضوء ، لأن الغسل من الجنابة فريضة وغسل الميت
سنة ، والتيمم للآخر جائز »^(٥) . ومع ذلك فالعمل على المشهور . وينبغي القطع

(١) لم نثر عليه في التهذيب ، بل وجدناه في الخلاف (١ : ٢٩١) .

(٢) التهذيب (١ : ٩٧٧/٣٣٣) ، الوسائل (٢ : ٧٠٢) أبواب غسل الميت ب (١٦) ح (٣) .

(٣) المتقدم في ص (٨١) .

(٤) في الفقيه والوسائل زيادة : يتيمم .

(٥) الفقيه (١ : ٢٢٢/٥٩) ، التهذيب (١ : ٢٨٥/١٠٩) ، الاستبصار (١ : ٣٢٩/١٠١) ، الوسائل (٢ :

٩٨٧) أبواب التيمم ب (١٨) ح (١) ، في جميع المصادر: عبد الرحمن بن أبي نجران . ولعل ما في

المتن سهو منه ، ويؤيده أنه نقل الرواية بعينها عن عبد الرحمن بن أبي نجران في ص (٢٥١) من

نفس الكتاب ، وأشار إلى ذلك في الحقائق (٣ : ٤٧٣) .

وسنن الغسل أن يوضع على ساحة مستقبل القبلة ،

الاكتفاء بتيمم واحد ، واحتمال التعدد بتعدد الفسلات بعيد^(١) .

قوله: وسنن الغسل أن يوضع على ساحة .

والمراد بالساحة هنا مطلق اللوح . وإنما استحب ذلك لما فيه من صيانة الميت عن التلطح . وينبغي كونه على مرتفع ، وأن يكون مكان الرجلين أخفض حذراً من اجتماع الماء تحته .

قوله: مستقبل القبلة .

هذا قول الشيخ^(٢) وأكثر الأصحاب ، بل قال في المعتبر: إنه اتفاق أهل العلم^(٣) . للأمر به في عدة روايات ، وإنما حمل على الندب جمعاً بينها وبين ما رواه يعقوب بن يقطين في الصحيح ، قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغسل ، موجهاً وجهه نحو القبلة ؟ أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة ؟ قال : « يوضع كيف تيسر »^(٤) .

ونقل عن ظاهر الشيخ في المبسوط وجوب الاستقبال^(٥) ، ورجحه المحقق الشيخ علي — رحمه الله — محتجاً بورود الأمر به . ثم قال : ولا ينافيه ما سبق — يعني خبر يعقوب بن يقطين — لأن ما تعسر لا يجب^(٦) . وهو غير جيد ، لأن مقتضى الرواية إجزاء أي جهة اتفقت ، فالمنافاة واضحة ، وحمل الأمر على الاستحباب متعين .

(١) الجواهر (٤ : ١٤٣) . ينبغي القطع به إذا جعلنا التطهير بقاء القراح .

(٢) الجمل والعقود (الرسائل العشر) : (١٦٥) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٦٩) .

(٤) التهذيب (١ : ٨٧١/٢٩٨) ، الوسائل (٢ : ٦٨٨) أبواب غسل الميت ب (٥) ح (٢) .

(٥) المبسوط (١ : ٧٧) .

(٦) جامع المقاصد (١ : ٥١) .

وأن يغسل تحت الظلال ، وأن تجعل للماء حفيرة ويكره إرساله في الكنيف ، ولا بأس بالبالوعة

قوله: وأن يغسل تحت الظلال .

لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سأله عن الميت يغسل في الفضاء ؟ قال : « لا بأس ، وإن يستتر فهو أحب إلي » ^(١) .

قوله: وأن يجعل للماء حفيرة، ويكره إرساله في الكنيف، ولا بأس بالبالوعة.

الكنيف : الموضع المعد لقضاء الحاجة . والبالوعة : ما يعد لإراقة الماء ونحوه في المنزل .

ويدل على كراهة صب الماء في الكنيف دون البالوعة : صحيحة محمد بن الحسن الصفار، قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : هل يغسل الميت وماؤه الذي يصب عليه يدخل في بئر كنيف ؟ فوقع : « يكون ذلك في البلايع » ^(٢) .
وإنما كانت الحفيرة أولى من البالوعة لقوله عليه السلام في حسنة سليمان بن خالد : « وكذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة ، فيكون مستقبل باطن قدميه ووجهه القبلة » ^(٣) .

(١) الكافي (٣ : ١٤٢/٦) . الفقيه (١ : ٨٦/٤٠٠) . التهذيب (١ : ٤٣١/١٣٧٩) ، قرب الإسناد :

(٨٥) ، الوسائل (٢ : ٧٢٠) أبواب غسل الميت ب (٣٠) ح (١) ، بتفاوت يسير .

(٢) الكافي (٣ : ١٥٠/٣) ، التهذيب (١ : ٤٣١/١٣٧٨) ، الوسائل (٢ : ٧٢٠) أبواب غسل الميت ب

(٢٩) ح (١) .

(٣) الكافي (٣ : ١٢٧/٣) ، الفقيه (١ : ١٢٣/٥٩١) رواه مرسلاً وبتفاوت يسير، التهذيب (١ :

٨٣٥/٢٨٦) ، الوسائل (٢ : ٦٦١) أبواب الاحتضار ب (٣٥) ح (٢) . الا ان فيها : مستقبلاً بباطن .

وأن يفتق قميصه وينزع من تحته ، وتستر عورته ،

قوله: وأن يفتق قميصه، وينزع من تحته.

ذكر ذلك الشيخان^(١) وأتباعهما^(٢) . وإنما استحَب ذلك لأن إخراج القميص على هذا الوجه أسهل على الميت ، ولئلا يكون فيه نجاسة تُلطخ أعالي بدنه . ولا خفاء في أن ذلك مشروط بإذن الورثة ، فلو تعذر لصغر أو غيبة لم يجز .

وهل الأفضل تجريده من القميص وتغسله عارياً مستور العورة ؟ أو تغسله في قميصه ؟ الأظهر الثاني ، لقوله عليه السلام في صحيحة ابن مسكان : « وإن استطعت أن يكون عليه قميص فغسله من تحته »^(٣) .

وفي حسنة سليمان بن خالد : « وإن استطعت أن يكون عليه قميص يغسل من تحت القميص »^(٤) .

وفي صحيحة يعقوب بن يقطين : « ولا تغسله إلا في قميص »^(٥) . وظاهر هذه الأخبار طهارة القميص وإن لم يعصر .

قوله: وأن تستر عورته.

لما فيه من أمن الغسل من النظر المحرم ، ولدلالة الأخبار عليه أيضاً^(٦) .

(١) المفيد في المقنعة : (١١) ، والشيخ في البسوط (١ : ١٧٨) ، والنهاية : (٣٣) .

(٢) كالقاضي ابن البراج في المهذب (١ : ٥٧) ، وسنن في المراسم : (٤٨) ، وابن حمزة في الوسيلة : (٦٥) .

(٣) الكافي (٣ : ٢/١٣٩) ، التهذيب (١ : ٢٨٢/١٠٨) بتفاوت يسير ، الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (١) .

(٤) التهذيب (١ : ١٤٤٣/٤٤٦) ، الوسائل (٢ : ٦٨٢) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٦) .

(٥) التهذيب (١ : ١٤٤٤/٤٤٦) بتفاوت يسير ، الاستبصار (١ : ٧٣١/٢٠٨) ، الوسائل (٢ : ٦٨٣) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٧) .

(٦) الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢) . قال صاحب الجواهر (٤ : ١٤٩) . لا يوجد ما يقتضي الوجوب كما لو كان الغسل أعمى .

وتُلبَّسُ أصابعه برفق ..

و يغسل رأسه برغوة السدر أمام الغسل ، و يغسل فرجه بالسدر والخُرْض ،

قوله: وتُلبَّسُ أصابعه.

لقوله عليه السلام في خبر الكاهلي : « ثم تلبس مفاصله »^(١) . ونقل عليه في المعتبر الإجماع^(٢) .

وقيل بالمنع^(٣) ، لقوله عليه السلام في خبر طلحة بن زيد : « ولا تغمر له مفصلاً »^(٤) ونزله الشيخ على ما بعد الغسل^(٥) ، وهو حسن .

قوله: و يغسل رأسه برغوة السدر أمام الغسل.

المستفاد من الأخبار : أنَّ تغسيل الرأس برغوة السدر محسوب من الغسل الواجب ، لا أنه مستحب متقدم عليه . فروى الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام ، قال : « إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عورته إما قميصاً وإما غيره ، ثم تبدأ بكفيه ، وتغسل رأسه ثلاث مرات بالسدر ، ثم سائر جسده وابدأ بشقه الأيمن »^(٦) .

وروى الكاهلي عن الصادق عليه السلام أنه قال : « استقبل بباطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة ، ثم تلبس مفاصله ، فإن امتنعت عليك فدعها ، ثم ابدأ بفرجه بماء السدر والخُرْض ، فاغسله ثلاث غسلات ، وأكثر من الماء ، وامسح بطنه

(١) المتقدم في ص (٧٨) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٧٢) .

(٣) نقله عن ابن أبي عقيل في المختلف : (٤٢) .

(٤) الكافي (٣ : ٣/١٥٦) ، التهذيب (١ : ٩٤١/٣٢٣) ، الوسائل (٢ : ٦٩٤) أبواب غسل الميت ب (١١)

ح (٤) ، بتفاوت يسير .

(٥) الخلاف (١ : ٢٨١) .

(٦) الكافي (٣ : ١/٣٨) ، التهذيب (١ : ٨٧٤/٢٩٩) ، الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢)

ح (٢) .

وتغسل يده ، ويبدأ بشق رأسه الأيمن ، و يغسل كل عضو منه ثلاث مرّات في كل غسلة ، ويمسح بطنه في الغسلتين الأولى ولتين إلا أن يكون الميت امرأة حاملا ، وأن يكون الغاسل منه على الجانب الأيمن ، و يغسل الغاسل يديه مع كل غسلة ،

مسحاً رقيقاً ، ثم تحوّل إلى رأسه فابدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه ثم تثني بشقه الأيسر من رأسه ولحيته ووجهه فاغسله برفق ، وإياك والعنف ، واغسله غسلًا ناعماً ، ثم اضجعه على شقه الأيسر ليبدؤك الأيمن ، فاغسله بماء من قرنه إلى قدمه «^(١) الحديث .

وفي رواية يونس : « ثم اغسل رأسه بالرغوة وبالغ في ذلك ، واجتهد أن لا يدخل الماء منخريه ومسامعه ثم اضجعه على جانبه الأيسر وصب الماء من نصف رأسه إلى قدميه ثلاث مرّات »^(٢) الحديث .

قوله: وتغسل يده.

أي يدا الميت ثلاثاً إلى نصف الذراع ، لخبر يونس عن الصادق عليه السلام .

قوله: ويبدأ بشق رأسه الأيمن، و يغسل كل عضو ثلاث مرّات ، ويمسح بطنه في الغسلتين الأولى.

هذه الأحكام كلها مستفادة من روايتي الكاهلي^(٣) و يونس عنهم عليهم السلام . وفي رواية يونس : أنه يستحب للغاسل غسل يديه من المرفقين بعد الغسلتين الأوليين .

قوله: إلا أن تكون المرأة حاملا.

حذراً من الاجهاض، قال في البيان : ولو أجهضت بذلك فعليه عشر دية أمه^(٤) .

(١) المقدمة في ص (٧٨) .

(٢) الكافي (٣ : ٥/١٤١) ، التهذيب (١ : ٨٧٧/٣٠١) ، الوسائل (٢ : ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢)

ح (٣) .

(٣) المقدمة في ص (٧٨) .

(٤) قال في جامع المقاصد (١ : ٥١) ولا يمسح بطن الحامل التي مات ولدها حذراً من الإجهاض ، ولو

أجهضت فمشر دية أمه ، نه على ذلك في البيان انتهى . ولم نجده في البيان وإنما قال في ص : (٢٥) ،

إلا الحامل وقد مات ولدها .

ثم ينشفه بثوب بعد الفراغ .

ويكره أن يجعل الميت بين رجليه ، وأن يُقعدّه ، وأن يقصّ أظفاره ، وأن يُرَجِّل شعره ، وأن يغسل مخالفاً ، فإن اضطرَّ غَسَلَهُ غُسْلَ أَهْلِ الْخِلَافِ .

قوله: ويكره أن يجعل الميت بين رجليه.

لقوله عليه السلام في خبر عمار: « ولا يجعله بين رجليه في غسله ، بل يقف من جانبه »^(١) .

قوله: وأن يُقعدّه.

نقل الشيخ في الخلاف على هذا الحكم إجماع الفرقة وعملهم^(٢) . وقد ورد في عدة روايات الأمر بإقعاده^(٣) ، وحملها الشيخ على التقية . ومال في المعتبر إلى العمل بمضمونها ، فقال : وأنا أقول : ليس العمل بهذه الأخبار بعيداً ، ولا معنى لتنزيلها على التقية ، لكن لا بأس أن يعمل بما ذكره الشيخ من تجنب ذلك ، والاقتصار على ما اتفق على جوازه^(٤) .

قوله: وأن يقصّ أظفاره ويُرَجِّل شعره..

لورود النهي عنهما في رسالة ابن أبي عمير، عن الصادق عليه السلام^(٥) . وقيل بالمنع منهما^(٦) أخذاً بظاهر النهي ، وهو أحوط .
قوله: وأن يغسل مخالفاً ، فإن اضطرَّ غَسَلَهُ غُسْلَ أَهْلِ الْخِلَافِ .

(١) المعتبر (١ : ٢٧٧) .

(٢) الخلاف (١ : ٢٨٠) .

(٣) منها المروي في التهذيب (١ : ١٤٤٢/٤٤٦) ، الاستبصار (١ : ٧٢٤/٢٠٦) ، الوسائل (٢ : ٦٨٣) .

أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٩) .

(٤) المعتبر (١ : ٢٧٨) .

(٥) الكافي (٣ : ١٠٥٥) ، التهذيب (١ : ٣٢٣/٩٤٠) ، الوسائل (٢ : ٦٩٤) أبواب غسل الميت ب (١١) .

ح (١) .

(٦) كما في الوسيلة : (٦٥) .

الثالث : في تكفينه

ويجب أن يكفن في ثلاثة أقطاع : مئزر وقميص وإزار.

المراد بالكراهة هنا معناها المتعارف في العبادات إن ثبت وجوب تغسيل المخالف ،
وآلاً كان تغسيله مكروهاً بالمعنى المصطلح أو محرماً . وقد تقدم الكلام في ذلك .
وأما تغسيله غسل أهل الخلاف فرمى كان مستنده ما اشتهر من قولهم عليهم السلام :
« ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم »^(١) . ولا بأس به .
قوله : ويجب أن يكفن في ثلاث قطع : مئزر وقميص وإزار .
هذا هو المشهور بين الأصحاب بل قال في المعتبر : إنه مذهب فقهاءنا أجمع خلا
سار ، فإنه اقتصر على ثوب واحد^(٢) .

والمستند في ذلك موثقة سماعة ، قال : سألت عماراً يكفن به الميت ، فقال : « ثلاثة
أثواب ، وإنما كفّن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب : ثوبين صحاريين وثوب
حبرة — والصحارية تكون باليمامة — وكفن أبو جعفر عليه السلام في ثلاثة أثواب »^(٣) .
ومرسلة يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام ، قال :
« الكفن فريضته للرجال ثلاثة أثواب ، والعمامة والخزقة سنة ، وأما النساء ففريضته
خمسة أثواب »^(٤) .

وحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « كتب أبي في وصيته أن
أكفنه بثلاثة أثواب : أحدها رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة ، وثوب آخر ،

(١) التهذيب (٩ : ٣٢٢/١١٥٦) ، الاستبصار (٤ : ٥٥٥/١٤٨) ، الوسائل (١٧ : ٤٨٥) أبواب ميراث
الاخوة والاجداد ب (٤) ح (٥) ، بتفاوت يسير .

(٢) المعتبر (١ : ٢٧٩) .

(٣) التهذيب (١ : ٢٩١/٨٥٠) ، الوسائل (٢ : ٧٢٧) أبواب التكفين ب (٢) ح (٦) .

(٤) التهذيب (١ : ٢٩١/٨٥١) ، الوسائل (٢ : ٧٢٧) أبواب التكفين ب (٢) ح (٧) .

.

وقميص . فقلت لأبي : لِمَ تكتب هذا ؟ فقال : أخاف أن يغلبك الناس ، فإن قالوا : كَفَنَهُ في أربعة أو خمسة فلا تفعل » وقال : « وعممه بعد بعمامة ، وليس تعد العمامة من الكفن إنما يعد ما يلتق به الجسد »^(١) .

وصحيفة أبي مريم الأنصاري ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب : برد أحمر حبرة ، وثوبين أبيضين صحارين »^(٢) .

وصحيفة زرارة قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : العمامة للميت من الكفن ؟ قال : « لا ، إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب تام لا أقل منه يوارى فيه جسده كله ، فما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة ، فما زاد فمبتدع ، والعمامة سنة »^(٣) . كذا في كثير من نسخ التهذيب ، وقد نقله كذلك المصنف في المعتبر^(٤) ، والعلامة في جملة من كتبه^(٥) .

وفي بعض نسخ التهذيب : « ثلاثة أثواب وثوب تام لا أقل منه » وحمله الشهيد في الذكرى على التقية ، أو على أنه من باب غطف الخاص على العام^(٦) ، وهو بعيد .

ولم نقف لسالر على حجة يعتد بها . واحتج له في الذكرى بهذه الرواية ، وهو إنما يتم إذا كانت الواو بمعنى أو ، ليفيد التخيير بين الأثواب الثلاثة والثوب التام ، وهو غير

(١) الكافي (٣ : ١٤٤/٧) ، الفقيه (١ : ٩٣/٤٢٣) ، التهذيب (١ : ٨٥٧/٢٩٣) ، الوسائل (٢ : ٧٢٨)

أبواب التكفين ب (٢) ح (١٠) . إلا أن في الكافي والتهذيب : وعممني .

(٢) التهذيب (١ : ٨٦٩/٢٩٦) ، الوسائل (٢ : ٧٢٦) أبواب التكفين ب (٢) ح (٣) .

(٣) التهذيب (١ : ٨٥٤/٢٩٢) ، الوسائل (٢ : ٧٢٦) أبواب التكفين ب (٢) ح (١) ولكن فيهما : ثلاثة

أثواب أو ثوب تام .

(٤) المعتبر (١ : ٢٧٩) وفيه : ثلاثة أثواب أو ثوب تام .

(٥) التذكرة (١ : ٤٣) ، ونهاية الأحكام (٢ : ٢٤٤) .

(٦) الذكرى : (٤٦) .

.

واضح .

وبالجملة الأخبار الواردة بالأثواب الثلاثة مستفيضة ولا معارض لها ، فيتعين العمل بها .

ويستفاد من هذه الروايات التخيير في الواجب بين الأثواب الثلاثة وبين القميص والثوبين ، وهو اختيار ابن الجنيد^(١) ، والمصنف في المعتبر^(٢) . وقال الشيخان^(٣) ، والمرتضى^(٤) ، وابن بابويه^(٥) : يتعين القميص ، لوصية الباقر عليه السلام به^(٦) ، ولما رواه الشيخ عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن حمران بن أعين ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت : فالكفن ؟ قال : « تؤخذ خرقة فليشد بها سفله ، ويضم فخذه بها ليضم ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل ، ثم يكفن بقميص ولفافة ويرد يجمع فيه الكفن »^(٧) وهو محمول على الاستحباب ، كما يدل عليه رواية محمد بن سهل ، عن أبيه ، عن أبي الحسن عليه السلام قال ، قلت : يدرج في ثلاثة أثواب ؟ قال : « لا بأس به ، والقميص أحب إلي »^(٨) .

وأما المشرر ، فقد ذكره الشيخان^(٩) وأتباعهما^(١٠) وجعلوه أحد الأثواب الثلاثة

(١) نقله عنه المحقق في المعتبر (١ : ٢٧٩) ، والعلامة في التذكرة (١ : ٤٣) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٧٩) .

(٣) المفيد في القنعة : (١١) ، والشيخ في النهاية : (٣١) ، والمبسوط (١ : ١٧٦) ، والخلاف (١ : ٢٨٤) .

(٤) نقله عنه في المعتبر (١ : ٢٩٧) .

(٥) المقنع : (١٨) ، الفقيه (١ : ٩٢) .

(٦) التقدمة في ص (٩٢) .

(٧) التهذيب (١ : ٤٤٧/١٤٤٥) ، الاستبصار (١ : ٧٢٣/٢٠٥) ، الوسائل (٢ : ٧٤٥) أبواب التكفين ب

(١٤) ح (٥) .

(٨) التهذيب (١ : ٨٥٥/٢٩٢) ، الوسائل (٢ : ٧٢٧) أبواب التكفين ب (٢) ح (٥) .

(٩) المفيد في القنعة : (١١) ، والشيخ في النهاية : (٣١) ، والمبسوط (١ : ١٧٦) ، والخلاف (١ : ٢٨٤) .

(١٠) منهم القاضي ابن البراج في المذهب (١ : ٦٠) ، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه (٢ : ٢٣٧) .

ويجزى عند الضرورة قطعة . ولا يجوز التكفين بالحرير .

المفروضة . ولم أقف في الروايات على ما يعطي ذلك ، بل المستفاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للجسد ، أو الأثواب الثلاثة ، وبمضمونها أفتى ابن الجنيدي في كتابه فقال : لا بأس أن يكون الكفن ثلاثة أثواب يدرج فيها إدراجاً ، أو ثوبين وقميصاً^(١) .

وقريب منه عبارة الصدوق في من لا يحضره الفقيه ، فإنه قال : والكفن المفروض ثلاثة : قميص وإزار ولفافة ، سوى العمامة والخزقة فلا تعدان من الكفن . وذكر قبل ذلك : أن المغسل للميت قبل أن يلبسه القميص يأخذ شيئاً من القطن ، وينثر عليه ذريرة ، ويجعل شيئاً من القطن على قلبه ، ويضم رجليه جميعاً ، ويشد فخذه إلى وركه بالمشزر شهداً جيداً لثلاً يخرج منه شيء^(٢) . ومقتضاه أن المشزر عبارة عن الخزقة المشقوقة التي يشد بها الفخذان .

والمسألة قوية الإشكال ، ولا ريب أن الاقتصار على القميص واللفافتين ، أو الأثواب الثلاثة الشاملة للجسد مع العمامة والخزقة التي يشد بها الفخذان أولى . قوله : ويجزى عند الضرورة قطعة .

وذلك لأن الضرورة تجوز دفنه بغير كفن فبعضه أولى .

قوله : ولا يجوز التكفين بالحرير .

هذا الحكم ثابت بإجماعنا قاله في المعتبر^(٣) . ويدل عليه رواية الحسن بن راشد ، قال : سألت عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليماني من قزوقطن ، هل يصلح أن يكفن فيها الموتى ؟ قال : « إذا كان القطن أكثر من القز فلا بأس »^(٤) وجه الدلالة

(١) نقله عنه المحقق في المعتبر (١ : ٢٩٧) ، والعلامة في التذكرة (١ : ٤٣) .

(٢) الفقيه (١ : ٩٢) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٨٠) .

(٤) الكافي (٣ : ١٢/١٤٩) ، الفقيه (١ : ٤١٥/٩٠) ، التهذيب (١ : ١٣٩٦/٤٣٥) ، الاستبصار (١ :

٢١١ / ٧٤٤) ، الوسائل (٢ : ٧٥٢) أبواب التكفين ب (٢٣) ح (١) . إلا أن الراوي في الكافي هو :

الحسين بن راشد ، وما في المتن هو الموافق للتهذيب ، وهو الصحيح (راجع معجم رجال الحديث ٥ : ٢٣٤)

ويجب أن يسمح مساجده بما تيسر من الكافور،

أنه عليه السلام شرط في رفع البأس أن يكون القطن أكثر، فعلم منه أنه لو كان القز صرفاً لم يجز. قال في المعتبر: والعصب ضرب من برود اليمن، ستي بذلك لأنه يصبغ بالعصب وهونبت باليمن^(١).

وإطلاق الخبر وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة، واحتمل العلامة في النهاية كراهته للمرأة، لإباحته لها في حال الحياة^(٢)، وهو ضعيف. والأظهر عدم جواز التكفين بالجلد، لأن الثوب إنما يطلق في العرف على المنسوج. أما الشعر والوبر فمنعه ابن الجنيد^(٣)، وأجازه في المعتبر^(٤)، لصدق اسم الثوب عليه، وانتفاء المانع منه، والاجتناب أولى.

قوله: ويجب أن يسمح مساجده بما تيسر من الكافور.

هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب، ونقل عليه^(٥) الشيخ في الخلاف إجماع الفرقة^(٦)، وأضاف المفيد إلى المساجد السبعة: طرف الأنف الذي كان يرغب في السجود^(٧)، وألحق الصدوق: السمع، والبصر، والفم، والمغابن، وهي الآباط وأصول الأنف^(٨). والأخبار في ذلك مختلفة جداً، فروى عبد الله بن سنان في الصحيح، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف يصنع بالحنوط؟ قال: «تضع في فمه،

(١) المعتبر (١: ٢٨١).

(٢) نهاية الأحكام (١: ٢٤٢).

(٣) نقله عنه المحقق في المعتبر (١: ٢٨٠)، والعلامة في التذكرة (١: ٤٣).

(٤) المعتبر (١: ٢٨٠).

(٥) في «م»: عن.

(٦) الخلاف (١: ٢٨٥).

(٧) المقنة: (١١).

(٨) الفقيه (١: ٩١)، المقنع: (١٨).

إلا أن يكون الميت محرماً ، فلا يقربه الكافور . وأقل الفضل في مقدار درهم .
وأفضل منه أربعة دراهم ، وأكمله ثلاثة عشر درهماً وثُلثاً . وعند الضرورة يدفن

ومسامعه ، وآثار السجود من وجهه و يديه وركبتيه «^(١) .

وروى الحلبي في الحسن ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه ، ومفاصله كلها ، ورأسه ، ولحيته ، وعلى صدره من الحنوط » وقال : « الحنوط للرجل والمرأة سواء »^(٢) .

وروى يونس عنهم عليهم السلام قال : « ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجوده ، وامسح بالكافور على جميع مغابنه من اليدين والرجلين ، ومس وسط راحتيه »^(٣) وينبغي العمل على الرواية الأولى ، لصحة سندها .

قوله: إلا أن يكون الميت محرماً فلا يقربه الكافور.

أي في غسل ولا حنوط ، وقد ورد بذلك روايات كثيرة منها ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، قال : سألتهما عن المحرم كيف يصنع به إذا مات ؟ قال : « يغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلل غير أنه لا يقرب طيباً »^(٤) .

قوله: وأقل الفضل في مقدار درهم ، وأفضل منه أربعة دراهم ، وأكمله ثلاثة عشر درهماً وثُلثاً .

(١) التهذيب (١ : ٣٠٧/٨٩١) ، الاستبصار (١ : ٢١٢/٧٤٩) ، الوسائل (٢ : ٧٤٧) أبواب التكفين ب

(١٦) ح (٣) .

(٢) الكافي (٣ : ١٤٣/٤) ، التهذيب (١ : ٣٠٧/٨٩٠) ، الاستبصار (١ : ٢١٢/٧٤٦) ، الوسائل (٢ :

٧٤٤) أبواب التكفين ب (١٤) ح (١) .

(٣) الكافي (٣ : ١٤٣/١) ، التهذيب (١ : ٣٠٦/٨٨٨) ، الوسائل (٢ : ٧٤٤) أبواب التكفين ب (١٤) ح

(٣) ، بتفاوت يسير .

(٤) التهذيب (١ : ٣٣٠/٩٦٥) ، الوسائل (٢ : ٦٩٧) أبواب غسل الميت ب (١٣) ح (٤) .

بغير كافور. ولا يجوز تطيبه بغير الكافور والذرية.

اختلف الأصحاب في تقدير الأفضل، فقال الشيخان^(١) وابن بابويه^(٢) - رحمهم الله - : أقله مثقال، وأوسطه أربعة دراهم، وأكمل منه وزن ثلاثة عشر درهماً وثُلث. وقال الجعفي: أقله مثقال وثُلث^(٣). وقال ابن الجنيد: أقله مثقال ونصف، وأوسطه أربعة مثاقيل^(٤).

ومنشأ هذا الاختلاف اختلاف الأخبار، فروى ابن أبي نجران عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «أقل ما يجزي من الكافور للميت مثقال»^(٥). وروى أيضاً عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «أقل ما يجزي من الكافور للميت مثقال ونصف»^(٦).

وروى الكاهلي وحسين بن المختار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الأفضل من ذلك أربعة مثاقيل»^(٧).

وروى علي بن إبراهيم رفعه قال: «السنة في الخنوط ثلاثة عشر درهماً وثُلث أكثره»^(٨)^(٩).

(١) المفيد في المقنعة: (١١)، والشيخ في المبسوط (١: ١٧٧)، والنهاية: (٣٢)، والخلاف (١: ٢٨٥).

(٢) الفقيه (١: ٩١)، والمقنع: (١٨).

(٣) نقله عنه في الذكرى: (٤٦).

(٤) نقله عنه في الذكرى: (٤٦).

(٥) الكافي (٣: ٥/١٥١)، التهذيب (١: ٨٤٦/٢٩١)، الوسائل (٢: ٧٣٠) أبواب التكفين ب (٣) ح (٢).

(٦) التهذيب (١: ٨٤٩/٢٩١)، الوسائل (٢: ٧٣١) أبواب التكفين ب (٣) ح (٥).

(٧) الكافي (٣: ٥/١٥١)، التهذيب (١: ٨٤٧/٢٩١)، الوسائل (٢: ٧٣٠) أبواب التكفين ب (٣) ح (٣).

(٣)، بتفاوت يسير.

(٨) لفظة: أكثره، ليست في «س».

(٩) الكافي (٣: ٤/١٥١)، التهذيب (١: ٨٤٥/٢٩٠)، الوسائل (٢: ٧٣٠) أبواب التكفين ب (٣) ح (١).

(١).

وسنن هذا القسم :

أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه ، أو يتوضأ وضوء الصلاة .
وأن يُزاد الرجل حَبْرَةً عِبْرِيَّةً غير مطرزة بالذهب ،

قال في المعبر بعد أن أورد هذه الأخبار : وفي الروايات كلها ضعف ، فإذاً الواجب الاقتصاد على ما يحصل به الامتثال ، ويحمل ذلك على الفضيلة ^(١) . ونقل عن ابن إدريس أنه فسر المثاقيل الواردة في الروايات بالدرهم ، نظراً إلى قول الأصحاب ^(٢) . وطالبه ابن طاووس بالمستند ^(٣) .

واختلف الأصحاب في مشاركة الغسل للحنوط في هذه المقادير ، فنفاها الأكثر ، لمرفوعة علي بن إبراهيم المتقدمة ، وحكى ابن إدريس عن بعض الأصحاب المشاركة ، وقال : إن الأظهر بينهم خلافه ^(٤) .

قوله : وسنن هذا القسم أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه أو يتوضأ وضوء الصلاة .

بل الأولى تقديم التكفين على الغسل ، لقوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم : « يغسل يديه من العاتق ثم يكفنه ثم يغتسل » ^(٥) .

وأما الوضوء فليس في النص ما يدل عليه أصلاً فضلاً عن تقديمه أو تأخيره .

قوله : وإن يُزاد الرجل حَبْرَةً عِبْرِيَّةً غير مطرزة بالذهب .

الحَبْرَةُ بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة : ثوب يمنية ، من التحبير وهو التحسين

(١) المعبر (١ : ٢٨١) .

(٢) السرائر : (٣٢) .

(٣) نقله عنه في الذكري : (٤٦) .

(٤) السرائر : (٣٢) .

(٥) الكافي (٣ : ٢/١٦٠) ، التهذيب (١ : ٤٢٨/١٣٦٤) ، الوسائل (٢ : ٧٦٠) أبواب التكفين ب (٣٥)

ح (١) ، بتفاوت يسير .

والتزيين . وعبرية منسوبة إلى العبر : وهو جانب الوادي ، قاله في الاعتبار ، ثم قال : وهذا — يعني استحباب زيادة الحبرة — مذهب علمائنا وأنكرها من عداهم ^(١) ، واستدل عليه بما رواه أبو مريم الأنصاري في الصحيح ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « كُفّن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب : برد أحمر حبرة ، وثوبين أبيضين صحارين » ثم قال ، وقال : « إن الحسن بن علي عليهما السلام كُفّن أسامة بن زيد في برد أحمر حبرة ، وإن عليّاً عليه السلام كُفّن سهل بن حنيف في برد أحمر حبرة » ^(٢) .

ومارواه الحلبي في الحسن ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كتب أبي في وصيته : أن أكفنه بثلاثة أثواب أحدها : رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة ، وثوب آخر وقميص ، فقلت لأبي : لم تكتب هذا ؟ فقال : أخاف أن يغلبك الناس فإن قالوا : كفنه في أربعة أو خمسة فلا تفعل ، قال : وعمته بعد بعامة ، وليس تعد العمامة من الكفن ، إنما يعد ما يلق به الجسد » ^(٣) .

ومارواه سماعة في الموثق ، قال : سألت عماراً يكفن به الميت ؟ فقال : « ثلاثة أثواب ، وإنما كفّن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب : ثوبين صحارين ، وثوب حبرة ، والصحارية تكون باليمامة » ^(٤) .

وأنت خير بأن هذه الروايات إنما تدل على استحباب كون الحبرة إحدى الأثواب الثلاثة ، لا على استحباب جعلها زيادة على الثلاثة كما ذكرها المتأخرون ، وبما ذكرناه

(١) الاعتبار (١ : ٢٨٢) .

(٢) التهذيب (١ : ٨٦٩/٢٩٦) ، الوسائل (٢ : ٧٢٦) أبواب التكفين ب (٢) ح (٣) .

(٣) الكافي (٣ : ٧/١٤٤) ، الفقيه (١ : ٤٢٣/٩٣) ، التهذيب (١ : ٨٥٧/٢٩٣) ، الوسائل (٢ : ٧٢٨) .

أبواب التكفين ب (٢) ح (١٠) ، إلا أن في الكافي والتهذيب : وعلمي .

(٤) التهذيب (١ : ٨٥٠/٢٩١) ، الوسائل (٢ : ٧٢٧) أبواب التكفين ب (٢) ح (٦) .

وخرقة لفخذه، يكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبر تقريباً، ويشد طرفاها على حقويه، ويلف بما استرسل منها فخذه لفاً شديداً، بعد أن يجعل بين إليتيه شيء من القطن، وإن خشي خروج شيء فلا بأس أن يُحشى في دبره،

صرح ابن أبي عقيل في كتابه المتمسك على ما نقل عنه فإنه قال: السنة في اللفاقة أن تكون حبرة يمانية، فإن أعوزهم فثوب بياض^(١). وقريب منه عبارة أبي الصلاح فإنه قال: الأفضل أن تكون اللفاقة ثلاثاً إحداهن حبرة يمانية^(٢). وهذا هو المعتمد. قال في المعتبر: وإنما شرطنا أن لا يكون مطرزة بالذهب ولا الحرير، لأنه تضييع غير مأذون فيه، وقد ذكر الفتوى بذلك الشيخ في المبسوط والنهاية^(٣).

قوله: وخرقة لفخذه يكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبر تقريباً، فيشد طرفاها على حقويه، ويلف بما استرسل منها فخذه لفاً شديداً، بعد أن يجعل بين إليتيه شيء من القطن، وإن خشي خروج شيء فلا بأس أن يُحشى في دبره قطناً.

هذه الخرقة تسمى الخامسة^(٤)، وقد قطع الأصحاب باستحبابها، والمستند فيها ما رواه الشيخ، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الميت يكفن في ثلاثة، سوى العمامة والخرقة يشد بها وركيه لكيلا يبدو منه شيء، والخرقة والعمامة لا بد منهما وليستا من الكفن»^(٥).

(١) نقله عنه في الذكري: (٤٨).

(٢) الكافي في الفقه: (٢٣٧).

(٣) المعتبر (١: ٢٨٢)، وفيه: تصنيع بدل تضييع.

(٤) الجواهر (٤: ٢٠٢). لأنها خامسة الأكفان المشتركة بين الرجل والمرأة.

(٥) الكافي (٣: ٦/١٤٤)، التهذيب (١: ٨٥٦/٢٩٣)، الوسائل (٢: ٧٢٨) أبواب التكفين ب (٢) ح

وعمامة يعتم بها محتكا، يلف رأسه بها لفاً ويخرج طرفاها من تحت الحنك، ويلقيان على صدره .

وعن يونس عنهم عليهم السلام، قال: «واحش القطن في دبره، لثلا يخرج منه شيء، وتخذ خرقة طويلة عرضها شبر فشدّها من حقويه، وضمت فخذه ضمّاً شديداً ولفها في فخذه، ثم اخرج رأسها من تحت رجله إلى الجانب الأيمن واغمزها في الموضع الذي لففت فيه الخرقة، وتكون الخرقة طويلة، تلف فخذه من حقويه إلى ركبته لفّاً شديداً» (١).

وعن عبد الله الكاهلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ثم اذفره بالخرقة ويكون تحتها القطن تذفره بها إذ فاراً قطناً كثيراً، ثم تشد فخذه على القطن بالخرقة شداً شديداً حتى لا يخاف أن يظهر شيء» (٢).

وهذه الروايات وإن كانت ما بين ضعيف ومرسل إلا أنها مؤيدة بعمل الأصحاب، فلا تقصر عن إثبات حكم مستحب. وقد ظهر من مجموعها أن صورة وضع هذه الخرفة أن يربط أحد طرفيها في وسط الميت إما بأن يشق رأسها، أو بأن يجعل فيها خيط ونحوه، ثم يدخل الخرقة بين فخذه، ويضم بها عورته ضمّاً شديداً ويخرجها من تحت الشداد الذي على وسطه، ثم يلف حقويه وفخذه بما بقي لفّاً شديداً، فإذا انتهت فأدخل طرفها تحت الجزء الذي انتهت عنده منها.

قوله: وعمامة يعتم بها محتكا، يلف رأسه بها لفاً، ويخرج طرفاها من تحت الحنك، ويلقيان على صدره.

(١) الكافي (٣: ٥/١٤١)، التهذيب (١: ٨٧٧/٣٠١)، الوسائل (٢: ٦٨٠) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٣).

(٢) الكافي (٣: ٤/١٤٠)، التهذيب (١: ٨٧٣/٢٩٨)، الوسائل (٢: ٦٨١) أبواب غسل الميت ب (٢) ح (٥)، بتفاوت يسير.

.

أما استحباب العمامة للميت ، فقال في المعتبر : إنه متفق عليه بين الأصحاب ^(١) . وهو مروى في عدة أخبار كحسنة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « وعممه بعد بعمامة ، وليس تعدّ العمامة من الكفن ، إنما يعدّ ما يلقف به الجسد » ^(٢) .

وصحيحة زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : العمامة للميت من الكفن هي ؟ قال : « لا ، إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب » ثم قال : « والعمامة سنة » وقال : « أمر النبي صلى الله عليه وآله بالعمامة ، وعمم النبي صلى الله عليه وآله » ^(٣) . وأما استحباب التحنيك ، فيدل عليه ما رواه ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في العمامة للميت ، قال : « حتكه » ^(٤) .

وأما استحباب إخراج طرفي العمامة من تحت الحنك والقاظهما على صدره ، فمستنده رواية يونس عنهم عليهم السلام ، قال : « ثم يعمم ويؤخذ وسط العمامة فيثنى على رأسه بالتدوير ، ثم يلقى فضل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن ، ويعد على صدره » ^(٥) .

وقد ورد في ذلك كيفيات أخر : ففي رواية معاوية بن وهب ، عن الصادق عليه السلام : « وعمامة يعتم بها ، ويلقى فضلها على وجهه » ^(٦) .

(١) المعتبر (١ : ٢٨٣) .

(٢) الكافي (٣ : ١٤٤/٧) ، التهذيب (١ : ٢٩٣/٨٥٧) ، الوسائل (٢ : ٧٢٨) أبواب التكفين ب (٢) ح (١٠) ، بتفاوت يسير .

(٣) التهذيب (١ : ٢٩٢/٨٥٤) ، الوسائل (٢ : ٧٢٦) أبواب التكفين ب (٢) ح (١) .

(٤) الكافي (٣ : ١٤٥/١٠) ، التهذيب (١ : ٣٠٨/٨٩٥) ، الوسائل (٢ : ٧٤٤) أبواب التكفين ب (١٤) ح (٢) .

(٥) الكافي (٣ : ١٤٣/١) ، التهذيب (١ : ٣٠٦/٨٨٨) ، الوسائل (٢ : ٧٤٤) أبواب التكفين ب (١٤) ح (٣) .

(٦) الكافي (٣ : ١٤٥/١١) (بتفاوت يسير) ، التهذيب (١ : ٣١٠/٩٠٠) ، الوسائل (٢ : ٧٢٨) أبواب التكفين ب (٢) ح (١٣) .

وتزاد المرأة على كفن الرجل لفافة لثديها ونمطاً،

وفي رواية عثمان التّوّ ، عن الصادق عليه السلام : « وإذا عَمَّمته فلا تعممه عمة الأعرابي — قلت : كيف أصنع ؟ — قال : خذ العمامة من وسطها وانشرها على رأسه ، ثم ردها إلى خلفه واطرح طرفيها على ظهره » ^(١) .

وفي صحيحة عبد الله بن سنان : « وعمامة يعصب بها رأسه ويرد فضلها على رجله » ^(٢) . والرواية الأولى هي المشهورة بين الأصحاب .

وذكر الشارح — قدس سره — : أنه لا مقدّر للعمامة شرعاً، فيعتبر في طولها ما يؤدي هذه الهيئة ، وفي عرضها ما يطلق معه عليها اسم العمامة ^(٣) .

قوله: وتزاد للمرأة على كفن الرجل لفافة لثديها.

هذا الحكم ذكره الشيخان في المقنعة ، والنهاية والمبسوط ^(٤) ، وأتباعهما ^(٥) ، ومستنده رواية سهل بن زياد ، عن بعض أصحابه رفعه ، قال : سألته كيف تكفن المرأة ؟ قال : « كما يكفن الرجل ، غير أنه يشد على ثدييها خرقة تضم الثدي إلى الصدر وتشد إلى ظهرها » ^(٦) وهذه الرواية ضعيفة جداً، إلا أنني لا أعلم لها راداً .

قوله: ونمطاً.

النمط لغة: ضرب من البُسط ، أو ثوب فيه خطوط ، مأخوذ من الأنماط، وهي

(١) الكافي (٣ : ١٤٤/٨) ، التهذيب (١ : ٣٠٩/٨٩٩) ، الوسائل (٢ : ٧٤٧) أبواب التكفين ب (١٦) ح (٢) ، بتفاوت يسير .

(٢) الكافي (٣ : ١٤٤/٩) ، التهذيب (١ : ٣٠٨/٨٩٤) ، الوسائل (٢ : ٧٢٧) أبواب التكفين ب (٢) ح (٨) .

(٣) المسالك (١ : ١٣) .

(٤) المقنعة : (١٢) ، النهاية : (٤١) ، المبسوط (١ : ١٧٦) .

(٥) منهم ابن البراج في المذهب (١ : ٦١) ، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه : (٢٣٧) ، وسنار في المراسم : (٤٧) ، وابن حمزة في الوسيلة : ص (٦٦) .

(٦) الكافي (٣ : ١٤٧/٢) ، التهذيب (١ : ٣٢٤/٩٤٤) ، الوسائل (٢ : ٧٢٩) أبواب التكفين ب (٢) ح (١٦) .

و يوضع لها بدلاً عن العمامة قناع .
وأن يكون الكفن قطناً ،

الطرائق ، ونقل عن ابن إدريس أنه فسر بالحبرة^(١) ، لدلالة الاسمين على الزينة ، وظاهر الأكثر مغايرته لها . وقد قطع الأصحاب باستجابته للمرأة ، واستدلوا عليه بصحيفة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ، ومنطق ، ونخمار ، ولفافتين »^(٢) وليس فيها دلالة على المطلوب بوجه ، فإن المراد بالدرع القميص . والمنطق بكسر الميم : ما يشد به الوسط ، ولعل المراد به هنا ما يشد به الثديان . والنخمار : القناع ، لأنه يخمر به الرأس ، وليس فيها ذكر للنمط ، بل ولا دلالة على استحباب زيادة المرأة لفافة عن كفن الرجل ، لما بيناه فيما سبق من أن مقتضى الروايات اعتبار الدرع واللفافتين أو ثلاث لفائف في مطلق الكفن .

قوله: ويوضع لها بدلاً من العمامة قناع.

هذا مذهب الأصحاب ، ومستنده صحيفة محمد بن مسلم المتقدمة ، وغيرها من الأخبار^(٣) .

قوله: وأن يكون الكفن قطناً.

هذا مذهب العلماء كافة ، قاله في المعتبر^(٤) ، ويدل عليه روايات : منها : رواية أبي خديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون

(١) السرائر : (٣١) .

(٢) الكافي (٣ : ١٤٧) ، التهذيب (١ : ٩٤٥/٣٢٤) ، الوسائل (٢ : ٧٢٧) أبواب التكفين ب (٢) ح

(٩) .

(٣) الوسائل (٢ : ٧٢٦) أبواب التكفين ب (٢) .

(٤) المعتبر (١ : ٢٨٤) .

وتنثر على الحبرة واللفافة والقميص ذريرة ..

به ، والقطن لأمة محمد صلى الله عليه وآله «^(١) .
ويستحب كونه أبيض إلا الحبرة ، لقول أبي جعفر عليه السلام : « كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب : برد أحر حبرة ، وثوبين أبيضين صحاريين »^(٢) .
قوله: وتنثر على الحبرة واللفافة والقميص ذريرة...
الذريرة : هي الطيب المسحوق ، قاله في المعبر^(٣) ، والظاهر أن المراد به طيب خاص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها ، وقال الشيخ في التبيان : هي فتات قصب الطيب ، وهو قصب يجاء به من الهند كأنه قصب التشاب^(٤) . وقال في المبسوط : يعرف بالقمحة بضم القاف وتشديد الميم المفتوحة والحاء المهملة^(٥) .
قال في المعبر : وقد اتفق العلماء كافة على استحباب تطيب الكفن بالذريرة^(٦) ، ويدل عليه روايات ، منها : قوله عليه السلام في رواية عمار الساباطي : « ويجعل على كل ثوب شيئاً من الكافور ، ويطرح على كفنه ذريرة »^(٧) .
وفي رواية سماعة : « إذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من ذريرة »^(٨) .
قال الشيخ في المبسوط : ويجعل الذريرة أيضاً على القطن الذي يوضع على

(١) الكافي (٣ : ٧/١٤٩) ، الفقيه (١ : ٤١٤/٨٩) ، التهذيب (١ : ١٣٩٢/٤٣٤) ، الاستبصار (١ :

٧٤١/٢١٠) ، الوسائل (٢ : ٧٥١) أبواب التكفين ب (٢٠) ح (١) .

(٢) التهذيب (١ : ٨٦٩/٢٩٦) ، الوسائل (٢ : ٧٢٦) أبواب التكفين ب (٢) ح (٣) .

(٣) المعبر (١ : ٢٨٤) .

(٤) التبيان (١ : ٤٤٨) .

(٥) المبسوط (١ : ١٧٧) .

(٦) المعبر (١ : ٢٨٥) .

(٧) التهذيب (١ : ٨٨٧/٣٠٥) ، الوسائل (٢ : ٧٤٥) أبواب التكفين ب (١٤) ح (٤) .

(٨) الكافي (٣ : ٣/١٤٣) ، التهذيب (١ : ٨٨٩/٣٠٧) ، الوسائل (٢ : ٧٤٦) أبواب التكفين ب (١٥) ح

(١) .

سنن التكفين ١٠٧

وتكون الحبرة فوق اللقافة ، والقميص باطنها .. ويكتب على الحبرة والقميص والإزار والجريدتين اسمه ، وأنه يشهد الشهادتين ، وإن ذكر الأئمة عليهم السلام وعددهم إلى آخرهم كان حسناً ، ويكون ذلك بتربة الحسين عليه السلام ، فإن لم توجد فبالإصبع . فان فقدت الحبرة تجعل بدلها لقاغة أخرى .

الفرجين^(١) . ولم نقف على مستنده .

قوله: ويكتب على الحبرة والقميص والإزار والجريدتين اسمه ، وأنه يشهد الشهادتين ، وإن ذكر الأئمة عليهم السلام وعددهم إلى آخرهم كان حسناً ، ويكون ذلك بتربة الحسين عليه السلام ، فإن لم توجد فبالإصبع . الأصل في هذه المسألة ما رواه أبو كهمش ، قال : حضرت موت إسماعيل وأبو عبد الله عليه السلام جالس عنده ، فلما حضره الموت شد لحية وغمضه وغطى عليه الملحفة ، ثم أمر بتهيئته ، فلما فرغ من أمره دعا بكفنه فكتب في حاشية الكفن : إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله^(٢) .

وزاد الأصحاب في المكتوب والمكتوب عليه ، ولا بأس به ، وإن كان الاقتصار على ما ورد به النقل أولى .

وذكر المصنف هنا أن الكتابة تكون بتربة الحسين عليه السلام ، فإن لم يوجد فبالإصبع ، وقال في المعتبر: إنها تكون بالطين والماء^(٣) . وأسند ما اختاره هنا إلى الشيخين ، والنص خال من تعيين ما يكتب به ، ولا ريب أن الكتابة بتربة الحسين عليه

(١) المبسوط (١ : ١٧٩) .

(٢) التهذيب (١ : ٨٤٢/٢٨٩) ، إكمال الدين : (٧٢) ، الوسائل (٢ : ٧٥٧) أبواب التكفين ب (٢٩)

ح (١) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٨٥) .

وأن يخاط الكفن بخيوط منه ، ولا يُيلّ بالريق ، ويجعل معه جريدتان من
سعف النخل ،

السلام أولى .

والظاهر اشتراط التأثير في الكتابة ، لأنه هو المعهود ، وأما الكتابة بالإصبع مع تعذر
الترية أو الطين فذكره الشيخان^(١) ، ولا أعرف مأخذه .

قوله: وأن يخاط الكفن بخيوط منه ، ولا يُيلّ بالريق .

ذكر ذلك الشيخ^(٢) وأتباعه^(٣) ، ولا أعرف المستند ، قال المصنف في المعتبر — بعد
أن عزى كراهة بلّ الخيوط بالريق إلى الشيخ — : ورأيت الأصحاب يجتنبونه ولا بأس
بتابعهم ، لإزالة الاحتمال ، ووقوفاً على موضع الوفاق^(٤) .

أما بلّها بغير الريق فالظاهر عدم كراهته، للأصل ، ولإشعار التخصيص بالريق
بإباحة غيره .

قوله: ويجعل معه جريدتان من سعف النخل .

هذا الحكم يجمع عليه بين الأصحاب ولم يستحبه من عداهم ، قال الشيخ المفيد في
المقنعة : والأصل في وضع الجريدة مع الميت أن الله لما أهبط آدم عليه السلام من جنته
إلى الارض استوحش ، فسأل الله تعالى أن يؤنسه بشيء من أشجار الجنة ، فأنزل الله إليه
النخلة ، فكان يأنس بها في حياته ، فلما حضرته الوفاة قال لولده : إني كنت آنس بها
في حياتي وأرجو الأنس بها بعد وفاتي ، فإذا مت فخذوا منها جريداً ، وشقوه بنصفين ،
وضعهما معي في أكفاني ، ففعل ولده ذلك ، وفعلته الأنبياء بعده ، ثم اندرس ذلك في

(١) المقنعة في المقنعة : (١١) ، والشيخ في المبسوط (١ : ١٧٧) .

(٢) المبسوط (١ : ١٧٧) .

(٣) منهم ابن حزة في الوسيلة : ص (٦٦) .

(٤) المعتبر (١ : ٢٨٩) .

.

الجاهلية فأحياء النبي صلى الله عليه وآله وفعله ، وصارت سنة متبعة^(١) .
والروايات الواردة بذلك من الطرفين مستفيضة ، فمن ذلك صحيحة زرارة ، قال :
« قلت لأبي جعفر عليه السلام : أرأيت الميت إذا مات لم يجعل معه الجريدة ؟ فقال :
« يتجافى عنه العذاب والحساب ما دام العود رطباً ، وإنما الحساب والعذاب كله في يوم
واحد في ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم ، وإنما جعلت السعفتان لذلك فلا
يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفهما إن شاء الله »^(٢) .
وحسنة الحسن بن زياد الصيقل ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يوضع
للميت جريدة واحدة في اليمين ، والأخرى في اليسار » قال : « فإن الجريدة تنفع المؤمن
والكافر »^(٣) .

وحسنة عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : قيل لأبي عبد الله عليه السلام : لأي شيء
يكون مع الميت الجريدة ؟ قال : « إنه يتجافى عنه العذاب ما دامت رطبة »^(٤) .
قال المرتضى — رحمه الله — : والتعجب من ذلك كتعجب الملاحدة من الطواف
والرمي وتقبيل الحجر ، بل من غسل الميت وتكفينه مع سقوط التكليف عنه ، وكثير من
الشرائع مجهولة العلل^(٥) .

(١) المقنعة : (١٢) .

(٢) الكافي (٣ : ١٥٢) ، الفقيه (١ : ٨٩/٤١٠) ، علل الشرائع : (١/٣٠٢) ، الوسائل (٢ : ٧٣٦)

أبواب التكفين ب (٧) ح (١) .

(٣) الكافي (٣ : ١٥١) ، الفقيه (١ : ٨٩/٤٠٩) ، التهذيب (١ : ٣٢٧/٩٥٤) ، الوسائل (٢ : ٧٣٧)

أبواب التكفين ب (٧) ح (٦) ، بغاوت يسير .

(٤) الكافي (٣ : ١٥٣/٧) ، التهذيب (١ : ٣٢٧/٩٥٥) ، الوسائل (٢ : ٧٣٧) أبواب التكفين ب (٧) ح

(٧) .

(٥) الانتصار : (٣٦) .

فإن لم يوجد فمن السدر، فإن لم يوجد فمن الخلاف، وإلا فمن شجر رطب،

قوله: فإن لم يوجد فن السدر، فإن لم يوجد فن الخلاف، وإلا فن شجر رطب.

هذا هو المشهور بين الأصحاب، وإليه ذهب الشيخ في النهاية والمبسوط^(١)، وقال في الخلاف: يستحب أن يوضع مع الميت جريدتان خضراوان من النخل أو غيرها من الأشجار^(٢). ونحوه قال ابن إدريس^(٣)، وقدم المفيد الخلاف على السدر^(٤).

والمستند في ذلك ما رواه سهل بن زياد، عن غير واحد من أصحابه، قالوا: قلنا له: جعلنا فداك إن لم نقدر على الجريدة؟ فقال: «عود السدر» قلنا: فإن لم نقدر؟ قال: «عود الخلاف»^(٥) وهذه الرواية كما في النهاية.

وروى علي بن بلال في الحسن أنه كتب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: الرجل يموت في بلاد ليس فيها نخل فهل يجوز مكان الجريدة شيء من الشجر غير النخل؟ فأجاب: «يجوز من شجر آخر رطب»^(٦) وهذه الرواية معتبرة السند، والرواية الأولى وإن كانت ضعيفة لكنها مطابقة لمذلول هذه الرواية وهي مفصلة، فكان العمل بضمونها أولى.

(١) النهاية: (٣٢)، المبسوط (١: ١٧٧).

(٢) الخلاف (١: ٢٨٥).

(٣) السرائر: (٣٢).

(٤) المتقنة: (١١).

(٥) الكافي (٣: ١٥٣/١٠)، التهذيب (١: ٨٥٩/٢٩٤)، الوسائل (٢: ٧٣٩) أبواب التكفين ب (٨) ح (٣).

(٦) الفقيه (١: ٤٠٧/٨٨)، الوسائل (٢: ٧٣٨) أبواب التكفين ب (٨) ح (١).

ويجعل إحداها من جانبه - الأيمن مع ترقوته ، يلصقها بجلده ، والأخرى من الجانب اليسار بين القميص والإزار .

قوله: ويجعل إحداها من جانبه الأيمن مع ترقوته يلصقها بجلده، والأخرى من الجانب الأيسر بين القميص والإزار .
هذا هو المشهور بين الأصحاب ، ذهب إليه المفيد في المقنعة ^(١) ، وابن بابويه في المقنع ^(٢) ، والشيخ في النهاية والمبسوط ^(٣) ، ومستنده حسنه الحسن بن زياد المتقدمة ^(٤) ، وحسنه جميل بن دراج قال ، قال : « إِنَّ الجريدة قدر شبر ، توضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت مما يلي الجلد الأيمن ، والأخرى في الأيسر من عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق القميص » ^(٥) .

وقال الصدوقان : تجعل اليمنى مع ترقوته ملصقة بجلده ، واليسرى عند وركه بين القميص والإزار ^(٦) . ولم نقف على مأخذها .
وقال ابن أبي عقيل : واحدة تحت إبطه اليمنى ^(٧) .
وقال الجعفي : إحداها تحت إبطه الأيمن ، والأخرى نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ ^(٨) . وهو بعينه رواية يونس عنهم عليهم السلام ^(٩) .

(١) المقنعة : (١١) .

(٢) المقنع : (١٨) .

(٣) النهاية : (٣٦) ، المبسوط (١ : ١٧٩) .

(٤) في ص (١٠٩) .

(٥) الكافي (٣ : ١٥٢/٥) ، التهذيب (١ : ٨٩٧/٣٠٩) ، الوسائل (٢ : ٧٤٠) أبواب التكفين ب (١٠) .

ح (٢) .

(٦) الفقيه (١ : ٩١) ، ونقله عن والد الصدوق في المختلف : (٤٤) .

(٧) نقله عنه في المعتبر (١ : ٢٨٨) .

(٨) نقله عنه في الذكرى : (٤٩) .

(٩) الكافي (٣ : ١/١٤٣) ، الوسائل (٢ : ٧٤٠) أبواب التكفين ب (١٠) ح (٥) .

وأن يسحق الكافور بيده، ويجعل ما يفضل عن مساجده على صدره،

قال المصنف — بعد أن ضعف الروايات الواردة بذلك —: ومع اختلاف الروايات والأقوال يجب الجزم بالقدر المشترك بينها وهو استحباب وضعها مع الميت في كفنه أو في قبره بأي هذه الصور شئت^(١). وهو حسن.

ولم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لذكر قدر الجريدة، وقد اختلف فيه الأصحاب، فقال الشيخان: يكون طولهما قدر عظم الذراع^(٢). وقال ابن أبي عقيل: مقدار كل واحدة أربع أصابع إلى ما فوقها^(٣). وقال الصدوق: طول كل واحدة قدر عظم الذراع، وإن كانت شبراً فلا بأس^(٤).

والروايات في ذلك مختلفة أيضاً، ففي حسنة جميل أنها قدر شبر، وفي رواية يونس قدر ذراع، والكل حسن، لثبوت الشرعية مع عدم القاطع على قدر معين. وهل تشق أو تكون صحيحة؟ الأظهر الثاني، نظراً إلى التعليل، واستضعافاً لرواية الشق^(٥). وذكر الأصحاب استحباب وضع القطن على الجريدتين، ولعله لاستبقاء الرطوبة.

قوله: وأن يسحق الكافور بيده، ويجعل ما يفضل من مساجده على صدره. أما اختصاص السحق باليد فذكره الشيخان^(٦) وأتباعهما^(٧)، قال في المعتبر: ولم أتحقق مستنده^(٨). وأما وضع ما يفضل من الكافور عن المساجد على صدره فذكره

(١) المعتبر (١: ٢٨٨).

(٢) المفيد في المقتنة: (١١)، والشيخ في التهذيب (١: ٢٩٣).

(٣) نقله عنه في المختلف: (٤٤).

(٤) الفقيه (١: ٨٧).

(٥) الفقيه (١: ٨٨/٤٠٥)، الوسائل (٢: ٧٤١) أبواب التكفين ب (١١) ح (٤).

(٦) المفيد في المقتنة: (١١)، والشيخ في البسوط (١: ١٧٩).

(٧) منهم ابن البراج في المذهب (١: ٦١)، وسلافي المراسم: (٤٩).

(٨) المعتبر (١: ٢٨٦).

وأن يطوى جانب اللقافة الأيسر على الأيمن ، والأيمن على الأيسر .
ويكره تكفينه في الكتان ،

جماعة من الأصحاب ، ويمكن أن يستدل عليه بحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه ، ومفاصله كلها ، ورأسه ، ولحيته ، وعلى صدره من الحنوط »^(١) لكن لا يخفى أنَّ هذه الرواية إنما تضمنت الأمر بوضع شيء من الكافور على الصدر ، لا اختصاصه بالفاضل^(٢) .

قوله : وأن يطوى جانب اللقافة الأيسر على الأيمن ، والأيمن على الأيسر . المراد بالأيمن الذي يطوى جانب اللقافة عليه أيمن الميت ، وبالثاني جانب اللقافة الأيمن ، ولم أقف في هذا الحكم على أثر ، ولعل وجهه التيمن باليمن .
قوله : ويكره تكفينه في الكتان .

هو بفتح الكاف ، والمشهور بين الأصحاب كراهة التكفين فيه ، وقال ابن بابويه رحمه الله - في من لا يحضره الفقيه : ولا يجوز أن يكفن الميت في كتان ولا أبريسم ولكن في القطن^(٣) . والأصل في ذلك نهى الصادق عليه السلام في رسالة يعقوب بن يزيد عن تكفين الميت في الكتان^(٤) ، وقوله عليه السلام : « الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به ، والقطن لأمة محمد صلى الله عليه وآله »^(٥) وضعف السند مقتضى للحمل

(١) الكافي (٣ : ١٤٣/٤) ، التهذيب (١ : ٣٠٧/٨٩٠) ، الاستبصار (١ : ٢١٢/٧٤٦) ، الوسائل (٢) :

٧٤٤ أبواب التكفين ب (١٤) ح (١) .

(٢) في «س» ، «م» ، «ح» : لا على اختصاصه .

(٣) الفقيه (١ : ٨٩) .

(٤) التهذيب (١ : ٤٥١/١٤٦٥) ، الاستبصار (١ : ٢١١/٧٤٥) ، الوسائل (٢ : ٧٥١) أبواب التكفين ب

(٢٠) ح (٢) .

(٥) الكافي (٣ : ١٤٩/٧) ، الفقيه (١ : ٨٩/٤١٤) ، التهذيب (١ : ٤٣٤/١٣٩٢) ، الاستبصار (١) :

٧٤١/٢١٠ ، الوسائل (٢ : ٧٥١) أبواب التكفين ب (٢٠) ح (١) .

وأن يعمل للأكفان المبتدأة أكمام ، وأن يكتب عليها بالسواد ، وأن يجعل في سمعه أو بصره شيئاً من الكافور .

على الكراهة .

قوله: وأن يعمل للأكفان المبتدأة أكمام...

يدل على ذلك ما رواه محمد بن سنان ، عن أخبره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت : الرجل يكون له القميص أيكفن فيه ؟ فقال : « اقطع أزراره » قلت : وكتفه ؟ قال : « لا ، إنما ذاك إذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كتماً ، فأما إذا كان ثوباً ليساً فلا يقطع منه إلا الأزرار »^(١) .

ويشهد لانتفاء الكراهة في غير الأكفان المبتدأة : صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام أن يأمر لي بقميص أعده لكفني ، فبعث به إليّ ، فقلت : كيف أصنع ؟ فقال : « انزع أزراره »^(٢) .

قوله: وأن يكتب عليها بالسواد.

ذكر ذلك الشيخ في النهاية^(٣) والمبسوط^(٤) ، قال في المعتبر : وهو حسن ، لأن في ذلك نوع استبشاع ، ولأن وظائف الميت متلقاة توقيفاً فيتوقف على الدلالة^(٥) .

قوله: وأن يجعل في سمعه أو بصره شيئاً من الكافور.

هذا قول الأكثرين ، ويدل عليه قوله عليه السلام في رواية يونس : « ولا تجعل في

(١) الفقيه (١ : ١٨٩/٩٠) ، التهذيب (١ : ٨٨٦/٣٠٥) ، الوسائل (٢ : ٧٥٦) أبواب التكفين ب (٢٨)

ح (٢) .

(٢) التهذيب (١ : ٨٨٥/٣٠٤) ، الوسائل (٢ : ٧٥٦) أبواب التكفين ب (٢٨) ح (١) .

(٣) النهاية : (٣٢) .

(٤) المبسوط (١ : ١٧٧) .

(٥) المعتبر (١ : ٢٩٠) .

.....

منخريه ولا في بصره ومسامعه ولا وجهه قطعاً ولا كافوراً»^(١) .
 وصحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال ، قال : « لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً »^(٢) وفي الرواية الأولى إرسال ، وفي الثانية قطع .
 وقال ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه : ويجعل الكافور على بصره ، وأنفه ، وفي مسامعه ، وفيه ، و يديه ، وركبتيه ، ومفاصله كلها ، وعلى أثر السجود منه^(٣) .
 ولعل مستنده صحيحة عبد الله بن سنان قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كيف أصنع بالحنوط ؟ قال : « تضع في فمه ، ومسامعه ، وأثار السجود من وجهه و يديه وركبتيه »^(٤) وقوله عليه السلام في رواية سماعة : « إذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من الذريرة والكافور ، واجعل شيئاً من الحنوط على مسامعه ومساجده »^(٥) وفي خبر عمّار : « واجعل الكافور في مسامعه ، وأثر السجود منه ، وفيه »^(٦) .
 وحمل المصنف في المعتبر هذه الروايات على الجواز ، وتلك على الكراهة^(٧) ، وهو بعيد ، لأن الأمر ظاهر في الوجوب أو الاستحباب .

(١) الكافي (٣ : ١/١٤٣) ، التهذيب (١ : ٨٨٨/٣٠٦) ، الوسائل (٢ : ٧٤٤) أبواب التكفين ب (١٤) ح (٣) .

(٢) التهذيب (١ : ٨٩٣/٣٠٨) ، الاستبصار (١ : ٧٤٨/٢١٢) ، الوسائل (٢ : ٧٤٧) أبواب التكفين ب (١٦) ح (٤) .

(٣) الفقيه (١ : ٩١) .

(٤) التهذيب (١ : ٨٩١/٣٠٧) ، الاستبصار (١ : ٧٤٩/٢١٢) ، الوسائل (٢ : ٧٤٧) أبواب التكفين ب (١٦) ح (٣) .

(٥) التهذيب (١ : ١٣٩٩/٤٣٥) ، الوسائل (٢ : ٧٤٦) أبواب التكفين ب (١٥) ح (٢) .

(٦) التهذيب (١ : ٨٨٧/٣٠٥) ، الوسائل (٢ : ٧٤٥) أبواب التكفين ب (١٤) ح (٤) .

(٧) المعتبر (١ : ٢٩٠) .

مسائل ثلاث :

الأولى : إذا خرج من الميت نجاسة بعد تكفينه ، فإن لاقت جسده غسلت بالماء ، وإن لاقت كفننه فكذلك ، إلا أن يكون بعد طرحه في القبر فإنها تقرض . ومنهم من أوجب قرضها مطلقاً ، والأول أولى .

قوله: الأولى، إذا خرج من الميت نجاسة بعد تكفينه، فإن لاقت جسده غسلت بالماء، وإن لاقت كفننه فكذلك، إلا أن يكون بعد طرحه في القبر فإنها تقرض، ومنهم من أوجب قرضها مطلقاً، والأول أولى.

إذا خرج من الميت نجاسة بعد الغسل، فإن لاقت ظاهر جسده وجب غسلها ولم يجب إعادة الغسل مطلقاً عند الأكثر. أما وجوب الغسل فاحتج عليه في الذكرى بوجوب إزالة النجاسة عن بدن الميت^(١)، وهو إعادة للمدعى. نعم يمكن الاستدلال عليه بما رواه الشيخ، عن روح بن عبد الرحيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن بدا من الميت شيء بعد غسله فاغسل الذي بدا منه ولا تعد الغسل»^(٢) وفي السند ضعف. وأما عدم وجوب إعادة الغسل فلصدق الامتثال المقتضي لخروج المكلف عن العهدة. وقال ابن أبي عقيل: فإن انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالاً^(٣). واحتج له في المختلف بأن الحدث ناقض للغسل فوجب إعادته. وضعفه ظاهر.

وإن لاقت النجاسة الكفن قال الصدوقان^(٤) وأكثر الأصحاب: وجب غسلها ما لم يطرح الميت في القبر، وقرضها بعده. وهو حسن، لأن في القرض إتلافاً للمال وهو منهي

(١) الذكرى: (٤٥).

(٢) التهذيب (١: ١٤٥٦/٤٤٩)، الوسائل (٢: ٧٢٣) أبواب غسل الميت ب (٣٢) ح (١).

(٣) نقله عنه في المختلف: (٤٣).

(٤) الصدوق في الفقيه (١: ٩٢)، ونقله عن والده في المختلف: (٤٣).

الثانية : كفن المرأة على زوجها وإن كانت ذات مال ، لكن لا يلزمه زيادة على الواجب .

عنه ، فيقتصر فيه على موضع الوفاق .

ونقل عن الشيخ أنه أطلق وجوب قرض المحل^(١) ، وربما كان مستنده رواية عبد الله بن يحيى الكاهلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعد الغسل فأصاب العمامة أو الكفن قرض بالمقراض »^(٢) .
ورواية ابن أبي عمير وأحمد بن محمد ، عن غير واحد من أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا خرج من الميت شيء بعدما يكفن فأصاب الكفن قرض من الكفن »^(٣) .

والجواب أولاً : بالظن في السند بإرسال الثانية ، وعدم توثيق الكاهلي .

وثانياً : بالمعارضة برواية روح المتقدمة المتضمنة للغسل ، ولولا تحيل الإجماع على هذا الحكم لأمكن القول بعدم وجوب القرض والغسل مطلقاً ، تمسكاً بمقتضى الأصل ، واستضعافاً للروايات الواردة بذلك .

قوله : الثانية ، كفن المرأة على زوجها وإن كانت ذات مال ، لكن لا يلزمه زيادة على الواجب .

هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً ، ونقل فيه الشيخ في الخلاف الإجماع^(٤) ، واحتج عليه في المعتبر^(٥) : بأن الزوجية باقية إلى حين الوفاة ، ومن ثم حلّ تغسيلها

(١) البسوط (١ : ١٨١) .

(٢) الكافي (٣ : ١٠٦) ، التهذيب (١ : ٤٤٩/١٤٥٧) ، الوسائل (٢ : ٧٢٣) أبواب غسل الميت ب

(٣٢) ح (٤) .

(٣) التهذيب (١ : ٤٥٠/١٤٥٨) ، الوسائل (٢ : ٧٥٤) أبواب التكفين ب (٢٤) ح (٤) .

(٤) الخلاف (١ : ٢٨٧) .

(٥) المعتبر (١ : ٣٠٧) .

ورؤيتها وجاز ميراثها فتجب مؤنتها لأنها من أحكام الزوجية ، والكفن من جملة ذلك ، وبما رواه السكوني عن الصادق عن آبائه عليهم السلام : « إنَّ عليّاً عليه السلام قال : على الزوج كفن امرأته إذا ماتت » ^(١) وفي الدليلين نظر .

والأجود الاستدلال على ذلك بما رواه ابن بابويه — رحمه الله — في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « الكفن من جميع المال » وقال عليه السلام : « كفن المرأة على زوجها إذا ماتت » ^(٢) .

وإطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي أنه لا فرق في الزوجة بين الدائم والمستمتع بها ، ولا بين المطيعة والناشزة ، ولا بين الحرة والأمة ، ويحتمل اختصاصه بالدائم ، لأنها التي ينصرف إليها الذهن عند الإطلاق .

والحكم مختص بالزوج الموسر فيما قطع به الأصحاب ، ويحتمل شموله لغيره أيضاً مع الإمكان ، لإطلاق النص .

وألحق بالكفن بقية المؤن الواجبة ، كماء الغسل والسدر والكافور ، وفيه توقف .

ولا يلحق واجب النفقة بالزوجة ، تمسكاً بمقتضى الأصل ، إلا المملوك فإن كفنه على مولاه ، للإجماع عليه وإن كان مدبراً ، أو مكاتباً مشروطاً ، أو مطلقاً لم يتحرر منه شيء ، أو أم ولد . وإن تحرر منه شيء فبالنسبة . ولو أوصت بالكفن فهو من الثلث ، ومع النفوذ يسقط عنه .

(١) التهذيب (١ : ٤٤٥ / ١٤٣٩) ، الوسائل (٢ : ٧٥٩) أبواب التكفين ب (٣٢) ح (٢) .

(٢) الفقيه (٤ : ٤٩٠ / ٤٩١) ، الوسائل (٢ : ٧٥٨) أبواب التكفين ب (٣١) ح (١) ، وص

(٧٥٩) أبواب التكفين ب (٣٢) ح (١) .

ويؤخذ كفن الرجل من أصل تركته، ـ مقدماً على الديون والوصايا، فإن لم يكن له كفن دفن عُرياناً، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن، بل يستحب.

قوله: ويؤخذ كفن الرجل من أصل تركته، مقدماً على الديون والوصايا. هذا قول علمائنا وأكثر العامة، والمستند فيه روايات، منها: ما رواه ابن بابويه في الصحيح، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الكفن من جميع المال»^(١).

وفي الصحيح، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل مات وعليه دين وخلف قدر ثمن كفنه، قال: «يجعل ما ترك في ثمن كفنه، إلا أن يتجر عليه إنسان يكفنه، ويقضي دينه مما ترك»^(٢).

وعن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن، ثم الدين، ثم الوصية، ثم الميراث»^(٣).

وإطلاق تقديم الكفن على الدين في الأخبار وكلام الأصحاب يقتضي تقديمه على حق المرتنن وغرماء الفلاس، وهو كذلك. وإنما يقدم الكفن الواجب، أما المندوب فمع الوصية به يكون من الثلث إلا مع الإجازة.

قوله: فإن لم يكن له كفن دفن عُرياناً، ولا يجب على المسلمين بذل كفنه، بل يستحب.

هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، أما انتفاء الوجوب فلأصل السالم عن

(١) المتقدم في ص (١١٨).

(٢) الكافي (٧: ٢٣/٢)، الفقيه (٤: ٤٩٢/١٤٣)، التهذيب (٩: ٦٩٧/١٧١)، الوسائل (١٣: ٩٨)

أبواب الدين والقرض ب (١٣) ح (١).

(٣) الكافي (٧: ٢٣/٣)، الفقيه (٤: ٤٨٨/١٤٣)، التهذيب (٩: ٦٩٨/١٧١)، الوسائل (١٣: ٩٨)

أبواب الدين والقرض ب (١٣) ح (٢).

المعارض ، وأما استحباب البذل فيدل عليه روايات ، منها : حسنة سعد بن طريف ^(١) ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة » ^(٢) .

وذكر جمع من الأصحاب أنه يجوز تكفين الميت من الزكاة مع احتياجه إلى ذلك ، بل صرح بعضهم بالوجوب ^(٣) ، لما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن الفضل بن يونس الكاتب ، قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام فقلت له : ما ترى في رجل من أصحابنا يموت ولم يترك ما يكفن به ، اشتري له كفنه من الزكاة ؟ فقال : « أعط عياله من الزكاة قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه » قلت : فإن لم يكن له ولد ولا أحد يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاة ؟ قال : « إن أبي كان يقول : إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً ، فوار بدنه وعورته ، وجهه ، وكفنه ، وحتطه ، واحتسب بذلك من الزكاة » ^(٤) .

وعندي في هذا الحكم توقف ، لنص الشيخ على أن الفضل بن يونس كان واقفياً ^(٥) ، إلا أن يقال : إن جواز قضاء الدين عن الميت الذي لم يترك ما يوفى منه دينه

(١) في «م» : سعد بن طريف ، وفي «س» : سعيد بن طريف ، وما أثبتناه من «ق» هو الموافق للمصادر وهو الأرجح — (راجع معجم رجال الحديث ٨ ، ٧٠ ، ١٢٠) .

(٢) الكافي (٣ : ١٦٤) ، الفقيه (١ : ٤١٩/٩٢) مرسلاً ، التهذيب (١ : ٤٥٠/١٤٦١) ، الوسائل (٢ : ٧٥٤) أبواب التكفين ب (٢٦) ح (١) .

(٣) منهم العلامة في المنتهى (١ : ٤٤٢) ، والكركي في جامع المقاصد (١ : ٥٥) ، والشهيد الثاني في روض الجنان : (١١٠) .

(٤) التهذيب (١ : ١٤٤٠/٤٤٥) ، قرب الإسناد : (١٢٩) ، الوسائل (٢ : ٧٥٩) أبواب التكفين ب (٣٣) ح (١) .

(٥) رجال الشيخ : (٣٥٧) .

وكذا ما يحتاج إليه الميت من كافور وسدر وغيره .
الثالثة : إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسمه وجب أن يطرح معه
في كفته .

من الزكاة يقتضي جواز تكفينه منها بطريق أولى . وفيه ما فيه^(١) .
قوله: وكذا ما يحتاج إليه الميت من كافور وسدر وغيره .
أي : يجب من أصل المال مقدماً على الديون ، وأنه مع انتفاء ذلك لا يجب على
المؤمنين بذله بل يستحب . أما الوجوب من أصل المال فظاهر ، لأن الوجوب متحقق ،
ولا محل له سوى التركة إجماعاً . وأما انتفاء الوجوب مع فقد التركة واستحباب البذل
حينئذ فوجهه معلوم مما سبق^(٢) .

قوله: الثالثة ، إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسده وجب أن يطرح
معه في كفته .

هذا مذهب العلماء كافة ، نقله في التذكرة^(٣) ، ويدل عليه ما رواه الشيخ في
الحسن ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :
« لا يمس من الميت شعر ولا ظفر ، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفته »^(٤) .
وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت
يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلم ؟ قال : « لا يمس منه شيء ، اغسله وادفنه »^(٥) .

(١) زيادة من « ح » .

(٢) في ص (١١٩) .

(٣) التذكرة (١ : ٤٥) .

(٤) الكافي (٣ : ١٥٥) ، التهذيب (١ : ٣٢٣ / ٩٤٠) ، الوسائل (٢ : ٦٩٤) أبواب غسل الميت ب

(١١) ح (١) .

(٥) الكافي (٣ : ١٥٦) ، التهذيب (١ : ٣٢٣ / ٩٤٢) ، الوسائل (٢ : ٦٩٤) أبواب غسل الميت ب

(١١) ح (٣) .

الرابع : في مواراته في الأرض
وله مقدمات مسنونة كلها : أن يمشي المشيع وراء الجنازة ، أو إلى أحد
جانبيها ،

قوله: الرابع، في مواراته في الأرض، وله مقدمات مسنونة كلها: أن
يمشي المشيع وراء الجنازة أو إلى أحد جانبيها.

أجمع العلماء كافة على استحباب تشييع الجنازة^(١) ، وفيه ثواب جسيم وأجر عظيم ،
فروى جابر، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « من شيع ميتاً حتى يصلّي عليه كان له
قيراط من الأجر ، ومن بلغ معه إلى قبره حتى يدفن كان له قيراطان من الأجر ، والقيراط
مثل جبل أحد »^(٢) .

وروى أيضاً عنه عليه السلام قال : « إذا دخل المؤمن قبره نودي : ألا إن أول
حبائك الجنة ، ألا وأول حباء من تبعك المغفرة »^(٣) .

وروى ميسر، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « من تبع جنازة مسلم
عطى يوم القيامة أربع شفاعات ، ولم يقل شيئاً إلا وقال المَلَك : ولك مثل
ذلك »^(٤) .

وروى داود الرقي ، عن رجل من أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :
« من شيع جنازة مؤمن حتى يدفن في قبره وكلّ الله عزّ وجلّ به سبعين ملكاً من المشيعين

(١) الجواهر (٤ : ٢٦٤) . الظاهر المنساق من الأخبار: أن استحباب التشييع إنما هو فيما إذا كان محل
الدفن محتاجاً إلى النقل ، أما إذا لم يكن كذلك ، كما لو كان مثلاً في محل تجهيزه ، فلا يستحب إخراجُه ونقله
للتشييع ، ثم إرجاعه إليه .

(٢) الكافي (٣ : ١٧٣/٤) ، الوسائل (٢ : ٨٢٣) أبواب الدفن ب (٣) ح (٤) .

(٣) الكافي (٣ : ١٧٣/١) ، الفقيه (١ : ٤٦٠/٩٩) ، الوسائل (٢ : ٨٢٠) أبواب الدفن ب (٢) ح (٣) .

(٤) الكافي (٣ : ١٧٣/٦) ، الفقيه (١ : ٤٥٦/٩٩) ، التهذيب (١ : ٤٨٣/٤٥٥) ، أمالي الصدوق :

(٣/١٨١) ، الوسائل (٢ : ٨٢٠) أبواب الدفن ب (٢) ح (١) .

يشيعونه ويستغفرون له إذا خرج من قبره إلى الموقف» ^(١) والأخبار الواردة في ذلك ^(٢) أكثر من أن تُحصى .

والمعروف من مذهب الأصحاب أنَّ مشي المشيع وراء الجنازة أو أحد جانبيها أفضل من المشي أمامها . ونصَّ في المعتبر على أنَّ تقدمها ليس بمكروه بل هو مباح ^(٣) ، وحكى الشهيد - رحمه الله - في الذكرى عن كثير من الأصحاب أنه يرى كراهة المشي أمامها ^(٤) .

وقال ابن أبي عقيل : يجب التأخر خلف جنازة المعادي لذي القربى ^(٥) ، لما ورد من استقبال ملائكة العذاب إياه ^(٦) .

وقال ابن الجنيّد : يمشي صاحب الجنازة بين يديها ، والباقون وراءها ^(٧) ، لما روي من أنَّ الصادق عليه السلام : تقدم سرير ابنه إسماعيل بلا حذاء ولا رداء ^(٨) . واستدل في المعتبر ^(٩) على أفضلية التبّع لها ، أو المشي إلى جانبيها بما رواه إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المشي خلف الجنازة أفضل من المشي بين

(١) الكافي (٣/١٧٣: ٢) ، الفقيه (١/٤٥٨/٩٩) ، أمالي الصدوق : (١/١٨٠) ، الوسائل (٢/٨٢٢)

أبواب الدفن ب (٣) ح (٢) .

(٢) الوسائل (٢/٨٢٠) أبواب الدفن ب (٢) ، (٣) .

(٣) المعتبر (١/٢٩٣) .

(٤) الذكرى : (٥٢) .

(٥) نقله عنه في الذكرى : (٥٢) .

(٦) الوسائل (٢/٨٢٥) أبواب الدفن ب (٥) .

(٧) نقله عنه في الذكرى : (٥٢) .

(٨) الكافي (٣/٢٠٤) ، الفقيه (١/٥٢٤/١١٢) ، التهذيب (١/١٥١٣/٤٦٣) ، الوسائل (٢/٦٥٤)

أبواب الاحتضار ب (٢٧) ح (٣) .

(٩) المعتبر (١/٢٩٣) .

.

يديها ، ولا بأس أن يمشي بين يديها»^(١) .

وما رواه سدير، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « من أحب أن يمشي مشي الكرام الكاتين فليمش جنبى السرير»^(٢) .

والدلالة واضحة لكن في السند ضعف ، مع أنَّ الشيخ — رحمه الله — روى في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : سألت عن المشي مع الجنائز ، فقال : « بين يديها ، وعن يمينها ، وعن شمالها ، وخلفها »^(٣) وهذه الرواية أصح ما بلغنا في هذا الباب .

ويستحب للمشيح أن يحضر قلبه التفكير في مآله ، والتخشع والاعتاظ بالموت ، ويكره له الضحك واللهو ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله أو علياً عليه السلام شيع جنازة فسمع رجلاً يضحك فقال له : « كأنَّ الموت فيها على غيرنا كتب »^(٤) الحديث^(٥) .

ويكره للمشيح الجلوس قبل أن يوضع الميت في لحده ، لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس

(١) الكافي (٣ : ١٦٩/١) ، الفقيه (١ : ٤٦٤/١٠٠) وفيه عن أبي جعفر عليه السلام مع تفاوت في اللفظ ،

التهذيب (١ : ٩٠٢/٣١١) ، الوسائل (٢ : ٨٢٤) أبواب الدفن ب (٤) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ٦/١٧٠) ، التهذيب (١ : ٩٠٤/٣١١) ، الوسائل (٢ : ٨٢٥) أبواب الدفن ب (٤) ح (٣) .

(٣) الكافي (٣ : ٤/١٦٩) ، الفقيه (١ : ٤٦٧/١٠٠) ، الوسائل (٢ : ٨٢٥) أبواب الدفن ب (٥) ح (١) .

(٤) نهج البلاغة (٣ : ١٢٢/١٧٩) ، مستدرک الوسائل (٢ : ٣٧٧) أبواب الدفن ب (٥٣) ح (٢) .

(٥) قال الصادق عليه السلام في خبر عجلان أبي صالح : يا أبا صالح إذا أنت حملت جنازة فاذا ذكر كأنك المحمول ، وكأنك سألت الرجوع الى الدنيا ففعل فانظر ماذا تستأنف ؟ قال ثم قال : عجيب لقوم حبس اولهم عن آخرهم ثم نودي فيهم بالرحيل وهم يلعبون الكافي (٣ : ٢٩/٢٥٨) ، الوسائل (٢ : ٨٨٣) أبواب الدفن ب (٥٩) ح (١) .

وأن تُرَبِّعَ الجنازة ، ويبدأ بمقدمها الأيمن ، ثم يدور من ورائها إلى الجانب الأيسر .

حتى يوضع في لحده ، فإذا وضع في لحده فلا بأس» ^(١) وظاهر الشيخ في الخلاف ^(٢) ، وابن الجنيّد ^(٣) انتفاء الكراهة ، وهو ضعيف .

قوله: وأن تُرَبِّعَ الجنازة، ويبدأ بمقدمها الأيمن، ثم يدور من ورائها إلى الجانب الأيسر.

التربيع : حمل الجنازة من جوانبها الأربعة . وقد أجمع الأصحاب على استحبابه ، قال في الذكرى : وليس فيه دنوة ولا سقوط مروءة ، فقد حمل النبي صلى الله عليه وآله جنازة سعد بن معاذ ، ولم يزل الصحابة والتابعون على ذلك ، لما فيه من البر والإكرام للمؤمن ^(٤) .

وفيه فضل عظيم ، فروى جابر في الحسن ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « من حمل جنازة من أربع جوانبها غفر [الله] ^(٥) له أربعين كبيرة » ^(٦) .

وروى سليمان بن خالد ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « من أخذ بقائمة السرير غفر الله له خمساً وعشرين كبيرة ، وإذا رُبِعَ خرج من الذنوب » ^(٧) .

(١) التهذيب (١ : ٤٦٢ / ١٥٠٩) ، الوسائل (٢ : ٨٧١) أبواب الدفن ب (٤٥) ح (١) .

(٢) الخلاف (١ : ٢٩٢) .

(٣) نقله عنه في المختلف : (١٢٢) .

(٤) الذكرى : (٥١) .

(٥) أثبتناها من المصدر .

(٦) الكافي (٣ : ١٧٤) ، التهذيب (١ : ١٤٧٩ / ٤٥٤) ، الوسائل (٢ : ٨٢٧) أبواب الدفن ب (٧) ح (١) .

(٧) الكافي (٣ : ١٧٤) ، الفقيه (١ : ٤٦٢ / ٩٩) بتفاوت يسير ، الوسائل (٢ : ٨٢٨) أبواب الدفن ب (٧) ح (٤) .

.

والمراد بالتربيع حمل السرير من جوانبه الأربعة كيف اتفق بأربعة رجال ، وأفضله أن يبدأ بمقدم السرير الأيمن ، ثم يمرّ عليه إلى مؤخره ، ثم بمؤخر السرير الأيسر ، ويمرّ عليه إلى مقدمه دور الرّحى ، ذكر ذلك الشيخ في المبسوط والنهاية^(١) ، وادعى عليه الإجماع ، وقال في الخلاف : يحمل بميامنه مقدم السرير الأيسر ، ثم يدور حوله حتى يرجع إلى المقدم^(٢) .

والروايات الواردة في ذلك مختلفة ، فروى العلاء بن سيابة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يبدأ في حمل السرير من الجانب الأيمن ، ثم يمرّ عليه من خلفه إلى الجانب الآخر ، ثم يمرّ حتى يرجع إلى المقدم ، كذلك دوران الرّحى عليه »^(٣) .

ومثله روى الفضل^(٤) بن يونس ، عن الكاظم عليه السلام ، قال : « فإن لم تكن تتقي فيه فإن تربيع الجنائز التي جرت به السنة أن تبدأ باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ، ثم بالرجل اليسرى ، ثم باليد اليسرى حتى تدور حولها »^(٥) وعلى هاتين الروايتين عمل الشيخ في النهاية والمبسوط^(٦) .

وروى علي بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، قال : سمعته يقول :

(١) المبسوط (١ : ١٨٣) ، والنهاية : (٣٧) .

(٢) الخلاف (١ : ٢٩٢) .

(٣) الكافي (٣ : ١٦٩/٤) ، التهذيب (١ : ٤٥٣/١٤٧٤) ، الاستبصار (١ : ٧٦٣/٢١٦) ، الوسائل (٢ : ٨٣٠) أبواب الدفن ب (٨) ح (٥) .

(٤) في «س» : الفضيل ، وفي التهذيب : الفضل ، والصحيح ما أثبتناه — (راجع معجم رجال الحديث ١٨ : ٣٠٩) .

(٥) الكافي (٣ : ١٦٨/٣) ، التهذيب (١ : ٤٧٣/٤٥٢) ، الوسائل (٢ : ٨٢٩) أبواب الدفن ب (٨) ح (٣) .

(٦) النهاية : (٣٧) ، والمبسوط (١ : ١٨٣) .

.

« السنة في حمل الجنازة أن تستقبل جانب السرير بشقك الأيمن فتلزم الأيسر بكفك^(١) الأيمن ، ثم تمر عليه إلى الجانب الآخر وتدور من خلفه إلى الجانب الثالث من السرير ، ثم تمر عليه إلى الجانب الرابع مما يلي يسارك »^(٢) وبهذه الرواية أخذ الشيخ في الخلاف^(٣) . وقال الشهيد في الذكري : ويمكن حمله على التربيع المشهور ، لأن الشيخ ادعى عليه الإجماع فكيف يخالف دعواه ، ولأنه قال في الخلاف : يدور دور الرحي كما في الرواية ، وهو لا يتصور إلا على البداية بمقدم السرير الأيمن والحنم بمقدم الأيسر ، والإضافة هنا قد تتعكس^(٤) . هذا كلامه — رحمه الله — وما ذكره من الجمع بين الكلامين مشكل جداً .

والروايات كلها قاصرة من حيث السند ، مع أن ابن بابويه روى في الصحيح عن الحسين بن سعيد : أنه كتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن سرير الميت يحمل ، أله جانب يبدأ به في الحمل من جوانبه الأربع ؟ أو ما خف على الرجل يحمل من أي الجوانب شاء ؟ فكتب : « من أيها شاء »^(٥) .

وروى جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « السنة أن يحمل السرير من جوانبه الأربع ، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع »^(٦) .

(١) في «م» والكافي : بكتفك .

(٢) الكافي (٣ : ١/١٦٨) ، التهذيب (١ : ١٤٧٥/٤٥٣) ، الاستبصار (١ : ٧٦٤/٢١٦) ، الوسائل (٢) :

(٨٣٠) أبواب الدفن ب (٨) ح (٤) .

(٣) الخلاف (١ : ٢٩٢) .

(٤) الذكري : (٥١) .

(٥) الفقيه (١ : ٤٦٥/١٠٠) ، التهذيب (١ : ١٤٧٧/٤٥٣) ، الاستبصار (١ : ٧٦٦/٢١٦) ، الوسائل

(٢ : ٨٢٩) أبواب الدفن ب (٨) ح (١) .

(٦) الكافي (٣ : ٢/١٦٨) ، التهذيب (١ : ١٤٧٦/٤٥٣) ، الاستبصار (١ : ٧٦٥/٢١٦) ، الوسائل (٢) :

(٨٢٨) أبواب الدفن ب (٧) ح (٢) .

وَيُعْلَمُ الْمُؤْمِنُونَ بِمَوْتِ الْمُؤْمِنِ . وَأَنْ يَقُولَ الْمَشَاهِدُ لِلْجَنَازَةِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ
يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرَمِ ..

قوله: وَأَنْ يَقُولَ الْمَشَاهِدُ لِلْجَنَازَةِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ
الْمُخْتَرَمِ...

المستند في ذلك ما رواه أبو حمزة ، قال : كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِذَا رَأَى
جَنَازَةً قَدْ أَقْبَلَتْ قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرَمِ » ^(١) وَقَدْ رَوَى
ذَلِكَ أَيْضاً مَنْ فَعَلَ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٢) . وَالسَّوَادُ : الشَّخْصُ ، وَالْمُخْتَرَمُ : الْمُسْتَأْصَلُ أَوْ
الْهَالِكُ .

وَلَا يَنَافِي هَذَا حُبَّ لِقَاءِ اللَّهِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ فَيَحْمِلُ عَلَى حَالِ الْإِحْتِضَارِ ، لَمَّا
رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ ، وَمَنْ
كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ » فَقِيلَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : إِنَّا لَنُكَرِهُ الْمَوْتَ ؟ فَقَالَ :
« لَيْسَ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرَامَتِهِ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ
أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ لِقَاءَهُ ، وَأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ
بِعَذَابِ اللَّهِ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ ، كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ فَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ » ^(٣) .

وبقية عمر المؤمن نفيسة لا ثمن لها ، كما ورد في الخبر عن أمير المؤمنين عليه
السلام .

وقال النبي صلى الله عليه وآله : « لَا يَتَمَتَّعُ أَحَدُكُمْ بِالْمَوْتِ ، وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) الكافي (٣ : ١٦٧) ، الفقيه (١ : ١١٣/٥٢٥) ، التهذيب (١ : ٤٥٢/١٤٧٢) ، الوسائل (٢) :

٨٣٠ أبواب الدفن ب (٩) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ١٦٧/٢) ، الوسائل (٢ : ٨٣١) أبواب الدفن ب (٩) ح (٣) .

(٣) سنن النسائي (٤ : ٩) .

وأن يضع الجنازة على الأرض إذا وصل إلى القبر مما يلي رجله ، والمرأة مما يلي القبلة ، وأن ينقله في ثلاث دفعات .

يأتيه ، إنه إذا مات انقطع عمله ، وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيراً» (١) .
ويستحب أن يقول المشاهد للجنازة : الله أكبر ، هذا ما وعدنا الله ورسوله ، وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً ، الحمد لله الذي تعزز بالقدرة وقهر العباد بالموت .
فعن الصادق عليه السلام : « إن النبي صلى الله عليه وآله قال : من قال ذلك لم يبق في السماء ملك إلا بكى رحمة لصوته » (٢) .

قوله: وأن يضع الجنازة على الأرض إذا وصل إلى القبر مما يلي رجله ، والمرأة مما يلي القبلة.

عُلِّلَ بأن ذلك أيسر في فعل ما هو الأولى من إرسال الرجل سابقاً برأسه ، والمرأة عرضاً ، واختيار جهة القبلة لشرفها ، ولم أقف في ذلك على نص بالخصوص .
قوله: وأن ينقله في ثلاث دفعات .

ظاهر العبارة أنَّ النقل ثلاثاً بعد وصوله إلى القبر ، فعلى هذا يكون إنزاله إليه في ثلاث دفعات . وذكر ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه : أنه يوضع قريباً من القبر ويصبر عليه هنيئة ، ثم يقرب قليلاً ويصبر عليه هنيئة ليأخذ أهبتة ، ثم يقدم إلى شفير القبر ويدخل فيه (٣) . ونحوه قال الشيخ في المبسوط (٤) . والظاهر أن ذلك هو مراد المصنف كما صرح به في المعتبر (٥) ، وإن كانت العبارة قاصرة عن تأدية المطلوب .

(١) صحيح مسلم (٤ : ٢٠٦٥/٢٦٨٢) ، السنن الكبرى للبيهقي (٣ : ٣٧٧) .

(٢) الكافي (٣ : ١٦٧/٣) ، التهذيب (١ : ١٤٧١/٤٥٢) ، الوسائل (٢ : ٨٣٠) أبواب الدفن ب (٩) ح

(٢) .

(٣) الفقيه (١ : ١٠٧) .

(٤) المبسوط (١ : ١٨٦) .

(٥) المعتبر (١ : ٢٩٧) .

وأن يرسله إلى القبر سابقاً برأسه ، والمرأة عرضاً ،

والذي وقفت عليه في هذه المسألة من الروايات صحيحة عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هنيئة ثم واره »^(١) .
ومرسلة محمد بن عطية ، قال : « إذا أتيت بأخيك القبر فلا تفدحه به ، ضعه أسفل من القبر بذراعين أو ثلاثة حتى يأخذ أهبتة ، ثم ضعه في لحدّه »^(٢) .
ورواية محمد بن عجلان قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « لا تفدح ميتك بالقبر ، ولكن ضعه أسفل منه بذراعين أو ثلاثة ودعه حتى يأخذ أهبتة »^(٣) .
ولا يخفى انتفاء دلالة هذه الروايات على ما ذكره الأصحاب ، بل إنما تدل على استحباب وضعه دون القبر هنيئة ثم دفنه ، وبمضمونها أفتى ابن الجنيد^(٤) ، والمصنف في آخر كلامه في المعتبر^(٥) ، وهو المعتمد .

قوله: وأن يرسله إلى القبر سابقاً برأسه ، والمرأة عرضاً .

المستند في ذلك مرفوعة عبد الصمد بن هارون قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « إذا أدخلت الميت القبر: إن كان رجلاً سُلَّ سلاً^(٦) ، والمرأة تؤخذ عرضاً، فإنه أستر »^(٧) .

وأكثر الأخبار واردة بسَلِّ الميت من قِبَل الرجلين من غير فرق بين الرجل والمرأة ،

(١) التهذيب (١ : ٣١٣/٩٠٨) ، الوسائل (٢ : ٨٣٧) أبواب الدفن ب (١٦) ح (١) .

(٢) التهذيب (١ : ٣١٢/٩٠٧) ، الوسائل (٢ : ٨٣٨) أبواب الدفن ب (١٦) ح (٢) .

(٣) الكافي (٣ : ١٩١/١) ، علل الشرائع : (١/٣٠٦) ، الوسائل (٢ : ٨٣٨) أبواب الدفن ب (١٦) ح (٥) .

(٤) نقله عنه في الذكري : (٦٥) .

(٥) المعتبر (١ : ٢٩٨) .

(٦) السَلِّ : انتزاعك الشيء وإخراجه برفق ومنه حديث الميت في إدخاله القبر « يسلّ سلالا » (مجمع

البحرين ٥ : ٣٩٨) .

(٧) التهذيب (١ : ٣٢٥/٩٥٠) ، الوسائل (٢ : ٨٦٥) أبواب الدفن ب (٣٨) ح (١) .

وأن ينزل من يتناوله حافياً ، ويكشف رأسه ، ويحلّ أزراره . ويكره أن يتولى ذلك الأقارب ، إلا في المرأة .

كحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا أتيت بالميت القبر فسلّم من قبل رجله ، فإذا وضعت في القبر فاقرأ آية الكرسي » ^(١) الحديث ، ورواية محمد بن مسلم . قال : سألت أحدهما عليهما السلام عن الميت فقال : « تسلم من قبل الرجلين » ^(٢) . قوله : وأن ينزل من يتناوله حافياً ، ويكشف رأسه ، ويحلّ أزراره .

هذا مذهب الأصحاب ، ومستنده حسنة علي بن يقطين ، قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : « لا تنزل في القبر وعليك العمامة والقلنسوة ، ولا الحذاء ولا الطيلسان ، وحلّ أزرارك ، وبذلك ستّة رسول الله صلى الله عليه وآله جرت » ^(٣) . ورواية ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا ينبغي لأحد أن يدخل القبر في نعلين ، ولا خفين ، ولا عمامة ، ولا رداء ، ولا قلنسوة » ^(٤) وفي رواية سيف بن عميرة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت : فالحف ؟ قال : « لا بأس بالحف ، فإن في خلع الحف شناعة » ^(٥) .

قوله : ويكره أن يتولى ذلك الأقارب إلا في المرأة .

قال المصنف في الاعتبار : أما في الرجل فلأن ذلك يقتسي القلب ، والرحمة صفة مرادة لله تعالى . وأما في المرأة فيستحب للرحم ، لأنها عورة ^(٦) .

(١) الكافي (٣ : ١٩٤/١) ، التهذيب (١ : ٣١٥/٩١٥) ، الوسائل (٢ : ٨٤٥) أبواب الدفن ب (٢١) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ١٩٥/٣) ، التهذيب (١ : ٣١٥/٩١٦) ، الوسائل (٢ : ٨٤٨) أبواب الدفن ب (٢٢) ح (٢) .

(٣) الكافي (٣ : ١٩٢/٢) ، الوسائل (٢ : ٤٨٠) أبواب الدفن ب (١٨) ح (١) ، بتفاوت يسير .

(٤) الكافي (٣ : ١٩٢/١) ، التهذيب (١ : ٣١٤/٩١٣) ، الوسائل (٢ : ٨٤٠) أبواب الدفن ب (١٨) ح (٣) .

(٥) التهذيب (١ : ٣١٣/٩١٠) ، الوسائل (٢ : ٨٤١) أبواب الدفن ب (١٨) ح (٥) .

(٦) الاعتبار (١ : ٢٩٧) .

ويستحب أن يدعوا عند إنزاله القبر .

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك حسنة حفص بن البختري ، وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يكره للرجل أن ينزل في قبر ولده » ^(١) .

ورواية السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله أن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حياتها » ^(٢) .

وقد ورد في بعض الروايات نفي البأس عن دفن الولد أباه ^(٣) ، وحمل على نفي الكراهة المؤكدة ، وهو إنما يتم مع ثبوت المعارض .

ولو تعذر المحرم للمرأة فامرأة صالحة ، ثم أجنبي صالح ، وإن كان شيخاً فهو أولى . ويدخل القبر من شاء الولي ، إن شاء شفعاً وإن شاء وترأ ، روى ذلك زرارة عن الصادق عليه السلام ^(٤) .

قوله: ويستحب: أن يدعوا عند إنزاله في القبر.

قد ورد في كيفية الدعاء روايات ، منها : مارواه الحلبي في الحسن ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا أتيت بالميت القبر فسله من قبل رجله ، فإذا وضعته في القبر فاقرأ آية الكرسي ، وقل : بسم الله [وبالله] وفي سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله ، اللهم صل على محمد وآله ، اللهم افسح له في قبره وألحقه بنبيه صلى الله عليه وآله ، وقل كما قلت في الصلاة عليه مرة واحدة من عند : اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً

(١) الكافي (٣ : ٢/١٩٣) ، الوسائل (٢ : ٨٥١) أبواب الدفن ب (٢٥) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ٥/١٩٣) ، التهذيب (١ : ٩٤٨/٣٢٥) ، الوسائل (٢ : ٨٥٣) أبواب الدفن ب (٢٦) ح (١) .

(٣) الوسائل (٢ : ٨٥١) أبواب الدفن ب (٢٥) .

(٤) الكافي (٣ : ٤/١٩٣) ، التهذيب (١ : ٩١٤/٣١٤) ، الوسائل (٢ : ٨٥٠) أبواب الدفن ب (٢٤) ح (١) .

وفي الدفن ففروض وسنن : فالفرض أن يُؤارى في الأرض مع القدرة .

فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه ، واستغفر له ما استطعت » قال : « وكان علي بن الحسين عليهما السلام إذا دخل القبر قال : اللهم جاف الأرض عن جنبيه ، وصاعد عمله ، ولقه منك رضواناً » ^(١) .

قوله: وفي الدفن ففروض وسنن، فالفرض أن يُؤارى في الأرض مع القدرة. أجمع العلماء كافة على وجوب الدفن، لأمر النبي صلى الله عليه وآله به ، وفعله . وقد قطع الأصحاب ^(٢) وغيرهم ^(٣) بأن الواجب وضعه في حفرة تستر عن الإنس ريحه وعن السباع بدنه ، بحيث يعسر نبشها غالباً ، لأن فائدة الدفن إنما تتم بذلك ، وظاهرهم تعيين الحفيرة فلا يجزي التابوت والأزج ^(٤) الكائنان على وجه الأرض ، وبه قطع في الذكرى ^(٥) ، لأنه مخالف لما أمر به النبي صلى الله عليه وآله من الحفر ، ولأنه عليه السلام دُفن ودُفن كذلك ، وهو عمل الصحابة والتابعين .

واحترز بالقدرة عما لو تعذر الحفر لصلابة الأرض أو كثرة الثلج ونحو ذلك ، فإنه يجزي مواراته بحسب الإمكان ، ويجب مراعاة نحصيل الغرض من الدفن بجمع الوصفين إن أمكن وإلا سقط . ولو دفن بالتابوت في الأرض جاز لكنه مكروه إجماعاً نقله في

(١) الكافي (٣ : ١٩٤/١) ، التهذيب (١ : ٣١٥/٩١٥) ، الوسائل (٢ : ٨٤٥) أبواب الدفن ب (٢١) ح (١) .

(٢) منهم العلامة في القواعد (١ : ٢١) ، والشهيد الأول في الدروس : (١٣) ، والشهيد الثاني في المسالك (١٤ : ١) .

(٣) منهم الشافعي في الأم (١ : ٢٧٦) ، وابن حزم في المحلى (٥ : ١١٦ ، ١٣٢) ، وابن قدامة في المغني والشرح الكبير (٢ : ٣٧٥) .

(٤) الأزج بالتحريك : ضرب من الأبنية وهويت يبنى طولاً ، وجمعه : أزاج ، مثل سبب وإسباب . وأزج أيضاً — مجمع البحرين (٢ : ٢٧٥) .

(٥) الذكرى : (٦٥) .

وراكب البحر يُلقى فيه ، إما مثقلاً أو مستوراً في وعاء كالحاوية أو شبهها
مع تعذر الوصول إلى البر،

المبسوط^(١) ، وقيل : إنه لا فرق في الكراهة بين أنواع التابوت^(٢) .

قوله: وراكب البحر يُلقى فيه، إما مثقلاً أو مستوراً في وعاء كالحاوية
ونحوها مع تعذر الوصول إلى البر.

المراد بالتعذر ما يشق معه الوصول إلى البر عادة ، وقد قطع الشيخ^(٣) وأكثر
الأصحاب^(٤) : بأن من مات في سفينة في البحر يغسل ، ويحُطّ ، ويكفّن ، ويصلى
عليه ، وينقل إلى البر مع المكنة ، فإن تعذر لم يترتب به بل يوضع في خابية أو نحوها
ويشذ^(٥) رأسها ويلقى ، أو يثقل ليرسب في الماء ثم يلقي فيه . وظاهر المفيد في
المقنعة^(٦) ، والمصنف في المعتبر^(٧) جواز ذلك ابتداءً وإن لم يتعذر البر .

وقد ورد بالأول أعني الوضع في الإناء صحيحة أيوب بن الحر قال : سئل أبو عبد الله
عليه السلام عن رجل مات وهو في السفينة في البحر كيف يصنع به ؟ قال : « يوضع في
خابية ويوكأ رأسها ويطرح في الماء »^(٨) .

وبالشاني ما رواه أبان ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل

(١) المبسوط (١ : ١٨٧) .

(٢) كما في الذكرى : (٦٥) .

(٣) المبسوط (١ : ١٨١) .

(٤) منهم ابن إدريس في السرائر (٣٤) ، والعلامة في القواعد (١ : ٢١) .

(٥) في «م» و«ق» : ويسد .

(٦) المقنعة : (١٣) .

(٧) المعتبر (١ : ٢٩١) .

(٨) الكافي (٣ : ١/٢١٣) ، الفقيه (١ : ٤٤٢) : مرسله ، التهذيب (١ : ٩٩٦/٣٤٠) ، الاستبصار (١ :

٧٦٢/٢١٥) ، الوسائل (٢ : ٨٦٦) أبواب الدفن ب (٤٠) ح (١) .

.

يموت مع القوم في البحر فقال : « يغسل ، ويكفن ، ويصلى عليه ، ويثقل ، ويرمى به في البحر »^(١) .

ومثلها مرفوعة سهل بن زياد^(٢) ، ورواية أبي البخري عن الصادق عليه السلام^(٣) . وهذه الأخبار كلها ضعيفة السند ، كما اعترف به المصنف في المعبر حيث قال : وأما التثقيب ففيه أحاديث فيها ضعف ، لكن العمل بها يتضمن ستر الميت وصيانته عن بقائه بين ظهرائي صحبه^(٤) .

وقد يقال : إن الستر لا يتعين أن يكون بالتثقيب ، لتحقيقه مع الوضع في الإناء كما تضمنته صحيحة أيوب بن الحر ، فكان الاختصار على العمل بمضمونها أولى . وينبغي استقبال القبلة به حالة الإلقاء ، وأوجه ابن الجنيد^(٥) والشهيدان^(٦) ، لأنه دفن حيث يحصل به مقصود الدفن ، وهو أحوط . وأوجب بعض العامة^(٧) جعله بين لوحين رجاءً لوصوله البر فيدفنه المسلمون ، وهو باطل ، لأن فيه تعريضاً لهتك معلوم بإزاء أمر موهوم .

(١) الكافي (٣ : ٢/٢١٤) ، التهذيب (١ : ٩٩٣/٣٣٩) ، الاستبصار (١ : ٧٥٩/٢١٥) ، الوسائل (٢ :

٨٦٧) أبواب الدفن ب (٤٠) ح (٣) .

(٢) الكافي (٣ : ٣/٢١٤) ، التهذيب (١ : ٩٩٤/٣٣٩) ، الاستبصار (١ : ٧٦٠/٢١٥) ، الوسائل (٢ :

٨٦٧) أبواب الدفن ب (٤٠) ح (٤) .

(٣) [الفقيه (١ : ٤٤١/٩٦) بتفاوت يسير ، التهذيب (١ : ٩٩٥/٣٣٩) ، الاستبصار (١ : ٧٦١/٢١٥) ،

الوسائل (٢ : ٨٦٦) أبواب الدفن ب (٤٠) ح (٢) .

(٤) المعبر (١ : ٢٩٢) .

(٥) نقله عنه في الذكرى : (٦٤) .

(٦) الشهيد الاول في الدروس : (١٣) ، والذكرى : (٦٤) ، والشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٥) ،

وروض الجنان : (٣١٦) .

(٧) منهم الشافعي في الام (١ : ٢٦٦) ، وابننا قدامة في المغني والشرح الكبير (٢ : ٣٧٧) .

وأن يضجعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة ، إلا أن تكون امرأة غير مسلمة حاملاً من مسلم فيستدبر بها القبلة .

قوله: وأن يضجعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة.

هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً منهم ، سوى ابن حمزة حيث عد ذلك مستحباً^(١) ، والأصل في هذا الحكم التأسي بالنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام ، وما رواه معاوية بن عمار في الصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « كان البراء بن معرور التميمي الأنصاري بالمدينة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة ، وإنه حضره الموت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون يصلّون إلى بيت المقدس فأوصى البراء إذا دفن أن يجعل وجهه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى القبلة فجرت به الستة ، وأنه أوصى بثلاث ماله فنزل به الكتاب وجرت به الستة »^(٢) .

قوله: إلا أن تكون امرأة غير مسلمة حاملاً من مسلم فيستدبر بها القبلة. هذا الحكم مجمع عليه بين العلماء قاله في التذكرة^(٣) ، وإنما وجب الاستدبار بها ليكون وجه الولد إلى القبلة ، لأن وجهه إلى ظهرها ، وهو المقصود بالدفن ، وقد صرح الشيخان^(٤) وأتباعهما^(٥) بأنها تدفن في مقابر المسلمين إكراماً للولد ، واستدل عليه في التهذيب بما رواه أحمد بن أشيم ، عن يونس ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الجارية اليهودية والنصرانية فيواقعها فتحمل ، ثم يدعوها إلى أن تسلم فتأبى عليه ، فدنى ولادتها فماتت وهي تطلق والولد في بطنها ومات الولد ، أيدفن معها على

(١) الوسيلة: (٦٨).

(٢) الكافي (٣ : ١٦/٢٥٤) ، الفقيه (٤ : ١٣٧/٤٧٩) ، التهذيب (٩ : ٧٧١/١٩٢) ، علل الشرائع (٢) :

١/٥٦٦ ، الوسائل (١٣ : ٣٦١) أبواب في أحكام الوصايا ب ١٠ ح ١ .

(٣) التذكرة (١ : ٥٢ ، ٥٦) .

(٤) المفيد في المقتعة : (١٣) ، والشيخ في المبسوط (١ : ١٨٠) ، والخلاف (١ : ٢٩٧) ، والنهاية : (٤٢) .

(٥) منهم ابن حمزة في الوسيلة : (٦٨) .

والسنن : أن يحفر القبر قدر القامة أو إلى الترقوة ،

النصرانية ؟ أو يخرج منها ويدفن على فطرة الإسلام ؟ فكتب : « يدفن معها »^(١) .
 قال في المعتبر : ولست أرى في هذا حجة ، أما أولاً : فلأن ابن أشيم ضعيف جداً
 على ما ذكره النجاشي في كتاب المصنفين ، والشيخ — رحمه الله — . وأما ثانياً : فلأن
 دفنه معها لا يتضمن دفنها في مقبرة المسلمين ، بل ظاهر اللفظ يدل على أنه يدفن معها
 حيث تدفن هي ، ولا إشعار في الرواية بموضع دفنها .
 والوجه أن الولد لما كان محكوماً له بأحكام المسلمين لم يجوز دفنه في مقابر أهل الذمة ،
 وإخراجه مع موتهم غير جائز ، فيتم دفنها معه^(٢) . هذا كلامه — رحمه الله — وهو
 حسن . وقال بعض العامة : إنها تدفن بين مقبرة المسلمين والنصارى ويستدبر بها^(٣) ،
 وقال آخرون كما قلناه^(٤) .

قوله : والسنن أن يحفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة .

هذا مذهب الأصحاب ، والمستند فيه ما رواه ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه
 مرسلًا عن الصادق عليه السلام ، قال : « حد القبر إلى الترقوة »^(٥) .
 وما رواه الشيخ عن سعد بن عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن
 بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « حد القبر إلى الترقوة »^(٦) ،
 وقال بعضهم إلى الشدي ، وقال بعضهم قامة الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في
 القبر ، وأما اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس والظاهر أن هذا من محكي ابن أبي عمير ، لأن

(١) التهذيب (١ : ٣٣٤ / ٩٨٠) ، الوسائل (٢ : ٨٦٦) أبواب الدفن ب (٣٩) ح (٢) .

(٢) المعتبر (١ : ٢٩٢) .

(٣) منهم ابن قدامة في المغني والشرح الكبير (٢ : ٤١٦ ، ٤٢٣) .

(٤) منهم ابن حزم في المحلى (٥ : ١٤٢ ، ١٤٣) .

(٥) الفقيه (١ : ١٠٧ / ٤٩٨) ، الوسائل (٢ : ٨٣٦) أبواب الدفن ب (١٤) ح (٢) .

(٦) التهذيب (١ : ٤٥١ / ١٤٦٩) ، الوسائل (٢ : ٨٣٦) أبواب الدفن ب (١٤) ح (٢) .

ويجعل له لحد مما يلي القبلة ..

ويحل عقد الأكفان من قبل رأسه ورجليه ،

الإمام لا يحكي قول أحد ، والكليني أسنده إلى سهل بن زياد ، قال — يعني سهل — :
روى أصحابنا أن حدّ القبر إلى آخره ^(١) .

وروى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام : « أن النبي صلى الله عليه وآله نهى
أن يعشق القبر فوق ثلاثة أذرع » ^(٢) .

قوله: ويجعل له لحد مما يلي القبلة.

قال المصنف في المعتبر ^(٣) : معناه أن الحافر إذا انتهى إلى أرض القبر حفر مما يلي
القبلة حفيراً واسعاً قدر ما يجلس فيه الجالس ، وإنما استحسب ذلك لقوله عليه السلام :
« اللحد لنا والشق لغيرنا » ^(٤) ولرواية الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « أن
رسول الله صلى الله عليه وآله لحد له أبوطلحة الأنصاري » ^(٥) ولو كانت الأرض رخوة
لا تحمل اللحد يعمل له شبه اللحد من بناء تحصيلاً للفضيلة ، قاله في المعتبر ^(٦) .

قوله: ويحل عقد الأكفان من قبل رأسه ورجليه .

المستند في ذلك بعد الإجماع ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن أبي حمزة قال ، قلت
لأحدهما عليهما السلام : يحل كفن الميت ؟ قال : « نعم ، ويرز وجهه » ^(٧) .

(١) الكافي (٣ : ١/١٦٥) ، الوسائل (٢ : ٨٣٦) أبواب الدفن ب (١٤) ح (٢) .

(٢) الكافي (٣ : ٤/١٦٦) ، التهذيب (١ : ١٤٦٦/٤٥١) ، الوسائل (٢ : ٨٣٦) أبواب الدفن ب (١٤) ح
(١) .

(٣) المعتبر (١ : ٢٩٦) .

(٤) سنن البيهقي (٣ : ٤٠٨) .

(٥) الكافي (٣ : ٣/١٦٦) ، التهذيب (١ : ١٤٦٧/٤٥١) ، الوسائل (٢ : ٨٣٦) أبواب الدفن ب (١٥) ح
(١) .

(٦) المعتبر (١ : ٢٩٦) .

(٧) التهذيب (١ : ١٤٩١/٤٥٧) ، الوسائل (٢ : ٨٤١) أبواب الدفن ب (١٩) ح (١) .

ويجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام ،

وعن محفوظ الإسكاف ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا أردت أن تدفن الميت فليكن أعقل من ينزل في قبره عند رأسه ، وليكشف عن خذه الأيمن حتى يفضي به إلى الأرض » ^(١) ومقتضى الروایتين أنه يستحب مع حلّ العقد إبراز الوجه والإفضاء بالخذ إلى الأرض .

وروى ابن أبي عمير في الصحيح ، عن غير واحد من أصحابه ، وعن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يشق الكفن من عند رأس الميت إذا أدخل قبره » ^(٢) قال في المعتبر : وهذه الرواية مخالفة لما عليه الأصحاب ، ولأن ذلك إفساد للمال على وجه غير مشروع ^(٣) . وقد يقال : إن مخالفة الخبر لما عليه الأصحاب لا يقتضي رده إذا سلم السند من الطعن . والإفساد غير ضائر ، فإن الجميع ضائع ، خصوصاً مع إذن الشرع فيه .

وأجاب عنه في الذكري : بإمكان أن يراد بالشق الفتح ليدووجهه ، فإن الكفن كان منضماً ، قال : فعلى هذا فلا مخالفة ولا إفساد ^(٤) . وهو غير بعيد ، فإن مثل هذا الإطلاق مستعمل عند أهل العرف .

قوله : ويجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام .

ذكر ذلك الشيخان ^(٥) (ولم أقف لهما على مأخذ سوى التبرك بها ، ولعله كاف في

(١) الكافي (٣ : ١٩٥/٥) ، التهذيب (١ : ٩٢٣/٣١٧) ، الوسائل (٢ : ٨٤٣) أبواب الدفن ب (٢٠) ح (٤) .

(٢) الكافي (٣ : ١٩٦/٩) ، التهذيب (١ : ٩٢١/٣١٧) ، وص (٤٥٨/١٤٩٣) ، الوسائل (٢ : ٨٤٢) ، (٨٤١) أبواب الدفن ب (١٩) ح (٦ ، ٢) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٠١) .

(٤) الذكري : (٦٦) .

(٥) نقله عن الشيخ المفيد في السرائر : (٣٣) ، والمعتبر (١ : ٣٠١) ، والشيخ في المبسوط (١ : ١٨٦) ، والنهاية : (٣٨) ، والجمل والعقود (الرسائل العشر) : (١٦٧) .

وَيُلَقِّنُهُ وَيَدْعُو لَهُ ،

ذلك^(١) واختلف قولهما في موضع جعلها ، فقال المفيد في المقنعة : يوضع تحت خذّه^(٢) . وقال الشيخ — رحمه الله — : تلقاء وجهه^(٣) . وقيل : في كفته^(٤) . قال في المختلف : والكل عندي جائز ، لأن التبرك موجود في الجميع^(٥) . ونقل أنّ امرأة قدفها القبر مراراً لأنها كانت تزني وتحرق أولادها ، وأن أمّها أخبرت الصادق عليه السلام بذلك فقال : «إنها كانت تعذب خلق الله بعذاب الله ، اجعلوا معها شيئاً من تربة الحسين عليه السلام فاستقرّت»^(٦) قال الشيخ نجيب الدين في درسه : يصلح أن يكون هذا متمسكاً ، حكاه في الذكرى^(٧) ، وفيه ما فيه^(٨) . قوله : وَيُلَقِّنُهُ ، ويدعو له .

يستحب للمحد الميت أن يلقنه الشهادتين ، وأسماء الأئمة عليهم السلام ، ويدعو له ، والأخبار بذلك مستفيضة، بل قال في الذكرى : إنها تكاد أن تبلغ التواتر^(٩) . فروى زرارة في الصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال ، قال : «إذا وضعت الميت في لحده فقل : بسم الله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله ، واقرأ آية الكرسي ،

(١) ما بين القوسين ليس في «س» .

(٢) نقله عن المقنعة في الذكرى : (٦٦) .

(٣) الاقتصاد : (٢٥٠) .

(٤) كما في الذكرى : (٦٦) .

(٥) المختلف : (١٢١) .

(٦) المنتهى (١ : ٤٦١) ، الوسائل (٢ : ٧٤٢) أبواب التكفين ب (١٢) ح (٢) .

(٧) الذكرى : (٦٦) .

(٨) في «س» ، «ح» زيادة : ويدل على استحباب جعل التربة مع الميت صريحاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن جعفر الحميري قال : كتبت إلى الفقيه أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب وقرأت التوقيع ومنه نسخت : «يوضع مع الميت في قبره ويخلط بحنوطه إن شاء الله» وينبغي خلط الحنوط بالتربة كما تضمنته الرواية .

(٩) الذكرى : (٦٦) .

ثم يشرح اللبني ،

واضرب بيدك على منكبيه الأيمن ثم قل : يا فلان ابن فلان قل : رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً ، وبعليّ إماماً ، وتسمي إمام زمانه »^(١) .

وروى محمد بن مسلم في الحسن ، عن أحدهما عليهما السلام قال : « إذا وضع الميت في لحده فقل : بسم الله ، وفي سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله ، عبدك ابن عبدك نزل بك وأنت خير منزل به ، اللهم افسح له في قبره ، وألحقه بنبيه ، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به . فإذا وضعت عليه اللبني فقل : اللهم صل وحدته ، وآنس وحشته ، واسكن إليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة من سواك . وإذا خرجت من قبره فقل : إنا لله وإنا إليه راجعون ، والحمد لله رب العالمين ، اللهم ارفع درجته في أعلى عليين ، واخلف على عقبه في الغابرين ، يارب العالمين »^(٢) .

قوله : ثم يشرح اللبني .

أي : تنصده بالطين وشبهه على وجه يمنع وصول التراب إلى الميت ، وقد أجمع الأصحاب على استحبابه ، ورواه جماعة منهم إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ثم تضع الطين واللبن ، فما دمت تضع الطين واللبن تقول : اللهم صل وحدته ، وآنس وحشته ، وآمن روعته ، واسكن إليه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك ، فإنما رحمتك للظالمين »^(٣) . وروي أن النبي صلى الله عليه وآله لحد رجلاً فرأى فرجة فسواها بيده ، ثم قال : « إذا عمل أحدكم عملاً فليتقن »^(٤) .

(١) الكافي (٣ : ١٩٦/٧) بتفاوت يسير ، التهذيب (١ : ٤٥٧/١٤٩٠) ، الوسائل (٢ : ٨٤٤) أبواب الدفن

ب (٢٠) ح (٦) .

(٢) الكافي (٣ : ١٩٦/٦) ، التهذيب (١ : ٩٢٠/٣١٦) ، الوسائل (٢ : ٨٤٥) أبواب الدفن ب (٢١) ح

(٢) .

(٣) التهذيب (١ : ٤٥٧/١٤٩٢) ، الوسائل (٢ : ٨٤٧) أبواب الدفن ب (٢١) ح (٦) .

(٤) الكافي (٣ : ٢٢٢/٤٥) ، الوسائل (٢ : ٨٨٣) أبواب الدفن ب (٦٠) ح (١) بتفاوت يسير .

ويخرج من قبل رجلي القبر، ويهيل الحاضرون التراب بظهور الأكف قائلين، إنا لله وإنا إليه راجعون،

قوله: ويخرج من قبل رجلي القبر.

احتراماً للميت، ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ لكل بيت باباً، وإن باب القبر من قبل الرجلين»^(١) وقول الصادق عليه السلام: «من دخل القبر فلا يخرج إلا من قبل الرجلين»^(٢) وإطلاق الروايات يقتضي عدم الفرق بين الرجل والمرأة، وبه قال أكثر الأصحاب.

وقال ابن الجنيد: في المرأة يخرج من عند رأسها^(٣)، ولم نقف فيه على أثر ولعله للبعد عن العورة.

قوله: ويهيل الحاضرون عليه التراب بظهور الأكف، قائلين: إنا لله وإنا إليه راجعون.

قال في القاموس: هال عليه التراب يهيل هيلاً، وأهاله فانهاه، وهيله فتهيل: صبّه فانصبَّ^(٤).

ويدل على استحباب الإهالة روايات كثيرة، منها: حسنة داود بن النعمان، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول: «ما شاء الله لا ما شاء الناس» فلما انتهى إلى القبر تنحى فجلس، فلما أدخل الميت لحده قام فحثا عليه التراب ثلاث مرات بيده^(٥).

(١) الكافي (٣: ٥/١٩٣)، التهذيب (١: ٩١٨/٣١٦)، الوسائل (٢: ٨٤٩) أبواب الدفن ب (٢٢) ح (٧، ٤).

(٢) الكافي (٣: ٤/١٩٣)، التهذيب (١: ٩١٧/٣١٦)، الوسائل (٢: ٨٥٠) أبواب الدفن ب (٢٣) ح (١).

(٣) نقله عنه في المختلف: (١٢١).

(٤) القاموس المحيط (٤: ٧٣).

(٥) الكافي (٣: ١/١٩٨)، الوسائل (٢: ٨٥٤) أبواب الدفن ب (٢٩) ح (١).

ويرفع القبر مقدار أربع أصابع ، ويرتفع ،

وحسنة عمر بن أذينة ، قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام يطرح التراب على الميت فيمسكه ساعة في يده ثم يطرحه ، ولا يزيد على ثلاثة أكف ، قال : فسألته عن ذلك فقال : « يا عمر كنت أقول : إيماناً بك وتصديقاً ببعثك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله — إلى قوله — : تسليماً ، هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله ، وبه جرت السنة » ^(١) .

ورواية السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا حثوت التراب على الميت فقل : إيماناً بك وتصديقاً ببعثك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله » قال : « وقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : من حثا على ميت وقال هذا القول أعطاه الله بكل ذرة حسنة » ^(٢) .

وذكر الأصحاب استحباب كون الإهالة بظهور الأكف ، والترجيع في تلك الحالة ، ولم أقف فيها على أثر.

قوله: ويرفع القبر مقدار أربع أصابع ، ويرتفع.

يدل على ذلك مضافاً إلى إجماع الأصحاب رواية محمد بن مسلم ، قال : سألت أحدهما عليهما السلام عن الميت ، فقال : « تسله من قبل الرجلين ، وتلرزق القبر بالأرض إلا قدر أربع أصابع مفرجات ، وترتفع قبره » ^(٣) .

(١) الكافي (٣ : ١٩٨/٤) ، الوسائل (٢ : ٨٥٤) أبواب الدفن ب (٢٩) ح (٢) .

(٢) الكافي (٣ : ١٩٨/٢) ، التهذيب (١ : ٩٢٦/٣١٩) ، الوسائل (٢ : ٨٥٥) أبواب الدفن ب (٢٩) ح

(٤) .

(٣) الكافي (٣ : ١٩٥/٣) ، التهذيب (١ : ٩١٦/٣١٥) ، و (١٤٩٤/٤٥٨) ، الوسائل (٢ : ٨٤٨) أبواب

الدفن ب (٢٢) ح (٢) .

ويصب عليه الماء من قبل رأسه ، ثم يدور عليه ، فإن فضل من الماء شيء ألقاه على وسط القبر ،

قوله: ويصب عليه الماء من قبل رأسه، ثم يدور عليه، فإن فضل من الماء شيء ألقاه على وسط القبر.

لا خلاف في استحباب رش القبر بالماء بعد الفراغ منه ، وقد ورد بذلك روايات كثيرة ، منها : حسنة زرارة قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « إذا فرغت من القبر فانضحه ، ثم ضع يدك عند رأسه وتغمز بيدك بعد النضح »^(١) .

وحسنة حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إن أبي قال لي ذات يوم في مرضه : يا بني أدخل أناساً من قريش من أهل المدينة حتى أشهدهم ، قال : فأدخلت عليه أناساً منهم ، فقال : يا جعفر إذا أنا مت فغسلني وكفني وارفع قبوري أربع أصابع ورشه بالماء ، فلما خرجوا قلت : يا أبة لو أمرتني بهذا صنعتته ولم ترد أن أدخل عليك قوماً يشهدهم ؟ فقال : يا بني أردت أن لا تنزع »^(٢) .

ورواية ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في رش الماء على القبر ، قال : « يتجافى عنه العذاب ما دام الندى في التراب »^(٣) .

ومقتضى هذه الروايات إجزاء النضح كيف اتفق ، لكن الأولى في كیفيته ما رواه موسى بن أكيل النميري ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « السنة في رش الماء على القبر أن يستقبل القبلة ويبدأ من عند الرأس إلى عند الرجل ، ثم يدور على القبر من

(١) الكافي (٣ : ٨/٢٠٠) ، الوسائل (٢ : ٨٥٩) أبواب الدفن ب (٣٢) ح (٤) ، بتفاوت يسير.

(٢) الكافي (٣ : ٥/٢٠٠) ، التهذيب (١ : ٩٣٣/٣٢٠) ، الوسائل (٢ : ٨٥٧) أبواب الدفن ب (٣١) ح (٥) .

(٣) الكافي (٣ : ٦/٢٠٠) ، علل الشرايع (١/٣٠٧) ، الوسائل (٢ : ٨٥٩) أبواب الدفن ب (٣٢) ح (٢) .

وتوضع اليد على القبر، ويترحم على الميت، ويلقنه الولي بعد انصراف الناس بأرفع صوته،

الجانب الآخر، ثم يرش على وسط القبر فذلك السنة»^(١) ولا يخفى قصور العبارة عن تأدية هذا المعنى.

قوله: وتوضع اليد على القبر، ويترحم على الميت.

يدل على ذلك روايات، منها ما رواه محمد بن مسلم، قال: كنت مع أبي جعفر عليه السلام في جنازة رجل من أصحابنا فلما دفنوه قام عليه السلام إلى قبرة فحشا عليه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه، ثم بسط كفه على القبر، ثم قال: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، واصعد اليك روحه، ولقه منك رضواناً، واسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك» ثم مضى^(٢).

قوله: ويلقنه الولي بعد انصراف الناس بأرفع صوته.

هذا هو التلقين الثالث، قال في الاعتبار: واستحبابه مذهب علمائنا أجمع، وأنكر ذلك من سواهم من الفقهاء الأربعة^(٣).

ويدل على ذلك أخبار كثيرة، منها: ما رواه جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «ما على أحدكم إذا دفن ميتة وسوى عليه وانصرف عن قبره أن يتخلف عند قبره ثم يقول: يا فلان ابن فلان أنت على العهد الذي عهدناك به من شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن علياً أمير المؤمنين عليه السلام إمامك وفلان حتى يأتي على آخرهم، فإنه إذا فعل ذلك قال أحد الملكين

(١) التهذيب (١: ٩٣١/٣٢٠)، الوسائل (٢: ٨٥٩) أبواب الدفن ب (٣٢) ح (١).

(٢) الكافي (٣: ١٩٨/٣)، التهذيب (١: ٩٢٧/٣١٩)، الوسائل (٢: ٨٥٥) أبواب الدفن ب (٢٩) ح

(٣).

(٣) الاعتبار (١: ٣٠٣).

والتعزية مستحبة ، وهي جائزة قبل الدفن وبعده ، ويكفي أن يراه صاحبها

لصاحبه : قد كفينا الوصول إليه وسألتنا إياه فإنه قد لقّن ، فينصرفان عنه ولا يدخلان إليه» (١) .

ولم يتعرض المصنف لكيفية وقوف الملقّن ، وقال ابن إدريس : إنه يستقبل القبلة والقبير (٢) . وقال أبو الصلاح ، وابن البراج ، والشيخ يحيى بن سعيد : يستدبر القبلة ، والقبير أمامه (٣) . والكل حسن إن شاء الله ، لإطلاق الروايات المتناولة لذلك ولغيره .
قوله : والتعزية مستحبة ، وهي جائزة قبل الدفن وبعده .

التعزية تفعله من الغزاء وهو الصبر ، والمراد به : طلب التسلي عن المصاب بإسناد الأمر إلى الله تعالى ، ونسبته إلى عدله وحكمته ، وذكر ما أوعده الله على الصبر ، مع الدعاء للميت . وأقلها أن يراه صاحب المصيبة . وقد أجمع العلماء كافة على استحبابها ، وثوابها عظيم ، فعن الصادق عليه السلام أنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من عزى حزيناً كسي في الموقف حلة يجبا بها » (٤) وعنه صلى الله عليه وآله أنه قال : « من عزى مصاباً كان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجر المصاب شيء » (٥) وقال أمير المؤمنين عليه السلام : « من عزى الثكلى أظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » (٦) .

(١) التهذيب (١ : ١٤٩٦/٤٥٩) ، الوسائل (٢ : ٨٦٣) أبواب الدفن ب (٣٥) ح (٢) .

(٢) السرائر : (٣٣) .

(٣) أبو الصلاح في الكافي في الفقه : (٢٣٩) ، وابن البراج في المهذب (١ : ٦٤) ، ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع : (٥٥) .

(٤) الكافي (٣ : ٢/٢٢٦) ، ثواب الأعمال : (٢/٢٣٥) بتفاوت يسير ، الوسائل (٢ : ٨٧٢) أبواب الدفن ب (٤٦) ح (٤) .

(٥) الكافي (٣ : ٢/٢٢٧ ، ٢٠٥ ، ٤) ، قرب الاسناد : (٧٢) ، ثواب الأعمال : (٣/٢٣٦) ، الوسائل (٢ : ٨٧١) أبواب الدفن ب (٤٦) ح (٢) .

(٦) الكافي (٣ : ٢/٢٢٧) ، الوسائل (٢ : ٨٧٢) أبواب الدفن ب (٤٦) ح (٥) .

ويكره فرش القبر بالساج إلا عند الضرورة،

وقال أبو جعفر عليه السلام: «كان فيما ناجى به موسى ربه فقال: يا رب ما لمن عزى الثكلى؟ قال: أظله في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي»^(١).
وتجوز قبل الدفن وبعده، لما رواه هشام بن الحكم في الصحيح، قال: رأيت موسى بن جعفر عليه السلام يعزي قبل الدفن وبعده^(٢). والأفضل كونها بعد الدفن عند الشيخ^(٣) والمصنف^(٤) وأكثر الأصحاب، لما رواه ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «التعزية لأهل المصيبة بعدما يدفن»^(٥).
وذكر الشيخ في المبسوط: أنه يكره الجلوس للتعزية يومين وثلاثة إجماعاً^(٦). ومنعه ابن إدريس وقال: أتى كراهة في جلوس الإنسان في داره للقاء إخوانه والتسليم عليهم واستجلاب الثواب لهم في لقائه وعزائه^(٧). وهو حسن، إلا أن يتضمن ذلك الجزع وترك الصبر فيكره لذلك.

قوله: ويكره فرش القبر بالساج إلا عند الضرورة.

أما الكراهة مع انتفاء الضرورة فلأنه إلتلاف للمال غير مأذون فيه من الشرع فيكون مرجوحاً، وأما انتفاء الكراهة مع الضرورة فلما رواه علي بن محمد القاساني قال: كتب

(١) الكافي (٣: ١/٢٢٦)، ثواب الأعمال: (٢٣١)، الوسائل (٢: ٨٧١) أبواب الدفن ب (٤٦) ح

(٣).

(٢) الكافي (٣: ٩/٢٠٥)، الفقيه (١: ٥٠٣/١١٠)، التهذيب (١: ١٥١٦/٤٦٣)، الاستبصار (١):

٧٦٩/٢١٧، الوسائل (٢: ٨٧٣) أبواب الدفن ب (٤٧) ح (١).

(٣) الخلاف (١: ٢٩٧).

(٤) العتبر (١: ٣٤٢).

(٥) الكافي (٣: ٢/٢٠٤)، التهذيب (١: ١٥١٢/٤٦٣)، الاستبصار (١: ٧٧٠/٢١٧)، الوسائل (٢):

٨٧٣ أبواب الدفن ب (٤٨) ح (١).

(٦) المبسوط (١: ١٨٩).

(٧) السرائر: (٣٤).

وأن يهيل ذو الرحم على رحمه ،

عليّ بن بلال إلى أبي الحسن عليه السلام : أنه ربما مات الميت عندنا وتكون الأرض نديّة فنفرش القبر بالساج أو نطبق عليه فهل يجوز ذلك ؟ فكتب : « ذلك جائز » ^(١) .

قال في الذكرى ^(٢) : أما وضع الفرش عليه والمخدة فلا نصّ فيه ، نعم روى ابن عباس من طرقهم أنه جعل في قبر النبيّ صلى الله عليه وآله قطيفة حمراء ^(٣) .

قلت : وقد روى الكليني — رحمه الله — بسنده إلى يحيى بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام نحو ذلك ، فإنه قال : « ألقى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وآله في قبره القطيفة » ^(٤) .

قوله: وأن يهيل ذو الرحم على رحمه.

ذكر ذلك الشيخان ^(٥) وأتباعهما ^(٦) ، قال في الاعتبار : وعليه فتوى الأصحاب ^(٧) .

ويدل عليه موثقة عبيد بن زرارة ، قال : مات لبعض أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولد ، فحضر أبو عبد الله عليه السلام فلما أُلحِدَ تقدم أبوه فطرح عليه التراب فأخذ أبو عبد الله عليه السلام بكفّيه وقال : « لا تطرح عليه التراب ، ومن كان منه ذا رحم فلا يطرح عليه التراب ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى أن يطرح الوالد أو ذورحم على ميتته التراب » فقلنا : يا بن رسول الله، أتنهانا عن هذا وحده ؟ فقال : « أنهاكم أن

(١) الكافي (٣ : ١/١٩٧) ، التهذيب (١ : ١٤٨٨/٤٥٦) ، الوسائل (٢ : ٨٥٣) أبواب الدفن ب (٢٧) ح (١) .

(٢) الذكرى : (٦٦) .

(٣) السيرة النبوية لابن كثير (٤ : ٥٣٤) .

(٤) الكافي (٣ : ٢/١٩٧) ، الوسائل (٢ : ٨٥٣) أبواب الدفن ب (٢٧) ح (٢) .

(٥) المفيد في المقنعة : (١٢) ، والشيخ في البسوط (١ : ١٨٧) ، والنهاية : (٣٩) .

(٦) كالمقاضي ابن البراج في المهذب (١ : ٦٥) ، وسلا في المراسم : (٥١) ، وابن حمزة في الوسيلة : (٦٨) .

(٧) الاعتبار (١ : ٣٠٠) .

وتجسيص القبور

تطرحوا التراب على ذوي أرحامكم ، فإن ذلك يورث القسوة في القلب ومن قسا قلبه بعد من ربه «^(١) .

قوله: وتجسيص القبور.

هذا الحكم ثابت بإجماعنا ، قاله (الشيخ في المبسوط ^(٢) والعلامة ^(٣)) في التذكرة ^(٤) ، ويدل عليه ما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألت عن البناء على القبر والجلوس عليه هل يصلح ؟ فقال : « لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس ، ولا تجسيصه ، ولا تطيينه » ^(٥) .

وإطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في كراهة التجسيص بين وقوعه ابتداءً أو بعد الاندراس ، وقال الشيخ ^(٦) — رحمه الله — : لا بأس بالتجسيص ابتداءً ، وإنما المكروه إعادتها بعد اندراسها ، لما روي من أن الكاظم عليه السلام أمر بعض مواليه بتجسيص قبر ابنة له ماتت بفيد وهو قاصد إلى المدينة ، وكتابة اسمها على لوح ، وجعله في القبر ^(٧) . وسند الروایتين قاصر .

(١) الكافي (٣ : ١٩٩/٥) ، التهذيب (١ : ٩٢٨/٣١٩) ، علل الشرائع : (١/٣٠٤) ، الوسائل (٢ : ٨٥٥)

أبواب الدفن ب (٣٠) ح (١) .

(٢) المبسوط (١ : ١٨٧) .

(٣) ما بين القوسين من «ح» .

(٤) التذكرة (١ : ٥٦) .

(٥) التهذيب (١ : ١٥٠٣/٤٦١) ، الاستبصار (١ : ٧٦٧/٢١٧) ، الوسائل (٢ : ٨٦٩) أبواب الدفن ب

(٤٤) ح (١) .

(٦) المبسوط (١ : ١٨٧) ، والنهاية : (٤٤) .

(٧) الكافي (٣ : ٢٠٢/٣) ، التهذيب (١ : ١٥٠١/٤٦١) ، الاستبصار (١ : ٧٦٨/٢١٧) ، الوسائل (٢ :

٨٦٤) أبواب الدفن ب (٣٧) ح (٢) . وفيد : منزل بطريق مكة (الصحيح ٢ : ٥٢١) .

وتجديدها ،

وكيف كان فيستثنى من ذلك قبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام ، لإطباق الناس على البناء على قبورهم من غير نكير ، واستفاضة الروايات بالترغيب في ذلك ، بل لا يبعد استثناء قبور العلماء والصلحاء أيضاً ، استضعافاً لخبر المنع ، والتفاتاً إلى أن في ذلك تعظيماً لشعائر الاسلام ، وتحصيلاً لكثير من المصالح الدينية كما لا يخفى .
قوله: وتجديدها .

أي بعد اندراسها . والمستند ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : « من جدّد قبراً أو مثل مثلاً فقد خرج من الإسلام »^(١) .

وقال ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه : واختلف مشايخنا في معنى هذا الخبر فقال محمد بن الحسن الصفّار : هو جدّد بالجيم لا غير ، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يحكي عنه أنه قال : لا يجوز تجديد القبر ولا تطيين جميعه بعد مرور الأيام وبعد ما طين في الأول ، ولكن إذا مات ميت فطين قبره ، فجائز أن يرم سائر القبور من غير أن تجدد . وذكر عن سعد بن عبد الله أنه كان يقول : إنما هو من حدّد قبراً بالحاء غير المعجمة يعني به : من ستم قبراً . وذكر عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي أنه قال : إنما هو جدّد قبراً ، وتفسير الجدد بالقبر فلا ندري ما عني به . والذي أذهب إليه أنه جدّد بالجيم ومعناه : نبش قبراً ، لأن من نبش قبراً فقد جدّده ، وأحوج إلى تجديده ، وقد جعله جدثاً محفوراً .

وأقول : إنّ التجديد على المعنى الذي ذهب إليه محمد بن الحسن الصفّار ، والتحديد بالحاء غير المعجمة الذي ذهب إليه سعد بن عبد الله ، والذي ذهب إليه البرقي كلّ داخل في معنى الحديث ، وإن من خالف الإمام عليه السلام في التجديد والتسليم

(١) الفقيه (١ : ١٢٠/٥٧٩) ، التهذيب (١ : ١٤٩٧/٤٥٩) ، الوسائل (٢ : ٨٦٨) أبواب الدفن ب (٤٣)

ودفن ميتين في قبر واحد ،

والنبش واستحل شيئاً من ذلك فقد خرج من الإسلام^(١) . هذا كلامه — رحمه الله — . وفيه نظر من وجوه .

ولقد أحسن المصنف في الاعتبار حيث قال : وهذا الخبر رواه محمد بن سنان ، عن أبي الجارود ، عن الأصمغ بن نباتة ، عن علي عليه السلام ، ومحمد بن سنان ضعيف ، وكذا أبو الجارود فإذا الرواية ساقطة فلا ضرورة إلى التشاغل بتحقيق متنها^(٢) .

قوله: ودفن ميتين في قبر واحد.

لقولهم عليهم السلام : « لا يدفن في قبر واحد اثنان » نقله الشيخ — رحمه الله — في المبسوط مرسل^(٣) . ومع الضرورة تزول الكراهة قطعاً ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال للأنصار يوم أحد : « احفروا وأوسعوا وعمقوا واجعلوا الاثنین والثلاثة في القبر الواحد »^(٤) .

هذا إذا دفنا ابتداءً ، أما إذا دفن أحدهما ثم أريد نبشه ودفن آخر فيه فقال في المبسوط بكراهته أيضاً^(٥) ، وقيل بالمنع ، لتحريم النبش ، ولأن القبر صار حقاً للأول بدفنه فيه فلم يجوز مزاحمة الثاني^(٦) .

ويرد على الأول : أن الكلام في إباحة الدفن نفسه لا النبش ، وأحدهما غير الآخر . وعلى الثاني : أنا لا نسلم ثبوت حق للأول في ذلك المحل ينافي دفن الثاني فيه .

(١) الفقيه (١ : ١٢٠) .

(٢) الاعتبار (١ : ٣٠٤) .

(٣) المبسوط (١ : ١٨٧) .

(٤) مسند أحمد بن حنبل (٤ : ١٩) ، سنن ابن ماجه (١ : ٤٩٧/١٥٦٠) ، سنن النسائي (٤ : ٨٣) .

(٥) المبسوط (١ : ١٨٧) .

(٦) كما في جامع المقاصد (١ : ٦٢) .

وأن ينقل الميت من بلد إلى آخر إلا إلى أحد المشاهد ، وأن يستند إلى قبر أو يمشي عليه .

هذا كله في غير السَّرْب^(١) ، أما فيه فيجوز مطلقاً ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على موضع الوفاق .

قوله: وأن ينقل الميت من بلدٍ إلى آخر إلا إلى أحد المشاهد.

أما كراهة نقل الميت إلى غير بلد موته في غير المشاهد المشرفة فقال في المعتبر: إن عليه العلماء أجمع ، واستدل عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله : « عَجَلُوهُمْ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ »^(٢) وهو دليل على الاقتصار على المواضع القريبة المعهودة بالدفن^(٣) .

وأما جواز النقل إلى المشاهد المشرفة بل استحبابه ، فقال : إنه مذهب علمائنا خاصة قال : وعليه عمل الأصحاب من زمن الأئمة عليهم السلام إلى الآن ، وهو مشهور بينهم لا يتناكرونه ، ولأنه يقصد بذلك التمسك بمن له أهلية الشفاعة ، وهو حسن في الأحياء توصلاً إلى فوائد الدنيا ، فالتوصل إلى فوائد الآخرة أولى . وهو جيد ، لانتفاء المعارض .

قال في الذكرى : ولو كان هناك مقبرة بها قوم صالحون أو شهداء استحب النقل إليها أيضاً لئنا له بركتهم^(٤) . ولا بأس به .

قوله: وأن يستند إلى قبر أو يمشي عليه.

هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً ، بل قال الشيخ في الخلاف : إنه قول العلماء أجمع^(٥) ، واستدل بقوله عليه السلام : « لا ين جلس أحدكم على حجر فيحرق ثيابه

(١) السَّرْب : بيت في الأرض (الصحيح ١ : ١٤٧) .

(٢) الكافي (٣ : ١٣٧) ، الفقيه (١ : ٣٨٩/٨٥) ، التهذيب (١ : ١٣٥٩/٤٢٧) ، الوسائل (٢ : ٦٧٤) .

أبواب الاحتضار (٤٧) ح (١) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٠٧) .

(٤) الذكرى : (٦٥) .

(٥) الخلاف (١ : ٢٨٧) .

الخامس : في اللواحق ، وهي مسائل أربع :
الأولى : لا يجوز نبش القبور ،

فتصل النار إلى بدنه أحب إليّ من أن يجلس على قبر» ^(١) وبقول الكاظم عليه السلام :
« لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس » ^(٢) .

ويتوجه عليه أنّ النهي في هاتين الروايتين إنما تعلّق بالجلوس خاصة فينبغي قصر الكراهة عليه ، مع أن ابن بابويه - رحمه الله - روى في كتابه مرسلاً عن الكاظم عليه السلام أنه قال : « إذا دخلت المقابر فطأ القبور ، فمن كان مؤمناً استراح ومن كان منافقاً وجد ألمه » ^(٣) وحله الشهيد - رحمه الله - في الذكرى على القاصد زيارتهم بحيث لا يتوصل إلى قبر إلا بالمشي على آخر ^(٤) . وهو يتوقف على المعارض .

قوله : الخامس : في اللواحق ، وهي مسائل أربع ، الأولى : لا يجوز نبش القبور .

لا ريب في تحريم النبش ، لأنه مثله بالميت وهتك له ، قال في المعتبر : وعلى تحريم نبشه إجماع المسلمين إلا في صور نذكرها ، وعدّ أربعاً :
الأولى : إذا وقع في القبر ما له قيمة فإنه يجوز نبشه لأخذه صيانته للمال عن الإضاعة .

الثانية : إذا غصبت أرض ودفن فيها فلما لكها قلعه ، لأنه عدوان فيجب إزالته ، وكذا لو كفن في الثوب المغصوب .

(١) سنن البيهقي (٤ : ٧٩) ، بتفاوت يسير .

(٢) التهذيب (١ : ٤٦١ / ١٥٠٣) ، الاستبصار (١ : ٢١٧ / ٧٦٧) ، الوسائل (٢ : ٨٦٩) أبواب الدفن ب

(٤٤) ح (١) .

(٣) الفقيه (١ : ١١٥ / ٥٣٩) ، الوسائل (٢ : ٨٨٥) أبواب الدفن ب (٦٢) ح (١) .

(٤) الذكرى : (٦٩) .

ولا نقل الموتى بعد دفنهم ،

الثالثة : لودفن ولم يغسل ، قال الشافعي : نبش وغسل وصلي عليه إذا لم يخش فساد في نفسه . وقال الشيخ في الخلاف : لا ينبش ، وهو الوجه ، لأن النيش مثله فلا يستدرك الغسل بالمثلة .

الرابعة : لودفن ولم يكفن ولم يصل عليه ، فالوجه أنه لا ينبش ، لأن الصلاة تستدرك بالصلاة على قبره ، والكفن أغنى عنه الدفن ، لحصول السترة^(١) . هذا كلامه — رحمه الله — .

والذي يظهر قوة ما ذهب إليه الشافعي من وجوب النيش لاستدراك الغسل والتكفين إذا لم يخش فساد الميت ، لتوقف الواجب عليه ، والمثلة مع عدم خوف الفساد لم يثبت كونها مسقطاً لذلك .

قوله: ولا نقل الموتى بعد دفنهم.

هذا قول الشيخ^(٢) وأكثر الأصحاب ، قال الشيخ — رحمه الله — : وقد ورد رواية بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمة عليهم السلام سمعناها مذاكرةً ، والأصل ما ذكرناه^(٣) . وقال ابن إدريس : لا يجوز نقله ، وهو بدعة في شريعة الإسلام ، سواء كان النقل إلى مشهد أو غيره^(٤) . وجعله ابن حزم مكروهاً^(٥) ، وقال ابن الجنيدي : لا بأس بتحويل الموتى من الأرض المغصوبة عليها ، ولصلاح يراد بالميت^(٦) .

ولم أقف للمانع من النقل على مستند سوى توقفه على النيش المحرم ، واستدعائه الهتك .

(١) المعبر (١ : ٣٠٨) .

(٢) (٣) النهاية : (٤٤) .

(٤) السرائر : (٣٤) .

(٥) الوسيلة : (٦٩) .

(٦) نقله عنه في المختف : (١٢٣) . وفيه : المغصوب عليها .

ولا شق الثوب على غير الأب والأخ .

الثانية : الشهيد يدفن بثيابه ، وينزع عنه الخفان أصابهما الدم أو لم يصبهما على الأظهر، ولا فرق بين أن يُقتل بحديد أو بغيره .

ويرد على الأول : أنه خروج عن موضع النزاع ، مع أنّ النبش قد يتحقق بغير فعل المكلف ، أو بفعله خطأ أو نسياناً .

وعلى الثاني : إجمال الصغرى وعدم كلفة الكبرى ، والأصل يقتضي الجواز إلى أن يثبت دليل المنع .

قوله: ولا شق الثوب على غير الأب والأخ.

أي : ولا يجوز شق الثوب على غير الأب والأخ، أما عليهما فيجوز، وعلى ذلك فتوى الأصحاب . وإطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق بين الرجل والمرأة ، وقيل بجواز ذلك للنساء مطلقاً^(١) ، وهو اختيار العلامة في النهاية^(٢) ، وفي رواية الحسن الصيقل : « لا ينبغي الصياح على الميت ولا شق الثياب »^(٣) وهو ظاهر في الكراهة ، ومقتضى الأصل الجواز إن لم يثبت النهي عن إضاعة المال على وجه العموم .

قوله: الثانية، الشهيد يدفن بثيابه، وينزع عنه الخفان، أصابها الدم أو لم يصبها على الأظهر.

أجمع العلماء كافة على أنّ الشهيد يدفن مع جميع ثيابه أصابها الدم أو لم يصبها ، والأصل فيه قول النبي صلى الله عليه وآله : « ادفنوهم بثيابهم »^(٤) وقول الصادق عليه

(١) كما في الذكرى : (٧٢) ، والبيان : (٣٢) .

(٢) نهاية الأحكام (١ : ٢٩٠) .

(٣) الكافي (٣ : ٨/٢٢٥) ، الوسائل (٢ : ٩١٦) أبواب الدفن ب (٨٤) ح (٢) ، وفيهما : عن امرأة الحسن

الصيقل . وهو الصحيح (راجع معجم رجال الحديث ٢٣ : ١٨١ ، وج ٥ : ١٦٤) .

(٤) دعائم الاسلام (١ : ٦/٢٢٩) بتفاوت يسير، مستدرک الوسائل (٢ : ١٧٨) أبواب غسل الميت ب

(١٤) ح (٢) ، مسند أحمد بن حنبل (١ : ٢٤٧) ، سنن البيهقي (٤ : ١٤) .

.

السلام في رواية أبان بن تغلب وقد سأله عن الشهيد : « يدفن كما هو في ثيابه »^(١) .
وما رواه زرارة في الحسن ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال ، قلت له : كيف
رأيت ، الشهيد يدفن بدمائه ؟ قال : « نعم في ثيابه بدمائه » ثم قال : « دفن رسول الله
صلى الله عليه وآله حزة في ثيابه بدمائه التي أصيب فيها ، وزاده النبي برداً فقصر
عن رجله فدعى له بإذخير^(٢) فطرحه عليه »^(٣) .

واختلف الأصحاب فيما يجب نزع عنه ، فقال الشيخ في الخلاف : لا ينزع عنه إلا
الجلود^(٤) . وقال في المبسوط : يدفن معه جميع ما عليه إلا الخفين^(٥) . وقال المفيد في
المقنعة : ينزع عنه السراويل والفرو والقلنسوة إذا لم يصبها دم ، فإن أصابها دم دفنت
معه^(٦) . وهو رواية عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه عليهم السلام^(٧) .

والمعتمد وجوب نزع ما لم يصدق عليه اسم الثوب ، لأن دفن ما عدا الثياب تضييع
لم يعتبره الشرع . وإنما يحصل الإشكال في الثوب المعمول من الجلد ، من صدق
التسمية ، ومن أن المعهود في العرف من الثياب المنسوجة ، فينصرف إليها الإطلاق .

(١) الكافي (٣ : ٢١٠/١) ، الفقيه (١ : ٤٤٧/٩٧) ، التهذيب (١ : ٣٣١/٩٦٩) ، الاستبصار (١ :

٧٥٥/٢١٤) ، الوسائل (٢ : ٧٠٠) أبواب غسل الميت ب (١٤) ح (٧) .

(٢) الإذخير : حشيش طيب الريح أطول من الثيل (لسان العرب ٤ : ٣٠٣) .

(٣) الكافي (٣ : ٢١١/٢) ، التهذيب (١ : ٣٣١/٩٧٠) ، الاستبصار (١ : ٣١٤/٧٥٦) ، بتفاوت يسير ،

الوسائل (٢ : ٧٠٠) أبواب غسل الميت ب (١٤) ح (٨) .

(٤) الخلاف (١ : ٢٨٨) .

(٥) المبسوط (١ : ١٨١) .

(٦) المقنعة : (١٢) .

(٧) الكافي (٣ : ٢١١/٤) ، الفقيه (١ : ٤٤٩/٩٧) ، التهذيب (١ : ٣٣٢/٩٧٢) ، الوسائل (٢ : ٧٠١)

أبواب غسل الميت ب (١٤) ح (١٠) .

الثالثة : حكم الصبيّ والمجنون إذا قتلّا شهيدين حكم البالغ العاقل .
الرابعة : إذا مات ولد الحامل قطعّ وأُخرج ،

قوله: الثالثة، حكم الصبيّ والمجنون إذا قتلّا شهيدين حكم البالغ العاقل .
الوجه في ذلك التمسك بإطلاق اللفظ ، وما روي من أنّه كان في قتل بدر وأحد
أطفال كحارثة بن النعمان وعمر بن أبي وقاص^(١) ، وقتل مع الحسين عليه السلام ولده
الرضيع، ولم ينقل في ذلك كلّهُ غسل .

قوله: الرابعة، إذا مات ولد الحامل قطعّ وأُخرج .
هذا مذهب الأصحاب ، ونقل فيه الشيخ - رحمه الله - في الخلاف الإجماع^(٢) ،
واستدل عليه برواية وهب بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « قال أمير
المؤمنين عليه السلام في المرأة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها ، قال : لا بأس أن
يدخل الرجل يده فيقطعه ويخرجه إذا لم ترق به النساء »^(٣) .

قال المصنف في المعتبر : ووهب هذا عاميّ ضعيف لا يعمل بما يتفرد به ، والوجه أنه
إن أمكن التوصل إلى إسقاطه صحيحاً بشيء من العلاجات ، وإلاّ توصل إلى إخراجه
بالأرفق فالأرفق ، ويتولّى ذلك النساء ، فإن تعذّر النساء فالرجال المحارم ، فإن تعذّر
جاز أن يتولّاه غيرهم دفعاً عن نفس الحيّ^(٤) . وهو حسن ، والرواية لا تنافي ذلك^(٥) .

(١) طبقات ابن سعد (٢ : ١٨) ، أعلام الوري : (٧٧ ، ٧٨) .

(٢) الخلاف (١ : ٢٩٧) .

(٣) الكافي (٣ : ٣/١٥٥) ، التهذيب (١ : ١٠٠٨/٣٤٤) ، قرب الإسناد : (٦٤) ، الوسائل (٢ : ٦٧٣)

أبواب الاحتضار (٤٦) ح (٣) .

(٤) المعتبر (١ : ٣١٦) .

(٥) دفع بهذا الكلام توهم المصنف في المعتبر منافاة ذلك لإطلاق الرواية ، كما هو مستفاد من كلامه .

وإن ماتت هي شقّ جوفها وانتزع ، وخيط الموضع .

قوله: وإن ماتت هي شقّ جوفها من الجانب الأيسر وانتزع وخيط الموضع. إذا ماتت الأم وبقي الولد في جوفها حيّاً على اليقين فالمشهور بين الأصحاب أنه يجب شقّ جوفها وإخراجه ، توصلاً إلى بقاء الحيّ ، ولا عبرة بكونه ممّا يعيش عادةً كما نصّ عليه المصنف^(١) وغيره^(٢) ، تمسكاً بالإطلاق . نعم لو علم موته حال القطع انتفى وجوبه .

وقد ورد بذلك روايات ، منها : صحيحة عليّ بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن المرأة تموت وولدها في بطنها يتحرك ، قال : « يشق عن الولد »^(٣) .

وإطلاق الروايات يقتضي عدم الفرق في الجانب بين الأيمن والأيسر . وقيدّه الشيخان في المقنعة والنهاية وابن بابويه بالأيسر^(٤) ، ولا أعرف وجهه . وأما خياطة المحل بعد القطع فقد نص عليه المفيد في المقنعة ، والشيخ في المبسوط^(٥) ، وأتباعهما^(٦) ، وهو رواية ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة^(٧) ، وردّها المصنف في المعتبر بالقطع ، وبأنه لا ضرورة إلى ذلك ، فإنّ المصير إلى البلاء^(٨) . وهو حسن ، لكن الخياطة أولى ، لما فيها من ستر الميت وحفظه عن التبذّر ، وهو أولى من وضع القطن على الدبر .

(١) المعتبر (١ : ٣١٦) .

(٢) كالشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٥) .

(٣) التهذيب (١ : ٣٤٣/١٠٠٤) ، الوسائل (٢ : ٦٧٤) أبواب الاحتضار (٤٦) ح (٦) .

(٤) المقنعة : (١٣) ، والنهاية : (٤٢) ، والفتاوى (١ : ٩٧) .

(٥) المقنعة : (١٣) ، والمبسوط (١ : ١٨٠) .

(٦) كالقاضي ابن البراج في المهذب (١ : ٥٥) ، ويحيى بن سعيد في الجامع للشرائع : (٤٩) .

(٧) التهذيب (١ : ٣٤٤/١٠٠٧) ، الوسائل (٢ : ٦٧٤) أبواب الاحتضار (٤٦) ح (٧) .

(٨) المعتبر (١ : ٣١٦) .

وأما الأغسال السنونة ، فالمشهور منها ثمانية وعشرون غسلًا :
 ستة عشر للوقت :
 وهي غسل يوم الجمعة ،

قوله: وأما الأغسال السنونة فالمشهور منها ثمانية وعشرون غسلًا:
 استحباب هذه الأغسال مشهور في الأخبار وكلام الأصحاب ، وقد ورد في بعض
 الأخبار استحباب الغسل لغير ذلك^(١) وذكر الشهيد — رحمه الله — في النفلية أنها
 خمسون^(٢) .

قوله: وهي: غسل الجمعة.
 أجمع العلماء كافة على مشروعية غسل الجمعة ورجحانه ، وإنما الخلاف بينهم في
 استحبابه وجوبه ، فذهب الأكثر إلى الاستحباب ، وقال ابن بابويه في من لا يحضره
 الفقيه : وغسل يوم الجمعة واجب على الرجال والنساء في السفر والحضر ، إلا أنه رخص
 للنساء في السفر لقلّة الماء ، ثم قال بعد ذلك : وغسل يوم الجمعة سنة واجبة^(٣) .
 والمعتمد الاستحباب ، لنا : أصالة البراءة ممّا لم يقم دليل على وجوبه ، وما رواه
 الشيخ في الصحيح ، عن عليّ بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل
 في الجمعة ، والأضحى ، والفطر ، قال : « ستة وليس بفريضة »^(٤) .
 وفي الصحيح عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله عن غسل

(١) الوسائل (٢) أبواب الأغسال السنونة ب (١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٣٠) .

(٢) النفلية : (٨) .

(٣) الفقيه (١ : ٦١) .

(٤) التهذيب (١ : ٢٩٥/١١٢) ، الاستبصار (١ : ٣٣٣/١٠٢) ، الوسائل (٢ : ٩٤٤) أبواب الاغسال

السنونة ب (٦) ح (٩) .

.

الجمعة ، فقال : « ستّة في السفر والحضر إلّا أن يخاف المسافر على نفسه القَرَّ »^(١) والمفهوم في اللغة والعرف من الستّة المستحب ، ومن الفريضة الواجب . وحمل الستّة هنا على ما ثبت بالستّة بعيداً ، إذ السؤال إنما وقع عن تحتم فعله وعدمه ، لا عن مأخذ حكمه كما هو ظاهر .

احتج ابن بابويه بحسنة عبد الله بن المغيرة ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سألته عن الغسل يوم الجمعة ، فقال : « واجب على كلّ ذكر وأنثى من عبد أو حرّ »^(٢) .

وصحيحة زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « الغسل واجب يوم الجمعة »^(٣) .

وصحيحة منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « الغسل يوم الجمعة على الرجال والنساء في الحضر ، وعلى الرجال في السفر »^(٤) .
والجواب عن الرويتين الأوليين منع الدلالة ، لعدم ثبوت كون الوجوب حقيقة شرعية في المعنى المصطلح عليه بين الفقهاء والأصوليين ، ولأن سلمنا ذلك فلا نسلم إرادته هنا ، لاقتضائه التنافي بين الأخبار ، فيتعيّن حمله على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ، وكذا الكلام في الرواية الثالثة .

ومع ذلك فلاحتياط للدين يقتضي المواظبة على هذه السنة الأكيدة وعدم تركها

(١) التهذيب (١ : ٢٩٦/١١٢) ، الاستبصار (١ : ٣٣٤/١٠٢) ، الوسائل (٢ : ٩٤٥) أبواب الاغسال السنونة ب (٦) ح (١٠) .

(٢) الكافي (٣ : ١/٤١) ، التهذيب (١ : ٢٩١/١١١) ، الاستبصار (١ : ٣٣٦/١٠٣) ، الوسائل (٢ : ٩٤٣) أبواب الاغسال السنونة ب (٦) ح (٣) .

(٣) الكافي (٣ : ٤/٤١٧) ، الوسائل (٢ : ٩٤٣) أبواب الاغسال السنونة ب (٦) ح (٥) .

(٤) الكافي (٣ : ٣/٤٢) ، الوسائل (٢ : ٩٤٣) أبواب الاغسال السنونة ب (٦) ح (١) .

وقيته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس ، وكلما قرب من الزوال كان أفضل ،

بحال ، للحث العظيم على فعلها ، وكثرة اللوم والتعنيف على إهمالها وتركها ، فقد روي عن الصادق عليه السلام أنه قال : « غسل يوم الجمعة طهر وكفارة لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة »^(١) .

وعن الكاظم عليه السلام أنه قال : « إن الله تعالى أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة ، وأتم صيام الفريضة بصيام النافلة ، وأتم وضوء الفريضة بغسل الجمعة ما كان في ذلك من سهو أو تقصير أو نقصان »^(٢) .

وعن الأصمغ قال : كان أمير المؤمنين علي عليه السلام إذا أراد أن يوتغ الرجل يقول له : « والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة ، فإنه لا يزال في طهر إلى يوم الجمعة الأخرى »^(٣) والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى^(٤) .
قوله : ووقته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس ، وكلما قرب من الزوال كان أفضل .

أما أن أول وقته طلوع الفجر فيدل عليه أن الغسل وقع مضافاً إلى اليوم وهو يتحقق بطلوع الفجر ، ويؤيده ما رواه زرارة والفضيل في الصحيح قالا ، قلنا : أيجزي إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة ؟ قال : « نعم »^(٥) .

(١) الفقيه (١ : ٢٣٩/٦١) ، الوسائل (٢ : ٩٤٥) أبواب الاغسال المستونة ب (٦) ح (١٤) .

(٢) الكافي (٣ : ٤٤٢/٤) ، التهذيب (١ : ٢٩٣/١١١) ، (١١١١/٣٦٦) ، المحاسن : (٣٠/٣١٣) ، علل

الشرائع : (١/٢٨٥) ، الوسائل (٢ : ٩٤٤) أبواب الاغسال المستونة ب (٦) ح (٧) .

(٣) الكافي (٣ : ٤٤٢/٥) ، التهذيب (٣ : ٣٠/٩) ، المقنعة : (٢٦) ، علل الشرائع : (٢/٢٨٥) ، الوسائل

(٢ : ٩٤٧) أبواب الاغسال المستونة ب (٧) ح (٢) .

(٤) الوسائل (٢ : ٩٤٣) أبواب الاغسال المستونة ب (٦) ، وص (٩٤٧) ب (٧) .

(٥) الكافي (٣ : ٤١٨/٨) ، التهذيب (٣ : ٦٢١/٢٣٦) ، السرائر : ٤٨٠ ، الوسائل ٢ : ٩٥٠ ، أبواب

الأغسال المستونة ب (١١) ح (١) .

ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء ،

وأما اختصاصه بما قبل الزوال فقال في المعتبر : إنّ عليه إجماع الناس ^(١) . ويدل عليه حسنة زرارة قال ، قال أبو جعفر عليه السلام : « لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنّه سنة ، وشتم الطيب ، والبس صالح ثيابك ، وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال ، فإذا زالت فقم وعليك السكينة والوقار » ^(٢) .

وقال الشيخ في الخلاف : يمتدّ إلى أن يصلي الجمعة ^(٣) . وهو حسن ، تمسكاً بمقتضى الإطلاق ، والتفاتاً إلى أنّ ذلك محصل للغرض المطلوب من الغسل ، وحملاً للأمر بإيقاعه قبل الزوال في الرواية السابقة على (تأكد) ^(٤) الاستحباب (كما في الأوامر المتقدمة عليه والمتأخرة عنه) ^(٥) .

وأما أنه كلما قرب من الزوال كان أفضل فقلل بتأكد الغرض ، ولا يخفى ما فيه .

قوله: ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء .

المستند في ذلك ما رواه أحمد بن محمد ، عن الحسين بن موسى ، عن أمّه ، وأمّ أحمد بن موسى بن جعفر ، قالتا : كتبا بالبادية ونحن نريد بغداد ، فقال لنا يوم الخميس : « اغتسلا اليوم لغد يوم الجمعة ، فإنّ الماء غداً بها قليل » فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة ^(٦) .

وما رواه محمد بن الحسين ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال

(١) المعتبر ١: ٣٥٤ .

(٢) الكافي ٣: ٤١٧/٤ ، الوسائل ٢: ٩٤٣ أبواب الأغسال المسنونة ب (٦) ح (٥) .

(٣) الخلاف ١: ٢٤٢ .

(٤) ليست في «ق» ، «م» ..

(٥) ما بين القوسين ليس في «س» .

(٦) الكافي ٣: ٤٢/٦ ، الفقيه ١: ٢٢٧/٦١ ، التهذيب ١: ٣٦٥/١١١٠ ، الوسائل ٢: ٩٤٩ أبواب الأغسال

المسنونة ب ٩ ح ٢ .

وقضاؤه يوم السبت ،

لأصحابه : « إنكم تأتون غداً منزلاً ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لغد » فاغتسلنا يوم الخميس للجمعة^(١) .

وجوز الشيخ — رحمه الله — التقديم مع خوف الفوات مطلقاً^(٢) ، واختاره جدّي — قدس سره — في أكثر كتبه^(٣) ، ومستنده غير واضح ، ولولا ما اشتهر من التسامح في أدلة السنن لأمكن المناقشة في هذا الحكم من أصله ، لضعف مستنده .

والظاهر أن ليلة الجمعة كيوم الخميس فلا يجوز تقديمه فيها إلا إذا خاف عوز الماء ، وبه قطع في الخلاف مدعياً عليه الإجماع^(٤) .

ولو تمكّن من قدم غسله يوم الخميس من الإتيان به يوم الجمعة استحَب له ذلك ، كما صرح به الصدوق — رحمه الله — في من لا يحضره الفقيه^(٥) ، وغيره^(٦) ، تمسكاً بالإطلاق .

قوله: وقضاؤه يوم السبت.

إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق بين كون الفوات عمداً ونسياناً ، لعذر وغيره ، وهو ظاهر اختيار الشيخ في النهاية^(٧) ، وقال ابن بابويه في كتابه : ومن نسي الغسل أوفاته

(١) التهذيب ١: ٣٦٥/١١٠٩ ، الوسائل ٢: ٩٤٨ أبواب الأغسال المستونة ب ٩ ج ١ .

(٢) الخلاف ١: ٢٤٢ ، والمبسوط ١: ٤٠٠ .

(٣) المسالك ١: ١٥٠ ، وروض الجنان: ١٧ .

(٤) الخلاف ١: ٢٤٢ .

(٥) الفقيه ١: ٦١ .

(٦) كالعلامة في المنتهى ١: ١٢٩ .

(٧) النهاية: ١٠٤ .

وستة في شهر رمضان : أول ليلة منه ،

لعذر فليغتسل بعد العصر أو يوم السبت ^(١) . فشرط العذر والأخبار مطلقة . فروى سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام : وقد سئل عن الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار ، قال : « يقضيه من آخر النهار ، فإن لم يجد فليقضه يوم السبت » ^(٢) وفي معناها رواية عبد الله بن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٣) .

ومقتضى الروايات ^(٤) استحباب قضائه من وقت فوات الأداء إلى آخر السبت ، فلا وجه لإخلال المصنف بذلك .

ويمكن المناقشة في هذا الحكم بضعف سنده ، وبأنه معارض بما رواه الشيخ في التهذيب ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن ذريح ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل هل يقضي غسل الجمعة ؟ قال : « لا » ^(٥) ومقتضاه عدم مشروعية القضاء مطلقاً ، وهو أوضح سنداً من الخبرين السابقين ، إلا أن عمل الأصحاب عليهما .

قوله : وستة في شهر رمضان : أول ليلة منه .

لما رواه سماعة ، عن الصادق عليه السلام ، قال : « وغسل أول ليلة من شهر رمضان يستحب » ^(٦) .

(١) الفقيه ١: ٦١ ، والهداية: ٢٣ .

(٢) التهذيب ١: ١١٣/٣٠٠ ، الاستبصار ١: ١٠٤/٣٤٠ ، الوسائل ٢: ٩٤٩ أبواب الأغسال المسنونة ب ١٠

ح ٣ .

(٣) التهذيب ١: ١١٣/٣٠١ ، الوسائل ٢: ٩٥٠ أبواب الأغسال المسنونة ب ١٠ ح ٤ .

(٤) الوسائل ٢: ٩٤٩ أبواب الأغسال المسنونة - ب ١٠ .

(٥) التهذيب ٣: ٢٤١/٦٤٦ ، الوسائل ٢: ٩٥٠ أبواب الأغسال المجنونة ب ١٠ ح ٥ .

(٦) الكافي ٣: ٤٠/٢ ، الفقيه ١: ١٧٦/٤٥ ، التهذيب ١: ٢٧٠/١٠٤ ، الوسائل ٢: ٩٣٧ أبواب الأغسال

المسنونة ب ١ ح ٣ .

وليلة النصف، وسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين .

قوله: وليلة النصف.

استحباب الغسل في هذه الليلة مذهب الثلاثة^(١) وأتباعهم^(٢)، ولم أقف فيه على نص، قال في الاعتبار: ولعلّه لشرف تلك الليلة فاقترانها بالطهر حسن^(٣). وقيل باستحباب الغسل في فرادى شهر رمضان مطلقاً^(٤).

قوله: وسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين. المستند في ذلك روايات كثيرة، منها: صحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً: ليلة سبع عشرة من شهر رمضان وهي ليلة التقى الجمعان، وليلة تسع عشرة وفيها يكتب الوفد وفد السنة، وليلة إحدى وعشرين، وهي الليلة التي أصيب فيها أوصياء الأنبياء، وفيها رفع عيسى بن مريم، وقبض موسى عليه السلام، وليلة ثلاث وعشرين يرجى فيها ليلة القدر، ويوم العيدين»^(٥) الحديث. وروى محمد بن مسلم في الصحيح، عن أحدهما عليهما السلام أنّه قال: «يغتسل في ثلاث ليال من شهر رمضان: في تسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين» وقال: «الغسل أول الليل وهو يجزي إلى آخره»^(٦).

وروى زرارة وفضيل في الصحيح، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «الغسل في

(١) المفيد في المقنعة: ٥٠، ونقله عن السيد المرتضى في الاعتبار ١: ٣٥٥، والشيخ في الجمل والعقود (الرسائل العش): ١٦٨.

(٢) كالقاضي ابن البراج في المذهب ١: ٣٣، وأبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٣٥، وسائر في المراسم: ٥٢، وابن حمزة في الوسيلة: (٥٤).

(٣) الاعتبار ١: ٣٥٥.

(٤) كما في الذكرى: ٢٤.

(٥) التهذيب ١: ١١٤/٣٠٢، الوسائل ٢: ٩٣٩ أبواب الأغسال المسنونة ب ١ ح ١١.

(٦) الكافي ٤: ١٥٤/٤، الفقيه ٢: ١٠٠/٤٤٦، الوسائل ٢: ٩٤٢ أبواب الأغسال المسنونة ب ٤ ح ١.

وليلة الفطر، ويومي العيدين، ويوم عرفة،

شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله، ثم يصلي ويفطر»^(١).

قوله: وليلة الفطر.

لرواية الحسن بن راشد قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما ينبغي لنا أن نعمل في ليلة الفطر؟ فقال: «إذا غربت الشمس فاغتسل، فإذا صليت الثلاث ركعات فارفع يديك وقل»^(٢) تمام الحديث.

قوله: ويومي العيدين.

استحباب الغسل في هذين اليومين مذهب العلماء كافة، ويدل عليه صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة^(٣)، وصحيحة علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر، قال: «ستة وليس بفريضة»^(٤).

والظاهر امتداد وقت هذا الغسل بامتداد اليوم، عملاً بإطلاق اللفظ. قال في الذكرى: ويتخرج من تعليل الجمعة أنه إلى الصلاة أو إلى الزوال الذي هو وقت صلاة العيد، وهو ظاهر الأصحاب^(٥).

قوله: وعرفة.

استحباب الغسل في يوم عرفة مجمع عليه بين الأصحاب، وهو مروي في عدة أخبار، منها: ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

(١) الكافي ٤: ١٥٣، الفقيه ٢: ٤٤٨/١٠٠، الوسائل ٢: ٩٥٢ أبواب الأغسال المسنونة ب ١٣ ح ٢.

ووجبت الشمس: أي غابت (المصباح ١: ٢٣٢)

(٢) الكافي ٤: ١٦٧، الفقيه ٢: ٤٦٦/١٠٩، التهذيب ١: ٣٠٣/١١٥، علل الشرائع: ١/٣٨٨، الوسائل

٢: ٩٥٤ أبواب الأغسال المسنونة - ب ١٥ ح ١.

(٣) في ص (١٦٥).

(٤) التهذيب ١: ١١٢/٢٩٥، الاستبصار ١: ٣٣٣/١٠٢، الوسائل ٢: ٩٥٥ أبواب الأغسال المسنونة ب ١٦

ح ١.

(٥) الذكرى: ٢٤.

وليلة النصف من رجب ، و يوم السابع والعشرين منه ، وليلة النصف من شعبان ، و يوم الغدير ،

« الغسل من الجنابة و يوم الجمعة و يوم الفطر و يوم الأضحى و يوم عرفة عند زوال الشمس » (١).

قوله: وليلة النصف من رجب ، و يوم السابع والعشرين منه.
ذكرهما الشيخ في الجمل والمصباح (٢). قال المصنف: وربما كان لشرف الوقتين ، والغسل مستحب مطلقاً فلا بأس بالمتابعة فيه (٣).
قوله: وليلة النصف من شعبان.

لما رواه الشيخ عن هارون بن موسى ، بسنده إلى أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « صوموا شعبان واغتسلوا ليلة النصف منه » (٤) وفي سند هذه الرواية أحمد بن هلال ، وهو ضعيف (٥).

قوله: و يوم الغدير.

هذا مذهب الأصحاب ، ونقل فيه الشيخ في التهذيب إجماع الفرقة (٦) ، وفي رواية علي بن الحسين العبدي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول بمقدار نصف ساعة » وساق الحديث إلى قوله : « ما سأل الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيت له كائنة

(١) التهذيب ١/١١٠: ٢٩٠، الوسائل: ٩٣٩: ٢ أبواب الأغسال السنونة ب ١ ح ١٠.

(٢) الجمل والعقود (الرسائل العشر): ١٦٧، مصباح المتجهد: ١١.

(٣) المعتبر ١: ٣٥٦.

(٤) التهذيب ١/١١٧: ٣٠٨، الوسائل: ٩٥٩: ٢ أبواب الأغسال السنونة ب ٢٣ ح ١.

(٥) راجع رجال الشيخ: ٤١٠، والفهرست: ٩٧/٣٦.

(٦) التهذيب ١: ١١٤.

ويوم المباهلة .

وسبعة للفعل :

وهي غسل الإحرام ،

ما كانت» (١) .

قوله: ويوم المباهلة.

وهو رابع عشرين ذي الحجة (٢) ، وقيل : خامس عشرين (٣) . ويدل على استحباب الغسل فيه رواية سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « غسل المباهلة واجب » (٤) والمراد تأكد الاستحباب .

قوله: وسبعة للفعل، وهي غسل الإحرام.

هذا قول معظم الأصحاب ، وقال الشيخ في التهذيب : إنه ستة بغير خلاف (٥) . ونقل عن ابن أبي عقيل أنه واجب (٦) ، والمعتمد الاستحباب .

لنا : أصالة البراءة مما لم يثبت وجوبه ، وما رواه معاوية بن عمار في الصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق ، أو إلى وقت من هذه المواقيت وأنت تريد الإحرام إن شاء الله فانتف إبطيك ، وقلم أظفارك ، وخذ من شاربك » إلى أن قال : « ثم استك واغتسل والبس ثوبيك » (٧) والظاهر أن الأمر

(١) التهذيب ٣: ١٤٣/٣١٧ ، الوسائل: ٢: ٩٦١ أبواب الأغسال المسنونة ب ٢٨ ح ١ .

(٢) كذا في جميع النسخ .

(٣) كما في المعبر ١: ٣٥٧ .

(٤) الفقيه ١: ٤٥/١٧٦ ، التهذيب ١: ١٠٤/٢٧٠ ، الوسائل: ٢: ٩٣٧ أبواب الأغسال المسنونة ب ١ ح ٣ .

(٥) التهذيب ١: ١١٣ .

(٦) المختلف: ٢٨ .

(٧) الكافي ٤: ٣٢٦/١ ، الفقيه ٢: ٢٠٠/٩١٤ ، الوسائل ٩: ٩ أبواب الاحرام ب ٦ ح ٤ .

وغسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله ، والأئمة عليهم السلام ، وغسل المقرّط في صلاة الكسوف مع احتراق القرص إذا أراد قضاءها على الأظهر ،

بالغسل للاستحباب كما يشعر به الأوامر المتقدمة عليه فإنها للندب بغير خلاف .
قال المصنف — رحمه الله — : ولعلّ القائل بالوجوب استند إلى ما رواه محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الغسل في سبعة عشر موطناً : الفرض ثلاثة : غسل الجنابة ، وغسل من غسّل ميتاً ، والغسل للإحرام » ^(١) ومحمد بن عيسى ضعيف ، وما يرويه عن يونس لا يعمل به ابن الوليد كما ذكره ابن بابويه ، مع أنّه مرسل فسقط الاحتجاج به ^(٢) .

قوله : وغسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله ، والأئمة عليهم السلام .

لقوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم الواردة في تعداد الأغسال : « ويوم الزيارة » ^(٣) وروى سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « وغسل الزيارة واجب » ^(٤) وهو محمول على تأكّد الاستحباب .

قوله : وغسل المقرّط في صلاة الكسوف مع احتراق القرص إذا أراد قضاءها على الأظهر .

اختلف الأصحاب في غسل قاضي الكسوف ، فقال الشيخ في الجمل بأستحبابه إذا

(١) التهذيب ١/١٠٥: ٢٧١ ، الاستبصار ١/٩٨: ٣١٦ ، الوسائل ٢/٩٣٠: ٢ أبواب غسل المسّ ب ١ ح ١٧ .

(٢) المعبر ١/٣٥٨ .

(٣) الفقيه ١/٤٤: ١٧٢ ، التهذيب ١/١١٤: ٣٠٢ ، الوسائل ٢/٩٣٩: ٢ أبواب الأغسال المسنونة ب ١ ح ١١ .

(٤) الكافي ٣: ٢/٤٠ ، الفقيه ١/٤٥: ١٧٦ ، التهذيب ١/١٠٤: ٢٧٠ ، الوسائل ٢/٩٣٧: ٢ أبواب الأغسال

المسنونة ب ١ ح ٣ .

احترق القرص كله وترك الصلاة متعمداً^(١)، واقتصر المفيد في المقتنة^(٢)، والمرضى في المصباح^(٣) على الترك متعمداً ولم يذكر استيعاب الاحتراق، وقال سلاّر بوجوب الغسل والحال هذه^(٤).

والذي وقفت عليه في هذه المسألة من الأخبار روايتان، روى إحداهما حريز، وعن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل ولم يصل فليغتسل من غد وليقض الصلاة، وإن لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل»^(٥).

والثانية: رواها محمد بن مسلم في الصحيح، عن أحدهما عليهما السلام، وهي طويلة قال في آخرها: «وغسل الكسوف، إذا احترق القرص كله فاغتسل»^(٦) وليس في هذه الرواية إشعار بكون الغسل للقضاء، بل المستفاد من ظاهرها أن الغسل للأداء.

والرواية الأولى قاصرة من حيث السند، وخالية من قيد الاستيعاب، لكن سيجيء إن شاء الله تعالى: أن القضاء إنما يثبت مع ذلك، والأحوط الغسل للقضاء مع تعمد الترك أخذاً بظاهر الرواية المتقدمة وإن ضعف سندها.

أما الغسل للأداء مع استيعاب الاحتراق (فلا ريب في استحبابه لصحة

(١) الجمل والعقود (الرسائل العشر): ١٦٨.

(٢) المقتنة: ٦.

(٣) نقله عنه في المعتبر ١: ٣٥٨.

(٤) المراسم: ٨١.

(٥) التهذيب ١: ١١٧/٣٠٩، الاستبصار ١: ٤٥٣/١٧٥٨، الوسائل ٢: ٩٦٠ أبواب الأغسال المستنونة ب ٢٥

ح ١٠.

(٦) التهذيب ١: ١١٤/٣٠٢، الوسائل ٢: ٩٣٩ أبواب الأغسال المستنونة ب ١ ح ١١.

وغسل التوبة سواء كان عن فسق أو كفر، وصلاة الحاجة، وصلاة الاستخارة.

وخسة للمكان :

وهي غسل دخول الحرم، والمسجد الحرام، والكعبة، والمدينة، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله.

مستنده (١).

قوله: وغسل التوبة، سواء كان عن فسق أو كفر.

المستند في ذلك ما رواه الشيخ في التهذيب مرسلًا عن الصادق عليه السلام: أنه قال لمن ذكر أنه يستمع الغناء من جوار مغنيات: «قم فاغتسل وصل ما بدا لك، واستغفر الله، واسأله التوبة» (٢) قال المصنف: وهذه مرسل، وهي متناولة صورة معينة فلا تتناول غيرها، والعمدة فتوى الأصحاب، منضماً إلى أن الغسل خير فيكون مراداً، ولأنه تفأل بغسل الذنب والجروح من دنسه (٣).

قوله: وصلاة الحاجة، وصلاة الاستخارة.

ليس المراد أي صلاة أوقعها المكلف لأحد الأمرين، بل صلوات مخصوصة ورد النص باستحباب الغسل قبلها، ولها مظان فليطلب منها.

قوله: وخسة للمكان، وهي: غسل دخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله.

يدل على ذلك قول الصادق عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم: «وإذا دخلت

(١) يدل ما بين القوسين في «س» و«ح»: فالأولى أن لا يترك بحال، لصحة مستنده وتضمنه الأمر بالغسل مع انتفاء ما يقتضي الحمل على الاستحباب، والله أعلم.

(٢) التهذيب ١/١١٦: ٣٠٤، الوسائل ٢/٩٥٧ أبواب الأغسال المسنونة ب ١٨ ح ١.

(٣) المعبر ١/٣٥٩.

مسائل أربع :

الأولى : ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما ، وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله .

الحرمين ، و يوم تدخل البيت »^(١) وفي رواية أخرى « وإذا أردت دخول البيت الحرام ، وإذا أردت دخول مسجد الرسول صلى الله عليه وآله »^(٢) .
قوله: الأولى، ما يستحب للفعل أو المكان يقدم عليهما، وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله.

لا يخفى أن ما يستحب للمكان في معنى ما يستحب للفعل ، لأنه يستحب لدخوله ، ولا ريب في اعتبار تقديم ما يستحب للفعل عليه ، ليحصل به الغرض المطلوب من الغسل ، وهو إيقاع ذلك الفعل الذي شرع لأجله الغسل على الوجه الأكمل ، ولأنه المستفاد من النص . أما ما يستحب للزمان فيعتبر إيقاعه فيه ، لأن معنى استحبابه للزمان استحبابه فيه .

واستثنى بعض الأصحاب^(٣) من ذلك غسل تارك صلاة الكسوف بالقيدين ، وغسل التوبة ، وغسل السعي إلى رؤية المصلوب ، وغسل قتل الوزغ ، فإن الغسل في هذه المواضع للفعل مع تأخره عنه . وهو غير جيد ، لأن الظاهر أن اللام في قوله : « للفعل » للغاية ، والمراد أن الغسل الذي يكون غايته الفعل يقدم عليه ، وحيث فلا استثناء ، لأن غسل تارك الكسوف إنما هو لأجل القضاء ، وغسل التوبة للصلاة التي يوقعها المكلف بعده كما يدل عليه الرواية . وأما رؤية المصلوب وقتل الوزغ فإنها أسباب للغسل لا غايات

(١) الفقيه ١٧٢/٤٤:١ ، التهذيب ٣٠٢/١١٤:١ ، الخصال ٥٠٨:٢ ، الوسائل ٩٣٩:٢ أبواب الأعدال المسنونة ب ١ ح ١١ .

(٢) التهذيب ٢٧٢/١٠٥:١ ، الوسائل ٩٤٠:٢ أبواب الأعدال المسنونة ب ١ ح ١٢ بتفاوت يسير .

(٣) منهم الكركي في جامع المقاصد ٣:١ .

الثانية : إذا اجتمعت أغسال مندوبة لا تكفي نية القربة ما لم ينو السبب . وقيل : إذا انضمَّ إليها غسل واجب كفاه نية القربة ، والأول أولى .
الثالثة والرابعة : قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب ليراه عامداً بعد ثلاثة أيام .

له ^(١) ، واستحباب الغسل لنفسه ، فيكون خارجاً من القسمين كما هو ظاهر .
قوله : الثانية ، إذا اجتمعت أغسال مندوبة لا تكفي نية القربة ما لم ينو السبب ، وقيل : ان انضمَّ إليها غسل واجب كفاه نيته ، والأول أظهر .
القول للشيخ — رحمه الله — ^(٢) ، والمعتمد تداخل الأغسال الواجبة والمندوبة مطلقاً ، والاكتفاء فيها بنية القربة وإن كان التعرض لنية السبب أولى ، وقد تقدم البحث في ذلك مفصلاً فلا نعيده .

قوله : الثالثة والرابعة ، قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب ليراه عامداً بعد ثلاثة أيام .

القول بالوجوب لأبي الصلاح ^(٣) على ما نقل عنه ، والظاهر أن مجرد السعي إلى الرؤية لا يكفي في الوجوب أو الاستحباب كما قد توهمه العبارة ، بل السعي مع الرؤية . والمستند في ذلك ما رواه ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه مرسلاً : « أن من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبةً » ^(٤) ولم أقف في ذلك على نص سوى هذه

(١) كذا والأنسب أن يكون : فانها سببان للغسل لاغيتين له .

(٢) المبسوط : ٤٠ .

(٣) الكافي في الفقه : ١٣٥ .

(٤) الفقيه ١ : ٤٥ / ١٧٥ ، الوسائل ٢ : ٩٥٨ أبواب الأغسال المسنونة ب ١٩ ح ٣ .

وكذلك غسل المولود . والأظهر الاستحباب .

الرواية ، وهي ضعيفة بالإرسال وجهالة المروي عنه ، ولا بأس بالمصير إلى الاستحباب ،
تمسكاً بمقتضى البراءة الأصلية ، وموافقة لفتوى فضلاء الأصحاب .

قوله: وكذلك غسل المولود، والأظهر الاستحباب.

المستند في ذلك رواية سماعة ، عن الصادق عليه السلام ، قال : « وغسل النفساء
واجب ، وغسل المولود واجب ، وغسل الميت واجب »^(١) وهي ضعيفة السند بعثمان بن
عيسى وسماعة ، فإنهما واقفيان ، والمعتمد الاستحباب ، ووقته حين الولادة .

الرّكن الثالث :

في الطهارة الترابية ،

والنظر في أطراف أربعة :

قوله: الرّكن الثالث في الطهارة الترابية.

الطهارة تنقسم إلى قسمين مائيّة وترابيّة ، وتسمّى الأولى : اختيارية ، والثانية : اضطرارية . والطهارة الترابية هي التيمم ، وهو لغة : القصد قال الله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون)^(١) أي : لا تقصدوا الرديء من المال تنفقون منه ، وقال عز وجل : (فتيمموا صعيداً طيباً)^(٢) أي : اقصدوا . ونقل في الشرع إلى الضرب على الأرض والمسح بالوجه واليدين على وجه القربة .

وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع :

قال الله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم)^(٣) ذكر جمع^(٤) من المفسرين أنّ أو في قوله تعالى : « أو جاء » بمعنى الواو ، كقوله : (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)^(٥) . يعني : وجاء أحدكم من الغائط ، لأنّ المجيء من الغائط

(١) البقرة: ٢٦٧ .

(٢) المائدة: ٦ .

(٣) النساء: ٤٣ ، المائدة: ٦ .

(٤) منهم الطبرسي في مجمع البيان ٥٢: ٢ ، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٢٠: ٥ .

(٥) الصافات: ١٤٧ .

ليس من جنس المرض والسفر حتى يصح عطفه عليهما فإنهما سبب لإباحة التيمم ،
والمجيء من الغائط سبب لإيجاب الطهارة .

وقال القاضي البيضاوي : وجه هذا التقسيم أنه المترخص بالتيمم إما محدث أو
جنب ، والحال المقتضية له في غالب الأمر مرض أو سفر ، والجنب لما سبق ذكره اقتصر
على بيان حاله ، والمحدث لما لم يجر ذكره ذكر أسبابه وما يحدث بالذات وما يحدث
بالعرض ، واستغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب وبيان العدد مجملًا ، فكأنه
قيل : وإن كنتم جنباً مرضى أو على سفر أو محدثين جئتم من الغائط أو لامستم النساء
فلم تجدوا ماء فتيمموا^(١) .

وهو جيد لولا ما ثبت عندنا من أن الملامسة كناية عن الجماع .

وأما الأخبار فكثيرة جداً ، منها : قول النبي صلى الله عليه وآله : « الصعيد الطيب
: طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين »^(٢) .

وقول الصادق عليه السلام : « إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء
طهوراً »^(٣) .

وأما الإجماع فمن المسلمين كافة .

(١) تفسير البيضاوي ٨٩:٢ .

(٢) سنن أبي داود ٣٣٢/٩١:١ ، سنن البيهقي ٢١٢:١ .

(٣) الفقيه ٢٢٣/٦٠:١ ، التهذيب ١٢٦٤/٤٠٤:١ ، الوسائل ٩٩٥:٢ أبواب التيمم ب ٢٤ ح ٢ . وصدرها
في الكافي ٣/٦٦:٣ .

الأول : ما يصح معه التيمم ، وهو ضروب :
الأول : عدم الماء ..

قوله: الأول، في ما يصح معه التيمم، وهو ضروب:
ذكر المصنف أن مسوغات التيمم ثلاثة : عدم الماء ، وعدم الوصلة إليه ، والخوف من استعماله ، ومرجعها إلى أمر واحد : وهو العجز عن استعمال الماء . وجعل العلامة في المنتهى أسباب العجز ثمانية : فقد الماء ، والخوف من استعماله ، والاحتياج إليه للعطش ، والمرض والجرح ، وفقد الآلة التي يتوصل بها إلى الماء ، والضعف عن الحركة ، وخوف الزحام يوم الجمعة أو عرفة ، وضيق الوقت عن استعمال الماء^(١) .
ولا يخفى اندراج الجميع في الأسباب الثلاثة التي ذكرها المصنف عدا ضيق الوقت ، وقد صرح المصنف في المعتبر بأنه غير مسوغ للتيمم^(٢) ، وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله .

قوله: الأول، عدم الماء.
أجمع العلماء كافة إلا من شذَّ على وجوب التيمم للصلاة مع فقد الماء ، سواء في ذلك الحاضر والمسافر . ويدل عليه مضافاً إلى الآية الشريفة روايات كثيرة ، كصحيفة ابن سنان ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصل ، فإذا وجد الماء فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلى »^(٣) وهو عام في كل فاقد .

(١) المنتهى ١: ١٣٢.

(٢) المعتبر ١: ٣٦٣.

(٣) التهذيب ١: ١٩٣/٥٥٦، ١٩٧/٥٧٢، والاستبصار ١: ١٦١/٥٥٨، الوسائل ٢: ٩٨٣ أبواب التيمم

ويجب عنده الطلب ، فيضرب غلوة سهمين في كل جهة من جهاته الأربع إن كانت الأرض سهلة ، وغلوة سهم إن كانت حَزنة .

وصحيحة جميل بن دراج : إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن إمام قوم أجنب وليس معه من الماء ما يكفيه للغسل ، ومعهم ما يتوضئون به ، يتوضأ بعضهم ويؤتمهم ؟ قال : « لا ، ولكن يتييم الإمام ويؤتمهم ، إن الله عز وجل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً »^(١) .

وصحيحة حماد بن عثمان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء ، أيتيم لكل صلاة ؟ فقال : « لا ، هو بمنزلة الماء »^(٢) .

وقال بعض العامة : الصحيح الحاضر إذا عدم الماء — كالمحبوس ومن انقطع عنه الماء — يترك التيمم والصلاة ، لأن التيمم مشروط بالسفر كما يدل عليه قوله : (وإن كنتم مرضى أو على سفر)^(٣) .

وبطلانه ظاهر ، لأن ذكر السفر في الآية يخرج مخرج الغالب ، لأن عدم الماء في الحضر نادر ، وإذا خرج الوصف مخرج الغالب انتفت دلالة على نفي الحكم عما عدا محل الوصف ، كما حقق في محله .

قوله : ويجب عنده الطلب ، فيضرب غلوة سهمين في كل جهة من جهاته الأربع إن كانت الأرض سهلة ، وغلوة سهم إن كانت حَزنة .

أجمع علماؤنا وأكثر العامة^(٤) على أن من كان عذره عدم الماء لا يسوغ له التيمم إلا

(١) الكافي ٣/٦٦:٣ بضاوت يسير، الفقيه ١/٦٠:٢٢٣، التهذيب ١/٤٠٤:١٢٦٤، الوسائل ٢/٩٩٥: أبواب التيمم ب ٢٤ ح ٢ .

(٢) التهذيب ١/٢٠٠:٥٨١، الاستبصار ١/١٦٣:٥٦٦، الوسائل ٢/٩٩٠: أبواب التيمم ب ٢٠ ح ٣ .

(٣) نقله عن زفر في تفسيره ٥:٢١٨، والمحلى ٢:١١٨، وعمدة القاري ٤:٧ . ونقله عن أبي حنيفة في الشرح الكبير (المغني) ١:٢٦٨، وبداية المجتهد ١:٦٣ .

(٤) منهم الكاشاني في بدائع الصنائع ١:٤٧، وابن رشم في بداية المجتهد ١:٦٥ .

.

بعد الطلب إذا أمل الإصابة وكان في الوقت سعة ، حكى ذلك المصنف في المعتبر ،
والعلامة في المنتهى^(١) . وبدل عليه ظاهر قوله تعالى : (فلم تجدوا ماءً) فإنّ عدم
الوجدان لا يتحقق عرفاً إلا بعد الطلب ، أو يتقن عدم الإصابة ، وما رواه الشيخ في
الحسن ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : « إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب
ما دام في الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمم وليصل في آخر الوقت ، فإذا وجد
الماء فلا قضاء عليه ، وليتوضأ لما يستقبل »^(٢) .

وعن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام قال : « يطلب
الماء في السفر ، إن كانت الخزونة فغلو ، وإن كانت سهولة فغلوتين ، لا يطلب أكثر من
ذلك »^(٣) .

ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ ، عن داود الرقي قال ، قلت لأبي عبد الله عليه
السلام : أكون في السفر وتحضر الصلاة وليس معي ماء ويقال : إنّ الماء قريب متاً ،
فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً ؟ قال : « لا تطلب الماء ولكن تيمم فإنّي أخاف
عليك التخلف عن أصحابك فتضلّ ويأكلك السبع »^(٤) .

وعن يعقوب بن سالم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يكون معه
ماء ، والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك ؟ قال : « لا أمره أن يغرر بنفسه

(١) المعتبر ١: ٣٩٢ ، والمنتهى ١: ١٣٨ .

(٢) التهذيب ١: ١٩٢/٥٥٥ و ٥٨٩/٢٠٣ ، الاستبصار ١: ٥٤٨/١٥٩ و ٥٧٤/١٦٥ ، الوسائل ٢: ٩٦٣ أبواب

التيمم ب ١ ح ١ .

(٣) التهذيب ١: ٢٠٢/٥٨٦ ، الاستبصار ١: ٥٧١/١٦٥ ، الوسائل ٢: ٩٦٣ أبواب التيمم ب ١ ح ٢ .

(٤) التهذيب ١: ١٨٥/٥٣٦ ، الوسائل ٢: ٩٦٤ أبواب التيمم ب ٢ ح ١ .

فيعرض له لصّ أو سبع»^(١) لأنّا نجيب عنهما :

أولاً : بالظن في السند ، فإنّ داود الرقي ضعيف جداً على ما قاله النجاشي^(٢) ، وفي طريق الرواية الثانية معلّى بن محمّد ، وقال النجاشي : إنّه مضطرب الحديث والمذهب^(٣) .

وثانياً : بالقول بالموجب ، فإن مقتضاها سقوط الطلب مع الخوف على النفس أو المال ونحن نقول به .

واختلف الأصحاب في كيفية الطلب وحده ، فقال الشيخ في المبسوط : والطلب واجب قبل تضييق الوقت في رحله وعن يمينه وعن يساره وسائر جوانبه رمية سهم أو سهمين إذا لم يكن هناك خوف^(٤) .

وقال في النهاية : ولا يجوز له التيمم في آخر الوقت إلّا بعد طلب الماء في رحله وعن يمينه و يساره مقدار رمية أو رميتين إذا لم يكن هناك خوف^(٥) . ولم يفرّق في الأرض بين السهلة والحزنة .

وقال المفيد في المقتعة : ومن فقد الماء فلا يتيمم حتى يدخل وقت الصلاة ، ثم يطلبه أمامه وعن يمينه وعن شماله مقدار رمية سهمين من كلّ جهة إن كانت الأرض سهلة ،

(١) الكافي ٣: ٦٥/٨ ، التهذيب ١: ١٨٤/٥٢٨ ، الوسائل ٢: ٩٦٤ أبواب التيمم ب ٢ ح ٢ .

(٢) رجال النجاشي : ٤١٠/١٥٦ .

(٣) رجال النجاشي : ٤١٨/١١١٧ .

(٤) المبسوط ١: ٣١ .

(٥) النهاية : ٤٨ .

.....

وإن كانت حزنة يطلبه من كل جهة مقدار رمية سهم واحد^(١).

وقال ابن إدريس : وحده ما وردت به الروايات وتواتر به النقل في طلبه إذا كانت الأرض سهلة : غلوة سهمين ، وإذا كانت حزنة : فغلوة سهم^(٢) .
ولم يقدره السيد المرتضى في الجمل^(٣) ولا الشيخ في الخلاف^(٤) بقدر ، ولم أقف في الروايات على ما يعطي هذا التحديد سوى رواية السكوني المتقدمة^(٥) ، وهي ضعيفة السند جداً كما اعترف به المصنف في المعتبر فإنه قال : والتقدير بالغلوة والغلوتين رواية السكوني وهو ضعيف ، غير أن الجماعة عملوا بها ، والوجه أنه يطلب من كل جهة يرجو فيها الإصابة ولا يكلف التباعد بما يشق ، ورواية زرارة^(٦) تدل على أنه يطلب دائماً ما دام في الوقت حتى يخشى الفوات ، وهو حسن والرواية واضحة السند والمعنى^(٧) .

هذا كلامه — رحمه الله — وهو في محله ، لكن سيأتي إن شاء الله^(٨) أن مقتضى كثير من الروايات جواز التيمم مع السعة ، فيمكن حمل ما تضمنته رواية زرارة من الأمر بالطلب إلى أن يتضيق الوقت على الاستحباب . والمعتمد اعتبار الطلب من كل جهة يرجو فيها الإصابة بحيث يتحقق عرفاً عدم وجدان الماء .

(١) المقنعة: ٨.

(٢) السرائر: ٢٦.

(٣) جل العلم والعمل: ٦١.

(٤) الخلاف ١: ٣٥.

(٥) في ص ١٧٩.

(٦) المتقدمة في ص ١٧٩.

(٧) المعتبر ١: ٣٩٣.

(٨) في ص ٢١٠.

.

وينبغي التنبيه لأمر :

الأول : إنما يجب الطلب مطلقاً أو في^(١) الجهات الأربع مع احتمال الظفر، فلو تيقن عدم الإصابة في بعض الجهات أو مطلقاً فلا طلب ، لانقضاء الفائدة ، ولو غلب على ظنه ذلك لم يسقط ، لجواز كذبه .

وقال بعض العامة : يجب الطلب وإن تيقن عدم الماء^(٢) . وهو خطأ ، لأن الطلب مع تيقن عدم الإصابة عبث لا يقع الأمر به من الشارع .

الثاني : لو تيقن وجود الماء لزمه السعي إليه ما دام الوقت باقياً والمكنة حاصلة ، سواء كان قريباً أم بعيداً ، وسواء استلزم السعي فوات مطلوبه — إذا لم يكن مضراً بحاله — أم لا ، لقدرتة على الماء .

وقال في المعتبر : من تكرر خروجه من مصره كالحطاب والحشاش لو حضرته الصلاة ولا ماء ، فإن أمكنه العود ولما يفت مطلوبه عاد ولو تيمم لم يجزئه ، وإن لم يمكنه إلا بفوات مطلوبه ففي التيمم تردد أشبهه الجواز دفعاً للضرر^(٣) .

الثالث : لو خاف على نفسه أو ماله لو فارق مكانه لم يجب الطلب ، دفعاً للحرَج .
اللازم من وجوب السعي معه ، ويدل عليه رواية داود الرقي ويعقوب بن سالم المتقدمان^(٤) ، وفحوى صحيحة الحلبي : إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر

(١) في «ح» زيادة: بعض.

(٢) كالشافعي في الأم ١: ٤٦.

(٣) المعتبر ١: ٣٦٥.

(٤) في ص ١٧٩.

ولو أخلّ بالطلب حتى ضاق الوقت أخطأ وصحّ تيممه وصلاته على الأظهر .

بالركية^(١) وليس معه دلو، قال : « ليس عليه أن يدخل الركبة ، لأنّ ربّ الماء هورت الأرض فليتيمم »^(٢) .

الرابع : قال في المنتهى : لو طلب قبل الوقت لم يعتدّ به ووجب إعادته ، لأنّه طلب قبل المخاطبة بالتيمم فلم يسقط فرضه ، ثم اعترف بأنّ ذلك إنما هو إذا أمكن تجدد الماء في موضع الطلب ، وإلا لم يجب عليه الطلب ثانياً^(٣) .

وهو جيّد إن قلنا أنّ الطلب إنما هو في الغلوات كما هو رواية السكوني ، وأما على رواية زرارة فيجب الطلب ما أمل الإصابة في الوقت سواء كان قد طلب قبل الوقت أم لا .

قوله: ولو أخلّ بالطلب حتى ضاق الوقت أخطأ وصحّ تيممه وصلاته على الأظهر.

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، والوجه فيه أنّ الطلب يسقط مع ضيق الوقت عنه ويجب على المكلف التيمم ، لأنّه غير واجد للماء كما هو المقدّر ، وأداء الصلاة بتلك الطهارة ، وقد امتثل لأنّه المفروض ، والأمريقتضي الأجزاء .

وقال الشيخ في المبسوط والخلاف : لو أخلّ بالطلب لم يصحّ تيممه^(٤) . ويلزم على قوله لو تيمّم وصلّى أن يعيد الصلاة ، وبه قطع الشهيد — رحمه الله — في الدروس

(١) الركبة: البئر. وجمعها ركيّ وركايا - الصحاح ٦: ٢٣٦١.

(٢) الفقيه ١: ٥٧/٢١٣، المحاسن: ٣٧٢/١٣٣، الوسائل ٢: ٩٦٥ أبواب التيمم ب ٣ ح ١.

(٣) المنتهى ١: ١٣٩.

(٤) المبسوط ١: ٣١، والخلاف ١: ٣٥.

والبيان^(١) .

واستشكله المصنف في المعتبر : بأنه مع ضيق الوقت يسقط الطلب و يتحتم التيمم فيكون مجزياً وإن أخلّ بالطلب وقت السعة ، لأنه يكون مؤدياً فرضه بطهارة صحيحة وصلاة مأمور بها^(٢) . وهو حسن .

ويمكن أن يحمل كلام الشيخ على ما إذا أخلّ بالطلب وتيمم مع السعة فإن تيممه لا يصح قطعاً .

وقال في المنتهى : لو كان بقرب المكلف ماء وتمكّن من استعماله وأهمل حتى ضاق الوقت فصار لو مشى إليه خرج الوقت فإنه يتيمم ، وفي الإعادة وجهان أقر بهما الوجوب^(٣) . ويتوجه عليه ما سبق .

فروع :

الأول : لو أخلّ بالطلب وضاق الوقت فتيمم وصلى ثم وجد الماء في محل الطلب فالأظهر أنه كعدمه ، لما ذكرناه من الدليل . وقيل بوجوب الإعادة هنا^(٤) ، تعويلاً على رواية أبي بصير، قال : سألت عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فنسيه وتيمم وصلى ثم ذكر أن معه ماء قبل أن يخرج الوقت ، قال : « عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة »^(٥) .

(١) الدروس : ١٩ ، والبيان : ٣٤ .

(٢) المعتبر ١ : ٣٦٥ .

(٣) المنتهى ١ : ١٥٢ .

(٤) كما في الدروس : ١٩ ، والبيان : ٣٤ .

(٥) الكافي ٣ : ١٠ / ٦٥ ، التهذيب ١ : ٢١٢ / ٦١٦ ، الوسائل ٢ : ٩٨٢ أبواب التيمم ب ١٤ ح ٥ .

.

وهي مع ضعف سندها بعثمان بن عيسى ، واشترك أبي بصير، وجهالة المسؤل، إنما تدلّ على الإعادة إذا نسي الماء في رحله وتيمّم وصلّى ثمّ ذكر في الوقت ، وهو خلاف محل النزاع .

الثاني : لو كان معه ماء فأراقه قبل الوقت ، أو مرّ بماء فلم يتطهّر ، ودخل الوقت ولا ماء تيمّم وصلّى ولا إعادة إجماعاً قاله في المنتهى ^(١) . ولو كان ذلك بعد دخول الوقت فكذلك على الأظهر وإن علم باستمرار الفقد ، لأنّه صلّى صلاة مأموراً بها بتيمّم مشروع فكانت مجزية . وقطع الشهيد في الدروس والبيان بوجوب الإعادة هنا للتفريط ^(٢) . وجعله العلامة في التذكرة احتمالاً ، قال : فحينئذ يعيد واحدة لا ما بعدها كما لو أراق قبل الوقت ، ويحتمل قضاء كلّ صلاة يؤذيها بوضوء واحد في عادته ^(٣) .

والأصحّ السقوط مطلقاً ، وظاهر المعتمد أنّه لا خلاف فيه بين الأصحاب ^(٤) .

الثالث : لو كان الماء موجوداً عنده فأخلّ باستعماله حتى ضاق الوقت عن الطهارة المائية والأداء ، فهل يتطهر ويقضي أو يتيمّم ويؤدّي ؟ فيه قولان ، أظهرهما الأوّل ، وهو خيرة المصنف في المعتمد ^(٥) ، لأنّ الصلاة واجب مشروط بالطهارة ، والتيمّم إنما يسوغ مع العجز عن استعمال الماء ، والحال أنّ المكلف واجد للماء ، متمكّن من استعماله ، غاية الأمر أنّ الوقت لا يتسع لذلك ولم يثبت كون ذلك مسوّغاً للتيمّم .

وقال العلامة في المنتهى : يجب التيمّم والأداء ، لقوله عليه السلام في صحيحة حماد

(١) المنتهى ١: ١٥٢ .

(٢) الدروس: ١٩ ، والبيان: ٣٤ .

(٣) التذكرة ١: ٦١ .

(٤) (٥) المعتمد ١: ٣٦٦ .

ولا فرق بين عدم الماء أصلاً ووجود ماء لا يكفيه لطهارته .

ابن عثمان : « هو بمنزلة الماء »^(١) قال : وإنما يكون بمنزلة لوساواه في أحكامه ، ولا ريب أنه لو وجد الماء وتمكّن من استعماله وجب عليه الأداء فكذا لو وجد ما ساواه^(٢) .

قلت : ويدل عليه فحوى قول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي : « إن ربّ الماء هو ربّ الأرض »^(٣) وفي صحيحة جميل : « إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً »^(٤) وهذا القول لا يخلو من رجحان ، ولا ريب أن التيمم والأداء ثم القضاء بالطهارة المائية أحوط .

قوله: ولا فرق بين عدم الماء أصلاً ووجود ماء لا يكفيه لطهارته .

إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في الطهارة بين الوضوء والغسل ، وبهذا التعميم صرح في المنتهى والتذكرة وأسنده إلى المائتا^(٥) ، والوجه فيه قوله تعالى : (فلم تجدوا ماءً)^(٦) إذ المتبادر منه نفى وجدان ما يكفي في الطهارة ، كقوله تعالى في كفارة اليمين : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام)^(٧) فإنّ المراد — والله أعلم — : فمن لم يجد إطعام عشرة مساكين ، ولهذا لم يجب إطعام البعض لو تمكّن منه .

(١) المقدمة في ص (١٧٨) .

(٢) المنتهى (١ : ١٣٧) .

(٣) الفقيه (١ : ٢١٣/٥٧) ، المحاسن : (١٣٣/٣٧٢) ، الوسائل (٢ : ٩٦٥) أبواب التيمم ب (٣) ح (١) .

(٤) المقدمة في ص (١٧٨) .

(٥) المنتهى (١ : ١٣٣) ، التذكرة (١ : ٦٥) .

(٦) النساء : (٤٣) ، المائدة : (٦) .

(٧) المائدة : (٨٩) .

.

وقال بعض العامة : الجنب إذا وجد ماءً لا يكفيه لطهارته استعمل الماء وتيمم^(١) .
وحكى في المنتهى عن بعض الشافعية ذلك في الحدث الأصغر أيضاً^(٢) ، لأنه واجد للماء
فلا يسوغ له التيمم قبل استعماله . وجوابه منع الوجدان كما بيناه .

وقطع العلامة في النهاية بأن المحدث لو وجد من الماء ما لا يكفيه لطهارته لم يجب
عليه استعماله بل تيمم ، واحتمل في الجنب مساواته للمحدث ، وجوب صرف الماء إلى
بعض أعضائه ، لجواز وجود ما يكمل به الطهارة ، قال : والموالاة ساقطة هنا بخلاف
المحدث^(٣) .

وجزم في التذكرة بعدم وجوب استعمال ما لا يكفي في الطهارة ، سواء في ذلك
الجنب وغيره ، وأسنده إلى الأصحاب^(٤) . وهو المعتمد ، إذ التكليف بالغسل إنما يتوجه
مع التمكن منه ، وإنما يتحقق بالتمكن من جميع أجزائه ، ويؤيده ما رواه الشيخ في
الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام : في رجل أجنب في سفر ومعه
ماء قدر ما يتوضأ به ، قال : « يتيمم ولا يتوضأ »^(٥) ونحوه روى الحلبي في الصحيح ،
عن أبي عبد الله عليه السلام^(٦) . ولو كان غسل البعض واجباً مع التمكن منه لبيتنه عليه
السلام .

(١) منهم ابن حزم في المحلى (٢ : ١٣٧) ، وابن قدامة في المغني والشرح الكبير (١ : ٢٧٠ ، ٢٨١) .

(٢) المنتهى (١ : ١٣٤) .

(٣) نهاية الأحكام (١ : ١٨٦) .

(٤) التذكرة (١ : ٦٥) .

(٥) التهذيب (١ : ٤٠٥/١٢٧٢) ، الوسائل (٢ : ٩٩٦) أبواب التيمم ب (٢٤) ح (٤) .

(٦) التهذيب (١ : ٤٠٥/١٢٧٣) ، الوسائل (٢ : ٩٩٦) أبواب التيمم ب (٢٤) ح (٤) .

الثاني : عدم الوصلة إليه .. فمن عُذِمَ الثمن فهو كمن عُذِمَ الماء ، وكذا إن وجده بثمان يضرّ به في الحال .

قال المصنف في الاعتبار : وكذا لو تضرر بعض أعضائه بالمرض تيمم ولم يغسل الصحيح ، وكذا لو كان بعض أعضائه نجساً ولا يقدر على طهارته بالماء تيمم وصلى ، ولا إعادة في شيء من ذلك ^(١) . وهو جيد ، لأن الوضوء والغسل مركب ، ومن شأن المركب الارتفاع بارتفاع جزئه فينتقل إلى بدله لتعذره ، ولا ينتقض بالجيرة ، لخروجها بنص خاص كما بيناه ^(٢) .

قوله: الثاني، عدم الوصلة إليه؛ فن عُذِمَ الثمن فهو كمن عُذِمَ الماء، وكذا إن وجده بثمان يضرّ به في الحال .

ظاهر العبارة وصريح المعتبر ^(٣) أنّ المراد بالحال هنا ما قابل المآل ^(٤) ، وقيل : إنّ المراد به حال المكلف ليعم الاستقبال ، حيث لا يتوقع المكلف حصول مال فيه عادة ، لا اشتراكهما في الضرر ^(٥) .

أمّا جواز التيمم مع فقد الثمن حيث يتوقف حصول الماء عليه فظاهر ، لأنّ من هذا شأنه لا يكون واجداً للماء المباح ، فينتقل فرضه إلى التيمم .

وأمّا جوازه مع وجود الماء بثمان يضرّ به في الحال فأسنده في المعتبر إلى فتوى الأصحاب ^(٦) ، واستدلّ عليه بأنّ من خشي من لصّ أخذ ما يحجف به لم يجب عليه السعي وتعرض المال للتلف ، وإذا ساغ التيمم هناك دفعاً للضرر ساغ هنا . وبرواية

(١) المعتبر (١ : ٣٦٩) .

(٢) في ص (٢٣٥) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٦٩) .

(٤) الجواهر (٥ : ٩٩) . لعدم العلم بالبقاء الى وقته ، ولا مكان حصول مال فيه على تقدير البقاء .

(٥) كما في المسالك (١ : ١٦) .

(٦) المعتبر (١ : ٣٧٠) .

مسوغات التيمم ١٨٩

وإن لم يكن مضرّاً في الحال لزمه شراؤه ولو كان بأضعاف ثمنه المعتاد . وكذا القول في الآلة .

يعقوب بن سالم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو نحو ذلك ، قال : « لا أمره أن يغتر بنفسه فيعرض له لصّ أو سبع »^(١) وهو حسن .

ويؤيده عموم قوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج)^(٢) وقوله عز وجل : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)^(٣) .

قوله : وإن لم يكن مضرّاً به في الحال لزمه شراؤه وإن كان بأضعاف ثمنه المعتاد .

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وقال ابن الجنيد : إذا كان الثمن غالياً تيمم وصلى ، وأعاد إذا وجد الماء^(٤) . وهو ضعيف .

لنا : أنه واجد للماء لقدرته عليه بالثمن المتمكّن منه فلا يسوغ له التيمم ، كما في خصال الكفارة المرتبة ، وما رواه صفوان في الصحيح ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء ، فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم وهو واجد لها ، يشتري ويتوضأ أو يتيمم ؟ قال : « لا ، بل يشتري ، قد أصابني مثل هذا فاشتريت وتوضأت ، وما يشتري بذلك مال كثير »^(٥) .

(١) الكافي (٣ : ٨/٦٥) ، التهذيب (١ : ٥٢٨/١٨٤) ، الوسائل (٢ : ٩٦٤) أبواب التيمم ب (٢) ح (٢) .

(٢) الحج : (٧٨) .

(٣) البقرة : (١٨٥) .

(٤) نقله في المعبر (١ : ٣٦٩) .

(٥) الكافي (٣ : ١٧/٧٤) ، الفقيه (١ : ٧١/٢٣) ، التهذيب (١ : ١٢٧٦/٤٠٦) ، الوسائل (٢ : ٩٩٧) أبواب التيمم ب (٢٦) ح (١) .

الثالث: الخوف ، ولا فرق في جواز التيمم بين أن يخاف لصاً أو سُبُعاً أو يخاف ضياع مال .

ولو بذل له المال أو وهب منه ^(١) وجب القبول ولا يسوغ له التيمم ، لأنه واجد للماء ، ولو بذل له بئس وليس معه فبذل له الثمن قال الشيخ : يجب قبوله ، لأنه متمكن منه ^(٢) . واستشكله المصنف في المعتبر بأن فيه منة بالعادة ولا يجب تحمّل المنة ^(٣) . وهو ضعيف ، لجواز انتفاء المنة ، ومنع عدم وجوب تحمّلها إذا توقف الواجب عليه . ولو امتنع من قبول الهبة لم يصح تيممه ما دام الماء أو الثمن باقياً في يد المالك المقيم على البذل .

قوله: الثالث، الخوف: ولا فرق في جواز التيمم بين أن يخاف لصاً أو سُبُعاً أو يخاف ضياع مال.

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب على ما نقله جماعة ^(٤) ، بل قال في المنتهى : إنه لا يعرف فيه خلافاً بين أهل العلم ^(٥) . وقد ورد به روايات كثيرة ، منها : روايتا يعقوب بن سالم وداود الرقي المتقدمتان ^(٦) . وصحيحة الحلبي : إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو؟ قال : « ليس عليه أن يدخل الركبة ، لأن رب الماء هورب الأرض فليتيمم » ^(٧) .

(١) كذا ، والأُنسب أن يكون : له . ويعني به : الماء .

(٢) المبسوط (١ : ٣١) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٧١) .

(٤) منهم المحقق في المعتبر (١ : ٣٦٦) ، والعلامة في التذكرة (١ : ٦١) .

(٥) المنتهى (١ : ١٣٤) .

(٦) في ص (١٧٩) .

(٧) المقدمة في ص (١٨٢) .

وكذا لو خشي المرض الشديد أو الشين باستعماله الماء جاز له التيمم .

وإطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي أنه لا فرق في الخوف بين أن يكون على النفس أو المال أو البضع ، ولا في الخوف بين أن يكون لسبب أو لمجرد الجبن ، ولا في المال الذي يخاف تلفه بين القليل والكثير ، المضر فوته وعدمه . وبهذا التعميم جزم الشارح - قدس سره - قال : والفارق بينه وبين الأمر ببذل المال الكثير لشراء الماء النص ، لا كون الحاصل في مقابلة الأول هو الثواب لبذله في عبادة اختياراً ، وفي الثاني العوض وهو منقطع ^(١) ، لأن تارك المال للص وغيره طلباً للماء داخل في موجب الثواب أيضاً ^(٢) .

قلت : وكأنه أشار بالنص إلى روايتي يعقوب بن سالم ، ودادود الرقي ^(٣) الدالتين على جواز التيمم مع الخوف من اللص ، المتناولتين بإطلاقهما للخوف عن فوات المال القليل والكثير ، وصحيحة صفوان ^(٤) المتضمنة للأمر بشراء ماء الوضوء وإن كان بألف درهم مع التمكن منه .

وفي سند الروایتين الأولين ضعف ، وفي دلالتهما قصور ، إلا أنهما مؤيدتان بعموم ما دلّ على رفع الحرج والعسر ، ولا ريب أنّ في تعريض النفس والمال للصوص حرجاً عظيماً ومهانة على النفس ، بخلاف بذل المال اختياراً ، فإنه لا غضاضة فيه على أهل المروّة بوجه ، ولعلّ ذلك هو الفارق بين الموضعين .

قوله : وكذا لو خشي المرض الشديد أو الشين باستعمال الماء جازله التيمم .

المرض الشديد باستعمال الماء يتحقق بخوف حدوثه ، أو زيادته ، أو ببطء برئه ،

(١) يعني به : أنّ الحاصل في مقابله هو عوضه وثمنه فيكون في ذمة السارق ، بخلاف الأول فإنّ الحاصل في

مقابله هو الثواب .

(٢) المسالك (١ : ١٦) .

(٣) المتقدمتين في ص (١٧٩) .

(٤) المتقدمة في ص (١٨٩) .

.

ويشمل ما كان عاماً لجميع البدن أو مختصاً بعضو. ويدل على جواز التيمم للمريض بأنواعه إذا خاف الضرر باستعمال الماء قوله تعالى: (وإن كنتم مرضى) ^(١) إذ المراد - والله أعلم - : وإن كنتم مرضى ، مرضاً تخافون معه من استعمال الماء ، أو يشق عليكم معه استعماله . ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجنب تكون به القروح ، قال : « لا بأس بأن لا يغتسل ، يتيمم » ^(٢) .

أما الجواز مع خوف حدوث المرض الشديد باستعمال الماء فيدل عليه عموم قوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ^(٣) وقوله عز وجل : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ^(٤) .

وصحيفة أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام : في الرجل تصيبه الجنابة وبه قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه البرد ، قال : « لا يغتسل ، يتيمم » ^(٥) .

وصحيفة داود بن سرحان ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل تصيبه الجنابة وبه جروح أو قروح أو يخاف على نفسه من البرد ، قال : « لا يغتسل ، ويتيمم » ^(٦) . ولو كان المرض يسيراً كوجع الرأس والضررس فهو غير مسوغ للتيمم عند المصنف ^(٧)

(١) المائدة : (٦) .

(٢) التهذيب (١ : ١٨٤ / ٥٣٠) ، الوسائل (٢ : ٩٦٧) أبواب التيمم ب (٥) ح (٥ ، ١١) بتفاوت يسير .

(٣) الحج : (٧٨) .

(٤) البقرة : (١٩٥) .

(٥) التهذيب (١ : ١٩٦ / ٥٦٦) ، الوسائل (٢ : ٩٦٨) أبواب التيمم ب (٥) ح (٧) .

(٦) التهذيب (١ : ١٨٥ / ٥٣١) ، الوسائل (٢ : ٩٦٨) أبواب التيمم ب (٥) ح (٨) .

(٧) المعتبر (١ : ٣٦٥) .

.

والعلامة^(١) ، لانتفاء الضرر معه . واستشكله الشهيد — رحمه الله — في الذكرى^(٢) بالعسر والخرج ، وقول النبي صلى الله عليه وآله : « لا حرج »^(٣) .

وربما كان الخلاف مرتفعاً في المعنى، فإنه مع الضرورة والمشقة الشديدة يجوز التيمم عند الجميع ، لأنَّ المرض والحال هذه لا يكون يسيراً ، ومع انتفاء المشقة وسهولة المرض لا يسوغ التيمم عند الجميع أيضاً .

واطلاق النص وكلام أكثر الأصحاب يقتضي أنه لا فرق في هذا الحكم بين متعمّد الجنابة وغيره ، ويؤيده أن الجنابة على هذا التقدير غير محرمة إجماعاً كما نقله في المعتبر^(٤) ، فلا يترتب على فاعله عقوبة^(٥) ، و[في] التكاثر التفرير بالنفس عقوبة .

وقال الشيخان : إن أجنب نفسه مختاراً لم يحز له التيمم وإن خاف التلف أو الزيادة في المرض^(٦) ، واستدل عليه في الخلاف بصحيفة^(٧) عبد الله بن سليمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في رجل تخوف أن يغتسل فيصيبه عتت ، قال : « يغتسل وإن أصابه ما أصابه »^(٨) .

وصحيفة محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة في

(١) المنتهى (١ : ١٣٦) ، والتذكرة (١ : ٦٢) .

(٢) الذكرى : (٢٢) .

(٣) سنن ابن ماجه (٢ : ١٠١٣/٣٠٤٩ ، ٣٠٥٢) ، سنن أبي داود (٢ : ٢١١/٢٠١٤ ، ٢٠١٥) .

(٤) المعتبر (١ : ٣٦٣) .

(٥) الجواهر (٥ : ١٠٨) . مع أن المتجه على مذهب الخصم حرمة الجنابة والحال هذه .

(٦) المفيد في المقنعة : (٨) ، والشيخ في الخلاف (١ : ٣٩) ، والمبسوط (١ : ٣٠) ، والنهاية : (٤٦) .

(٧) في «س» و«ح» : برواية .

(٨) التهذيب (١ : ٥٧٥/١٩٨) ، الاستبصار (١ : ٥٦٣/١٦٢) ، الوسائل (٢ : ٩٨٦) أبواب التيمم ب

(١٧) ح (٣) .

الليلة الباردة ، قال : « اغتسل على ما كان ، فإنه لا بد من الغسل »^(١) .
وأجاب عنهما في المعتبر بعدم الصراحة في الدلالة ، لأنّ العتت المشقة ، وليس كلّ مشقة تلفاً ، ولأنّ قوله عليه السلام : « على ما كان » ليس حجة في موضع النزاع وإن دل بإطلاقه ، فدفع الضرر المظنون واجب عقلاً لا يرتفع بإطلاق الرواية ، ولا يخصّ بها عموم نفي الحرج^(٢) . وهو جيد .
ويتوجه عليهما أيضاً أنّهما متروكتا الظاهر ، إذ لا تقييد فيهما بتعمّد الجنابة ، ولا قائل بضمومنها على الإطلاق .
نعم روى الكليني — رحمه الله تعالى — عن عليّ بن إبراهيم رفعه قال : « إن أجنب نفسه فعليه أن يغتسل على ما كان منه ، وإن احتمل تيمّم »^(٣) .
وعن عليّ بن أحمد رفعه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن مجدور أصابته جنابة ، قال : « إن كان أجنب هو فليغتسل ، وإن كان احتمل فليتيمّم »^(٤) .
وضعف سندهما يمنع من التمسك بهما .
ويرجع المريض في معرفة الضرر باستعمال الماء إلى الظنّ الحاصل من التجربة ، أو إخبار العارف وإن كان فاسقاً ، إذ غاية ما تقيد به الآية الشريفة اعتبار ظنّ الضرر فيكفي حصوله بأيّ وجه اتفق .
وأما الشين فقيل : إنه عبارة عمّا يعلو البشرة من الخشونة المشوّهة للخلقة ، الناشئة من

(١) التهذيب (١ : ٥٧٦/١٩٨) ، الاستبصار (١ : ٥٦٤/١٦٣) ، الوسائل (٢ : ٩٨٧) أبواب التيمم ب (١٧) ح (٤) .

(٢) المعتبر (١ : ٣٩٧) .

(٣) الكافي (٣ : ٢/٦٧) ، الوسائل (٢ : ٩٨٦) أبواب التيمم ب (١٧) ح (٢) .

(٤) الكافي (٣ : ٣/٦٨) ، الفقيه (١ : ٢١٩/٥٩) ، التهذيب (١ : ٥٧٤/١٩٨) ، الاستبصار (١ : ٥٦٢/١٦٢) ، الوسائل (٢ : ٩٨٦) أبواب التيمم ب (١٧) ح (١) .

وكذا لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش إن استعمله .

استعمال الماء في البرد الشديد ، وربما بلغت تشقق الجلد وخروج الدم^(١) . وقد قطع الأصحاب بجواز التيمم مع ذلك ، دفعاً للضرر اللازم من وجوب استعمال الماء معه . واعتبر فيه العلامة في المنتهى التفاحش^(٢) ، ولا بأس به .

قوله: وكذا لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش إن استعمله في الحال أو المآل .

هذا مذهب العلماء كافة قاله في المعتبر^(٣) ، والمستند فيه ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام : إنه قال في رجل أصابته جنابة في السفر وليس معه إلا ماء قليل يخاف إن هو اغتسل أن يعطش ، قال : « إن خاف عطشاً فلا يهرق منه قطرة ، ولتيمم بالصعيد، فإنّ الصعيد أحبّ إليّ »^(٤) .

وفي الصحيح ، عن محمد الحلبي قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الجنب يكون معه الماء القليل ، فإن هو اغتسل به خاف العطش ، أيعتسل به أو يتيمم ؟ قال : « بل يتيمم ، وكذلك إذا أراد الوضوء »^(٥) .

قال في المعتبر : ولو خشي العطش على رفيقه أو دوابه استبقى الماء ويتيمم ، لأنّ حرمة أخيه المسلم كحرمة ، ولأنّ حرمة المسلم آكد من حرمة الصلاة ، والخوف على الدواب خوف على المال، ومعه يجوز التيمم^(٦) . هذا كلامه — رحمه الله تعالى — .

(١) كما في المسالك (١ : ١٦) .

(٢) المنتهى (١ : ١٣٥) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٦٧) .

(٤) التهذيب (١ : ١٢٦٧/٤٠٤) ، الوسائل (٢ : ٩٩٦) أبواب التيمم ب (٢٥) ح (١) .

(٥) التهذيب (١ : ١٢٧٥/٤٠٦) ، الوسائل (٢ : ٩٩٧) أبواب التيمم ب (٢٥) ح (٢) .

(٦) المعتبر (١ : ٣٦٨) .

الظرف الثاني : فيما يجوز التيمم به : وهو كل ما يقع عليه اسم الأرض .

وهو جيد بالنظر إلى الرفيق المسلم ، لأن حفظ المسلم أرجح في نظر الشرع من الصلاة ، بدليل أنها تقطع لحفظ المسلم من الفرق والحرق وإن ضاق وقتها .

أما بالنظر إلى الدواب فمشكل على إطلاقه ، لأن مطلق ذهاب المال غير مسوغ للتيمم ، ولهذا وجب صرف المال الكثير الذي لا يضر فوته في شراء الماء (ومنه الدواب لو توقف الشراء عليه)^(١) فيمكن القول بوجوب ذبح الدابة (أو إتلافها)^(٢) واستعمال الماء ، لأنه واجد له غير مضطر إليه ، فلا يسوغ له التيمم .

فرع : لو كان معه ماء ان طاهر ونجس ، وخشي العطش ، فقد قطع الأصحاب بأنه يستقي الطاهر لشربه ويتيمم ، لأنه قادر على شرب الطاهر فلا يستبيح النجس ، فجري وجوده مجرى عدمه . وهو جيد إن ثبت تحريم شرب النجس مطلقاً .

قوله: الظرف الثاني، فيما يجوز التيمم به، وهو: كل ما يقع عليه اسم الأرض. اختلفت عبارات الأصحاب فيما يجوز التيمم به ، فقال الشيخ في المبسوط : لا يجوز التيمم إلا بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً ، سواء كان عليه تراب أو كان حجراً أو حصاً أو غير ذلك^(٣) ، وبمعناه قال في الجمل والخلاف^(٤) ، ونحوه قال المرتضى في المصباح^(٥) .

وقال في شرح الرسالة : لا يجزىء في التيمم إلا التراب الخالص أي الصافي من مخالطة ما لا يقع عليه اسم الأرض ، كالكحل والزرنيخ وأنواع المعادن^(٦) . ونحوه قال

(١) ما بين القوسين زيادة من «ح» .

(٢) من «ح» .

(٣) المبسوط (١ : ٣١) .

(٤) الجمل والعقود (الرسائل العشر) : (١٦٨) . الخلاف (١ : ٣٠) .

(٥) (٦) نقله عنهما في الاعتبار (١ : ٣٧٢) .

.....

المفيد في المقنعة^(١) ، وأبو الصلاح^(٢) .

ونقل عن ابن أبي عقيل أنه جَوَّزَ التيمم بالأرض وبكل ما كان من جنسها ، كالكلح والزرنخ ، واستحسنه في المعتبر^(٣) .

والمعتمد اعتبار ما يقع عليه اسم الأرض .

لنا : قوله تعالى : (فتيمموا صعيداً طيباً)^(٤) والصعيد : وجه الأرض على ما نص عليه الخليل^(٥) والزجاج^(٦) ، ونقله ثعلب عن ابن الأعرابي . ويدل عليه قوله تعالى : (فتصبح صعيداً زلقاً)^(٧) أي أرضاً ملساء يزلق عليها باستيصال نباتها وأشجارها .

وقول النبي صلى الله عليه وآله : « يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة على صعيد واحد »^(٨) أي أرض واحدة .

ويدل على جواز التيمم بالأرض الأخبار المستفيضة ، كقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان : « إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصل »^(٩) وفي صحيحة الحلبي : « إن رب الماء هورب الأرض فليتيمم »^(١٠) وفي

(١) المقنعة : (٧) .

(٢) الكافي في الفقه : (١٣٦) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٧٢) .

(٤) النساء : (٤٣) .

(٥) كتاب العين (١ : ٢٩٠) .

(٦) نقله عنه في المصباح المنير : (٣٤٠) ، ومجمع البحرين (٣ : ٨٥) ، ونقل عنه قوله : أنه لا يعلم فيه اختلافاً بين أهل اللغة .

(٧) الكهف : (٤٠) .

(٨) المعتبر (١ : ٣٧٣) .

(٩) التهذيب (١ : ٥٥٦/١٩٣) ، الاستبصار (١ : ٥٤٩/١٥٩) ، الوسائل (٢ : ٩٨٣) أبواب التيمم ب

(١٤) ح (٧) .

(١٠) الفقيه (١ : ٢١٣/٥٧) ، المحاسن : (١٣٣/٣٧٢) ، الوسائل (٢ : ٩٦٥) أبواب التيمم ب (٣) ح

(١) ، بتفاوت يسير .

صحیحة محمد بن مسلم : « فَإِنْ فَاتَكَ الْمَاءُ لَمْ تَفْتِكَ الْأَرْضَ » ^(١) وإنما يكون وجدان الأرض نافعاً لو جاز التيمم بها .

احتج السيد المرتضى — رحمه الله — على ما نقل عنه ^(٢) بقوله تعالى : (فتيمموا صعيداً طيباً) والصعيد هو التراب بالنقل عن أهل اللغة ^(٣) ، حكاه ابن دريد عن أبي عبيدة .

وبقوله عليه السلام : « جعلت الأرض لي مسجداً وترابها طهوراً » ^(٤) ولو كانت الأرض طهوراً وإن لم تكن تراباً لكان لفظ ترابها لغواً .

وأجاب عنه في المعتبر بأنه لا يلزم من تسمية التراب صعيداً أن لا يسمى به الأرض ، بل جعله اسماً للأرض أولى ، لأنه يستعمل فيهما فيجعل حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الأرضية ، دفعاً للاشتراك والمجاز . فيكون التراب صعيداً باعتبار كونه أرضاً ، لا باعتبار كونه تراباً .

وعن الرواية بأن التمسك بها تمسك بدلالة الخطاب وهي متروكة في معرض النص إجماعاً . وحكى الشهيد — رحمه الله — في الذكرى ^(٥) أن الرواية موجودة بحذف ترابها . وكيف كان فهذه الرواية الضعيفة لا تعارض الأخبار المستفيضة الصحيحة السند المتضمنة لجواز التيمم بما يسمى أرضاً .

(١) الكافي (٣ : ١/٦٣) ، التهذيب (١ : ٥٨٨/٢٠٣) ، الاستبصار (١ : ٥٧٣/١٦٥) ، الوسائل (٢) :

(٩٩٣) أبواب التيمم ب (٢٢) ح (١) .

(٢) في المعتبر (١ : ٣٧٢) .

(٣) كما في القاموس المحيط (١ : ٣١٨) ، والصحاح (٢ : ٤٩٨) .

(٤) الفقيه (١ : ٧٢٤/١٥٥) ، الخصال : (٥٦/٢٩٢) ، الوسائل (٢ : ٩٦٩) أبواب التيمم ب (٧) ح

(٢) .

(٥) الذكرى : (٢١) .

واختلف الأصحاب في جواز التيمم بالحجر الصلد الذي لا غبار عليه كالرُخام والبرام^(١) . فقال الشيخ — رحمه الله — في المبسوط والخلاف : يجوز التيمم به اختياراً^(٢) . وقال في النهاية : ولا بأس بالتيمم بالأحجار وأرض النورة وأرض الجص إذا لم يقدر على التراب^(٣) .

وقريب منه كلام المفيد — رحمه الله — في المقنعة ، فإنه قال : وإن كان في أرض صخر وأحجار ليس عليها تراب وضع يده أيضاً عليها ومسح وجهه وكفيه كما ذكرنا في تيممه بالتراب ، وليس عليه حرج في الصلاة بذلك ، لموضع الاضطراب^(٤) .

وقال ابن إدريس — رحمه الله — : ولا يعدل إلى الحجر إلا إذا فقد التراب^(٥) . وربما أشعر كلام ابن الجنيد — رحمه الله — بالمنع من التيمم مطلقاً ، فإنه قال : ولا يجوز من السَّبَخ ، ولا مما أحيل عن معنى الأرض المخلوقة بالطبخ والتججير خاصة^(٦) .

والمعتمد جواز التيمم به اختياراً ، لأنه أرض إجماعاً كما حكاه في المعتبر^(٧) ، ودل عليه اللغة والعرف ، ومتى ثبت كونه أرضاً تناولته الأدلة الدالة على جواز التيمم بالأرض .

(١) الرخام : حجر أبيض رخو — الصحاح (٥ : ١٩٣٠) ، البرام : الظاهر أنه حجر معروف بالحجاز واليمن يصنع منه القدور كما يستفاد من لسان العرب (١٢ : ٤٥) .

(٢) المبسوط (١ : ٣٢) ، والخلاف (١ : ٣٠) .

(٣) النهاية (٤٩) .

(٤) المقنعة (٨) .

(٥) السرائر (٢٦) .

(٦) نقله عنه في المختلف (٤٨) .

(٧) المعتبر (١ : ٣٧٦) .

ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد ،

ولم أقف للقائلين بجواز التيمم به مع الاضطرار دون الاختيار على حجة يعتد بها .
فإن الحجر إن صدق عليه اسم الأرض جاز التيمم به ، مع وجود التراب وعدمه ، وإلا
امتنع كذلك ، كما هو ظاهر عبارة ابن الجنيّد . أما التفصيل فلا وجه له . ومع ذلك كله
فلا ريب أنّ التيمم بالتراب الخالص أولى وأحوط .

قوله: ولا يجوز التيمم بالمعادن.

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، ونقل عليه العلامة — رحمه الله — في المنتهى
الإجماع^(١) .

وقال ابن أبي عقيل — رحمه الله — : يجوز التيمم بالأرض وبكل ما كان من
جنسها ، كاللحل والزرنخ ، لأنه يخرج من الأرض^(٢) . وهو ضعيف ، لأن الجواز تعلق
بما يسمى أرضاً لا بما يخرج من الأرض .

والأولى اعتبار الاسم ، كما اختاره في المعتبر^(٣) .

قوله: ولا بالرماد.

هذا الحكم ثابت بإجماعنا ، حكاه في المنتهى^(٤) . وإطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق
بين رماد التراب وغيره ، لأنه لا يسمى أرضاً . واستقرب العلامة — رحمه الله — في النهاية
جواز التيمم بالرماد المتخذ من التراب^(٥) . وقال في التذكرة : لو احترق التراب حتى
صار رماداً ، فإن كان خرج عن اسم الأرض لم يصح التيمم به^(٦) . وهو أولى ، إذ

(١) المنتهى (١ : ١٤١) .

(٢) نقله عنه في المعتبر (١ : ٣٧٢) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٧٤) .

(٤) المنتهى (١ : ١٤٢) .

(٥) نهاية الأحكام (١ : ١٩٩) .

(٦) التذكرة (١ : ٥٤) .

ما يجوز التيمم به ٢٠١

ولا بالنبات المنسحق كالأشنان والدقيق . ويجوز التيمم بأرض النورة ،
والجص ،

المعتبر ما يقع عليه اسم الأرض .

قوله: ولا بالنبات المنسحق، كالأشنان^(١) والدقيق.

هذا قول علمائنا أجمع ، وخالف فيه بعض العامة^(٢) ، فأجاز التيمم بما اتصل
بالأرض من الشجر والنبات . ولا ريب في بطلانه .

قوله: ويجوز التيمم بأرض النورة، والجص.

لا ريب في جواز التيمم بأرض النورة والجص قبل الإحراق ، لأن اسم الأرض يقع
عليهما حقيقة ، ومتى ثبت ذلك جاز التيمم بهما مطلقاً .

واعتبر الشيخ - رحمه الله - في النهاية في جواز التيمم بهما وبالحجر فقد
التراب^(٣) . وهو ضعيف جداً . لأن اسم الأرض إن صدق عليهما حقيقة جاز التيمم
بهما مع وجود التراب وعدمه ، وإلا امتنع كذلك .

أما نفس النورة والجص بعد الإحراق ، فذهب الشيخان^(٤) وأتباعهما^(٥) إلى المنع
من التيمم بهما لخروجهما بالإحراق عن اسم الأرض . وقال المرتضى - رحمه الله - في
المصباح ، وسلاح^(٦) : يجوز التيمم بهما .

قال في المعتبر : ما ذكره علم الهدى هورواية السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن

(١) الأشنان : شجريت في الأرض الرملية ، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي - الإنصاح
(١ : ٢٨٧) .

(٢) منهم القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٥ : ٢٣٧) .

(٣) النهاية : (٤٩) .

(٤) المفيد في المقنعة : (٧) ، والشيخ في المبسوط (١ : ٣٢) ، والخلاف (١ : ٣٠) .

(٥) منهم أبو الصلاح في الكافي في الفقه : (١٣٦) ، وابن زهرة في الغنية (الجوامع الفقهية) : (٥٥٢) ، وابن
حزة في الوسيلة : (٧١) .

(٦) المراسم : (٥٤) .

.

علي عليهم السلام : إنه سئل عن التيمم بالجنب ، فقال : « نعم » فقيل : بالنورة ؟ فقال : « نعم » فقيل : بالرماد ؟ فقال : « لا ، إنه لا يخرج من الأرض ، إنما يخرج من الشجر »^(١) — وهذا السكوني ضعيف لكن روايته حسنة — لأنه^(٢) أرض فلا يخرج باللون والخاصية عن اسم الأرض ، كما لا يخرج الأرض الصفراء والحمراء^(٣) . هذا كلامه — رحمه الله تعالى — . والأولى اعتبار الاسم كما اختاره في المنتهى^(٤) .

واختلف الأصحاب في جواز التيمم بالحرف ، فقال ابن الجنيد والمصنف — رحمه الله — في المعتبر : لا يجوز التيمم به ، لخروجه بالطبخ عن اسم الأرض^(٥) .

وقيل بالجواز^(٦) ، للشك في تحقق الاستحالة . ولأن الأرض المحترقة (قد)^(٧) يقع عليها اسم الأرض حقيقة . والمنع أحوط .

وقال المصنف في المعتبر بعد أن قطع بخروج الحرف بالطبخ عن اسم الأرض : ولا يعارض بجواز السجود ، لأنه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض كالكاغذ .

ويتوجه عليه : أن مقتضى الروايات الصحيحة المنع من السجود على غير الأرض ونباتها الذي لم يؤكل أو يلبس^(٨) فمتى سلم خروج الحرف بالطبخ عن اسم الأرض ، وجب القول بامتناع السجود عليه إلى أن يثبت دليل الجواز فيه ، كما ثبت في الكاغذ

(١) التهذيب (١ : ٥٣٩/١٨٧) ، الوسائل (٢ : ٩٧١) أبواب التيمم ب (٨) ح (١) .

(٢) هذا دليل على ما اختاره في المعتبر من جواز التيمم بأرض الجنب والنورة .

(٣) المعتبر (١ : ٣٧٦) .

(٤) المنتهى (١ : ١٤٢) .

(٥) المعتبر (١ : ٣٧٥) ، ونقله عن ابن الجنيد أيضاً .

(٦) كما في جامع المقاصد (١ : ٦٧) ، ومجمع الفائدة (١ : ٢٢٢) .

(٧) ليست في «م» و «س» .

(٨) الوسائل (٣ : ٥٩١) أبواب ما يسجد عليه ب (١) .

ما يجوز التيمم به ٢٠٣

وتراب القبر، وبالتراب المستعمل في التيمم . ولا يصح التيمم بالتراب
المغصوب ،

وسيجيء تمام تحقيق المسألة إن شاء الله تعالى .

قوله: وتراب القبر.

مذهب الأصحاب جواز التيمم بتراب القبر، سواء كان منبوشاً أو غير منبوش ، إلا
أن يعلم فيه نجاسة ، لتناول اسم الصعيد له ، وعدم تحقق المانع من استعماله .
وقال الشافعي : المقبرة إذا تكررت نبشها لا يجوز التيمم بترابها ، لاختلاطه بصديد
الموتى ، وإن لم يتكرر جاز^(١) . ولا ريب في بطلانه .

قوله: والتراب المستعمل في التيمم.

فسر المستعمل بالمسوح به ، أو المتساقط عن محل الضرب ، لا المضروب عليه ، فإنه
ليس بمستعمل عند الجميع . وقد أجمع الأصحاب على جواز التيمم بالتراب المستعمل ،
لأنه لم يخرج بالاستعمال عن اسم الصعيد . وخالف فيه بعض العامة ، فمنع من جواز
التيمم به ثانياً قياساً على الماء المستعمل في الطهارة^(٢) . وهو قياس مع الفارق .

قوله: ولا يصح التيمم بالتراب المغصوب.

للهي عنه المقتضي للفساد . والمراد بالمغصوب ما لم يكن مملوكاً ولا مأذوناً فيه ،
خصوصاً أو عموماً أو بشاهد الحال .

ولو تيمم في المكان المغصوب فالأصح أنه لا يبطل تيممه إذا كان التراب المضروب
عليه مباحاً ، لتوجه النهي إلى أمر خارج عن العبادة ، فإن الكون ليس من أفعال
التيمم ، وإنما هو من ضروريات الجسم .

(١) قال في كتاب الأم (١ : ٥١) . ولا تيمم بتراب المقابر لاختلاطها بصديد الموتى ولحومهم وعظامهم .

(٢) منهم الغمراوي في السراج الوهاج : (٣٧) . والخطيب الشربيني في مفتي المحتاج (١ : ٩٦) .

ولا بالنجس ، ولا بالوَحْل مع وجود التراب .
وإذا مزج التراب بشيء من المعادن ، فإن استهلكه التراب وإلا لم يجز .

قوله: ولا النجس.

هذا مذهب الأصحاب ، بل قال في المنتهى : إنه لا يعرف فيه مخالفاً^(١) ، واستدل عليه بقوله تعالى : (فتيمموا صعيداً طيباً) والطيب هو الطاهر .
وهو جيد ، إن ثبت كون الطيب هو الطاهر بالمعنى الشرعي ، لكن يبقى الكلام في إثبات ذلك .

قوله: ولا بالوَحْل مع وجود التراب.

هو بسكون الحاء وفتحها : الطين الرقيق . نصّ عليه في الصحاح^(٢) . وقال في القاموس : الوحل : الطين ترتطم فيه الدواب^(٣) . والظاهر أنّ مطلق الطين لا يجوز التيمم به اختياراً ، لقوله عليه السلام في صحيحة رفاعه : « إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده تيمم منه ، فإن ذلك توسيع من الله عزّ وجلّ » ثم قال : « وإن كان في موضع لا يجد إلّا الطين فلا بأس أن يتيمم منه »^(٤) ونحوه روى أبو بصير في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام^(٥) .

قوله: وإذا مزج التراب بشيء من المعادن فإن استهلكه التراب جاز ، وإلا لم يجز .

ينبغي أن يراد بالاستهلاك أن لا يتميز الخليط ، ويصدق على الممتزج اسم التراب

(١) المنتهى (١ : ١٤٤) .

(٢) الصحاح (٥ : ١٨٤٠) .

(٣) القاموس المحيط (٤ : ٦٥) .

(٤) التهذيب (١ : ٥٤٦ / ١٨٩) ، الاستبصار (١ : ٥٣٩ / ١٥٦) ، الوسائل (٢ : ٩٧٢) أبواب التيمم ب

(٩) ح (٤) .

(٥) الكافي (٣ : ١ / ٦٧) ، التهذيب (١ : ٥٤٣ / ١٨٩) ، الاستبصار (١ : ٥٣٧ / ١٥٦) ، الوسائل (٢ : ٩٧٣) أبواب التيمم ب (٩) ح (٧) .

ويكره بالسبخة والرمل .

الصرف ، وحيثئذ فلا ريب في جواز التيمم به ، لصدق التيمم بالصعيد .
وقال في المنتهى : لو اختلط التراب بما لا يتعلق باليد كالشعر جاز التيمم منه ، لأن
التراب موجود فيه والحائل لا يمنع من التصاق اليد به ^(١) .
وهو مشكل ، إذ المعتبر مماسة باطن الكفين بأسرهما للصعيد ، وما أصاب الخليط من
اليد لم يماس التراب .

قوله: ويكره بالسبخة والرمل .

المراد بالسبخة الأرض الماخلة النشاشة ^(٢) . والحكم بجواز التيمم بالأرض السبخة
والرمل على كراهة فيهما مذهب فقهاءنا أجمع ، عدا ابن الجنيد ، فإنه منع من السبخ .
حكى ذلك المصنف — رحمه الله — في المعتبر ^(٣) .
أما الجواز ، فلأن اسم الأرض يقع عليهما حقيقة ، فإن الرمل أجزاء أرضية
اكتسبت حرارة أوجب لها التشتت . والسبخة أرض اكتسبت حرارة أوجب لها تغيراً
ما في الكيفية ، لا تخرج به عن الحقيقة الأرضية ، ومتى ثبت كونهما أرضاً جاز التيمم
بهما ، تمسكاً بظاهر الآية والنصوص التي تلونها سابقاً .
وأما الكراهة ، فلم أقف فيها على أثر . وربما كان الوجه فيها التفصي من احتمال
خروجها بتلك الحرارة المكتسبة عن الحقيقة الأرضية ، أو الخروج من خلاف ابن الجنيد
في السبخ ، وخلاف بعض العامة في الرمل ^(٤) .

(١) المنتهى (١ : ١٤٢) .

(٢) سبخة نشاشة : ما يظهر من ماء السباخ أي الماخلة فينش فيها — أي أخذ الماء في النضوب — حتى يعود ملحاً
— الصحاح (٣ : ١٠٢١) ، النهاية لابن الأثير (٥ : ٥٧) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٧٤) .

(٤) منهم ابن قدامة في المغني والشرح الكبير (١ : ٢٨٢ ، ٢٨٨) ، والمرداوي في الانصاف (١ : ٢٨٤) .

ويستحب أن يكون من رُبا الأرض وعواليها . . ومع فقد التراب يتيمم بغبار ثوبه ، أو لبد سرجه ، أو عرف دابته .

قوله: ويستحب أن يكون من رُبا الأرض وعواليها .
لأنها أبعد عن ملاقة النجاسة من المهابط ، ولرواية غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « نهى أمير المؤمنين عليه السلام أن يتيمم الرجل بتراب من أثر الطريق »^(١) .

قوله: ومع فقد التراب يتيمم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابته .
إذا فقد التراب وما في معناه وجب التيمم بغبار الثوب ، أو عرف الدابة ، أو لبد السرج ، أو غير ذلك مما فيه غبار . قال في المعتبر: وهو مذهب علمائنا وأكثر العامة^(٢) .
والمستند فيه : رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيمم به ، فإن الله أولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جاف ولا ليد تقدر على أن تنفضه وتيمم به »^(٣) .

وصحيحة زرارة قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : أرأيت المواقف ، إن لم يكن على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ قال : « يتيمم من ليد سرجه أو معرفة دابته ، فإن فيها غباراً ، ويصلي »^(٤) .

وصحيحة رفاعة عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « فإن كان في ثلج فليتنظر في

(٢) الكافي (٣ : ٦/٦٢) ، التهذيب (١ : ٥٣٨/١٨٧) ، الوسائل (٢ : ٩٦٩) أبواب التيمم ب (٦) ح (٢) .

(٢) المعتبر (١ : ٣٧٦) .

(٣) الكافي (٣ : ١/٦٧) ، التهذيب (١ : ٥٤٣/١٨٩) ، الاستبصار (١ : ٥٣٧/١٥٦) ، الوسائل (٢ : ٩٧٣) أبواب التيمم ب (٩) ح (٧) .

(٤) التهذيب (١ : ٥٤٤/١٨٩) ، الاستبصار (١ : ٥٤١/١٥٧) ، السرائر: (٤٨٠) ، الوسائل (٢ : ٩٧٢) أبواب التيمم ب (٩) ح (١) بتفاوت يسير .

ومع فقدان ذلك يتيمم بالوَحْل .

لِبد سرجه ، فليتيمم من غباره ، أو شيء مغبر . وإن كان في موضع لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه »^(١) .

وإنما يجوز التيمم بالغبار مع فقد التراب ، كما نصّ عليه الشيخ^(٢) وأكثر الأصحاب . وربما ظهر من عبارة المرتضى — رحمه الله — في الجمل جواز التيمم به مع وجود التراب أيضاً^(٣) . وهو بعيد ، لأنه لا يسمى صعيداً . بل يمكن المناقشة في جواز التيمم به مع إمكان التيمم بالطين ، لضعف الرواية الأولى^(٤) ، واختصاص الرواية الثانية بالمواقف الذي لا يتمكن من النزول إلى الأرض ، والثالثة بحال الثلج المانعة من الوصول إلى الأرض . إلا أن الأصحاب قاطعون بتقديم الغبار على الوَحْل ، وظاهرهم الاتفاق عليه .

قوله: ومع فقد ذلك يتيمم بالوَحْل .

المستند في ذلك بعد الإجماع : روايتا أبي بصير ورفاعة المتقدمتان . ولو أمكن تجفيف الوَحْل بحيث يصير تراباً والتيمم به وجب ذلك ، وقدم على الغبار قطعاً . واختلف الأصحاب في كيفية التيمم بالوَحْل ، فقال الشيخان : إنه يضع يديه على الأرض ثم يفركهما ويتيمم به^(٥) . وهو خيرة المصنف — رحمه الله — في المعتبر^(٦) عملاً بظاهر الأمر . وقال آخرون : يضع يديه على الوَحْل ويتربص ، فإذا ييس تيمم به^(٧) .

(١) المتقدمة في ص (٢٠٤) .

(٢) المبسوط (١ : ٣٢) ، والنهاية : (٤٩) .

(٣) جمل العلم والعمل : (٥٢) .

(٤) لعل وجه الضعف إشتراك أبي بصير بين الثقة والضعيف . كما صرح به في ص (٣٦) من هذا الكتاب .

(٥) الشيخ المفيد في المقنعة : (٨) ، قال : فليضع يديه على الوَحْل ثم يرفعهما فيمسح إحداهما على الأخرى

حتى لا يبقى فيهما نداوة وليمسح بهما وجهه . والشيخ الطوسي في المبسوط (١ : ٣٢) .

(٦) المعتبر (١ : ٣٧٧) .

(٧) منهم ابن حزمة في الوسيلة : (٧١) ، والعلامة في التحرير : (٢٢)

الطرف الثالث : في كيفية التيمم

ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت ، و يصح مع تضييقه . وهل يصح مع سعة ؟ فيه تردد ، والأحوط المنع .

واستوجهه في التذكرة إن لم يخف فوت الوقت ^(١) . وهو بعيد .
ولو فقد الوحل سقط فرض أداء الصلاة عند أكثر الأصحاب . وظاهر المرتضى ^(٢)
وابن الجنيد ^(٣) جواز التيمم بالثلج . وهو مشكل ، لأن الثلج ليس بأرض ، فلا يسوغ
التيمم به .

وقال المفيد - رحمه الله - في المقتنة : وإن كان في أرض قد غطاها الثلج ، ولا سبيل
له إلى التراب ، فليكسره وليتوضأ به مثل الدهن ^(٤) . ومقتضاه أن الواجب الوضوء به
لا التيمم ، إلا أنه يشكل بأنه إن تحقق به الغسل فلا وجه لتقديم التراب عليه ، وإلا لم
يعتبر أصلاً .

والحق أنه إن أمكن الطهارة بالثلج بحيث يتحقق به الغسل الشرعي كان مقدماً على
التراب ومساوياً للماء في جواز الاستعمال . وإن قصر عن ذلك سقط اعتباره مطلقاً ، أما
في الوضوء والغسل ، فلعدم إمكان الغسل به كما هو المفروض ، وأما في التيمم ، فلأنه
ليس أرضاً ، فلا يجوز التيمم به .

قوله: الطرف الثالث، في كيفية التيمم: ولا يصح التيمم قبل دخول
الوقت، ويصح مع تضييقه، وهل يصح مع سعة؟ فيه تردد، والأحوط
المنع.

أجمع الأصحاب على عدم جواز التيمم للفريضة الموقته قبل دخول الوقت ، كما

(١) التذكرة (١ : ٦١) .

(٢) (٣) نقله عنهما في المعبر (١ : ٣٧٧) .

(٤) المقتنة : (٨) .

أطبقوا أيضاً على وجوبه مع تضييقه ولو ظناً . وإنما الخلاف في جوازه مع السعة . فذهب الشيخ ^(١) ، والسيد المرتضى ^(٢) — رحمهما الله — وجمع من الأصحاب ^(٣) إلى أنه لا يصح إلا في آخر الوقت ، ونقل عليه السيد الإجماع في الناصرية والانتصار . وذهب الصدوق — رحمه الله تعالى — إلى جوازه في أول الوقت ^(٤) ، وقواه في المنتهى ^(٥) ، واستقره في البيان ^(٦) .

وقال ابن الجنيـد : إن وقع اليقين بفوت الماء آخر الوقت أو غلب الظن ، فالتيمم في أول الوقت أحب إلي ^(٧) . واستجوده المصنف — رحمه الله — في المعتبر ^(٨) ، واختاره العلامة — رحمه الله — في أكثر كتبه ^(٩) .

احتج الشيخ ^(١٠) والمرتضى ^(١١) بالإجماع ، وحسنة زرارة عن أحدهما عليهما السلام ، قال : « إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت ، فإن خاف أن يفوته الوقت

(١) البسوط (١ : ٣١) ، الخلاف (١ : ٣٥) .

(٢) الانتصار : (٣١) ، المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية) : (١٨٩) .

(٣) منهم ابن البراج في المهذب (١ : ٤٧) ، وابن حزة في الوسيلة : (٧٠) ، وابن إدريس في السرائر : (٢٦) .

(٤) قال في النهاية : (١٨) . من كان جنباً أو على غير وضوء وجبت الصلاة ولم يجد الماء فليتمم . ولم يذكر التأخير . ولكن قال في المقنع : (٨) . أعلم أنه لا تيمم للرجل حتى يكون في آخر الوقت .

(٥) المنتهى (١ : ١٤٠) .

(٦) البيان : (٣٤) .

(٧) نقله عنه في المختلف : (٤٧) .

(٨) المعتبر (١ : ٣٨٤) .

(٩) المختلف : (٤٧) ، والتذكرة (١ : ٦٣) .

(١٠) الخلاف (١ : ٣٥) .

(١١) الانتصار : (٣٢) .

فليتيمم وليصل في آخر الوقت»^(١) .

وصحيحة محمد بن مسلم ، قال : سمعته يقول : « إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخّر التيمم إلى آخر الوقت ، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض »^(٢) .

وفي الجميع نظر : أما الأجماع ، فبالمنع منه في موضع النزاع . وأما الرواية الأولى ، فلأن مقتضاها أن المسافر يطلب الماء ما دام في الوقت ، والطلب يؤذن بإمكان الظفر وإلا لكان عبثاً . وكذا الكلام في الثانية ، فإن قوله عليه السلام : « فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض » يقتضي الشك في الفوات . فلا يتم الاحتجاج بهما على اعتبار التضييق مطلقاً . ويمكن حملهما على الاستحباب ، لقصورهما من حيث السند عن إثبات الوجوب بإضمار الثانية ، وعدم بلوغ الأولى مرتبة الصحيح ، مع أنها متروكة الظاهر ، إذ لا نعلم قائلاً بوجوب الطلب في مجموع الوقت سوى المصنف — رحمه الله — في المعتبر^(٣) ، فإنه يفهم من كلامه الميل إليه .

ويشهد لهذا الحمل قول الصادق عليه السلام في صحيحة محمد بن حمران : « واعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت »^(٤) فإن لفظ « لا ينبغي » و « ليس ينبغي » ظاهر في الكراهة .

حجة القول الثاني : قوله تعالى : (إذا قُمتُم إلى الصلاة فَاغسلوا) إلى قوله : (فَلَمْ

(١) الكافي (٣ : ٢/٦٣) ، التهذيب (١ : ٥٨٩/٢٠٣) ، الاستبصار (١ : ٥٧٤/١٦٥) ، الوسائل (٢) :

٩٩٣ أبواب التيمم ب (٢٢) ح (٢) .

(٢) الكافي (٣ : ١/٦٣) ، التهذيب (١ : ٥٨٨/٢٠٣) ، الاستبصار (١ : ٥٧٣/١٦٥) ، الوسائل (٢) :

٩٩٣ أبواب التيمم ب (٢٢) ح (١) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٨٢) .

(٤) التهذيب (١ : ٥٩٠/٢٠٣) ، الاستبصار (١ : ٥٧٥/١٦٦) ، الوسائل (٢ : ٩٩٤) أبواب التيمم ب

(٢١) ح (٣) ، ب (٢٢) ح (٥) .

.....

تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا^(١) أوجب التيمم على المكلف عند إرادة القيام إلى الصلاة إذا لم يجد الماء ، فلا يتقيد بغيره عملاً بالأصل .

وقول النبي صلى الله عليه وآله لأبي ذر: «يكفيك الصعيد عشر سنين»^(٢) وقول الصادق عليه السلام: «هو بمنزلة الماء»^(٣) و«إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^(٤) .

وتدل عليه الأخبار الكثيرة الدالة على أن المتيمم إذا صلى ثم وجد الماء في الوقت لا تجب عليه الإعادة ، كصحيفة زرارة قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو في وقت؟ قال: «تمت صلاته ولا إعادة عليه»^(٥) .

وموثقة يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل تيمم وصلى ، ثم أصاب الماء وهو في وقت ، قال: «قد مضت صلاته وليتطهر»^(٦) . وترك الاستفصال في جواب السؤال مع قيام الاحتمال يفيد العموم .

وأجاب الشيخ عن هذه الأخبار بجواز أن يكون قوله: «وهو في وقت» إشارة إلى أنه

(١) المائدة: (٦) .

(٢) الفقيه (١: ٢٢١/٥٩) ، التهذيب (١: ٥٦١/١٩٤) ، الوسائل (٢: ٩٨٣) أبواب التيمم ب (١٤) ح (١٢) .

(٣) التهذيب (١: ٥٨١/٢٠٠) ، الاستبصار (١: ٥٦٦/١٦٣) ، الوسائل (٢: ٩٩٠) أبواب التيمم ب (٢٠) ح (٣) .

(٤) الكافي (٣: ٣/٦٦) ، الفقيه (١: ٢٢٣/٦٠) ، التهذيب (١: ١٢٦٤/٤٠٤) ، الوسائل (١: ٩٩) أبواب الماء المطلق ب (١) ح (١) ، الوسائل (٢: ٩٩٤) أبواب التيمم ب (٢٣) ح (١) .

(٥) التهذيب (١: ٥٦٢/١٩٤) ، الاستبصار (١: ٥٥٢/١٦٠) ، الوسائل (٢: ٩٨٣) أبواب التيمم ب (١٤) ح (٩) .

(٦) التهذيب (١: ٥٦٣/١٩٥) ، الاستبصار (١: ٥٥٣/١٦٠) ، الوسائل (٢: ٩٨٤) أبواب التيمم ب (١٤) ح (١٤) .

.

صلى في وقت ، لا أنه أصاب الماء بعد الصلاة في وقتها^(١) . وهو بعيد جداً .
وأجيب عنها أيضاً بالحمل على ما إذا ظن المكلف الضيق ثم انكشف فساد
ظنه^(٢) . وهو خروج عن الظاهر أيضاً .

وقد ظهر من ذلك كله أن اعتبار المضايقة مطلقاً لا دليل عليه أصلاً .
أما التفصيل بمعنى تأخير التيمم مع الطمع في وجود الماء إلى آخر الوقت عرفاً — وإن
زاد عن قدر التيمم والصلاة — فلا بأس به ، لدلالة روايتي زرارة ومحمد بن مسلم^(٣)
عليه ، وإن كان القول بالتوسعة مطلقاً لا يخلو من قوة .

وهنا مباحث :

الأول : لودخل وقت الصلاة وهو متيمم فهل يجوز له أداء الصلاة في أول وقتها على
القول بالمضايقة أم لا ؟ الأظهر : الجواز ، وهو اختيار الشيخ — رحمه الله — في
المبسوط^(٤) ، والمصنف — رحمه الله — في المعتمد^(٥) ، لأن المانع من الصلاة في أول الوقت
إنما هو ورود الأمر بتأخير التيمم إلى آخر الوقت ، وهو لا يتناول المتيمم .
وتشهد له صحيحة زرارة قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : يُصلي الرجل بتيمم
واحد صلاة الليل والنهار كلها ؟ فقال : « نعم »^(٦) . وصحيحة أخرى له عنه عليه
السلام : في الرجل يتيمم ، قال : « يجزيه ذلك إلى أن يجد الماء »^(٧) .

(١) التهذيب (١ : ١٩٥) ، والاستبصار (١ : ١٦٠) .

(٢) كما في الذكرى : (١٠٧) .

(٣) المتقدمين في ص (٢٠٩ ، ٢١٠) .

(٤) المبسوط (١ : ٢٣) .

(٥) المعتمد (١ : ٣٨٣) .

(٦) الكافي (٣ : ٤/٦٣) ، التهذيب (١ : ٥٨٠/٢٠٠) ، الاستبصار (١ : ١٦٤/٥٧٠) ، الوسائل (٢ :

٩٩٠) أبواب التيمم ب (٢٠) ح (١) .

(٧) التهذيب (١ : ٥٧٩/٢٠٠) ، الوسائل (٢ : ٩٩٠) أبواب التيمم ب (٢٠) ح (٢) .

وقيل بالثاني^(١) ، لأن المقتضي للتأخير إمكان وجود الماء في الوقت ، وهو متحقق . ولا يخفى ضعفه .

الثاني : من عليه فائنة فالأوقات كلها صالحة لتيممه ، لعموم قوله عليه السلام : « ومتى ذكرت صلاة فاتتك صليتها »^(٢) . ويجوز الدخول به في الفرائض المؤداة قطعاً ، لقوله عليه السلام في صحيحة حماد بن عثمان — وقد سأله عن الرجل لا يجد الماء أيتيم لكل صلاة ؟ — : « هو بمنزلة الماء »^(٣) .

وفي صحيحة جميل : « إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً »^(٤) . ومقتضى ذلك أنه يثبت له جميع أحكام الماء إلا ما خرج بالدليل .

وكذا يتيمم للنافلة متى أراد فعلها ، موقته كانت أو مبتدأة ، وإن كان في الأوقات المكروهة ، لأن الكراهة بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء لا ينافي الانعقاد . وقطع المصنف — رحمه الله — في المعتبر^(٥) ، والعلامة في التذكرة^(٦) بعدم جواز التيمم في أوقات النهي . وهو غير جيد . ويصح الدخول به في الفرائض لما قدمناه .

وعلى هذا فينتفي اعتبار فائدة^(٧) التضييق إن قلنا بجواز أداء الموقته في أول وقتها

(١) حكي عن السيد كما في كنف اللثام (١ : ١٤٩) .

(٢) الكافي (٣ : ١/٢٩١) ، التهذيب (٣ : ٣٤٠/١٥٨) ، الوسائل (٣ : ٢١١) أبواب المواقيت ب (٦٣) ح

(١) ، بتفاوت يسير .

(٣) التهذيب (١ : ٥٨١/٢٠٠) ، الاستبصار (١ : ٥٦٦/١٦٣) ، الوسائل (٢ : ٩٩٠) أبواب التيمم ب

(٢٠) ح (٣) ، وص (٩٩٥) أبواب التيمم ب (٢٣) ح (٢) ، بتفاوت يسير .

(٤) الكافي (٣ : ٣/٦٦) ، الفقيه (١ : ٢٢٣/٦٠) ، التهذيب (١ : ١٢٦٤/٤٠٤) ، الوسائل (١ : ٩٩)

أبواب الماء المطلق ب (١) ح (١) ، الوسائل (٢ : ٩٩٤) أبواب التيمم ب (٢٣) ح (١) .

(٥) المعتبر (١ : ٣٨٣) .

(٦) التذكرة (١ : ٦٣) .

(٧) كذا ، والأنسب أن يكون : فائدة اعتبار .

والواجب في التيمم النية ، واستدامة حكمها ، والترتيب : يضع يديه على الأرض ، ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ، ثم يمسح ظاهر الكفين ، وقيل : باستيعاب مسح الوجه والذراعين ، والأول أظهر .

بالتيمم السابق ، كما ذكره الشيخ في المبسوط^(١) .

وذكر جدي - قدس سره - أن من أراد أن يصلي الموقته مع السعة فالحيلة له - بناءً على اعتبار التضييق - أن ينذر صلاة ركعتين في تلك الحالة ويتيمم لهما ، ثم يصلي الحاضرة مع سعة الوقت^(٢) .

وهو حسن ، لكن لا فائدة في النذر إلا صيرورة التيمم واجباً ، وقد صرح هو وغيره بجواز الدخول في الفريضة بتيمم النافلة^(٣) ، ونقل عليه في المنتهى الإجماع^(٤) . اللهم إلا أن يقول بمنع النافلة المبتدئة بالتيمم ، وصحة النذر ، وإن لم يكن متعلقه مشروعاً قبل النذر ، أو مع إمكان شرعيته في ثاني الحال . وهو بعيد .

الثالث : يتيمم للآية كالكسوف بحصولها . وللجنازة بحضورها ، ويمكن دخول وقتها^(٥) بتغسيل الميت ، لإباحة الصلاة حينئذ وللاستسقاء باجتماع الناس في المصلى ، واستقرب الشهيد - رحمه الله - جوازه بإرادة الخروج إلى الصحراء ، بل بطلوع الشمس في اليوم الثالث ، لأنه وقت الخروج إلى الصلاة^(٦) . وهو مشكل ، والأولى إيقاعه عند إرادة الصلاة .

قوله: والواجب في التيمم: النية. واستدامة حكمها. والترتيب: يضع يديه على الأرض، ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه،

(١) المتقدم في ص (٢١٢) .

(٢) (٣) روض الجنان : (١٢٢) .

(٤) المنتهى (١ : ١٤٥) .

(٥) كذا في جميع النسخ ، والأنسب : وقته . أي وقت التيمم .

(٦) الذكرى : (١٠٦) .

ثم يمسح ظاهر الكفين، وقيل: باستيعاب مسح الوجه والذراعين، والأول أظهر.

ذكر المصنف - رحمه الله - ثم أنه يجب في التيمم أمور:

الأول: النية، وهي شرط في صحة التيمم بإجماع العلماء، قاله في المعتبر^(١). ومعناها القصد بالقلب إليه. ويعتبر فيها قصد الطاعة والامتثال لأمر الله عز وجل، لعدم تحقق الإخلاص بدونه. وفي اعتبار ملاحظة الوجه والاستباحة القولان المتقدمان في الوضوء.

وذكر جمع من الأصحاب - منهم العلامة في المنتهى - أنه لا يجوز للتيمم نية رفع الحدث، لإجماع العلماء كافة على أنه غير رافع، ومتى لم يرفع امتنعت نيته شرعاً^(٢). وجوز الشهيد - رحمه الله - في قواعده نية الرفع فيه إلى غاية معينة: إما الحدث أو وجود الماء. وهو حسن، إذ لا معنى للحدث الذي يمكن رفعه إلا الحالة التي لا يصح معها الدخول في الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة، فمتى زالت تلك الحالة حصلت الاستباحة والرفع. غاية ما في الباب أن الرفع قد يكون مطلقاً، كما في طهارة المختار، وقد يكون إلى غاية، كما في التيمم وطهارة دائم الحدث. والإجماع لم ينعقد على أن التيمم لا يرفع الحدث بهذا المعنى، وإنما انعقد على أنه لا يرفعه مطلقاً على وجه لا ينتقض بوجود الماء، ولا كلام فيه.

وفي اعتبار نية البدلية عن الوضوء أو الغسل فيما كان بدلاً عنهما أقوال، ثالثها: اعتبار ذلك إن قلنا باختلاف الهيئتين، وعدمه إن قلنا باتحادهما. وهو ظاهر اختيار

(١) المعتبر (١: ٣٩٠).

(٢) المنتهى (١: ١٤٥).

الشهيد في الذكرى^(١) ، ونقله عن المصنف في المعتبر، وكلامه لا يدل عليه صريحاً، فإنه قال : لو نسي الجنابة فتييم للحدث ، فإن قلنا بالضربة الواحدة فيهما أجزاءه ، لأن الطهارتين واحدة ، وإن قلنا بالتفصيل لم يجزئه^(٢) .

وقال الشيخ في الخلاف : الذي يقتضيه المذهب أنه لا يجوز ، لأنه يشترط أن ينويه بدلاً من الوضوء أو بدلاً من الجنابة ولم ينو ذلك^(٣) . هذا كلامه — رحمه الله تعالى — وليس فيه دلالة على أن عدم الإجزاء — على القول بالتفصيل — لفوات نية البدلية ، بل الظاهر أنه لعدم تحقق الضربتين المعتبرتين فيما كان بدلاً من الغسل . ويتفرع على ذلك أنه لو ذكر الجنابة بعد النية وضرب مرة ثانية لليدين أجزاءه ، كما لو قلنا بالاتحاد .

والأصح عدم اعتبار ذلك مطلقاً ، للأصل ، وصدق الامتثال بإيجاد الماهية التي تعلق بها الخطاب .

واختلف الأصحاب في محل النية . فذهب الأكثر إلى أنه عند الضرب على الأرض ، لأنه أول أفعال التيمم . وبه قطع العلامة في المنتهى^(٤) .

وجوز في النهاية تأخيرها إلى عند مسح الجبهة ، تنزيلاً للضرب منزلة أخذ الماء للطهارة المائية^(٥) . وهو مشكل ، لأن الضرب أحد الواجبات التي تعلق بها الأمر ، كمسح الجبهة واليدين ، بخلاف أخذ الماء في الطهارة المائية ، فإنه إنما يجب إذا توقف الغسل عليه . ولهذا لو غمس الأعضاء المغسولة في الماء أجزاءه ، بخلاف مسح الأعضاء المسوحة بالتراب ، فإنه غير مجزئ قطعاً .

(١) الذكرى : (١٠٧) .

(٢) المعتبر (١ : ٣٩١) .

(٣) الخلاف (١ : ٣٢) .

(٤) المنتهى (١ : ١٤٥) .

(٥) نهاية الأحكام (١ : ٢٠٤) .

.

و يتفرع على القولين ما لو أحدث بعد الضرب وقبل مسح الجبهة ، فعلى الأول يستأنف الضرب دون الثاني . والأصح الاستئناف ، لأن مقتضى الحدث المنع من الدخول في العبادة إلى أن يحصل المبيح ، ولا يعلم حصوله بمجرد المسح ، لجواز أن يكون بعض المبيح .

وجزم العلامة في النهاية^(١) بعدم بطلان الضرب بطروا الحدث بعده ، مع اعترافه بأن أول أفعال التيمم المفروضة الضرب باليدين على الأرض . وبينهما تدافع .

الواجب الثاني : استدامة حكمها حتى يفرغ من التيمم ، بمعنى أن لا ينوي نية تنافي النية الأولى . ولا ريب في اعتبارها بهذا المعنى ، لبطلان النية السابقة باللاحقة ، فيصير الفعل الواقع بعدها بغير نية ، فلا يكون مجزياً .
و يبطل السابق مع فوات المولاة إن اعتبرناها هنا . والكلام في هذه المسألة كما تقدم في الموضوع .

الواجب الثالث : وضع اليدين معاً على الأرض . وقد أجمع الأصحاب على وجوبه وشرطيته في التيمم ، فلواستقبل العواصف حتى لصق صعيدها بوجهه ويديه لم يجزئه ، لتوقف الوظائف الشرعية على النقل ، والمنقول في كيفية التيمم وضع اليدين على الأرض أولاً ، فيكون ما عداه تشريعاً محرماً .

والأظهر اعتبار الضرب ، وهو الوضع المشتمل على الاعتماد الذي يحصل به مسماه عرفاً ، فلا يكفي الوضع المجرد عنه ، لورود الأمر بالضرب في عدة أخبار صحيحة ، كقوله عليه السلام في صحيحة زرارة : « تضرب بيديك ثم تنفضهما مرة للوجه ومرة

(١) نهاية الأحكام (١ : ٢٠٣) .

.

لليدين»^(١) وفي صحيحة اسماعيل بن همام : « التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين»^(٢) .

ولا ينافي ذلك ما ورد في بعض الأخبار المتضمنة لوصف تيمم النبي صلى الله عليه وآله ، من أنه أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد^(٣) ، لأن الفعل المثبت لا عموم له — كما حقق في محله — ولو ثبت إفادته العموم لوجب حمله على الخاص جمعاً بين الأدلة .

واكتفى الشهيد — رحمه الله — في الذكرى بمسمى الوضع وإن لم يحصل معه اعتماد ، محتجاً بأن الغرض قصد الصعيد ، وهو حاصل بالوضع^(٤) . وضعفه ظاهر ، فإننا نمنع حصول الغرض بالوضع مع قيام الدليل على الضرب .

ويعتبر في الضرب كونه بباطن الكفين ، لأنه المعهود من الضرب والوضع . وكونه على ما يجوز التيمم به . ولا يعتبر فيه كونه موضوعاً على الأرض ، فلو كان التراب على بدنه أو بدن غيره وضرب عليه أجزاً .

ولو كان على وجهه تراب صالح للضرب فضرِب عليه ، ففي الأجزاء تردد ، أقرب به العدم ، لتوقف العبادة على النقل ، والمنقول خلافه .

ولا يشترط علق شيء من التراب على يديه ليستعمله في الأعضاء الممسوحة ، لانتفاء الدليل عليه ، ولا إجماع علمائنا على استحباب نفض اليدين بعد الضرب ، وورود الأخبار

(١) التهذيب (١ : ٢١٠/٦١١) ، الاستبصار (١ : ١٧٢/٥٩٩) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب (١٢) ح (٤) .

(٢) التهذيب (١ : ٢١٠/٦٠٩) ، الاستبصار (١ : ١٧١/٥٩٧) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب (١٢) ح (٣) .

(٣) الفقيه (١ : ٥٧/٢١٢) ، الوسائل (٢ : ٩٧٧) أبواب التيمم ب (١١) ح (٨) .

(٤) الذكرى : (١٠٨) .

.

الصحيحة به^(١) ، ولو كان العلوق معتبراً لما أمر الشارع بفعل ما كان عرضة لزواله ، ولأننا بينا أنّ الصعيد وجه الأرض لا التراب ، فيسقط اعتبار حمله ، ولأن الضربة الواحدة كافية مطلقاً على ما سنبينه ، ولو كان المسح بالتراب معتبراً لما حصل الاكتفاء بها ، إذ الغالب عدم بقاء الغبار من الضربة الواحدة لليدين .

ونقل عن ظاهر ابن الجنيّد — رحمه الله — وجوب المسح بالمرتفع على اليدين ، واحتج له في المختلف^(٢) بقوله تعالى : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)^(٣) أي من التراب .

والجواب : المنع من عود الضمير إلى الصعيد ، بل المروي في صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه يعود إلى التيمم ، فإنه عليه السلام قال : « فلما أن وضع الوضوء عمن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً ، لأنه قال : (بوجوهكم) ثم وصل بها : (وأيديكم منه) أي من ذلك التيمم ، لأنه علم أنّ ذلك أجمع لم يجز على الوجه ، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها »^(٤) .

الواجب الرابع : مسح الجبهة من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف ، والمراد به الأعلى كما سنبينه . قال في الذكرى : وهذا القدر متفق عليه بين الأصحاب^(٥) . وأوجب الصدوق — رحمه الله — في من لا يحضره الفقيه مسح الجبينين والحاجبين أيضاً^(٦) . وقال أبوه — رحمه الله تعالى — : يمسح الوجه بأجمعه^(٧) .

(١) الوسائل (٢ : ٩٩٩) أبواب التيمم ب (٢٩) .

(٢) المختلف : (٥٠) .

(٣) المائدة : (٦) .

(٤) الكافي (٣ : ٤/٣٠) ، الفقيه (١ : ٢١٢/٥٦) ، التهذيب (١ : ١٦٨/٦١) ، علل الشرائع :

(١/٢٧٩) ، الوسائل (٢ : ٩٨٠) أبواب التيمم ب (١٣) ح (١) .

(٥) الذكرى : (١٠٨) .

(٦) الفقيه (١ : ٥٧) .

(٧) نقله في المختلف : (٥٠) .

.

والمعتمد وجوب مسح الجهة والجينين خاصة .

لنا : قوله تعالى : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)^(١) والباء للتبويض بالنص الصحيح عليه من أبي جعفر الباقر عليه السلام^(٢) .

ومارواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة قال ، قال أبو جعفر عليه السلام : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لعمار في سفر له : يا عمار بلغنا أنك أجنبيت فكيف صنعت ؟ قال : تمرغت يا رسول الله في التراب . قال ، فقال له : كذلك يتمرغ الحمار ، أفلا صنعت كذا ؟ ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ، ثم مسح جبينيه بأصابعه وكفيه إحداهما بالآخرى ، ثم لم يعذ ذلك »^(٣) .

وتشهد له أيضاً موثقة زرارة ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم ، فضرب بيديه الأرض ، ثم رفعهما فنفضهما ، ثم مسح بهما جبهته وكفيه مرة واحدة^(٤) .

ورواية عمرو بن أبي المقدام^(٥) ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه وصف التيمم ، فضرب بيديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ، ثم مسح على جبينيه وكفيه مرة واحدة^(٦) .

(١) المائدة : (٦) .

(٢) الكافي (٣ : ٤/٣٠) ، الفقيه (١ : ٢١٢/٥٦) ، التهذيب (١ : ١٦٨/٦١) ، علل الشرائع : (١/٢٧٩) الوسائل (٢ : ٩٨٠) أبواب التيمم ب (١٣) ح (١) ، وقال فيها : « وامسحوا برؤوسكم » : إن المسح ببعض الرأس لكان الباء .

(٣) المتقدمة في ص (٢١٨) هـ (٣) .

(٤) الكافي (٣ : ١/٦١) ، التهذيب (١ : ٦٠١/٢٠٧) ، الاستبصار (١ : ٥٩٠/١٧٠) بتفاوت يسير ، الوسائل (٢ : ٩٧٦) أبواب التيمم ب (١١) ح (٣) .

(٥) في التهذيب المطبوع : المقدم ، والمثبت هو الصحيح (راجع معجم رجال الحديث ١٣ : ٧٢ ، وج ٩ : ١٠٧) .

(٦) التهذيب (١ : ٦١٤/٢١٢) ، الاستبصار (٢ : ٥٩٤/١٧١) ، الوسائل (٢ : ٩٧٧) أبواب التيمم ب (١١) ح (٦) .

وفي مقابل هذه الأخبار روايات كثيرة دالة بظاهرها على وجوب مسح الوجه كله .
كصحيحة داود بن النعمان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم ، قال :
« إن عماراً أصابته جنابة ، فتمسك^(١) كما تتمسك الدابة ، فقال له رسول الله صلى الله
عليه وآله — وهو يهزأ به — : يا عمار تمسكت كما تتمسك الدابة ؟ فقلنا له : فكيف
التيمم ؟ فوضع يديه على الأرض ، ثم رفعهما ، فمسح وجهه و يديه فوق الكف
قليلاً »^(٢) .

وصحيحة زرارة : قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : — وذكر التيمم وما صنع
عمار — فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه في الأرض ، ثم مسح وجهه وكفيه ولم يمسح
الذراعين بشيء^(٣) .

وحسنة الكاهلي ، قال : سألته عن التيمم ، قال : فضرب (بيده على البساط ،
فمسح بها)^(٤) وجهه ، ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى^(٥) .
وبهذه الروايات أخذ علي بن بابويه — رحمه الله تعالى — .
ويمكن الجواب عنها بالحمل على الاستحباب ، أو على أن المراد بمسح الوجه مسح
بعضه .

قال في المعتبر : والجواب الحق العمل بالخبرين ، فيكون مخيراً بين مسح الوجه

(١) أي : تمسك ، والمراد أنه ماسّ التراب بجميع بدنه — مجمع البحرين (٥ : ٢٨٨) .

(٢) التهذيب (١ : ٥٩٨/٢٠٧) ، الاستبصار (١ : ٥٩١/١٧٠) ، الوسائل (٢ : ٩٧٦) أبواب التيمم ب
(١١) ح (٤) .

(٣) التهذيب (١ : ٦٠٣/٢٠٨) ، الوسائل (٢ : ٩٧٧) أبواب التيمم ب (١١) ح (٥) .

(٤) كذا في النسخ الخطية والمصدر ، وفي « ح » : بيديه ... بهما .

(٥) الكافي (٣ : ٣/٦٢) ، التهذيب (١ : ٦٠٠/٢٠٧) ، الاستبصار (١ : ٥٨٩/١٧٠) ، الوسائل (٢ : ٩٧٦)

أبواب التيمم ب (١١) ح (١) .

.

وبعضه ، لكن لا يقتصر على أقل من الجبهة^(١) . وهو حسن .
 أما مسح الحاجبين بخصوصهما فلم أقف على مستنده .
 ومن هنا يظهر أن المراد بطرف الأنف : الأعلى لا الأسفل ، إذ النصوص وردت بمسح
 الجبهة ومسح الجبين ومسح الوجه ، فلا وجه لإدخال الأنف فيه بخصوصه .
 وينبغي البداية في مسح الجبهة والوجه بالأعلى احتياطاً . وقيل^(٢) بالوجوب إما
 لمساواة الوضع ، أو تبعاً للتيمم البياني . وضعفهما ظاهر .
 واعتبر أكثر الأصحاب كون المسح بباطن الكفين معاً . ونقل عن ابن الجنيد أنه
 اجتزأ باليد اليمنى ، لصدق المسح^(٣) وفي صحيحة زرارة : « إن النبي صلى الله عليه وآله
 مسح جبينه بأصابعه »^(٤) .
 والأولى المسح بمجموع الكفين (عملاً بجميع الأخبار)^(٥) .
 الواجب الخامس : مسح ظاهر الكفين ، وحدهما الزند بفتح الزاء وهو : موصل
 الكف في الذراع ، ويسمى الرُسخ بضم الراء فالسين المهملة : فالعين المعجمة ، قاله في
 التَّجْمُرة^(٦) .
 ونقل ابن إدريس — رحمه الله — عن بعض الأصحاب : أن المسح على اليدين من
 أصول الأصابع إلى رؤوسها^(٧) .

(١) المعتبر (١ : ٣٨٦) .

(٢) كما في الذكرى : (١٠٩) ، وروض الجنان : (١٢٦) .

(٣) في الذكرى : (١٠٩) .

(٤) الفقيه (١ : ٢١٢/٥٧) ، الوسائل (٢ : ٩٧٧) أبواب التيمم ب (١١) ح (٨) .

(٥) ما بين القوسين زيادة من «ح» .

(٦) التَّجْمُرة : في اللغة على منوال عين الخليل ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي المتوفي (٣٢١)

(معجم الأدباء ١٨ : ١٢٧ ، والذريعة ٥ : ١٤٦) .

(٧) السرائر : (٢٦) .

.

وقال علي بن بابويه — رحمه الله تعالى — : امسح يديك من المرفقين إلى الأصابع ^(١) .
والمعتمد : الأول .

لنا : قوله تعالى : (وامسحوا بوجوهكم وأيديكم) ^(٢) والباء للتبعيض كما بيناه .
وأيضاً : فإنَّ اليد هي الكف إلى الرُّسْغ ، يدل عليه قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ^(٣) والإجماع متا ومن العامة منعقد على أنها لا تقطع من فوق الرُّسْغ ، وما ذاك إلا لعدم تناول اليد له حقيقة .

ويدل عليه أيضاً الأخبار المستفيضة ، كقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة : ثم مسح وجهه وكفيه ، ولم يمسح الذراعين بشيء ^(٤) .

وقول الرضا عليه السلام في صحيحة إسماعيل بن همام : « التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين » ^(٥) .

وقول الصادق عليه السلام في صحيحة داود بن النعمان : « فمسح وجهه ويديه فوق الكف قليلاً » ^(٦) وإدخال الرُّسْغ في المسح من باب المقدمة يستلزم المسح من فوق الكف بقليل .

وفهم العلامة في المختلف من هذا الخبر وجوب تجاوز الرسغ ، فتأوله بأن المراد

(١) نقله في المختلف : (٥٠) .

(٢) النساء : (٤٣) ، المائدة : (٦) .

(٣) المائدة : (٣٨) .

(٤) التهذيب (١ : ٦٠٣/٢٠٨) ، الوسائل (٢ : ٩٧٧) أبواب التيمم ب (١١) ح (٥) .

(٥) التهذيب (١ : ٦٠٩/٢١٠) ، الاستبصار (١ : ٥٩٧/١٧١) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (٣) .

(٦) التهذيب (١ : ٥٩٨/٢٠٧) ، الاستبصار (١ : ٥٩١/١٧٠) ، الوسائل (٢ : ٩٧٦) أبواب التيمم ب

(١١) ح (٤) .

بقوله : « قليلاً » أنه لا يجب إيصال الغبار إلى جميع العضو وإن وجب استيعابه بالمسح .
أو يكون الراوي رأى الإمام عليه السلام ماسحاً من أصل الكف فتوهم المسح من بعض
الذراع^(١) . وهو تكلف مستغنى عنه .

وبإزاء هذه الروايات روايات أخر دالة بظاهرها على وجوب المسح من المرفقين ،
كرواية سماعة ، قال : سألته كيف التيمم ؟ فوضع (يده على الأرض فمسح بها)^(٢)
وجهه وذواعيه إلى المرفقين^(٣) .

ورواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم قال : « تضرب بكفيك
على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك »^(٤) .

وصحيحة محمد — وهوابن مسلم — قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
التيمم ، فضرب بكفيه الأرض ، ثم مسح بهما وجهه ، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح
بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظهرها وواحدة على بطنها ، ثم ضرب بيمينه
الأرض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ، ثم قال : « هذا التيمم على ما كان فيه
الغسل ، وفي الوضوء الوجه واليدين إلى المرفقين ، والقي ما كان عليه مسح الرأس
والقدمين ، فلا يؤمم بالصعيد »^(٥) .

(١) المختلف : (٥١) .

(٢) كذا في المصدر والنسخ الخطية ، وفي « ح » : يديه بهما .

(٣) التهذيب (١ : ٢٠٨/٦٠٢) ، الاستبصار (١ : ١٧٠/٥٩٢) ، الوسائل (٢ : ٩٨١) أبواب التيمم ب

(١٣) ح (٣) .

(٤) التهذيب (١ : ٢٠٩/٦٠٨) ، الاستبصار (١ : ١٧١/٥٩٦) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (٢) .

(٥) التهذيب (١ : ٢١٠/٦١٢) ، الاستبصار (١ : ١٧٢/٦٠٠) ، الوسائل (٢ : ٩٧٩) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (٥) .

.

وأجاب الشيخ — رحمه الله — في التهذيب عن هذه الأخبار بأن المراد بالمسح إلى المرفق الحكم لا الفعل ، لأنه إذا مسح ظاهر الكف فكأنه غسل ذراعيه في الوضوء ، فيحصل له بمسح الكفين في التيمم حكم غسل الذراعين في الوضوء^(١) . وهو حمل بعيد ، مع أنه لا يجري في صحيحة محمد بن مسلم ونحوها مما كان فيه التيمم بدلاً من الغسل كما لا يخفى .

ويمكن حملها على الاستحباب كما ذكره المصنف في المعتبر ، فإنه قال : ثم الحق عندي أن مسح ظاهر الكفين لازم . ولو مسح الذراعين جاز أيضاً عملاً بالأخبار كلها ، لكن الكفان على الوجوب وما زاد على الجواز ، لأنه أخذ بالمتيقن^(٢) .

أما القائل بوجوب المسح من أصول الأصابع ، فرمى كان مستنده رواية حماد بن عيسى^(٣) ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام : إنه سئل عن التيمم فتلا هذه الآية : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)^(٤) وقال : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)^(٥) وقال : وامسح على كفيك من حيث موضع القطع وقال : (وما كان ربك نسيا)^(٦) . وموضع القطع من أصول الأصابع عند الأصحاب .

وهذه الرواية — مع ضعف سندها بالإرسال — معارضة بالأخبار المستفيضة الدالة على وجوب مسح الكف كله^(٧) ، فلا تعويل عليها .

(١) التهذيب (١ : ٢٠٨) .

(٢) المعتبر (١ : ٣٨٧) .

(٣) الكافي (٣ : ٦٢ / ٢) ، التهذيب (١ : ٢٠٧ / ٥٩٩) ، الاستبصار (١ : ١٧٠ / ٥٨٨) ، الوسائل (٢ : ٩٨٠)

(٤) أبواب التيمم ب (١٣) ح (٢) .

(٥) المائدة : (٣٨) .

(٦) المائدة : (٦) .

(٧) مريم : (٦٤) .

(٨) الوسائل (٢ : ٩٧٥) أبواب التيمم ب (١١) .

.

و ينبغي التنبيه لأمر :

الأول : المشهور بين الأصحاب أنَّ محل المسح في الكفين ظهورهما لا بطونهما . بل ظاهر كلامهم أنَّ ذلك مجمع عليه من القائلين بعدم وجوب الاستيعاب . ويدل عليه حسنة الكاهلي المتقدمة^(١) . وأكثر الأخبار المعتبرة إنما تضمنت مسح الكفين من غير تصريح بأن المسوح ظهورهما ، إلا أنَّ الظاهر تحقق الامتثال بذلك ، إذ لا دلالة لها على وجوب الاستيعاب .

الثاني : ذكر العلامة^(٢) ومن تأخَّر عنه^(٣) أنه يجب البدأ في مسح الكف بالزند إلى أطراف الأصابع لمساواة الوضوء . والكلام فيه كما تقدم في الوجه^(٤) .

الثالث : يجب تقديم اليمنى على اليسرى بإجماعنا قاله في التذكرة^(٥) ، لأنه بدل مما يجب فيه التقديم . وربما كان في صحيحة ابن مسلم المتقدمة^(٦) إشعار به .

الرابع : يعتبر في المسح كونه بباطن الكف اختياراً ، لأنه المعهود ، فلو مسح بالظهر اختياراً أو بالآلة لم يجز . نعم لو تعذر المسح بالباطن أجزأ الظاهر مع احتمال وجوب التولية .

الخامس : لو كان له يد زائدة فكما سلف في الوضوء . ولو مسح باليد الزائدة التي لا يجب مسحها فالأقرب عدم الإجزاء ، لأن اللفظ إنما ينصرف إلى المعهود المتعارف .

الواجب السادس : الترتيب ، وصورته أن يبدأ بالضرب على الأرض ، ثم يمسح

(١) في ص (٢٢١) .

(٢) المنتهى (١ : ١٤٧) ، والمختلف (٥٠) ، والقواعد (١ : ٢٣) .

(٣) كالشهيدي الأول في اللمعة (١ : ١٥٨) ، والكركي في جامع المقاصد (١ : ٦٩) .

(٤) في ص (٢٢٢) .

(٥) التذكرة (١ : ٦٣) .

(٦) في ص (٢٢٤) .

.

وجهه أولاً ، ثم يده اليمنى ، ثم اليسرى . وهو مجمع عليه بين الأصحاب ، قاله في التذكرة والمنتهى^(١) . واحتج عليه في التذكرة بقوله تعالى : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم)^(٢) فإن الواو للترتيب عند الفراء ، وبأن التقديم لفظاً يستدعي سبباً ، لاستحالة الترجيح من غير مرجح ، ولا سبب إلا التقديم وجوباً ، وبأنه عليه السلام رتب في مقابلة الامتثال فيكون واجباً^(٣) .

وفي الجميع نظر ، إلا أن المصير إلى ما أجمع عليه الأصحاب ودلت عليه ظواهر النصوص متعين .

وقال المرتضى — رضي الله عنه — : كل من أوجب الترتيب في المائة أوجه هنا ، فالتفرقة منتفية بالإجماع ، وقد ثبت وجوبه هناك فيثبت هنا^(٤) .

وبقي من الواجبات المباشرة بنفسه ، ولا ريب في وجوبها لقوله تعالى : (فتيمموا) فإن الخطاب للمصلين ، وحقيقة الأمر طلب الفعل من المأمور .

ويجب الاستئابة عند الضرورة في الأفعال دون النية عند علمائنا ، ولم أقف فيه على دليل نقلي . وعلى هذا فيضرب المعين بيدي العليل إن أمكن وإلا فييدي نفسه .

والموالة ، وقد قطع الأصحاب باعتبارها ، وأسند في المنتهى إلى علمائنا ، واحتج عليه بقوله تعالى : (فتيمموا) أوجب علينا التيمم عقيب إرادة القيام إلى الصلاة ، ولا يتحقق إلا بجموع أجزائه ، فيجب فعلها عقيب الإرادة بقدر الإمكان^(٥) .

(١) التذكرة (١ : ٦٣) ، والمنتهى (١ : ١٤٧) .

(٢) النساء : (٤٣) .

(٣) التذكرة (١ : ٦٣) .

(٤) نقله عنه في المختار (١ : ٣٩٣) .

(٥) المنتهى (١ : ١٤٩) .

.

وهو غير جيد ، إذ من المعلوم أنّ المراد بالتيّم هنا المعنى اللغوي وهو القصد ، لا التيمم بالمعنى الشرعي .

واستدل عليه في الذكرى : بأنّ التيمم البياني عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام توبع فيه فيجب ، للتأسي^(١) .

وفيه نظر ، إذ التأسي إنما يجب فيما يعلم وجوبه ، وهو منتف هنا ، إذ من الجائز أن تكون المتابعة إنما وقعت اتفاقاً ، لا لاعتبارها بخصوصها .

ولو قلنا باختصاص التيمم بآخر الوقت بالمعنى الذي ذكره كانت الموالاة من ضروريات صحته ، لتقع الصلاة في الوقت .

ولو أخلّ بالمتابعة بما لا يعد تفريقاً لم يضر قطعاً . وإن طال الفصل أمكن القول بالبطلان لفوات الواجب ، والصحة لصدق التيمم المأمور به .

وذكر جمع من الأصحاب : أنّ من الواجبات أيضاً طهارة مواضع المسح من النجاسة ، واستدل عليه في الذكرى : بأنّ للتراب ينجس بملاقاة النجس ، فلا يكون طيباً ، وبمساواته أعضاء الطهارة المائية^(٢) .

ولا يخفى أنّ الدليل الأول أخص من المدعى ، والثاني قياس محض . ومقتضى الأصل عدم الاشتراط . والمصرح باعتبار ذلك قليل من الأصحاب ، إلا أن الاحتياط يقتضي المصير إلى ما ذكره .

ولو تعذرت الإزالة سقط اعتبارها ووجب التيمم وإن تعدت النجاسة إلى التراب . ولو كانت حائلة بين الماسح والمسوح أزالها مع الإمكان ، ومع التعذريتين كذلك .

(١) الذكرى : (١٠٩) .

(٢) الذكرى : (١٠٩) .

ويجزيه في الرضوء ضربة واحدة لجهته وظاهر كفيه . ولا بد فيما هو بدل من الغسل من ضربتين . وقيل : في الكل ضربتان . وقيل : ضربة واحدة ، والتفصيل أظهر .

قوله: ويجزيه في الوضوء ضربة واحدة لجهته وظاهر كفيه: ولا بد فيما هو بدل من الغسل من ضربتين، وقيل: في الكل ضربتان، وقيل: ضربة واحدة، والتفصيل أظهر.

اختلف الأصحاب في عدد الضربات في التيمم ، فقال الشيخان في النهاية والمبسوط والمقنعة : ضربة للوضوء وضربتان للغسل^(١) . وهو اختيار ابن بابويه — رحمه الله — في من لا يحضره الفقيه^(٢) ، وسلاح^(٣) ، وأبي الصلاح^(٤) ، وابن إدريس^(٥) ، وأكثر المتأخرين^(٦) .

وقال السيد المرتضى — رحمه الله تعالى — في شرح الرسالة : الواجب^(٧) ضربة واحدة في الجميع^(٨) . وهو اختيار ابن الجنيد^(٩) ، وابن أبي عقيل^(١٠) ، والمفيد في المسائل الغرية^(١١) .

ونقل عن المفيد في الأركان اعتبار الضربتين في الجميع^(١٢) ، وحكاها المصنف

(١) النهاية : (٤٩ ، ٥٠) ، والمبسوط (١ : ٣٣) ، والمقنعة : (٨) .

(٢) الفقيه (١ : ٥٧) .

(٣) المراسم : (٥٤) .

(٤) الكافي في الفقه : (١٣٦) .

(٥) السرائر : (٢٦) .

(٦) كالعلامة في المنتهى (١ : ١٤٨) ، والكركي في جامع المقاصد (١ : ٦٩) .

(٧) ليست في «ح» .

(٨) نقله عنه في المعتبر (١ : ٣٨٨) .

(٩) (١٠) (١١) نقله عنهم في المختلف : (٥٠) .

(١٢) نقله في الذكرى : (١٠٨) .

— رحمه الله — في الاعتبار، والعلامة في المنتهى والمختلف عن علي بن بابويه — رحمه الله تعالى —^(١) . ومقتضى كلامه في الرسالة اعتبار ثلاث ضربات ، فإنه قال : إذا أردت ذلك فاضرب بيدك على الأرض مرة واحدة وانفضهما وامسح بهما وجهك ، ثم اضرب بيسارك الأرض فامسح بها يمينك من المرفق إلى أطراف الأصابع ، ثم اضرب بيمينك الأرض وامسح بها يسارك من المرفق إلى أطراف الأصابع^(٢) . ولم يفرق بين الوضوء والغسل .

وحكى في الاعتبار القول بالضربات الثلاث عن قوم منا بعد أن نقل عن علي بن بابويه المرتين في الجميع^(٣) .

ومنشأ الخلاف في هذه المسألة اختلاف الأخبار ظاهراً ، فمنها ما تضمن المرة ، كصحيحتي زرارة ، وداود بن النعمان الواردتين في قضية عمار^(٤) ، وغيرهما من الأخبار^(٥) .

ومنها ما تضمن المرتين مطلقاً ، كصحيحة إسماعيل بن همام ، عن الرضا عليه السلام ، قال : « التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين »^(٦) .

وصحيحة محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : سألت عن التيمم ،

(١) الاعتبار (١ : ٣٨٨) ، والمنتهى (١ : ١٤٨) ، والمختلف (٥٠) .

(٢) نقله في الذكرى : (١٠٨) .

(٣) الاعتبار (١ : ٣٨٨) .

(٤) المتقدمين في ص (٢٢٠ ، ٢٢١) .

(٥) الوسائل (٢ : ٩٧٥) أبواب التيمم ب (١١) .

(٦) التهذيب (١ : ٦٠٩/٢١٠) ، الاستبصار (١ : ٥٩٧/١٧١) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (٣) .

فقال : « مرتين مرتين للوجه واليدين »^(١) .

وجمع المفصلون بينهما بتخصيص ما تضمن الضربة بما كان بدلاً من الوضوء ، وما تضمن الضربتين بما كان بدلاً من الغسل .

واستدلوا على هذا الجمع برواية محمد — وهو ابن مسلم — المتضمنة للمسح من المرفقين^(٢) ، وما رواه زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال ، قلت : كيف التيمم ؟ قال : « هو ضرب واحد للوضوء ، والغسل من الجنابة تضرب بيديك ثم تنفضهما مرة للوجه ومرة لليدين ، ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً والوضوء إن لم تكن جنباً »^(٣) . وجه الدلالة أن ينزل على تمام الكلام عند قوله : « ضرب واحد للوضوء » ويستدأ بقوله : « والغسل من الجنابة » ويكون جملة قوله : « تضرب بيديك » خبراً عنه . وفيه بعد وتكلف ، والمتبادر منها كون الغسل معطوفاً على الوضوء ، والمراد أن التيمم نوع واحد للوضوء والغسل ، وصورته ما بينه عليه السلام بقوله : « تضرب ... » .

وفي هذا الجمع نظر من وجوه :

الأول : إن كلاً من الأخبار المتضمنة للضربة والضربتين واردة في مقام البيان عند السؤال عن كيفية التيمم ، المتناول لما كان بدلاً من الوضوء وبدلاً من الغسل . فحملها على بعض أفرادها يجري مجرى الإخبار بالخاص عن العام ، وإنه غير جائز .

(١) التهذيب (١ : ٢١٠ / ٦١٠) ، الاستبصار (١ : ١٧٢ / ٥٩٨) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (١) .

(٢) المقدمة في ص (٢٢٤) .

(٣) التهذيب (١ : ٢١٠ / ٦١١) ، الاستبصار (١ : ١٧٢ / ٥٩٩) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (٤) .

.

الثاني : إن مقتضى صحيحتي زرارة وداود بن النعمان الواردتين في قضية عمار^(١) أجزاء المرة الواحدة في التيمم من الجنابة ، وذلك مما ينقض هذا الجمع .
الثالث : إن ما استدل به على هذا الجمع لا دلالة عليه . أما رواية زرارة ، فقد تقدم الكلام فيها . وأما رواية محمد بن مسلم ، فلا دلالة لها على هذا التفصيل بوجه ، بل الظاهر منها اعتبار الثلاث في الجميع ، كما اختاره ابن بابويه — رحمه الله — .
والمستجه الاكتفاء بالمرة في الجميع ، وحمل ما دل على المرتين على الاستحباب ، كما ذكره المرتضى في شرح الرسالة^(٢) ، واستحسنه المصنف — رحمه الله — في المعتبر ، وأجاز العمل بما تضمنته رواية ابن مسلم من الضربات الثلاث^(٣) . وهو حسن ، والأحوط أن لا يترك المرتان في الوضوء والغسل بحال ، لصحة مستنده وصراحته ، وإجمال ما ينافيه^(٤) .

وما قيل من احتمال فوات الموالاة بالضربة الثانية لوقلنا بالمرة^(٥) فضعيف جداً ، لأن ذلك غير قادم في تحققها لو ثبت اعتبارها كما بيناه .
واعلم أن ظاهر كلام الأصحاب يقتضي تساوي الأغسال في كمية^(٦) التيمم ، وبه صرح المفيد في المقنعة فقال^(٧) بعد ذكر تيمم الجنب : وكذلك تصنع الحائض والنفساء

(١) المتقدمين في ص (٢٢٠، ٢٢١) .

(٢) المتقدم في ص (٢٢٩) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٨٨) .

(٤) ليست في «ق» و «م» .

(٥) كما في روض الجنان : (١٢٦) .

(٦) في «س» : كيفية .

(٧) في «ق» و «م» و «س» : وهو الظاهر من كلام المفيد في المقنعة فإنه قال .

.....

والمستحاضة بدلاً من الغسل^(١) . ولم يذكر التيمم بدلاً من الوضوء .
واستدل له الشيخ - رحمه الله - في التهذيب بما رواه عن أبي بصير، قال : وسألته
عن تيمم الحائض والجنب سواء إذا لم يجد ماء ؟ قال : « نعم »^(٢) . وعن عمار
الساباطي مثله^(٣) .

قال في الذكري : وخرج بعض الأصحاب وجوب تيممين على غير الجنب بناءً على
وجوب الوضوء هنالك ، ولا بأس به ، والخبران غير مانعين منه، لجواز التسوية في الكيفية
لا الكمية^(٤) .

وما ذكره أحوط وإن كان الأظهر الاكتفاء بالتيمم الواحد بناءً على ما اخترناه من
اتحاد الكيفية^(٥) (وعدم اعتبارية البدلية)^(٦) فيكون جارياً مجرى أسباب الوضوء أو
الغسل المختلفة .

ولو قلنا بإجزاء الغسل مطلقاً عن الوضوء - كما ذهب إليه المرتضى^(٧) رضي الله
عنه - ثبت التساوي مطلقاً من غير إشكال .

بقي هنا شيء ينبغي التنبيه له ، وهو أن العلامة - رحمه الله تعالى - في المنتهى
استدل على القول بالتفصيل بصحيفة محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام :

(١) المقنعة : (٨) .

(٢) التهذيب (١ : ٢١٢ / ٦١٦) ، الوسائل (٢ : ٩٧٩) أبواب التيمم ب (١٢) ح (٧) .

(٣) الفقيه (١ : ٥٨ / ٢١٥) ، التهذيب (١ : ٢١٢ / ٦١٧) ، الوسائل (٢ : ٩٧٩) أبواب التيمم ب (١٢) ح

(٦) .

(٤) الذكري : (١٠٨) .

(٥) أي كيفية التيمم بدلاً من الغسل وبدلاً من الوضوء .

(٦) ما بين القوسين ليس في «س» .

(٧) جل العلم والعمل : (٥١) .

وإن قطعت كفاه سقط مسحها واقتصر على الجبهة . ولو قطع بعضهما مسح على ما بقي .

« إن التيمم من الوضوء مرة ومن الجنابة مرتان »^(١) . وهذه الرواية غير موجودة في كتب الحديث . وعندني أنّ ذلك وهم نشأ من عبارة الشيخ — رحمه الله تعالى — في التهذيب ، فإنه قال — بعد أن أورد الأخبار المتضمنة للمرة والمرة ، وجمع بينهما بالتفصيل — : مع أننا قد أوردنا خبرين مفسرين لهذه الأخبار : أحدهما عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، والآخر عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : إن التيمم من الوضوء مرة واحدة ، ومن الجنابة مرتان^(٢) . والخبر المروي عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن ابن مسلم هو الخبر المتقدم المتضمن للضربات الثلاث مطلقاً^(٣) ، وكأنه — رحمه الله تعالى — نقل حاصل ما فهمه من معناه ، فظن العلامة — رحمه الله تعالى — أنه حديث آخر مغاير للحديث الأول ، ولهذا لم يذكره في المختلف ولا نقله غيره . فينبغي التنبيه لأمثال ذلك وعدم الاعتماد على الظواهر . والله الموفق .

قوله: وإن قطعت كفاه سقط مسحها واقتصر على الجبهة . ولو قطع بعضهما مسح على ما بقي .

أما سقوط مسح الفائت فظاهر ، إذ لا تكليف بالمتنع ، وأما وجوب مسح الجبهة والباقي من الكف فلأن الواجب مسح الجميع مع وجوده ، فإذا سقط التكليف بمسح البعض لامتناعه لم يسقط البعض الآخر .

وقال الشيخ في المبسوط : وإذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض

(١) المنتهى (١ : ١٤٨ ، ١٤٩) ، الوسائل (٢ : ٩٨٠) أبواب التيمم ب (١٢) ح (٨) .

(٢) التهذيب (١ : ٢١١) .

(٣) في ص (٢٢٤) .

ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم ، فلو أبقى منها لم يصح .
ويستحب نفخ اليدين بعد ضربهما على الأرض .

التيمم ، ويستحب أن يمسح ما بقي ^(١) . والظاهر أن مراده باستحباب مسح ما بقي من الذراعين وبسقوط فرض التيمم سقوطه بالنسبة إلى ظاهر الكفين لا مطلقاً ، إذ لو كان فرض التيمم من أصله ساقطاً لسقطت الصلاة عنه ، وهو معلوم البطلان .
قوله: ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم، فلو أبقى منها شيئاً لم يصح.
هذا قول علمائنا وأكثر العامة ، قاله في المنتهى ^(٢) . لأن الإخلال بمسح البعض إخلال بالكيفية المنقولة ، فلا يكون الآتي بذلك آتياً بالتيمم المشروع .
وإطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق بين أن يكون الإخلال بمسح البعض عمداً أو نسياناً ، ولا في البعض بين القليل والكثير . وبذلك صرح في الاعتبار ، ونقل عن بعض العامة الفرق بين العمد والنسيان ، وعن بعض آخر جواز إبقاء ما دون الدرهم ^(٣) .
وبطلانهما ظاهر .

قوله: ويستحب نفخ اليدين بعد ضربهما على الأرض.
هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً ، وأسنده في المنتهى إلى علمائنا ^(٤) مؤذناً بدعوى الإجماع عليه .
والمستند فيه الأخبار المستفيضة، كقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة :
« تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما ، مرة للوجه ومرة لليدين » ^(٥) .

(١) المبسوط (١ : ٣٣) .

(٢) المنتهى (١ : ١٤٧) .

(٣) الاعتبار (١ : ٣٨٩) .

(٤) المنتهى (١ : ١٤٧) .

(٥) التهذيب (١ : ٦١١/٢١٠) ، الاستبصار (١ : ٥٩٩/١٧٢) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (٤) .

ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صح تيممه ، كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة ، لكن في التيمم يُراعى ضيق الوقت .

وما رواه عمرو بن أبي المقدام ، عن الصادق عليه السلام أنه وصف التيمم : فضرِبَ بيديه على الأرض ، ثم رفعهما فففضهما ، ثم مسح على جبينه^(١) .
وقد أجمع الأصحاب على عدم وجوبه ، قاله في التذكرة^(٢) . واستحب الشيخ — رحمه الله تعالى — مسح إحدى اليدين بالأخرى بعد النفض^(٣) ، ولا نعلم مستنده .
ومن المستحبات أيضاً : التسمية ، وتفريج الأصابع عند الضرب ليتمكن من الصعيد . قال في الذكري : ولا يستحب تحليلها في المسح ، للأصل^(٤) .

قوله: ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صح تيممه ، كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة ، لكن في التيمم يُراعى ضيق الوقت .
إذا كان على جسد المتيمم نجاسة في غير الأعضاء الماسحة والمسوحة فلا ريب في صحة تيممه من هذه الجهة ، كما لو توضأ وعلى جسده نجاسة ، إذ المعتبر طهارة الأعضاء التي تتعلق بها الطهارة خاصة .

ثم إن قلنا بجواز التيمم مع السعة فكالموضوء ، وإن قلنا باختصاصه بآخر الوقت وجب إزالة النجاسة أولاً مع الإمكان ، إذ لو وقع قبل الإزالة فات شرطه وهو مراعاة الضيق ، إذ المعتبر عندهم ضيق الوقت عما عدا التيمم والصلاة خاصة . وبهذا المعنى صرح في المعتبر^(٥) . وعلى هذا فليس له التيمم مع النجاسة إلا إذا ضاق الوقت عما عدا

(١) التهذيب (١ : ٢١٢/٦١٤) ، الاستبصار (١ : ١٧١/٥٩٤) ، وفيهما بتفاوت يسير ، الوسائل (٢) :

(٩٧٧) أبواب التيمم ب (١١) ح (٦) .

(٢) التذكرة (١ : ٦٤) .

(٣) المبسوط (١ : ٣٣) ، والنهاية (٤٩) .

(٤) الذكري (١٠٩) وفيه : تحليلها .

(٥) المعتبر (١ : ٣٩٤) .

الظرف الرابع : في أحكامه ، وهي عشرة :
الأول : من صلى بتيممه لا يعيد ، سواء كان في سفر أو حضر .

التيمم والصلاة ، لسقوط التكليف بإزالتها حيثئذ .
 واستقرب الشهيد — رحمه الله تعالى — في الذكرى جواز التيمم قبل الإزالة على القولين ، إذ المراد بضيق الوقت ضيقه عن أداء الصلاة وشرائطها التي منها إزالة النجاسة^(١) . وبه جزم الشيخ الشارح قدس الله سره ، وحمل عليه العبارة ، فقال : لا منافاة بين جواز التيمم قبل إزالة النجاسة وبين مراعاة ضيق الوقت في جوازه ، لأن المراد عدم زيادته عن الصلاة وشرائطها التي من جملتها التيمم وإزالة النجاسة^(٢) .
 وهذا الحمل — مع بعده في نفسه — مخالف لما صرح به في المعتبر من عدم جواز التيمم قبل إزالة النجاسة على القول بالتضييق ، لفوات الشرط .
قوله : الظرف الرابع في أحكامه ، وهي عشرة ، الأول : من صلى بتيممه لا يعيد سواء كان في حضر أو سفر .

المراد بالإعادة هنا ما يتناول الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه . فهنا مسألتان : الأولى : إن من تيمم تيمماً صحيحاً وصلى ، ثم خرج الوقت لم يجب عليه القضاء . قال في المنتهى : وعليه إجماع أهل العلم^(٣) . ونقل عن السيد المرتضى — رحمه الله تعالى — في شرح الرسالة : إن الحاضر إذا تيمم لفقد الماء وجب عليه الإعادة إذا وجده^(٤) . ولم نقف له في ذلك على حجة . والمعتمد سقوط القضاء مطلقاً .

(١) الذكرى : (١٠٩) .

(٢) المسالك (١ : ١٦) .

(٣) المنتهى (١ : ١٥١) .

(٤) المعتبر (١ : ٣٦٥) .

لنا : إنه صلى صلاة مأموراً بها ، والأمر يقتضي الإجزاء ، وإنّ القضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدلالة ولا دلالة ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « إذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصل ، فإذا وجد ماءً فليغتسل وقد أجزأته صلاته التي صلى » ^(١) .

وفي الحسن عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام ، قال : « إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتميم وليصل في آخر الوقت ، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه ، وليتوضأ لما يستقبل » ^(٢) .

الثانية : لو تيمم وصلى مع سعة الوقت ثم وجد الماء في الوقت ، فإن قلنا باختصاص التيمم بآخر الوقت بطلت صلاته مطلقاً ، وإن قلنا بجوازه مع السعة فالأصح عدم الإعادة ، وهو خيرة المصنف — رحمه الله — في المعتبر ^(٣) ، والشهيد في الذكرى ^(٤) . ونقل عن ابن الجنيد ، وابن أبي عقيل — رحمهما الله — القول بوجوب الإعادة ^(٥) ، وهو ضعيف .

لنا : إنه صلى بتيمم مشروع صلاة مأموراً بها فتكون مجزية ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ، قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : فإن أصاب الماء وقد صلى

(١) التهذيب (١ : ١٩٣/٥٥٦) ، الاستبصار (١ : ١٥٩/٥٤٩) ، الوسائل (٢ : ٩٨٣) أبواب التيمم ب (١٤) ح (٧) .

(٢) الكافي (٣ : ٢/٦٣) ، التهذيب (١ : ١٩٤/٥٦٠) بتفاوت يسير ، الاستبصار (١ : ١٥٩/٥٤٨) ، الوسائل (٢ : ٩٦٣) أبواب التيمم ب (١) ح (١) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٩٦) .

(٤) الذكرى : (١١٠) .

(٥) نقله عن ابن الجنيد في الذكرى : (١١٠) ، وعن ابن أبي عقيل في المختلف : (٥٤) .

وقيل فيمن تعمّد الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء : يتيمم
أو يصلي ثم يعيد .

١ | بتيمم وهو في وقت ؟ قال : « تمت صلاته ولا إعادة عليه » (١) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
أجنب فتيمم بالصعيد وصلى ، ثم وجد الماء ، فقال : « لا يعيد ، إن رب الماء رب
الصعيد ، فقد فعل أحد الطهورين » (٢) .

وفي الصحيح عن العيص ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي الماء
وهو جنب وقد صلى ، قال : « يغتسل ولا يعيد الصلاة » (٣) .

احتج المخالف (٤) بما رواه يعقوب بن يقطين في الصحيح ، قال : سألت أبا الحسن
عليه السلام عن رجل تيمم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً ، أيتوضأ ويعيد الصلاة أم
تجوز صلاته ؟ قال : « إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد ، فإن مضى الوقت
فلا إعادة عليه » (٥) . والجواب بالحمل على الاستحباب جمعاً بين الأدلة .
قوله : وقيل فيمن تعمّد الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء
يتيمم ويصلي ثم يعيد .

القول للشيخ (٦) — رحمه الله تعالى — واحتج عليه بما رواه عن جعفر بن بشر ، عن

(١) التهذيب (١ : ٥٦٢/١٩٤) ، الاستبصار (١ : ٥٥٢/١٦٠) ، الوسائل (٢ : ٩٨٣) أبواب التيمم ب
(١٤) ح (٩) .

(٢) التهذيب (١ : ٥٧١/١٩٧) ، الاستبصار (١ : ٥٥٧/١٦١) ، الوسائل (٢ : ٩٨٤) أبواب التيمم ب
(١٤) ح (١٥) .

(٣) التهذيب (١ : ٥٦٩/١٩٧) ، الاستبصار (١ : ٥٥٦/١٦١) ، الوسائل (٢ : ٩٨٤) أبواب التيمم ب (١٤)
ح (١٦) .

(٤) نقله عن ابن الجنيّد وابن أبي عقيل في الذكرى : (١١٠) .

(٥) التهذيب (١ : ٥٥٩/١٩٣) ، الاستبصار (١ : ٥٥١/١٥٩) ، الوسائل (٢ : ٩٨٣) أبواب التيمم ب
(١٤) ح (٨) .

(٦) المبسوط (١ : ٣٠) .

وفيمن منعه زحام الجمعة عن الخروج مثل ذلك .

أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن رجل أصابته جنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف إن اغتسل ، قال : « يتيمم، فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصلاة »^(١) . وهي مع ضعف سندها بالإرسال لا تدل على ما اعتبره من القيد ، أعني كون الجنابة وقعت عمداً .

ويمكن أن يستدل له أيضاً بما رواه ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله بن سنان : إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة ويخاف على نفسه التلف إن اغتسل ، فقال : « يتيمم ويصلي ، فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصلاة »^(٢) . وهي لا تدل على ما اعتبره من القيد أيضاً . والأجود حملها على الاستعجاب ، لأن مثل هذا المجاز أولى من التخصيص ، وإن كان القول بالوجوب لا يخلو من رجحان .

فرع : من عدم الماء مطلقاً أو تعذر عليه استعماله يجوز له الجماع ، لعدم وجوب الطهارة المائية عليه . ولو كان معه ما يكفي للوضوء فكذلك قبل دخول الوقت ، أما بعده فحزم العلامة — رحمه الله تعالى — في المنتهى بتحريمه ، لأنه يفوت الواجب وهو الصلاة بالمائية^(٣) . ويشكل بأن مقتضى العمومات جواز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت ، ومتى جاز التأخير أمكن القول بعدم وجوب الصلاة بالمائية إلا مع التمكن منها في جميع الوقت . قوله: وفيمن منعه زحام الجمعة عن الخروج مثل ذلك .

القول للشيخ — رحمه الله تعالى — في النهاية والمبسوط^(٤) ، وابن الجنيدي^(٥) . وربما

(١) التهذيب (١ : ١٩٦/٥٦٧) ، الاستبصار (١ : ١٦١/٥٥٩) ، الوسائل (٢ : ٩٨٦) أبواب التيمم ب

(١٦) ح (١) .

(٢) الفقيه (١ : ٦٠/٢٢٤) ، الوسائل (٢ : ٩٨٦) أبواب التيمم ب (١٦) ح (١) .

(٣) المنتهى (١ : ١٥٣) .

(٤) النهاية : (٤٧) ، والمبسوط (١ : ٣١) .

(٥) نقله عنه في المختلف : (٥٢) .

وكذا من كان على جسده نجاسة ولم يكن معه ماء لإزالتها ، والأظهر عدم الإعادة .

الثاني : يجب عليه طلب الماء فإن أخلّ بالطلب وصلى ثم وجد الماء في

يكون مستنده رواية السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه : إنه سئل عن الرجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس ، قال : « يتيمم ويصلي معهم ، ويعيد إذا انصرف »^(١) . وهي ضعيفة السند جداً . والأجود عدم الإعادة ، لأنه صلى صلاة مأموراً بها ، إذ التقدير عدم التمكن من استعمال الماء قبل فوات الجمعة .

قوله : وكذا من كان على جسده نجاسة ولم يكن معه ماء لإزالتها، والأظهر عدم الإعادة.

القول للشيخ — رحمه الله — في النهاية والمبسوط^(٢) ، إلا أن المسألة في كلامه مفروضة في نجاسة الثوب لا البدن . ولعل مستنده رواية عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام : إنه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب ولا تحل الصلاة فيه ، وليس يجد ماءً يغسله كيف يصنع ؟ قال : « يتيمم ويصلي ، فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة »^(٣) . وهي ضعيفة السند ، لأن رجالها فطحية . والأصح أنه لا إعادة عليه ، لأنه صلى صلاة مأموراً بها ، والأمريقتضي الأجزاء .

قوله : الثاني ، يجب عليه طلب الماء، فإن أخلّ بالطلب وصلى ثم وجد الماء

(١) التهذيب (١ : ٥٣٤/١٨٥) ، الاستبصار (١ : ٢٥٤/٨١) ، الوسائل (٢ : ٩٨٥) أبواب التيمم ب (١٥) ح (١) .

(٢) النهاية : (٥٥) ، والمبسوط (١ : ٣٥) .

(٣) التهذيب (١ : ١٢٧٩/٤٠٧) ، (ج ٢ : ٢٢٤/٨٨٦) ، الاستبصار (١ : ٥٨٧/١٦٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٠) أبواب التيمم ب (٣٠) ح (١) .

رحله أو مع أصحابه تطهر وأعاد الصلاة .

الثالث : من غُدِمَ الماء وما يُتَيَمَّم به لقيد أو حبس في موضع نجس ، قيل : يصلي ويعيد ، وقيل : يؤخر الصلاة حتى يرتفع العذر، فإن خرج الوقت قضى ، وقيل : يسقط الفرض أداءاً وقضاءً ، وهو الأشبه .

في رحله أو مع أصحابه تطهر وأعاد الصلاة .

قد تقدم الكلام في ذلك ، وأن الأظهر عدم وجوب الإعادة متى كان التيمم مشروعاً والصلاة مأموراً بها ، لأن الأمر يقتضي الإجزاء . ولولم يكن كذلك وقعت الصلاة باطلة ووجب إعادتها سواء وجد الماء في محل الطلب أم لا .

قوله: الثالث، من غُدِمَ الماء وما يُتَيَمَّم به لقيد أو حبس في موضع نجس، قيل: يصلي ويعيد، وقيل: يؤخر الصلاة حتى يرتفع العذر، فإن خرج الوقت قضى، وقيل: يسقط الفرض، أداءً وقضاءً، وهو أشبه.

أما سقوط الأداء فهو مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً صريحاً ، لأن الطهارة شرط في الصلاة مطلقاً ، لقوله عليه السلام في صحيحة زرارة : « لا صلاة إلا بطهور »^(١) وقد تعذرت فيسقط التكليف بها ، ويلزم من سقوط التكليف بها سقوط التكليف بالمشروط ، وإلا فإن بقي الاشتراط لزم تكليف ما لا يطاق ، وإن انتفى خرج المشروط مطلقاً عن كونه مشروطاً (مطلقاً)^(٢) وهو باطل .

وما حكاه المصنف — رحمه الله تعالى — من القول بالصلاة والإعادة لا أعلم به قائلاً ، ولعله أشار بذلك إلى ما ذكره الشيخ — رحمه الله تعالى — في المبسوط من تخيره بين

(١) التهذيب (١ : ٤٩ / ١٤٤) و (ص ٢٠٩ / ٦٠٥) و (ج ٢ : ١٤٠ / ٥٤٥) ، الاستبصار (١ : ٥٥ / ١٦٠) ،

الوسائل (١ : ٢٥٦) أبواب الوضوء ب (١) ح (١) .

(٢) ليست في «ق» و «م» .

تأخير الصلاة أو الصلاة والإعادة^(١) ، وهو — مع ضعفه — لا يدل على تعين الأداء .
ونقل عن المفيد — رحمه الله — في رسالته إلى ولده أنه قال : وعليه أن يذكر الله تعالى
في أوقات الصلاة بمقدار صلاته^(٢) .

وأما القضاء ففيه للأصحاب قولان : أحدهما السقوط ، اختاره المصنف — رحمه
الله — هنا ، وفي المعتبر ، ونقله عن المفيد في أحد قوليهِ . واحتج عليه بأنها صلاة سقطت
بحدث لا يمكن إزالته ، فلا يجب قضاؤها كصلاة الحائض ، وبأن القضاء فرض
مستأنف فيتوقف على الدلالة ولا دلالة^(٣) .

والثاني الوجوب ، اختاره المفيد — رحمه الله — في المقنعة^(٤) ، والشيخ في
المبسوط^(٥) ، والسيد المرتضى في المسائل الناصرية^(٦) ، وابن إدريس^(٧) — رحمهم
الله — .

وهو الأظهر ، لعموم ما دل على وجوب قضاء الفوائت ، كقول أبي جعفر عليه السلام
في صحيحة زرارة : « ومتى [ما] ذكرت صلاة فاتتك صليتها »^(٨) .
وفي صحيحة أخرى لزراعة : « أربع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة : صلاة

(١) المبسوط (١ : ٣١) .

(٢) المختلف : (١٤٩) .

(٣) المعتبر (١ : ٣٨٠) .

(٤) المقنعة : (٨) .

(٥) المبسوط (١ : ٣١) .

(٦) المسائل الناصرية (الجامع الفقهي) : (١٩٠) .

(٧) السرائر : (٢٦) .

(٨) من المصدر .

(٩) الكافي (٣ : ٢٩١/١) ، التهذيب (٣ : ١٥٨/٣٤٠) ، الوسائل (٣ : ٢١١) أبواب المواقيت ب (٦٣)

ح (١) .

الرابع : إذا وجد الماء قبل دخوله في الصلاة تطهر . وإن وجدته بعد فراغه من الصلاة لم تجب الإعادة . وإن وجدته وهو في الصلاة ، قيل : يرجع ما لم يركع ، وقيل : يمضي في صلاته ولو تلبس بتكبيرة الإحرام حسب ، وهو الأظهر .

فاتتك ، فمتى ما ذكرتها أدبتها» ^(١) الحديث .
وما قيل من أن سقوط الأداء يستلزم سقوط القضاء ^(٢) ، فدعوى مجردة عن الدليل ، مع انتقاضها بوجوب القضاء على الساهي والنائم ، ووجوب قضاء الصوم على الحائض .
قوله: الرابع، إذا وجد الماء قبل دخوله في الصلاة تطهر، وإن وجدته بعد فراغه من الصلاة لم تجب الإعادة، وإن وجدته وهو في الصلاة، قيل: يرجع ما لم يركع، وقيل: يمضي في صلاته ولو تلبس بتكبيرة الإحرام حسب، وهو الأظهر.

إذا وجد المتيمم الماء وتمكن من استعماله فله صور:
إحداها : أن يجده قبل الشروع في الصلاة فينتقض تيممه ويجب عليه استعمال الماء ، فلو فقدته بعد التمكن من ذلك أعاد التيمم . قال في المعتبر : وهو إجماع أهل العلم ^(٣) .

وإطلاق كلامهم يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين أن يبقى من الوقت مقدار ما يسع الطهارة والصلاة وعدمه ، وهو مؤيد لما ذكرناه فيما سبق من أن من أخلّ باستعمال الماء حتى ضاق الوقت يجب عليه الطهارة المائية والقضاء ، لا التيمم والأداء .
وثانيتهما : أن يجده بعد الصلاة ولا إعادة عليه لما سبق ، لكن ينتقض تيممه لما يأتي . قال في المعتبر : وهو وفاق أيضاً ^(٤) .

(١) الفقيه (١ : ٢٧٨/١٢٦٥) ، الوسائل (٥ : ٣٥٠) أبواب قضاء الصلوات ب (٢) ح (١) .

(٢) المختلف : (٥٣) .

(٣) (٤) المعتبر (١ : ٣٩٩) .

وثالثها : أن يجده في أثناء الصلاة . وقد اختلف فيه كلام الأصحاب ، فقال الشيخ — رحمه الله — في المبسوط والخلاف : يمضي في صلاته ولو تلبس بتكبيرة الإحرام ^(١) . وهو اختيار المرتضى في مسائل الخلاف ^(٢) ، وابن إدريس — رحمه الله — ^(٣) ، للأصل ، ولما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، قال : حدثني محمد بن سماعة ، عن محمد بن حمران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت له : رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة قال : « يمضي في الصلاة ، واعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت » ^(٤) . وقال الشيخ في النهاية : يرجع ما لم يركع ^(٥) . وهو اختيار ابن أبي عقيل ^(٦) ، وأبي جعفر ابن بابويه ^(٧) ، والمرتضى في شرح الرسالة ^(٨) . لما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال ، قلت : فإن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة ؟ قال : « فليصرف فليتوضأ ما لم يركع ، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته ، فإن التيمم أحد الطهورين » ^(٩) . وعن عبد الله بن عاصم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد

(١) المبسوط (١ : ٣٣) ، والخلاف (١ : ٣٣) .

(٢) نقله عنه في السرائر : (٢٧) ، والمعتبر (١ : ٤٠٠) .

(٣) السرائر : (٢٧) .

(٤) التهذيب (١ : ٢٠٣/٥٩٠) ، الاستبصار (١ : ١٦٦/٥٧٥) ، الوسائل (٢ : ٩٩٢) أبواب التيمم ب

(٢١) ح (٣) .

(٥) النهاية : (٤٨) .

(٦) نقله عنه في المختلف : (٥١) .

(٧) المقنع : (٩) .

(٨) نقله عنه في المعتبر (١ : ٤٠٠) ، والذكرى : (١١٠) .

(٩) التهذيب (١ : ٢٠٠/٥٨٠) ، الوسائل (٢ : ٩٩١) أبواب التيمم ب (٢١) ح (١) .

الماء فيستيمم ويقوم في الصلاة، فجاء الغلام فقال: هوذا الماء، فقال: «إن كان لم يركع فليتنصرف وليتوضأ، وإن كان قد ركع فليمض في صلاته»^(١). وهذه الرواية مروية في التهذيب بثلاث طرق، أقربها إلى الصحة ما رواه الشيخ، عن محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن جعفر بن بشر، عن عبد الله بن عاصم. وفي الحسن بن الحسين اللؤلؤي توقف وإن وثقه النجاشي^(٢)، لقول الشيخ: إن ابن بابويه ضعفه^(٣).

قال المصنف في المعتبر: ورواية ابن حمران أرجح من وجوه، منها: أنه أشهر في العلم والعدالة من عبد الله بن عاصم، والأعدل مقدم. ومنها: أنه أخف وأيسر، واليسر مراد الله تبارك وتعالى. ومنها: أن مع العمل برواية محمد يمكن العمل برواية عبد الله بالتزويل على الاستحباب، ولو عمل بروايته لم يكن لرواية محمد محمل^(٤).

قلت: ويؤيدها أيضاً مطابقتها لمقتضى الأصل، والعمومات الدالة على تحريم قطع الصلاة، وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم قال، قلت: في رجل لم يصب الماء وحضرت الصلاة فتيمم وصلى ركعتين، ثم أصاب الماء، أينقص الركعتين أو يقطعهما ويتوضأ ثم يصلي؟ قال: «لا، ولكنه يمضي في صلاته، ولا ينقصها لمكان أنه دخلها على طهور بتيمم»^(٥) فإن التعليل يقتضي وجوب المضي في الصلاة مع الدخول فيها ولو بتكبير الإحرام.

(١) الكافي (٣: ٥/٦٤)، التهذيب (١: ٥٩١/٢٠٤، ٥٩٢، ٥٩٣)، الاستبصار (١: ٥٧٦/١٦٦)،

السرائر: (٤٨٦)، الوسائل (٢: ١٩٢) أبواب التيمم ب (٢١) ح (٢).

(٢) رجال النجاشي: (٨٣/٤٠).

(٣) رجال الشيخ: (٤٥/٤٦٩).

(٤) في «ق»، «م»: محتمل.

(٥) الفقيه (١: ٢١٤/٥٨)، التهذيب (١: ٥٩٥/٢٠٥)، الاستبصار (١: ٥٨٠/١٦٧)، الوسائل (٢: ١٩٢) أبواب التيمم ب (٢١) ح (٤).

.

وأجاب العلامة — رحمه الله تعالى — في المنتهى عن روايتي زرارة وعبد الله بن عاصم بالحمل على الاستحباب ، أو على أن المراد بالدخول في الصلاة الشروع في مقدماتها كالأذان ، ويقول : « ما لم يركع » ما لم يتلبس بالصلاة ، ويقول : « وإن كان قد ركع » دخوله فيها ، إطلاقاً لاسم الجزء على الكل ^(١) . ولا يخفى ما في هذا الحمل من البعد وشدة المخالفة للظاهر . أما الأول فلا بأس به .

ويمكن الجمع بين الروايات أيضاً بحمل المطلق على المقيد ، إلا أن ظاهر قوله في رواية محمد بن حمد بن حمران : ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة ، يأباه ، إذ المتبادر منه أول وقت الدخول ، وكذا التعليل المستفاد من رواية زرارة ، فإنه شامل لما قبل الركوع وبعده . وفي المسألة أقوال أخر نادرة لا عمل عليها .
وهنا مباحث :

الأول : إذا حكمنا بإتمام الصلاة مع وجود الماء — إما لكونه قد تجاوز محل القطع أو قلنا بالاكْتفاء بالشروع — فهل يعيد التيمم لو فقد الماء قبل فراغه من الصلاة أم لا ؟ فيه قولان أظهرهما عدم الإعادة ، وهو اختيار المصنف في المعتبر ^(٢) ، لأن المانع الشرعي كالمنايع الحسي بل أقوى ، ولأنه يجب الحكم باستمرار التيمم إلى الفراغ قطعاً ، وعند الفراغ لا تمكّن من استعمال الماء لأنه المقدّر .

وقال الشيخ في المبسوط : إنه ينتقض تيممه بالنسبة إلى غيرها من الصلوات ^(٣) ، وقواه في المنتهى ^(٤) ، ومال إليه في التذكرة ، لأنه تمكّن عقلاً من استعمال الماء ، قال :

(١) المنتهى (١ : ١٥٥) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٠١) .

(٣) المبسوط (١ : ٣٣) .

(٤) المنتهى (١ : ١٥٥) .

.

والمنع الشرعي لا يرفع القدرة ، لأنها صفة حقيقية والحكم معلق عليها^(١) . وضعفه ظاهر .

وفترع بعض الفقهاء على هذا القول أنه لا يجوز للمصلي العدول إلى فائتة سابقة ، لانتقاض التيمم بالنسبة إلى كل صلاة غير هذه . وهو بعيد جداً .

ولو قلنا باستحباب القطع قبل الركوع فأنتم ، فالأظهر أنه كذلك ، لما ذكرناه من استمرار الإباحة إلى الفراغ ، ويقوى قول الشيخ هنا ، لانتفاء المنع من الاستعمال عقلاً وشرعاً^(٢) .

الثاني : لو كان في نافلة ثم وجد الماء احتمل مساواته للفريضة ، لإطلاق الأخبار المتناولة للفريضة والنافلة ، وبه جزم الشهيد في البيان^(٣) ، وجدي — قدس سره — في الشرح^(٤) . ويحتمل قوياً انتقاض تيممه بوجود الماء ، لجواز قطع النافلة اختياريّاً ، فينتفي المانع من استعماله عقلاً وشرعاً .

الثالث : المستفاد من الأخبار وكلام الأصحاب تحريم الرجوع بعد فوات محله ، سواء قلنا أنه التلبس بالصلاة أو الركوع أو غيرهما .

واستقرب العلامة — رحمه الله تعالى — في التذكرة جواز العدول إلى النفل مع سعة الوقت ، لأن فيه الجمع بين صيانة الفريضة عن الإبطال وأداء الفريضة بأكمل الطهارتين^(٥) . والأصح المنع ، لأن محله على ناسي الأذان ، ومريد فضيلة الجماعة قياس

(١) التذكرة (١ : ٦٥) .

(٢) في «ق» ، «م» : عرفاً .

(٣) البيان : (٣٦) .

(٤) المسالك (١ : ١٧) .

(٥) التذكرة (١ : ٦٥) .

الخامس : التيمم يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء .

باطل ، ولأنه لو جاز العدول إلى النفل لجاز الإبطال بغير واسطة ، وهو لا يقول به . ولو ضاق الوقت حرم ذلك قطعاً .

قوله: الخامس، التيمم يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء.

يندرج في ذلك الصلاة ، والطواف ، ودخول المساجد ، وقراءة العزائم ، ومس كتابه المصحف ، وغير ذلك مما يستبيحه المتطهر بالماء . وبهذا التعميم صرح العلامة — رحمه الله — في المنتهى من غير نقل خلاف إلا من الأوزاعي ، فإنه نقل عنه كراهة مس المصحف للمتيمم^(١) .

ومنع ولده فخر المحققين — رحمه الله تعالى — من استحابة اللبث به في المساجد ، لقوله تعالى : (ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا)^(٢) حيث جعل نهاية التحريم الغسل فلا يستباح بغيره ، وإلا لم تكن الغاية غاية ، وألحق به مس كتابة القرآن لعدم فرق الأمة بينهما [هنا]^(٣) .

والأصح أنه مبيح للجميع ، لقول^(٤) النبي صلى الله عليه وآله لأبي ذر : « يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين »^(٥) وقول الصادق عليه السلام في صحبة حماد : « هو بمنزلة الماء »^(٦) وفي صحبة محمد بن مسلم : « قد فعل أحد الطهورين »^(٧) وفي صحبة

(١) المنتهى (١ : ١٥٦) .

(٢) النساء : (٤٣) .

(٣) إيضاح الفوائد (١ : ٦٦) ، وما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

(٤) في «ح» : لعموم قول .

(٥) الفقيه (١ : ٢٢١/٥٩) ، التهذيب (١ : ١٩٤/٥٦١) ، الوسائل (٢ : ٩٩٥) أبواب التيمم ب (٢٣) ح

(٤) .

(٦) التهذيب (١ : ٢٠٠/٥٨١) ، الاستبصار (١ : ١٦٣/٥٦٦) ، الوسائل (٢ : ٩٩٥) أبواب التيمم ب

(٢٣) ح (٢) .

(٧) التهذيب (١ : ١٩٧/٥٧١) ، الاستبصار (١ : ١٦١/٥٥٧) ، الوسائل (٢ : ٩٩٥) أبواب التيمم ب

(٢٣) ح (٦) .

السادس : إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم ، فإن كان ملكاً لأحدهم اختص به ، وإن كان ملكاً لهم جميعاً أولاً مالك له أو مع مالك يسمح ببذله فالأفضل تخصيص الجنب به . وقيل : بل يختص به الميت ، وفي ذلك تردد .

جميل : « إن الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً »^(١) .

والجواب عن الآية بالمنع من دلالتها على ما ذكره ، لأن إرادة المساجد من الصلاة مجاز لا يصر إليه إلا مع القرينة ، مع احتمالها لغير ذلك المعنى احتمالاً ظاهراً وهو أن يكون متعلق النهي الصلاة في أحوال الجنابة إلا في حال السفر ، لجواز تأديتها حينئذ بالتيمم . وأيضاً : فإن ذلك لا ينافي حصول الإباحة بدليل من خارج ، وهو ثابت كما بيناه .

قوله : السادس ، إذا اجتمع ميت وجنب ومحدث ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم . فإن كان ملكاً لأحدهم اختص به ، وإن كان ملكاً لهم جميعاً أولاً مالك له أو للمالك يسمح ببذله فالأفضل تخصيص الجنب به . وقيل : بل يختص به الميت ، وفي ذلك تردد .

إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم ، فإن كان ملكاً لأحدهم اختص به ولم يكن له بذله لغيره مع مخاطبته باستعماله ، لوجوب صرفه في طهارته .

ولو كان مباحاً وجب على كل من المحدث والجنب المبادرة إلى حيازته ، فإن سبق إليه أحدهما اختص به ، ولو توافيا دفعةً اشتركا ، ولو تغلب أحدهما أثم وملك . وإن كان ملكاً لهم جميعاً أو للمالك يسمح ببذله ، فلا ريب أن لملاكه الخيرة في

(١) الفقيه (١ : ٢٢٣/٦٠) ، التهذيب (١ : ١٢٦٤/٤٠٤) ، الوسائل (٢ : ٩٩٤) أبواب التيمم ب (٢٣)

ح (١) ، وص (٩٩٥) ب (٢٤) ح (٢) ، وفي الكافي (٣ : ٣/٦٦) صدر الحديث .

تخصيص من شأؤوا به ، وإنما الكلام في من الأولى ؟ فقال الشيخ — رحمه الله — في النهاية إنه الجنب^(١) . وقيل : الميت ، حكاه المصنف — رحمه الله — ، ولا أعرف قائله .
وقال الشيخ في الخلاف : إن كان الماء لأحدهم فهو أحق به ، وإن لم يكن لواحد بعينه تخيروا في التخصيص ، لأنها فروض اجتمعت وليس بعضها أولى من بعض فتعين التخير ، ولأن الروايات اختلفت على وجه لا ترجيح ، فتحمل على التخير^(٢) . ومقتضى ذلك انتفاء الأولوية .

والأصح ما اختاره المصنف من أفضلية تخصيص الجنب به ، لما رواه ابن بابويه في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران : إنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر أحدهم جنب ، والثاني ميت ، والثالث على غير وضوء ، وحضرت الصلاة ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم ، من يأخذ الماء ؟ وكيف يصنعون ؟ فقال : « يغتسل الجنب ، ويدفن الميت^(٣) ، ويتيمم الذي هو على غير وضوء ، لأن الغسل من الجنابة فريضة ، وغسل الميت سنة ، والتيمم للآخر جائز »^(٤) .
احتج القائل بتقديم الميت بأن الجنب يستدرك طهارته والميت لا استدراك لطهارته ، وما رواه محمد بن علي عن بعض أصحابه : قلت : الميت والجنب يتفقان ولا يكون الماء إلا بقدر كفاية أحدهما أيهما أولى ؟ قال : « يتيمم الجنب ويغتسل الميت »^(٥) .
والجواب عن الأول بأن الاعتبار لا يعارض النص ، مع أنه معارض بتعبد الجنب

(١) النهاية : (٥٠) .

(٢) الخلاف (١ : ٤٣) .

(٣) في المصدر زيادة : بتيمم .

(٤) الفقيه (١ : ٢٢٢/٥٩) ، الوسائل (٢ : ٩٨٧) أبواب التيمم ب (١٨) ح (١) .

(٥) التهذيب (١ : ٢٨٨/١١٠) ، الاستبصار (١ : ٣٣٢/١٠٢) ، الوسائل (٢ : ٩٨٨) أبواب التيمم ب

(١٨) ح (٥) .

السابع : الجنب إذا تيمم بدلاً من الغسل ثم أحدث أعاد التيمم بدلاً من الغسل ، سواء كان حدثه أصغر أو أكبر .

بطهارته بخلاف الميت ، وبأن للجنب غائتين : استباحة الصلاة ، وطهارة بدنه من الحدث . وللميت الثانية لا غير .

وعن الرواية بالطعن في سندها بالضعف والإرسال والإضمار ، فلا تصلح لمعارضة الخبر الصحيح .

ولو كان الماء مع غيرهم والتمس الأولى ، أو أوصى بصرفه إلى الأولى دفعه إلى الجنب .

ولو كفى الحدث خاصة اختص به ، ويمكن صرفه إلى بعض أعضاء الجنب توقفاً للباقي . أما لو قصر عنهما تعين الجنب . لاشتراط الموالاة في الوضوء دون الغسل ، فلو استعمله وتعذر الإكمال يتيمم .

ولو أمكن الجمع بأن يتوضأ المحدث ، ثم يجمع الماء ويغتسل به الجنب الخالي بدنه من النجاسة ، ثم يجمع ماؤه ويغتسل به الميت وجب .

ولو جامعهم ذات دم ، أو ماس ميت ، أو مزيل طيب للإحرام فأشكال ، والتخير حسن ، واستعمال القرعة أولى . أما العطشان فإنه أولى من الجميع قطعاً .

قوله: السابع: الجنب إذا تيمم بدلاً من الغسل ثم أحدث أعاد التيمم بدلاً من الغسل، سواء كان حدثه أصغر أو أكبر.

أجمع العلماء كافة على أن التيمم لا يرفع الحدث ، حكاه في المعتبر ، واحتج عليه بأن المتيمم يجب عليه الطهارة عند وجود الماء بحسب الحدث السابق ، فلو لم يكن الحدث السابق باقياً لكان وجوب الطهارة لوجود الماء إذ لا وجه غيره ، ووجود الماء ليس حدثاً بالإجماع . ولأنه لو كان حدثاً لوجب استواء المتيممين في موجه ضرورة استوائهم فيه ،

لكن هذا باطل لأن المحدث لا يغتسل والمجنب لا يتوضأ^(١) .
ولا ريب فيما ذكره ، لكن لا يلزم منه امتناع الرفع فيه إلى غاية معينة وهو الحدث أو وجود الماء ، وهو المعبر عنهم في كلامهم بالاستباحة .
إذا تقرر ذلك فنقول : إذا تيمم الجنب بدلاً من الغسل ثم أحدث حدثاً أصغر ، فذهب أكثر الأصحاب إلى أنّ الواجب عليه التيمم بدلاً من الغسل ، لأن الجنابة باقية ، والاستباحة زالت بالحدث الأصغر، فيجب التيمم بدلاً من الغسل . ويدل عليه أيضاً قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة : « ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً ، والوضوء إن لم تكن جنباً »^(٢) .
واستدل عليه في المختلف^(٣) بصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام : في رجل أجنب في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به ، قال : « يتيمم ولا يتوضأ »^(٤) . وهي إنما تدل على النهي عن الوضوء قبل التيمم عن الجنابة فلا يلزم مثله فيما بعده .
وقال السيد المرتضى — رحمه الله تعالى — في شرح الرسالة : إن المجنب إذا تيمم ثم أحدث حدثاً أصغر ، ووجد ما يكفيه للوضوء توضأ به ، لأن حدثه الأول قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى ، وقد وجد من الماء ما يكفيه لها فيجب عليه استعماله^(٥) . والظاهر أنّ مراده بارتفاع حدثه ارتفاعه إلى أن يتمكن من الغسل ، لا ارتفاعه مطلقاً ، وآلاً لما وجب الغسل عند التمكن من استعمال الماء لأنه ليس حدثاً إجماعاً .

(١) المعتبر (١ : ٣٩٤) .

(٢) التهذيب (١ : ٦١١/٢١٠) ، الاستبصار (١ : ٥٩٩/١٧٢) ، الوسائل (٢ : ٩٧٨) أبواب التيمم ب

(١٢) ح (٤) .

(٣) المختلف : (٥٥) .

(٤) التهذيب (١ : ١٢٧٢/٤٠٥) ، الوسائل (٢ : ٩٩٦) أبواب التيمم ب (٢٤) ح (٤)

(٥) نقله عنه في المعتبر (١ : ٣٩٥) ، والمختلف : (٥٥) .

الثامن : إذا تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه . ولو فقدته بعد ذلك
افتقر إلى تجديد التيمم .

وجوابه : المنع من ارتفاع الحدث السابق إلى أن يتمكن من الغسل ، بل القدر المتحقق
ارتفاعه إلى أن يحصل أحد الأمرين : إما التمكن من الغسل أو الحدث ، ومع حصول
أحدهما ينتهي الرفع ويظهر أثر الحدث السابق .

قوله : الثامن ، إذا تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه ، ولو فقدته
بعد ذلك افتقر إلى تجديد التيمم .

هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء ، والنصوص الواردة به مستفيضة^(١) . والمراد
بالتمكن أن لا يكون له مانع حسي ولا شرعي يمنعه من الاستعمال .

وهل يعتبر في انتقاض التيمم مضي زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة المائية أم لا ؟
فيه وجهان أحدهما : نعم ، لامتناع التكليف بعبادة في وقت لا يسعها ، فإذا تلف الماء
مثلاً قبل مضي زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة تبين عدم التكليف (فيه)^(٢) باستعمال
الماء ، فيلزم بقاء التيمم ، لأن النقض إنما يتحقق بتمكنه من المبدل .
والثاني : لا يعتبر ، لصدق التمكن من استعمال الماء بحسب الظاهر . ولعل الأول
أولى .

فرعان : الأول : لو وجد جماعة متيممون ماءً مباحاً يكفي أحدهم ، قال في
المنتهى : انتقض تيممهم جميعاً ، لوجود الدليل الدال على انتقاض التيمم بوجود الماء ،
وهو صادق في حق كل واحد منهم^(٣) .

و ينبغي تقييده بما إذا حصل التمكن من استعماله للجميع ، أما لو تبادروا إلى

(١) الوسائل (٢ : ٩٨١) أبواب التيمم ب (١٤) .

(٢) من «ح» .

(٣) المنتهى (١ : ١٥٨) .

ولا ينتقض التيمم بخروج الوقت ما لم يُحدث أو يجد الماء .

حيازته فسبق أحدهم انتقض تيممه خاصة ، ولم ينتقض تيمم الباقيين إلا إذا بذله لهم .
الثاني : لو لم يجد الماء إلا في المسجد وكان جنباً فالأظهر أنه يجوز له الدخول والأخذ من الماء والاعتسال خارجاً . ولو لم يكن معه ما يغرف به فقد استقرب في المنتهى جواز اغتساله في المسجد^(١) . وهو حسن إن لم يتحقق معه الجلوس ، للأصل (واختصاص النهي بالجلوس في المسجد ، كما بيناه في ما سبق)^(٢) .

قوله: ولا ينتقض التيمم بخروج الوقت، ما لم يُحدث أو يجد الماء.

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، وأخبارهم به ناطقة . فروى حماد بن عثمان في الصحيح ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء ، أيتيم لكل صلاة ؟ فقال : « لا ، هو بمنزلة الماء »^(٣) .

وروى زرارة في الصحيح قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : يصلي الرجل بتيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها ؟ فقال : « نعم ما لم يحدث أو يصيب ماءً » قلت : فإن أصاب الماء ورجا أن يقدر على ماء آخر وظن أنه يقدر عليه ، فلما أراد تعسر ذلك عليه ؟ قال : « ينقض ذلك تيممه وعليه أن يعيد التيمم »^(٤) .

وقال بعض العامة : ينتقض التيمم بخروج الوقت ، لأنها طهارة ضرورية فيتقدر بالوقت كالمستحاضة^(٥) . ولا ريب في بطلانه .

(١) المنتهى (١ : ١٥٨) .

(٢) ما بين القوسين من «ح» .

(٣) التهذيب (١ : ٢٠٠/٥٨١) ، الاستبصار (١ : ١٦٣/٥٦٦) ، الوسائل (٢ : ٩٩٠) أبواب التيمم ب

(٢٠) ح (٣) .

(٤) التهذيب (١ : ٢٠٠/٥٨٠) ، الاستبصار (١ : ١٦٤/٥٧٠) ، الوسائل (٢ : ٩٩٠) أبواب التيمم ب

(٢٠) ح (١) .

(٥) نقله عن أبي ثور في المحلى (٢ : ١٣١) .

التاسع : من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه جازله التيمم ، ولا يبعّض الطهارة .
 العاشر : يجوز التيمم لصلاة الجنازة مع وجود الماء بنية الندب ، ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من أنواع الصلاة .

قوله: التاسع، من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه جازله التيمم، ولا يبعّض الطهارة.
 رد بذلك على الشافعي حيث قال : إنّ من هذا شأنه يغسل الأعضاء التي يقدر على غسلها و يتيمم عن العضو المريض ، فتتلفق طهارته من المائية والترابية^(١) . وهو باطل ، لأن تقسيم الطهارة إلى الوضوء والغسل ، والتيمم يقطع الشركة بينها .
 وقول المصنف — رحمه الله — : لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه ، يمكن أن يريد به انتفاء القدرة على غسل العضو إن كان مغسولاً ، ومسحه إن كان ممسوحاً ، ولا ينافي ذلك ما ذكره في أحكام الجبيرة من أنها لو عمت عضواً كاملاً مسح عليه ، ولا ينتقل إلى التيمم لاختلاف موضوع المسألتين ، واختصاص النص المتضمن لذلك الحكم بالجبيرة فلا يتعدى إلى غيرها .

ويمكن أن يريد به تعذر مسح العضو المريض ولو على الخزقة وإن كان مغسولاً ، وعلى هذا فلا تنافي بين المسألتين إلا أنّ المتجه الانتقال إلى التيمم في هذه الصورة لتعذر الطهارة المائية المتحقق بتعذر جزئها . وعموم قوله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر ... فلم تجدوا ماءً فتييموا)^(٢) .

قوله: العاشر: يجوز التيمم لصلاة الجنازة مع وجود الماء بنية الندب.
 هذا الحكم ذكره الشيخ في أكثر كتبه^(٣) ، واحتج عليه بإجماع الفرقة ، وبما رواه

(١) الأم (١ : ٤٩) ، مختصر المزني : (٧) .

(٢) المائدة : (٦) .

(٣) المبسوط (١ : ٣٥) ، النهاية : (١٤٦) ، الخلاف (١ : ٤١) .

.

زرعة عن سماعة ، قال : سألته عن رجل مرت به جنازة وهو على غير طهر ، قال : « يضرب يديه على حائط اللبن ^(١) فيتيمم » ^(٢) .

واستشكله المصنف — رحمه الله — في الاعتبار بأن الإجماع لا نعلمه ، والرواية ليست صريحة في الجواز مع وجود الماء ، لكن لوقيل : إذا فاجأته الجنازة وخشي فواتها مع الطهارة [تيمم] ^(٣) لها كان حسناً ، لأن الطهارة لما لم تكن شرطاً وكان التيمم أحد الطهورين فمع خوف الفوت لأبأس بالتيمم ، لأن حال التيمم أقرب إلى شبه المتطهرين من الخالي منه ^(٤) .

قلت : ويدل على استحباب التيمم في هذه الحالة أيضاً : ما رواه الحلبي في الحسن ، قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنازة وهو على غير وضوء ، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها ، قال : « يتيمم ويصلي » ^(٥)

* * *

(١) في جميع النسخ : لبن . وصححه كما في المصدر .

(٢) الكافي (٣ : ١٧٨/٥) ، التهذيب (٣ : ٢٠٣/٤٧٧) ، الوسائل (٢ : ٧٩٩) أبواب صلاة الجنازة ب

(٢١) ح (٥) .

(٣) أثبتناه من المصدر .

(٤) المعتبر (١ : ٤٠٥) .

(٥) الكافي (٣ : ١٧٨/٢) ، الوسائل (٢ : ٧٩٩) أبواب صلاة الجنازة ب (٢١) ح (٦) .

الرّكن الرّابع :

في النجاسات وأحكامها

القول في النجاسات ، وهي عشرة أنواع :

الأول والثاني : البول والغائط مما لا يؤكل لحمه ، إذا كان للحيوان نفس سائلة ، سواء كان جنسه حراماً كالأسد ، أو عَرَضَ له التحريم كالجلال .

قوله: الأول والثاني: البول والغائط مما لا يؤكل لحمه إذا كان للحيوان نفس سائلة، سواء كان جنسه حراماً كالأسد، أو عَرَضَ له التحريم كالجلال.

أجمع علماء الإسلام على نجاسة البول والغائط ممّا لا يؤكل لحمه ، سواء كان ذلك من الإنسان أو غيره إذا كان ذا نفس سائلة ، قاله في المعتبر^(١) .

والمراد بالنفس السائلة : الدم الذي يجتمع في العروق ويخرج إذا قطع شيء منها بقوة ودفع . ويقابله ما لا نفس له ، وهو الذي يخرج دمه ترشحاً كالسمك .

والأخبار الواردة بنجاسة البول في الجملة مستفيضة^(٢) ، إلّا أنّ المتبادر منه بول الإنسان .

و يدل على نجاسته من غير المأكول مطلقاً ما رواه الشيخ في الحسن ، عن عبد الله بن

(١) المعتبر (١ : ٤١٠) .

(٢) الوسائل (٢ : ١٠٠٧) أبواب النجاسات ب (٨) .

سنان ، قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه »^(١) وجه الدلالة أنّ الأمر حقيقة في الوجوب ، وإضافة الجمع تفيد العموم ، ومتى ثبت وجوب الغسل في الثوب وجب في غيره ، إذ لا قائل بالفصل ، ولا معنى للنجس شرعاً إلا ما وجب غسل الملاقى له ، بل سائر الأعيان النجسة إنما استفيد نجاستها من أمر الشارع بغسل الثوب أو البدن من ملاقاتها ، مضافاً إلى الإجماع المنقول في أكثر الموارد كما ستقف عليه في تضاعيف هذه المباحث .

أما الأرواث فلم أقف فيها على نص يقتضي نجاستها من غير المأكول على وجه العموم ، ولعلّ الإجماع في موضع لم يتحقق فيه المخالف كاف في ذلك .

وقد وقع الخلاف في هذه المسألة في موضعين :

أحدهما : رجيع^(٢) الطير ، فذهب ابن بابويه وابن أبي عقيل والجعفي — رحمهم الله تعالى — إلى طهارته مطلقاً^(٣) . وقال الشيخ في المبسوط : بول الطيور وذرقها كلّها طاهر إلا الحفّاش^(٤) . وقال في الخلاف : ما أكل فذّرقه طاهر ، وما لم يؤكل فذرقه نجس^(٥) .

(١) الكافي (٣ : ٥٧) ، التهذيب (١ : ٧٧٠/٢٦٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٨) أبواب النجاسات ب (٨)

ح (٢) .

(٢) الرجيع : الروث والعذرة فمیل بمعنى فاعل لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً — المصباح المنير : (٢٢٠) .

(٣) الفقيه (١ : ٤١) ، والمقنع : (٥) ، ونقله عن ابن أبي عقيل في المختلف : (٥٦) ، وعن الجعفي في الذكري : (١٣) .

(٤) المبسوط (١ : ٣٩) .

(٥) الخلاف (١ : ١٨١) .

وبه قال أكثر الأصحاب . واحتج عليه في المعتبر بما دل على نجاسة العذرة مما لا يؤكل لحمه ، قال : فإنه يتناول موضع النزاع ، لأن الجزء العذرة ^(١) .

وهو غير جيد ، لما بيناه من انتفاء ما يدل على العموم ، ولأن العذرة ليست مرادفة للخرء ، بل الظاهر اختصاصها بفضلة الإنسان كما دل عليه العرف ، ونصّ عليه أهل اللغة ، قال الهروي : العذرة أصلها فناء الدار ، وسميت عذرة الناس بهذا ، لأنها كانت تلقى في الأفنية فكُتّي عنها باسم الفناء ^(٢) .

واستدل في المختلف على هذا القول أيضاً بحسنة عبد الله بن سنان المتقدمة ^(٣) ، قال : وهي عامة في صورة النزاع ^(٤) . ويشكل بأنها إنما تضمنت نجاسة البول وهو خلاف الذرق .

حجة القائلين بالطهارة : الأصل ، وقوله عليه السلام : « كل شيء طاهر حتى يعلم أنه قذر » ^(٥) وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام : إنّه سأله عن الرجل يرى في ثوبه خرق الطير أو غيره هل يحكه وهو في صلاته ؟ قال : « لا بأس » ^(٦) وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يفيد العموم .

(١) المعتبر (١ : ٤١١) .

(٢) نقله عن أبي عبيد الهروي في لسان العرب (٤ : ٥٥٤) .

(٣) في ص (٢٥٩) .

(٤) المختلف : (٥٦) .

(٥) المقنع : (٥) ، والمستدرک ٥٨٣:٢ ب ٣٠ ح ٤ النجاسات والأواني ب ٥٨٣:٢ ب ٣٠ ح ٤ ، ذكرت من دون نسبتها الى المصنوع .

(٦) لم نعثر عليها في كتب الشيخ ، بل وجدناها في الفقيه (١ : ١٦٤/٧٧٥) ، قرب الإسناد : (٨٩) ،

الوسائل (٤ : ١٢٧٧) أبواب قواطع الصلاة ب (٢٧) ح (١) .

.....

وفي الحسن عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كل شيء يطير لا بأس بخثره وبوله»^(١) وهي متناولة للمأكول وغيره.

وأجاب العلامة — رحمه الله — في المختلف عن هذه الرواية: بأنها مخصوصة بالخشاف إجماعاً فيختص بما شاركه في العلة، وهو عدم كونه مأكولاً^(٢).

وفساده واضح أما أولاً: فلمنع الإجماع على تخصيص الخشاف، فإنه — رحمه الله — قد حكى في صدر المسألة عن ابن بابويه وابن أبي عقيل القول بالطهارة مطلقاً، ونقل استثناء الخشاف عن الشيخ في المبسوط خاصة.

وأما ثانياً: فلأن خروج الخشاف من هذا العموم بدليل لا يقتضي كون العلة فيه أنه غير مأكول اللحم، بل هذه هي العلة المستنبطة التي قد علم من مذهب الإمامية إنكار العمل بها والتشنيع على من اعتبرها.

وأجيب عنها أيضاً بالحمل على المأكول خاصة، جمعاً بينها وبين رواية ابن سنان المتقدمة^(٣). وهو مشكل، إذ الجمع بين الخبرين كما يمكن بذلك كذا يمكن بتخصيص رواية ابن سنان بهذه الرواية، وحملها على غير الطير مما لا يؤكل لحمه، فتقديم أحدهما يتوقف على المرجح.

ويمكن ترجيح الثاني بمطابقته لمقتضى الأصل والعمومات الدالة على الطهارة، وبأن

(١) الكافي (٣: ٩/٥٨)، التهذيب (١: ٧٧٩/٢٦٦)، الوسائل (٢: ١٠١٣) أبواب التجاسات ب (١٠)

ح (١).

(٢) المختلف: (٥٦).

(٣) في ص (٢٥٩).

قوله عليه السلام : « كل شيء يطير » أظهر تناولاً لما لا يؤكل لحمه من الطير من رواية ابن سنان وذلك مناط التخصيص . وأيضاً فإن الروایتين إنما تصادمتا في البول خاصة ، والمدعى أعم من ذلك أو مغاير له .

وقد ظهر من ذلك أن المتجه القول^(١) بطهارة الذرق ، تمسكاً بمقتضى الأصل السالم من المعارض ، المعتضد بالروایتين المتقدمتين^(٢) وعمل جمع من الأصحاب . وإنما يحصل التردد في البول خاصة إن فرض وقوعه من الطير ، ولا يبعد الحكم بطهارته أيضاً لما بيناه .

احتج الشيخ^(٣) — رحمه الله — على استثناء الخشاف : بما رواه عن داود الرقي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الخشافيف يصيب ثوبي فأطلبه ولا أجده ، قال : « اغسل ثوبك »^(٤) .

والجواب أنها مع ضعف سندها معارضة بما رواه غياث ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : « لا بأس بدم البراغيث والبق وبول الخشافيف »^(٥) وهذه الرواية أوضح سنداً وأظهر دلالة من السابقة ، وأجاب عنها في التهذيب بالشذوذ والحمل على الثقة^(٦) ، وهو مشكل .

(١) في «م» و«ق» : القطع .

(٢) في ص (٢٦٠، ٢٦١) .

(٣) التهذيب (١ : ٢٦٦) .

(٤) التهذيب (١ : ٧٧٧) ، الاستبصار (١ : ٦٥٨/١٨٨) ، الوسائل (٢ : ١٠١٣) أبواب النجاسات

ب (١٠) ح (٤) .

(٥) التهذيب (١ : ٧٧٨/٢٦٦) ، الاستبصار (١ : ٦٥٩/١٨٨) ، الوسائل (٢ : ١٠١٣) أبواب النجاسات

ب (١٠) ح (٥) .

(٦) التهذيب (١ : ٢٦٦) .

وفي جميع ما لا نفس له سائلة وبوله تردد .

وثانيهما : بول الرضيع قبل أن يأكل الطعام ، والمشهور أنه نجس ، ونقل فيه السيد المرتضى ^(١) - رضي الله عنه - الإجماع ، ويدل عليه مضافاً إلى العمومات خصوص حسنة الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال : « تصب عليه الماء ، فإن كان قد أكل فاغسله » ^(٢) .

وقال ابن الجنيد : بول البالغ وغير البالغ نجس إلا أن يكون غير البالغ صبيّاً ذكراً فإن بوله ولبنه ما لم يأكل اللحم ليس بنجس ^(٣) . واحتج له في المختلف ^(٤) : بما رواه السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه عليهما السلام ، عن علي عليه السلام أنه قال : « لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم ، لأن لبنها يخرج من مثانة أمها ، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بوله قبل أن يطعم ، لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين » ^(٥)

والجواب أولاً بالظن بالسند ، وثانياً بالقول بالموجب ، فإن انتفاء الغسل لا يقتضي انتفاء الصب ، ونحن إنما أوجبنا الثاني لا الأول .

قوله: وفي جميع ما لا نفس له وبوله تردد.

وربما كان منشأ التردد في البول من عموم الأمر بغسله من غير المأكول ، ومن أن

(١) المسائل الناصرية (الجامع الفقيه) : (١٨١) .

(٢) الكافي (٣ : ٦٠٦) ، التهذيب (١ : ٧١٥/٢٤٩) ، الاستبصار (١ : ٦٠٢/١٧٣) ، الوسائل (٢ :

١٠٠٣) أبواب النجاسات ب (٣) ح (٢) .

(٣) نقله عنه في المختلف : (٥٦) .

(٤) المختلف : (٥٦) .

(٥) الفقيه (١ : ١٥٧/٤٠) وفيه : مرسل ، التهذيب (١ : ٧١٨/٢٥٠) ، الاستبصار (١ : ٦٠١/١٧٣) ،

علل الشرائع : (١/٢٩٤) ، المقنع : (٥) وفيه : مرسل ، الوسائل (٢ : ١٠٠٣) أبواب النجاسات ب

(٣) ح (٤) .

وكذا في ذرق الدجاج غير الجلال ، والأظهر الطهارة .

مالا نفس له طاهر الميتة والدم فصارت فضلاته كعصارة النبات ، والأصح : الطهارة كما اختاره في المعتبر^(١) ، وقطع به في المنتهى^(٢) من غير نقل خلاف ، لأن المتعارف من مأكول اللحم وغيره ما كان ذا نفس سائلة فينصرف إليه الإطلاق .
أما الرجيع فلا أعرف للتردد في طهارته وجهاً ، لأن الطهارة مقتضى الأصل ولا معارض له .

قوله: وكذا في ذرق الدجاج غير الجلال ، والأظهر الطهارة.

منشأ التردد هنا اختلاف الأخبار ، فروى وهب بن وهب ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : « لا بأس بخبز الدجاج والحمام يصيب الثوب »^(٣) .
وروى فارس قال : كتب إليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج يجوز الصلاة فيه ؟ فكتب : « لا »^(٤) .

والروايتان ضعيفتا السند جداً ، فإن وهب بن وهب عامي مطعون فيه بالكذب^(٥) ، وفارس هذا هو ابن حاتم القزويني كما يظهر من كتب الرجال^(٦) ، وقال الشيخ : إنه

(١) المعتبر (١ : ٤١١) .

(٢) المنتهى (١ : ١٥٩) .

(٣) التهذيب (١ : ٨٣١/٢٨٣) ، الاستبصار (١ : ٦١٨/١٧٧) ، الوسائل (٢ : ١٠١٣) أبواب النجاسات

ب (١٠) ح (٢) .

(٤) التهذيب (١ : ٧٨٢/٢٦٦) ، الاستبصار (١ : ٦١٩/١٧٨) ، الوسائل (٢ : ١٠١٣) أبواب النجاسات

ب (١٠) ح (٣) بتفاوت يسير .

(٥) كما في رجال النجاشي : (١١٥٥/٤٣٠) .

(٦) رجال الكشي (٢ : ١٠٠٣/٨٠٦ و ١٠١١) ورجال الشيخ : (٤٢٠) ، ولم تثبت رواية أحد باسم فارس

عن الإمام عليه السلام سوى فارس بن حاتم الملعون ، بل لم نجد من اسمه فارس سواء وسوى فارس

ابن سليمان والأخير لا يروي عن الإمام . (راجع رجال النجاشي : ٣١٠) .

الثالث : المنّي ، وهو نجس من كل حيوان حلّ أكله أو حرم .

غال ملعون^(١) . وقال العلامة — رحمه الله — في الخلاصة : إنه فسد مذهبه وبريء منه وقتله بعض أصحاب أبي محمد بالعسكر ، لا يلتفت إلى حديثه ، وله كتب كلّها تخليط^(٢) .

ونقل عن الفضل بن شاذان أنه ذكر في بعض كتبه : أنّ من الكذابين المشهورين الفاجر فارس بن حاتم القزويني^(٣) .

ومع سقوط الروايتين يكون المرجع إلى الأصل وهو الطهارة ، كما اختاره ابن بابويه^(٤) ، والشيخ في كتابي الحديث^(٥) ، وأكثر الأصحاب .

أمّا الجلال وهو ما اعتدى بعذرة الإنسان محضاً إلى أن يسمى في العرف جلالاً فذّرقه نجس إجماعاً ، قاله في المختلف^(٦) ، لأنّه غير مأكول اللحم .

قوله : الثالث : المنّي ، وهو نجس من كل حيوان حلّ أكله أو حرم .

أجمع علماؤنا على نجاسة المنّي من كلّ حيوان ذي نفس سائلة ، سواء في ذلك الآدمي وغيره ، الذّكر والأنثى ، حكى ذلك العلامة في التذكرة صريحاً ، وفي المنتهى ظاهراً^(٧) .

والأصل فيه الأخبار المستفيضة كحسنة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه مني فليغسل الذي أصابه ، فإن ظنّ أنه أصابه مني ولم

(١) رجال الشيخ : (٣/٤٢٠) .

(٢) خلاصة العلامة : (٢/٢٤٧) .

(٣) رجال الكشي (٢ : ٨٠٧) .

(٤) الفقيه (١ : ٤١) .

(٥) التهذيب (١ : ٢٨٤) ، والاستبصار (١ : ١٧٨) .

(٦) المختلف : (٥٥) .

(٧) التذكرة (١ : ٦) ، والمنتهى (١ : ١٦١ ، ١٦٢) .

يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء»^(١) .

وصحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ذكر المنى فشده وجعله أشد من البول ، ثم قال : « إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة ، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك ، وكذلك البول »^(٢) .

ورواية ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن المنى يصيب الثوب ، قال : « إن عرفت مكانه فاغسله ، فإن خفي عليك مكانه فاغسله كله »^(٣) لكن ليس في هذه الروايات ولا غيرها مما وقفت عليه دلالة على ما ذكره الأصحاب من التعميم ، وإنما الموجود فيها إطلاق لفظ المنى ، والمتبادر منه أنه منى الإنسان ، إلا أن الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، مدعى عليه الإجماع ، فلا مجال للتوقف .

ولا يلحق به المذي : وهو الذي يخرج عقيب الملاعبة والملاسة ، والودي بالبدال المهمة : وهو الذي يخرج عقيب البول ، بل هما طاهران عندنا ، لما رواه حريز في الصحيح ، قال : حدثني زيد الشحام و زرارة ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « إن سال من ذكرك شيء من مذي أو ودي^(٤) فلا تغسله ولا تقطع له

(١) الكافي (٣ : ٤/٥٤) ، التهذيب (١ : ٧٢٨/٢٥٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٢) أبواب النجاسات ب (١٦) ح (٤) .

(٢) الفقيه (١ : ٧٥٨/١٦١) بتفاوت يسير ، التهذيب (١ : ٧٣٠/٢٥٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٢) أبواب النجاسات ب (١٦) ح (٢) .

(٣) الكافي (٣ : ١/٥٣) ، التهذيب (١ : ٧٢٥/٢٥١) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٢) أبواب النجاسات ب (١٦) ح (٦) .

(٤) في «م» والاستبصار : أو وذي .

وفي مني ما لا نفس له ، تردد ، والطهارة أشبه .
الرابع : الميتة ، ولا ينجس من الميتات إلا ما له نفس سائلة .

الصلاة ، إنما ذلك بمنزلة النخامة»^(١) .

ونقل عن ابن الجنيد — رحمه الله — القول بنجاسة ما ينقض الوضوء من المذي ،
وفسره بما يخرج جانياً عقيب شهوة ، لورود الأمر بغسله^(٢) .

والجواب — بعد تسليم السند — بالحمل على الاستحباب ، جمعاً بين الأدلة^(٣) .

فرع : كلما يخرج من القبل والدبر من رطوبة وغيرها طاهر عدا البول والغائط والمني
والدم ، تمسكاً بأصالة الطهارة السالمة من المعارض . وقال بعض العامة بنجاسة
الجميع^(٤) ، لخروجها من مجرى النجاسة ، وهو باطل ، لأن النجاسة لا تتحقق إلا بعد
خروجها من المجرى .

قوله : وفي مني ما لا نفس له ، تردد ، والطهارة أشبه^(٥) .

إنما كانت الطهارة أشبه لأنها مقتضى الأصل ولا معارض له ، ولا أعرف للتردد في
ذلك وجهاً يعتد به .

قوله : الرابع : الميتة ، ولا ينجس من الميتات إلا ما له نفس سائلة .

يندرج في ذي النفس السائلة الآدمي وغيره مما له نفس ، ويخرج منه ما لا نفس له
كالسّمك ونحوه ، فهنا مسائل ثلاث :

(١). التهذيب (١ : ٥٢/٢١) ، الاستبصار (١ : ٣٠٥/٩٤) ، الوسائل (١ : ١٩٦) أبواب نواقض الوضوء ب

(١٢) ح (٢) .

(٢) في المختلف : (٥٧) .

(٣) الجواهر (٥ : ٢٩٣) . لا ينبغي الشك في طهارة سائر ما يخرج من الحيوان من المذي والودي والودي

والقيح وجميع الرطوبات .

(٤) منهم الشافعي في كتاب الأ (١ : ٥٥) .

(٥) هذا القول وشرحه ليس في «م» ، «ق» .

الأولى : ميتة غير الآدمي من ذي النفس ، وهي نجسة بإجماع الناس قاله في
المعتبر^(١) ، ولم يستدل عليه بشيء ، واحتج عليه في المنتهى بأن تحريم ما ليس بمحرّم
ولا فيه ضرر كالسم يدل على نجاسته^(٢) . وفيه منع ظاهر .

نعم يمكن الاستدلال عليه بالروايات المتضمنة للنهي عن أكل الزيت ونحوه إذا
ماتت فيه الفأرة ، والأمر بالاستصباح به^(٣) لكنه غير صريح في النجاسة ، وبما رواه الشيخ
في الصحيح ، عن حريز قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام لزيارة ومحمد بن مسلم :
« اللبّن ، واللّبَاء ، والبيضة ، والشعر ، والصوف ، والقرن ، والنباب ، والحافر ، وكل شيء
ينفصل من الشاة والدابة فهو ذكيّ ، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه »^(٤)
وجه الدلالة أنّ الظاهر أنّ الأمر بغسل ما يؤخذ من الدابة بعد الموت إنما هو لنجاسة
الأجزاء المصاحبة له من الجلد .

ويتوجه عليه أنّ الأمر بالغسل لا يتعين كونه للنجاسة ، بل يحتمل أن يكون لإزالة
الأجزاء المتعلقة به من الجلد المانعة من الصلاة فيه كما يشعر به قوله عليه السلام :
« اغسله وصلّ فيه » .

وبالجملة : فالروايات متضاربة^(٥) بتحريم الصلاة في جلد الميتة ، بل الانتفاع به
مطلقاً . وأما نجاسته فلم أقف فيها على نص يعتد به ، مع أنّ ابن بابويه — رحمه الله
تعالى — روى في أوائل كتابه من لا يحضره الفقيه رسالاً عن الصادق عليه السلام : أنه
سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والسمن والماء ما ترى فيه ؟ فقال : « لا بأس بأن

(١) المعتبر (١ : ٤٢٠) .

(٢) المنتهى (١ : ١٦٤) .

(٣) الوسائل (١٦ : ٤٦٢) أبواب الأطعمة المحرمة ب (٤٣) .

(٤) التهذيب (٩ : ٣٢١/٧٥) ، الوسائل (١٦ : ٤٤٧) أبواب الأطعمة المحرمة ب (٣٣) ح (٣) .

(٥) في «س» و«ق» و«م» : متظاهرة .

.....

تجعل فيها ما شئت من ماء أولبن أو سمن وتتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصلّ فيها» (١)
وذكر قبل ذلك من غير فصل يعتد به أنه لم يقصد في كتابه قصد المصنفين في إيراد جميع
ما روه قال : بل إنما قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة
فيما بيني وبين ربي تقدس ذكره وتعالى قدرته (٢) . والمسألة قوية الإشكال .

وكيف كان فينبغي القطع بعدم تعدي نجاسة الميتة مع اليبوسة ، اقتصاراً فيما
خالف الأصل على موضع الوفاق ، ويدل عليه صحيحة علي بن جعفر ، عن أخيه موسى
عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل تصح الصلاة فيه قبل
أن يغسله ؟ قال : « ليس عليه غسله ، وليصلّ فيه ولا بأس » (٣) .

وجزم العلامة في المنتهى بوجوب غسل اليد بمس الميتة مع الرطوبة واليبوسة ، تنظر
في الوجوب بمس الصوف ونحوه ، من صدق اسم مس الميتة ، ومن كون المسوس لو جُزّ
كان طاهراً فلا يؤثر اتصاله نجاسة الماس ، ثم استقرب كون النجاسة مع اليبوسة
حكمية ، فلولامس رطباً قبل غسل يده لم يحكم بنجاسته (٤) .

وما ذكره إنما يتجه لو ثبت ورود الأمر بغسل اليد من مس الميتة مطلقاً ، وهو منتف
كما بيناه ، نعم روى يونس بن عبد الرحمن ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه
السلام ، قال : سألت هل يجوز أن يمس الثعلب والإرنب أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً ؟

(١) الفقيه (١ : ١٥/٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٥١) أبواب النجاسات ب (٣٤) ح (٥) .

(٢) الفقيه (١ : ٣) .

(٣) التهذيب (١ : ٨١٣/٢٧٦) ، الاستبصار (١ : ١٩٢/٦٧٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٥) أبواب النجاسات

ب (٢٦) ح (٥) .

(٤) المنتهى (١ : ١٢٨) .

قال : « لا يضره ولكن يغسل يده »^(١) وبهذه الرواية استدل الشهيد — رحمه الله — في الذكرى^(٢) على تعدي نجاسة الميتة مع البيوسة ، وهو غير جيد ، إذ اللازم منه ثبوت الحكم المذكور مع الحياة أيضاً وهو معلوم البطلان . والأجود حملها على الاستحباب ، لضعف سندها ، ووجود المعارض كما سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى^(٣) .

الثانية : ميتة الآدمي ، وقال المصنف — رحمه الله — في المعتبر : إن علماءنا مطبقون على نجاسته بنجاسة عينية كغيره من ذوات الأنفس^(٤) . ومستنده حسنة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت قال : « يغسل ما أصاب الثوب »^(٥) ومثلها رواية إبراهيم بن ميمون عنه عليه السلام^(٦) .

وإطلاق الروایتين يقتضي تعدي نجاسته مع الرطوبة والبيوسة ، وهو خيرة العلامة — رحمه الله — في أكثر كتبه^(٧) ، لكن قال في المنتهى : إن النجاسة مع البيوسة حكمية ، فلولاقي ببدنه بعد ملاقاته للميت رطباً لم يؤثر في تنجيسه^(٨) . وقيل : إنها كغيرها من النجاسات لا تتعدى إلّا مع الرطوبة^(٩) ، للأصل ، وقوله عليه السلام في موثقة عبد الله

(١) الكافي (٣ : ٤/٦٠) التهذيب (١ : ٧٦٣/٢٦٢) الوسائل (٢ : ١٠٥٠) أبواب النجاسات ب (٣٤) ح (٣) .

(٢) الذكرى : (١٦) ، ثم قال بعد نقلها : والتسوية بين الحي والميت تشعر بالاستحباب .

(٣) في ص (٢٨٨) .

(٤) المعتبر (١ : ٤٢٠) .

(٥) الكافي (٣ : ٤/١٦١) ، التهذيب (١ : ٨١٢/٢٧٦) ، الاستبصار (١ : ٦٧١/١٩٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٥٠) أبواب النجاسات ب (٣٤) ح (٢) .

(٦) الكافي (٣ : ٧/١٦١) التهذيب (١ : ٨١١/٢٧٦) ، الوسائل (٢ : ١٠٥٠) أبواب النجاسات ب (٣٤) ح (١) .

(٧) القواعد (١ : ٨) ، نهاية الأحكام (١ : ١٧٣) .

(٨) المنتهى (١ : ١٢٧) .

(٩) كما في جامع المقاصد (١ : ١٨) .

وكل ما ينجس بالموت فما قطع من جسده نجس ، حياً كان أو ميتاً .

ابن بكير: « كل يابس ذكي » (١) .

وقال ابن إدريس — رحمه الله — : إذا لاقى جسد الميت إناء وجب غسله ، ولولا قى ذلك الإناء مانعاً لم ينجس المائع ، لأنه لم يلاق جسد الميت ، وحله على ذلك قياس ، والأصل في الأشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل (٢) .

ومقتضى كلامه أن ما لاقى جسد الميت لا يحكم بنجاسته ، وإنما يجب غسله تبعداً ، والمسألة محل تردد .

وإنما يتعلق به الحكم المذكور بعد البرد وقبل الغسل ، لطهارته بالغسل ، وعدم تحقق انتقال الروح منه بالكلية قبل البرد ، ويدل عليه صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « مس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس به بأس » (٣) .

الثالثة : ميتة غير ذي النفس ، وقد أجمع علماؤنا على طهارتها كما حكاه المصنف — رحمه الله — في الاعتبار (٤) ، والعلامة في المنتهى (٥) ، والنصوص به مستفيضة (٦) لكنها ضعيفة السند وهو غير قادح ، لأنها مطابقة لمقتضى الأصل السالم من المعارض ، وقد تقدم الكلام في ذلك في باب الأسار .

قوله: وكل ما ينجس بالموت فما قطع من جسده نجس ، حياً كان أو ميتاً .
هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، واحتج عليه في المنتهى بأن المقتضي

(١) التهذيب (١ : ٤٩/١٤١) ، الاستبصار (١ : ٥٧/١٦٧) ، الوسائل (١ : ٢٤٨) أبواب أحكام الخلوة

ب (٣١) ح (٥) .

(٢) السرائر : (٣٢) .

(٣) الفقيه (١ : ٨٧/٤٠٣) ، التهذيب (١ : ٤٣٠/١٣٧٠) ، الاستبصار (١ : ١٠٠/٣٢٦) ، الوسائل (٢ : ٩٣١) أبواب غسل المس ب (٣) ح (١) .

(٤) الاعتبار (١ : ١٠١) .

(٥) المنتهى (١ : ٢٨) .

(٦) الوسائل (١ : ١٧٣) أبواب الأسار ب (١٠) .

وما كان منه لا تحله الحياة كالعظم والشعر فهو طاهر،

لنجاسة الجملة الموت ، وهذا المعنى موجود في الأجزاء فيتعلق بها الحكم^(١) . وضعفه ظاهر، إذ غاية ما يستفاد من الأخبار نجاسة جسد الميت^(٢) ، وهو لا يصدق على الأجزاء قطعاً ، نعم يمكن القول بنجاسة القطعة المبانة من الميت استصحاباً لحكمها حالة الاتصال^(٣) .

ومن ذلك يظهر قوة القول بطهارة ما يتفصل من البدن من الأجزاء الصغيرة مثل^(٤) البثور والثؤلول ، لأصالة الطهارة السالبة من المعارض ، ويشهد له صحيحة علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يكون به الثؤلول أو الجرح هل يصلح له أن يقطع الثؤلول وهو في صلاته أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحه ؟ قال : « إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس ، وإن تخوف الدم فلا يفعل »^(٥) وترك الاستفصال عقيب السؤال يفيد العموم .

قوله: وما كان منه لا تحله الحياة كالعظم والشعر فهو طاهر،

قد حصر ذلك في عشرة أشياء ، وهي هذه : العظم ، والظفر ، والظلف ، والقرن ، والحافر ، والشعر ، والوبر ، والصوف ، والريش ، والبيض إذا اكتسى القشر الأعلى . ولا خلاف بين الأصحاب في طهارة ذلك كله ، ويدل عليه صحيحة (حريز وقد نقدمت^(٦) ، وصحيحة^(٧)) الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا بأس

(١) المنتهى ١ : ١٦٥ .

(٢) الوسائل (٢ : ١٠٥٠) أبواب النجاسات ب (٣٤) .

(٣) في « ح » زيادة : ولا يخفى ما فيه .

(٤) في جميع النسخ : حول . وصحناها كما في أكثر الكتب الفقهية .

(٥) التهذيب (٢ : ٣٧٨ / ١٥٧٦) ، الاستبصار (١ : ٤٠٤ / ١٥٤٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٢) أبواب

النجاسات ب (٦٣) ح (١) .

(٦) في ص (٢٦٨) .

(٧) ما بين القوسين ليس في « م » .

بالصلاة فيما كان من صوف الميتة إنَّ الصوف ليس فيه روح»^(١) ومقتضى التعليل طهارة كل ما لا روح فيه فيتناول العشرة المذكورة .

وصحيحة زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن الإنفحة تخرج من الجدي الميت ، قال : « لا بأس به » قلت : اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال : « لا بأس به » قلت : فالصوف والشعر وعظام الفيل والبيضة تخرج من الدجاجة فقال : « كل هذا لا بأس به »^(٢) .

ويستفاد من روايتي حريز وزرارة طهارة البيض المستخرج من الميتة مطلقاً ، وإنما قيده الأصحاب بما إذا اكتسى القشر الأعلى ، لما رواه غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في بيضة خرجت من است دجاجة ميتة فقال : « إن كانت قد اكتست الجلد الغليظ فلا بأس بها »^(٣) وفي السند ضعف .

وإطلاق رواية الحلبي يقتضي عدم الفرق في البيض بين كونه من مأكول اللحم أو غيره ، وخصه العلامة — رحمه الله — في النهاية والمنتهى بما كان من مأكول اللحم وحكم بنجاسة غيره^(٤) ، وهو مطالب بدليله .

ويستفاد من صحيحة زرارة استثناء الإنفحة أيضاً ، وهو مقطوع به في كلام الأصحاب ، وظاهر المنتهى أنه مجمع عليه بين الأصحاب^(٥) . واختلف كلام أهل اللغة

(١) التهذيب (٢ : ٣٦٨ / ١٥٣٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٨) أبواب النجاسات ب (٦٨) ح (١) .

(٢) الفقيه (٣ : ١٠٠٦ / ٢١٦) ، التهذيب (٩ : ٣٢٤ / ٧٦) ، الاستبصار (٤ : ٣٣٩ / ٨٩) ، الوسائل (١٦) :

٤٤٩) أبواب الأطعمة المحرمة ب (٣٣) ح (١٠) .

(٣) الكافي (٦ : ٥ / ٢٥٨) ، التهذيب (٩ : ٣٢٢ / ٧٦) ، الوسائل (١٦ : ٤٤٨) أبواب الأطعمة المحرمة ب

(٣٣) ح (٦) .

(٤) نهاية الأحكام (١ : ٢٧٠) ، والمنتهى (١ : ١٦٦) .

(٥) المنتهى (١ : ١٦٥) .

في معناها ، فقليل : إنها كَرِش السخلة قبل أن تأكل^(١) . وقيل : إنها شيء أصفر يستخرج من بطن الجدي^(٢) . ولعل الثاني أولى ، اقتصاراً على موضع الوفاق وإن كان استثناء نفس الكَرِش أيضاً غير بعيد ، تمسكاً بمقتضى الأصل .

وفي وجوب غَسْل الظاهر من الإنفحة والبيضة وجهان : أظهرهما عدم ، للأصل وإطلاق النص ، وظاهر كلام العلامة في المنتهى يعطي الوجوب^(٣) ، وهو أحوط .

واختلف الأصحاب في طهارة اللبن المستخرج من ضرع الميتة ، فذهب الشيخ^(٤) — رحمه الله تعالى — وجمع من الأصحاب إلى طهارته ، تمسكاً بمقتضى الأصل وصحيحتي حريز ووزارة المتقدمين^(٥) ، ونقل عليه في الخلاف الإجماع^(٦) ، وذهب ابن إدريس^(٧) — رحمه الله — والمصنف^(٨) والعلامة^(٩) إلى نجاسته ، لملاقاته الميت ، ولرواية وهب بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « إن علياً عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن ، فقال عليّ عليه السلام : ذلك الحرام محضاً »^(١٠) .

والدليل الأول لا يخلو من مصادرة ، والرواية ضعيفة السند جداً ، فإنَّ وهب الراوي قال النجاشي — رحمه الله — : إنه كان كذاباً ، وله أحاديث مع الرشيد — عليه اللعنة

(١) كما في الصحاح (١ : ٤١٣) .

(٢) كما في القاموس المحيط (١ : ٢٦٢) ، المغرب (٢ : ٢٢٠) .

(٣) المنتهى (١ : ١٦٦) .

(٤) النهاية : (٥٨٥) ، والخلاف (١ : ١٩٧) .

(٥) في ص (٢٦٨ ، ٢٧٣) .

(٦) الخلاف (١ : ١٩٧) .

(٧) السرائر : (٣٦٩) .

(٨) الشرائع (٣ : ٢٢٣) ، والمختصر النافع : (٢٥٣) .

(٩) المنتهى (١ : ١٦٥) .

(١٠) التهذيب (٩ : ٣٢٥/٧٦) ، الاستبصار (٤ : ٣٤٠/٨٩) ، قرب الاستناد : (٦٤) ، الوسائل (١٦ :

٤٤٩) أبواب الأطعمة المحرمة ب (٣٣) ح (١١) .

إلا أن تكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الأظهر.

والعذاب — في الكذب^(١) . فلا تعويل عليها .

فرع : قال في التذكرة : فأرة المسك طاهرة ، سواء أخذت من حية أو ميتة^(٢) . واستقرب في المنتهى نجاستها إن انفصلت بعد الموت^(٣) ، وكان الأنسب بقواعدهم اعتبار انفصالها بعد التذكية ، لتصريحهم بنجاسة ما ينفصل من الحي من الأجزاء التي تحلها الحياة ، إلا أن ذلك غير ثابت عندنا . والأصح طهارتها مطلقاً كما اختاره في التذكرة ، للأصل ، وصحيفة علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن فأرة المسك تكون مع الرجل وهو يصلي وهي معه في جيبه أو ثيابه فقال : « لا بأس بذلك »^(٤) .

ولا ينافي ذلك ما رواه عبد الله بن جعفر في الصحيح ، قال : كتبت إليه — يعني أبا محمد عليه السلام — هل يجوز للرجل أن يصلي ومعه فأرة مسك ؟ قال : « لا بأس بذلك إن كان ذكياً »^(٥) لجواز أن يكون المراد بالذكي الطاهر ، مع أن المنع من استصحابها في الصلاة لا ينحصر وجهه في النجاسة ، والأولى عدم استصحابها في الصلاة إلا مع التذكية ، ويكفي في الحكم بذلك شراؤها من المسلم .

قوله : إلا أن تكون عينه نجسة ، كالكلب والخنزير والكافر ، على الأظهر .
اختلف الأصحاب في الأجزاء التي لا تحلها الحياة من نجس العين كالعظم والشعر ونحوهما ، فذهب الأكثر إلى أنها نجسة ، ونقل عن السيد المرتضى — رحمه الله تعالى —

(١) رجال النجاشي : (٤٣٠) .

(٢) التذكرة (١ : ٧) .

(٣) المنتهى (١ : ١٦٦) .

(٤) الفقيه (١ : ٧٧٥/١٦٥) ، التهذيب (٢ : ١٤٩٩/٣٦٢) ، الوسائل (٣ : ٣١٤) أبواب لباس المصلي ب

(٤١) ج (١) .

(٥) التهذيب (٢ : ١٥٠٠/٣٦٢) ، الوسائل (٣ : ٣١٥) أبواب لباس المصلي ب (٤١) ح (٢) .

.

في المسائل الناصرية أنه حكم بطهارتها ^(١)، والمعتمد الأول .

لنا : قول الصادق عليه السلام في الكلب : «رجس نجس» ^(٢) وهو يتناول عظمه وشعره ، لأنهما داخلان في مستأه ، وأمر الصادق والكاظم عليهما السلام بغسل الثوب الملاقي للكلب والخنزير برطوبة ^(٣) ، فإنه يشمل ما لاقى الشعر وغيره ، بل الغالب تعلق الإصابة بالشعر .

ومارواه الشيخ عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان الإسكافي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شعر الخنزير يخزبه ، قال : «لابأس، ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي» ^(٤) .

أما الكافر فلم أقف على نص يقتضي نجاسة ما لا تحله الحياة منه ، فلو قيل بطهارته كان حسناً .

احتج السيد المرتضى على ما نقل عنه : بأن ما لا تحله الحياة ليس من نجس العين ، لأنه إنما يكون من جلته إذا كان محلاً للحياة ، وأن ما لا تحله الحياة من نجس العين كالمأخوذ من الميتة .

والجواب عن الأول : بالمنع مما ذكره ، فإن الأجزاء تتناول ما كان محلاً للحياة وغيره . وعن الثاني : بأنه قياس مع الفارق ، فإن مقتضي للتنجيس في الميتة صفة الموت

(١) المسائل الناصرية (الجموع الفقهاء) : (١٨٢) .

(٢) التهذيب (١ : ٢٢٥/٦٤٦) ، الاستبصار (١ : ٤٠/١٩) ، الوسائل (٢ : ١٠١٤) أبواب النجاسات ب

(١١) ح (١) .

(٣) التهذيب (١ : ٢٦١/٧٥٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٤) أبواب النجاسات ب (٢٦) ح (٢) . التهذيب (١

: ٢٧٧/٨١٥) ، الاستبصار (١ : ١٩٢/٦٧٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٥) أبواب النجاسات ب (٢٦) ح (٧) .

(٤) التهذيب (٩ : ٨٥/٣٥٧) ، الوسائل (٢ : ١٠١٧) أبواب النجاسات ب (١٣) ح (٣) .

ويجب الغسل على من مس ميتاً من الناس قبل تطهيره وبعد برده بالموت .

وهي غير حاصلة فيما لا تحلّه الحياة ، بخلاف نجس العين ، فإنّ نجاسته ذاتية^(١) .
قوله: ويجب الغسل على من مس ميتاً من الناس قبل تطهيره وبعد برده .
ذكر غسل المس في هذا الباب استطراد ، وكان الأولى ذكره بعد غسل الأموات
كما فعل في النافع .

وقد اختلف الأصحاب في وجوب غسل المس ، فقال الشيوخ ، وابن بابويه^(٢) ،
وأكثر الأصحاب بالوجوب . وقال السيد المرتضى - رضي الله تعالى عنه - في شرح
الرسالة والمصباح بالاستحباب ، والمعتمد الأول .

لنا : الأخبار الدالة على ذلك ، وهي كثيرة جداً ، فمن ذلك ما رواه الشيخ في
الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال ، قلت : الرجل يُغمض
الميت أعليه غسل ؟ فقال : « إذا مسه بحرارته فلا ، ولكن إذا مسه بعدما يبرد فليغتسل »
قلت : فالذي يغسله يغتسل ؟ قال : « نعم »^(٣) .

وفي الصحيح ، عن عاصم بن حميد ، قال : سألت عن الميت إذا مسه الإنسان ، أفيه
غسل ؟ قال ، فقال : « إذا مسست جسده حين يبرد فاغتسل »^(٤) .

وفي الصحيح ، عن إسماعيل بن جابر ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام

(١) الدرة النجفية : (٤٩) .

فان يكن من نجس فهو نجس

كأصله والقول بالطهر درس

(٢) المفيد في المقتنة : (٦) ، والشيخ في الخلاف (١ : ٦٨) ، والمبسوط (١ : ٤٠) ، والصدوق في الفقيه (١ :

٤٥) ، والمقنع : (٢٠) ، ونقله عن والده في المختلف : (٢٨) .

(٣) الكافي (٣ : ١٦٠/٢) ، التهذيب (١ : ١٣٦٤/٤٢٨) ، الوسائل (٢ : ٩٢٧) أبواب غسل المس ب (١)

ح (١) .

(٤) التهذيب (١ : ١٣٦٥/٤٢٩) ، الاستبصار (١ : ٣٢٤/١٠٠) ، الوسائل (٢ : ٩٢٨) أبواب غسل المس

ب (١) ح (٣) .

حين مات ابنه إسماعيل الأكبر فجعل يقبله وهو ميت ، فقلت : جعلت فداك أليس لا ينبغي أن يمس الميت بعدما يموت ومن مسه فعليه الغسل ؟ فقال : « أما بحرارته فلا بأس ، إنما ذاك إذا برد »^(١) . وعن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يغتسل الذي غُسل الميت ، وإن قبل الميت إنسان بعد موته وهو حار فليس عليه غسل ، ولكن إذا مسّه وقبله وقد برد فعليه الغسل ، ولا بأس بأن يمسه بعد الغسل ويقبله »^(٢) .

وقد ظهر من هذه الروايات أنّ الغسل إنما يجب بمسه بعد البرد وقبل الغسل ، قال في المنتهى : وهو مذهب علماء الأمصار^(٣) . ويدل عليه أيضاً صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « مس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس به بأس »^(٤) .

ويندرج في من غُسل من تقدّم غسله على موته ، ومن غُسل غسلًا صحيحاً ولو مع فقد الخليطين ، ويخرج منه من لم يغُسل وقد برد ، والميمّم ولو عن بعض الغسلات ، لأن التيمم خلاف الغسل وإن كان بدلاً عنه ، إذ البدلية لا تقتضي المساواة من جميع الوجوه . وقد قطع المصنف — رحمه الله تعالى — في المعتبر بعدم وجوب الغسل بمس الشهيد^(٥) . وهو كذلك ، لأن ظاهر الروايات أنّ الغسل إنما يجب بمس الميت الذي يجب

(١) التهذيب (١ : ٤٢٩/١٣٦٦) ، الوسائل (٢ : ٩٢٧) أبواب غسل المس ب (١) ح (٢) .

(٢) الكافي (٣ : ١٦٠/٣) ، التهذيب (١ : ٢٨٤/١٠٨) ، الاستبصار (١ : ٣٢٢/٩٩) ، الوسائل (٢ : ٩٣٠) أبواب غسل المس ب (١) ح (١٥) .

(٣) المنتهى (١ : ١٢٨) .

(٤) الفقيه (١ : ٨٧/٤٠٣) ، التهذيب (١ : ١٣٧٠/٤٣٠) ، الاستبصار (١ : ٣٢٦/١٠٠) ، الوسائل (٢ : ٩٣١) أبواب غسل المس ب (٣) ح (١) .

(٥) المعتبر (١ : ٣٤٨) .

غسل مس الميت ٢٧٩

وكذا من مسّ قطعة منه فيها عظم . وغسل اليد على من مسّ ما لا عظم فيه ،
أو مسّ ميتا له نفس من غير الناس .

تغسيه قبل أن يغسل ، ويعضده أصالة البراءة ، وانتفاء العموم في الأخبار الموجبة بحيث
تتناول كل ميت .

وفي وجوب الغسل بمس عضو كمل غسله قبل تمام غسل الجميع وجهان أقر بهما
الوجوب ، لإطلاق الأمر بالغسل بمس الميت بعد برده ، خرج منه ما بعد الغسل بالإجماع ،
وقوله عليه السلام : «مس الميت عند موته وبعد غسله ليس به بأس» فبقى الباقي .
وقيل : لا يجب ، لصدق كمال الغسل بالإضافة إلى ذلك العضو ، ولأنه لو كان
منفصلاً لما وجب الغسل بمسه قطعاً فكذا مع الاتصال لعدم تعقل الفرق^(١) . وضعف
الوجهين ظاهر .

قوله: وكذا من مسّ قطعة منه فيها عظم.

ظاهر العبارة يعطي اختصاص الحكم بما إذا كانت القطعة مبانة من الميت ، وجزم
المصنف — رحمه الله — في النافع بوجوب الغسل بمس القطعة ذات العظم ، سواء أبينت
من حيٍّ أو من ميت^(٢) ، وهو اختيار الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف^(٣) ، ونقل عليه
في الخلاف الإجماع .

واستدل عليه في المعتبر برواية أيوب بن نوح ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : «إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ، فإذا مسه إنسان فكل ما فيه
عظم فقد وجب على من يمسه الغسل ، فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه»^(٤) ثم

(١) كما في جامع المقاصد (١ : ٦٤) .

(٢) المختصر النافع : (١٥) .

(٣) النهاية : (٤٠) ، والمبسوط (١ : ١٨٢) ، والخلاف (١ : ٢٨٤) .

(٤) الكافي (٣ : ٤/٢١٢) ، التهذيب (١ : ٤٢٩/١٣٦٩) ، الاستبصار (١ : ٣٢٥/١٠٠) ، الوسائل (٢ :

٩٣١) أبواب غسل المس ب (٢) ح (١) .

.

قال : والذي أراه التوقف في ذلك ، فإن الرواية مقطوعة ، والعمل بها قليل ، ودعوى الشيخ في الخلاف الإجماع لم يثبت ، فإذا الأصل عدم الوجوب ، وإن قلنا بالاستحباب . كان تفصيلاً من إطراح قول الشيخ والرواية^(١) . هذا كلامه - رحمه الله تعالى - وهو في محله .

وأجاب عنه في الذكرى بأن هذه القطعة جزء من جملة يجب الغسل بمسها ، فكل دليل دل على وجوب الغسل بمس الميت فهو دال عليها ، وبأن الغسل يجب بمسها متصلة فلا يسقط بالانفصال ، وبأنه يلزم عدم الغسل لومس جميع الميت ممزقاً^(٢) .

ويتوجه على الأول أن كون هذه القطعة جزءاً من جملة يجب الغسل بمسها لا يقتضي وجوب الغسل بمسها منفصلة ، وقوله : إن كل دليل دل على وجوب الغسل بمس الميت فهو دال عليها ، ممنوع ، فإن المتبادر من معنى الميت الجملة وهو خلاف الأجزاء ، على أن ذلك لو تم لاقتضى وجوب الغسل بمس القطعة غير ذات العظم أيضاً ولا قائل به .

وعلى الثاني أن الغسل إنما وجب بمس القطعة متصلة لصدق اسم مس الجملة ، وهذا المعنى مفقود مع الانفصال فينتفي الحكم .

وعلى الثالث منع بطلان اللازم ، إذ لا دليل عليه . على أن هذه الأوجه الثلاثة بتقدير تسليمها إنما تنهض على وجوب الغسل بمس المبانة من الميت خاصة ، والمدعى أعم من ذلك .

وبالجملة فالفارق بين ذات العظم وغيرها هو النص المتقدم^(٣) ، وحيث ظهر ضعفه تعين الرجوع فيهما إلى مقتضى الأصل وهو عدم الوجوب .

ومن ذلك يعلم عدم وجوب الغسل بمس العظم المجرد ، خلافاً للشهيد - رحمه

(١) العنبر (١ : ٣٥٢) .

(٢) الذكرى : (٧٨) .

(٣) في ص (٢٧٩) .

الخامس : الدماء ، ولا ينجس منها إلا ما كان من حيوان له عرق ،

الله — في الذكرى حيث ذهب إلى وجوب الغسل بمسه ، لدوران الغسل معه وجوداً وعدمًا^(١) . ولا ريب أن الاحتياط يقتضي المصير إلى ما ذكروه .

قوله : الخامس : الدماء ، ولا ينجس منها إلا ما كان من حيوان له عرق .

مذهب الأصحاب عدا ابن الجنيد — رحمه الله — نجاسة الدم كله قليله وكثيره ، عدا دم ما لا نفس له سائلة قاله في المعتبر^(٢) . وقال العلامة — رحمه الله — في التذكرة : الدم من ذي النفس السائلة نجس وإن كان مأكولاً بلا خلاف^(٣) . وقال في المنتهى : قال علماؤنا : الدم المسفوح من كل حيوان ذي نفس سائلة ، أي يكون خارجاً بدفع من عرق : نجس ، وهو مذهب علماء الإسلام^(٤) . والمراد بالمسفوح هنا مطلق الخارج من ذي النفس ، كما يدل عليه كلامه في سائر كتبه .

وحكى المصنف — رحمه الله — في المعتبر عن ابن الجنيد أنه قال : إذا كانت سعة الدم دون سعة الدرهم الذي سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب^(٥) .

ومقتضى كلامه — رحمه الله — عدم اختصاص ذلك بالدم فإنه قال في كتابه المختصر الأحدي : كل نجاسة وقعت على ثوب وكانت عينها فيه مجتمعة أو منقسمة دون سعة الدرهم الذي يكون سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب بذلك ، إلا أن تكون النجاسة دم حيض أو منياً فإن قليلهما وكثيرهما سواء .

ولم نقف له في ذلك على حجة ، ويدفعه الأمر بإزالة هذه النجاسات عن الثوب والبدن من غير تفصيل .

(١) الذكرى : (٧٩) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٢٠) .

(٣) التذكرة (١ : ٧) .

(٤) المنتهى (١ : ١٦٣) .

(٥) المعتبر (١ : ٤٢٠) .

وقال الصدوق — رحمه الله تعالى — في من لا يحضره الفقيه : والدم إذا أصاب الثوب فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقداره مقدار درهم ، وما كان دون الدرهم الوافي فقد يجب غسله ولا بأس بالصلاة فيه ، وإن كان الدم دون حصة فلا بأس بأن لا يغسل ، إلا أن يكون دم الحيض فإنه يجب غسل الثوب منه ومن البول والمني قليلاً كان أو كثيراً^(١) .

وظاهر هذا الكلام يعطي عدم نجاسة ما دون قدر الحصة من الدم ، وربما كان مستنده ما رواه مثنى بن عبد السلام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت له : إنني حككت جلدي فخرج منه دم فقال : « إن اجتمع قدر حصة فاغسله وإلا فلا »^(٢) .
ويشهد له أيضاً رواية الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب، هل يمنعه ذلك من الصلاة ؟ فقال : « لا وإن كثر ، ولا بأس أيضاً بشبهه من الرعاف ينضحه ولا يغسله »^(٣) .

وفي الزوايتين قصور من حيث السند ، أما الأولى فلأن راويها وهو مثنى بن عبد السلام غير موثق ، بل ولا ممدوح مدحاً يعتد به .
وأما الثانية فلأن من جملة رجالها ابن سنان ، والظاهر أنه محمد ، وقد ضعفه علماء الرجال^(٤) ، لكنهما مطابقتان لمقتضى الأصل .

والمسألة محل تردد ، إلا أنه لا خروج عما عليه معظم الأصحاب ، ويدل عليه

(١) الفقيه (١ : ٤٢) .

(٢) التهذيب (١ : ٧٤١/٢٥٥) ، الاستبصار (١ : ٦١٣/١٧٦) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٧) أبواب النجاسات

ب (٢٠) ح (٥) .

(٣) الكافي (٣ : ٨/٥٩) ، التهذيب (١ : ٧٥٣/٢٥٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٧) أبواب النجاسات ب (٢٠)

ح (٧) .

(٤) منهم النجاشي في رجاله : (٢٣٠) ، والشيخ في الفهرست : (١٤٣) ، والعلامة في الخلاصة : (٢٥١) .

.

صحیحة عبد الله بن أبي يعفور قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون في نوبه نقط الدم لا يعلم به ، ثم يعلم فينسى أن يغسله ، فيصلي ثم يذكر بعد ما صلى ، أيعيد صلاته ؟ قال : « يغسله ولا يعيد صلاته ، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة »^(١) وفي معنى هذه الرواية روايات كثيرة^(٢) ، وترك الاستفصال في جواب السؤال مع قيام الاحتمال^(٣) يفيد العموم .

فروع : الأول : القيح طاهر ، وكذا الصديد إن خلا من الدم ، وأطلق الشيخ في المبسوط طهارته^(٤) ، واستقرب المصنف في الاعتبار نجاسته بناء على أنه ماء الجرح يخالطه دم ، قال : ولو خلا من ذلك لم يكن نجساً ، وخلافنا مع الشيخ يؤول إلى العبارة ، لأنه يوافق على هذا التفصيل^(٥) .

الثاني : القيء طاهر ، وهو مذهب الأصحاب إلا من شذ ، لأن الأصل في الأشياء الطهارة ، والنجاسة موقوفة على الدليل ، ومع انتفائه تكون الطهارة باقية ، ويؤنده ما رواه عمار الساباطي في الموثق : أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن القيء يصيب الثوب فلا يغسل قال : « لا بأس به »^(٦) .

(١) التهذيب (١ : ٧٤٠/٢٥٥) ، الاستبصار (١ : ٦١١/١٧٦) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات

ب (٢٠) ح (١) .

(٢) الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات ب (٢٠) .

(٣) الجواهر (٥ : ٣٥٩) . احتمال كون السؤال فيه إنما هو لحكم النسيان ، والا فنجاسة ذلك معلومة لدى

السائل .

(٤) المبسوط (١ : ٣٨) .

(٥) الاعتبار (١ : ٤١٩) .

(٦) الفقيه (١ : ٨/٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٧٠) أبواب النجاسات ب (٤٨) ح (٢) .

لا ما يكون رشحاً كدم السمك وشبهه .

ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب نجاسته^(١) ، وربما كان لكونه غذاءً متغيراً فأشبهه الغائط ، وهو قياس محض مع الفارق .

الثالث : المسك طاهر إجماعاً قاله في التذكرة والمنتهى^(٢) ، للأصل ، ولما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يتطيب به^(٣) ، وكان أحب الطيب إليه^(٤) .

الرابع : لو اشتبه الدم المرثي في الثوب هل هو طاهر أو نجس ، فالأصل طهارته وبراءة الذمة من وجوب إزالته ، وكذا الكلام في كل مشتبه بطاهر جتى الجلد على الأظهر ، ولو اشتبه الدم المعفوعنه بغيره كدم الفصد بدم الحيض فالأقرب العفوعنه .

قوله : لا ما يكون رشحاً كدم السمك ونحوه .

هذا مذهب الأصحاب ، وحكى فيه الشيخ — رحمه الله — في الخلاف ، والمصنف — رحمه الله — في الاعتبار الإجماع^(٥) . وربما ظهر من كلام الشيخ — رحمه الله تعالى — في المبسوط والجمل نجاسة هذا النوع من الدم وعدم وجوب إزالته^(٦) ، وهو بعيد ، ولعله يريد بالنجاسة المعنى اللغوي . وكيف كان فالمذهب هو الطهارة ، تمسكاً بمقتضى الأصل ، وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن أبي يعفور قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في دم الببراغيث ؟ قال : « ليس به بأس » قال ، قلت : إنه يكثر

(١) المبسوط (١ : ٣٨) .

(٢) التذكرة (١ : ٧) ، والمنتهى (١ : ١٦٦) .

(٣) الكافي (٦ : ٢/٥١٤) ، قرب الإسناد : (٧٠) ، الوسائل (١ : ٤٤٥) أبواب آداب الحمام ب (٩٥) ح

(٤) .

(٥) سنن النسائي (٤ : ١٥١) بتفاوت يسير .

(٥) الخلاف (١ : ١٧٦) ، والمعتبر (١ : ٤٢١) .

(٦) المبسوط (١ : ٣٥) ، والجمل والعقود (الرسائل العشر) : (١٧١) .

السادس والسابع : الكلب والخنزير ، وهما نجسان عيناً ولُعباً .

ويتفاحش قال : « وإن كثر »^(١) .

وعن الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاة ؟ قال : « لا وإن كثر »^(٢) .

قوله : السادس والسابع : الكلب والخنزير ، وهما نجسان عيناً ولُعباً . هذا الحكم ثابت بإجماعنا ، ووافقنا عليه أكثر العامة . والأصل فيه الأخبار المستفيضة كصحيفة محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل ، قال : « يغسل المكان الذي أصابه »^(٣) .

وصحيفة الفضل أبي العباس قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله ، وإن مسه جافاً فاصبب عليه الماء »^(٤) .

وصحيفة علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سأله عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلاته كيف يصنع به ؟ قال : « إن كان دخل في صلاته فليمض ، وإن لم يكن دخل في صلاته فليتنضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله » قال : وسأله عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به ؟ قال : « يغسل سبع مرات »^(٥) .

(١) التهذيب (١ : ٢٥٥ / ٧٤٠) ، الاستبصار (١ : ١٧٦ / ٦١١) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٠) أبواب التجاسات

ب (٢٣) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ٨ / ٥٩) ، التهذيب (١ : ٧٥٣ / ٢٥٩) ، الوسائل (٢ : ٢٠٢٧) أبواب التجاسات ب (٢٠)

ح (٧) .

(٣) الكافي (٣ : ٢ / ٦٠) ، التهذيب (١ : ٧٥٨ / ٢٦٠) ، الوسائل (٢ : ١٠١٦) أبواب التجاسات ب (١٢)

ح (٨) .

(٤) التهذيب (١ : ٧٥٩ / ٢٦١) ، الوسائل (٢ : ١٠١٥) أبواب التجاسات ب (١٢) ح (١) .

(٥) التهذيب (١ : ٧٦٠ / ٢٦١) ، الوسائل (٢ : ١٠١٧) أبواب التجاسات ب (١٣) ح (١) ، البحار (١٠ : ٢٥٦) ، وفي الكافي (٣ : ٦ / ٦١) صدر الحديث .

٢٨٦ مدارك الأحكام/ج ٢

ولونزا كلب على حيوان فأولده روعي في إلحاقه بأحكامه إطلاق الاسم . وما عداها من الحيوان فليس بنجس . وفي الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة تردد ، والأظهر الطهارة .

والأصح اختصاص الحكم بكلب البر وخنزيره ، لأنه المتبادر من اللفظ ، وربما قيل بنجاسة كلب الماء أيضاً لشمول الاسم ^(١) ، وهو ضعيف .

قوله: ولونزا كلب على حيوان فأولده روعي في إلحاقه بأحكامه إطلاق الاسم .

إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في الحيوان بين كونه مساوياً للكلب في الحكم كالخنزير أو مخالفاً كالشاة ، وخصه الشهيدان بالثاني وحكما بنجاسة المتولد من النجسين وإن باينهما في الاسم ، لنجاسة أصله ^(٢) . وهو مشكل ، إذ النجاسة معلقة على الاسم ، فمتى انتفى تعين الرجوع إلى ما يقتضيه الأصل من طهارة الأشياء ، والأصح عدم نجاسته إلا إذا صدق عليه اسم نجس العين .

قوله: وفي الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة تردد ، والأظهر الطهارة .

اختلف الأصحاب في حكم الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة ، فقال السيد المرتضى -رحمه الله تعالى- : لا بأس بأسار جميع حشرات الأرض وسباع ذوات الأربع ، إلا أن يكون كلباً أو خنزيراً ^(٣) . وهذا يدل على طهارة ما عدا هذين ، فيدخل فيه الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة . ونحوه قال الشيخ في المبسوط ^(٤) . وبالطهارة قال ابن

(١) السرائر : (٢٠٨) . ونقله عنه في التذكرة (٨ : ٨) .

(٢) الشهيد الأول في البيان : (٣٨) ، والذكرى : (١٤) ، والشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٧) ، والروضة البهية (١ : ٤٩) .

(٣) المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية) : (١٨٠) ، وجمل العلم والعمل : (٤٩) .

(٤) المبسوط (١ : ١٠) .

.

إدريس^(١) ، وعامة المتأخرين .

وقال الشيخ في النهاية : وإذا أصاب ثوب الإنسان كلب ، أو خنزير ، أو ثعلب ، أو أرنب ، أو فأرة ، أو وزغة ، وكان رطباً وجب غسل الموضع الذي أصابته مع الرطوبة^(٢) .
وقال المفيد — رحمه الله — في المقنعة : وكذلك الحكم في الفأرة والوزغة برش الموضع الذي مساه من الثوب وإن لم يؤثر فيه ، وإن رطباه وأثرا فيه غسل بالماء^(٣) .
ونقل عن أبي الصلاح — رحمه الله — أنه أفتى بتجاسة الثعلب والأرنب^(٤) .
والمعتمد الطهارة في الجميع .

لنا : التمسك بمقتضى الأصل فيما لم يقدّم دليل على خلافه ، وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الفضل أبي العباس ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة ، والشاة ، والبقرة ، والإبل ، والحمار ، والبغال ، والوحش ، والسباع ، فم أترك شيئاً إلّا سألت عنه فقال : « لا بأس به » حتى انتهيت إلى الكلب فقال : « رجس نجس لا يتوضأ بفضل ، واصبب ذلك الماء ، واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء »^(٥) .
وفي الصحيح ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : وسألت عن العظاية والحية والوزغ يقع في الماء فلا يموت فيه أيتوضأ منه للصلاة ؟ فقال : « لا بأس به » وسألت عن فأرة وقعت في حُبّ دهن فأخرجت قبل أن تموت أبيععه من مسلم ؟

(١) السرائر : (١٣) .

(٢) النهاية : (٥٢) .

(٣) المقنعة : (١٠) .

(٤) الكافي في الفقه : (١٣١) .

(٥) التهذيب (١ : ٦٤٦/٢٢٥) ، الاستبصار (١ : ٤٠/١٩) ، الوسائل (٢ : ١٠١٤) أبواب التجاسات ب

(١١) ح (١) .

.

قال : « نعم ويدهن منه »^(١) .

احتج العلامة — رحمه الله — في المختلف^(٢) للقائلين بالنجاسة في الفأرة بصحيفة علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال : سألت عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب أيسل فيها ؟ قال : « اغسل ما رأيت من أثرها ، وما لم تره فانضحه بالماء »^(٣) .

وفي الثعلب والأرنب بمرسلة يونس بن عبد الرحمن ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت هل يجوز أن يمس الثعلب والأرنب أو شيئاً من السباع حياً أو ميتاً ؟ قال : « لا يضره ولكن يغسل يده »^(٤) .

وفي الوزغة بورود الأمر بنزح ثلاث في وقوعها في البئر^(٥) ، ولولا نجاستها لما وجب لها النزع .

والجواب عن الرواية الأولى بالحمل على الاستحباب ، لأنها معارضة بصحيفة علي ابن جعفر الدالة على عدم نجاسة الماء بوقوعها فيه ، قال في المعتبر : ومن البين استحالة أن ينجس الجامد ولا ينجس المائع ، ولو ارتكب هذا مرتكب لم يكن له من الفهم نصيب^(٦) .

(١) التهذيب (١ : ١٣٢٦/٤١٩) ، الاستبصار (١ : ٥٨/٢٣) ، قرب الإسناد : (٨٤) ، الوسائل (٢) :

١٠٤٩ أبواب النجاسات ب (٣٣) ح (١) .

(٢) المختلف : (٥٧) .

(٣) الكافي (٣ : ٣/٦٠) ، التهذيب (١ : ٧٦١/٢٦١) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٩) أبواب النجاسات ب (٣٣) :

ح (٢) .

(٤) الكافي (٣ : ٤/٦٠) ، التهذيب (١ : ٧٦٣/٢٦٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٥٠) أبواب النجاسات ب (٣٤) :

ح (٣) .

(٥) التهذيب (١ : ٦٨٨/٢٣٨) ، الاستبصار (١ : ١٠٦/٣٩) ، الوسائل (١ : ١٣٧) أبواب الماء المطلق ب

(١٩) ح (٢) .

(٦) المعتبر (١ : ٤٢٧) .

الشامن : المسكرات ، وفي تنجيسها خلاف ، والأظهر النجاسة ،

وعن الرواية الثانية بالطنع فيها بالإرسال ، وبأن من جملة رجالها محمد بن عيسى عن يونس ، وذكر الصدوق عن شيخه ابن الوليد أن ما يرويه محمد بن عيسى عن يونس لا يعمل به ^(١) ، وبأنها معارضة بصحيفة الفضل المتقدمة ^(٢) ، والجمع بالحمل على الاستحباب .

وعن الثالثة بأن الأمر بالنزع من الوزعة لا ينحصر وجهه في نجاسة الماء ، بل ورد في بعض الأخبار أن لها سماً وأن النزع منها لذلك ^(٣) .

قوله : الشامن : المسكرات ، وفي تنجيسها خلاف ، والأظهر النجاسة .

المراد بالمسكرات هنا المائعة بالأصالة ، لأن الجامدة بالأصالة طاهرة قطعاً . وقد قطع الأصحاب بأن الأنبذة المسكرة كالخمر في النجاسة ، لأن المسكر خمر فيتناول حكمه ، أما الثانية فظاهرة ، وأما الأولى فلأن الخمر إنما سميت خمرًا لكونها تخمر العقل وتستره ، فما ساواها في المسمى يساويها في الاسم ، ولما رواه علي بن يقطين ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام ، قال : « إن الله لم يحرم الخمر لاسمها ولكن حرّمها لعاقبتها ، وما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر » ^(٤) وفيه نظر ، فإن اللغات لا تثبت بالاستدلال ، والإطلاق أعم من الحقيقة ، والمجاز خير من الاشتراك .

واختلف الأصحاب في تنجيس الخمر ، فذهب الشيخ المفيد ، والطوسي ، والمرتضى ،

(١) رجال النجاشي : (٢٣٤) .

(٢) في ص (٢٨٧) .

(٣) التهذيب (١ : ٢٣٨/٦٩٠) ، الاستبصار (١ : ١١٣/٤١) ، الوسائل (١ : ١٣٨) أبواب الماء المطلق ب

(١٩) ح (٥) .

(٤) الكافي (٦ : ٤١٢/٢) ، التهذيب (٩ : ١١٢/٤٨٦) ، الوسائل (١٧ : ٢٧٣) أبواب الأشرية الم رمة ب

(١٩) ح (١) .

.

وأكثر الأصحاب إلى أنه نجس العين^(١) . وقال ابن أبي عقيل — رحمه الله — : من أصاب ثوبه أو جسده خمر أو مسكر لم يكن عليه غسلهما ، لأن الله تعالى إنما حرّمهما تعبداً لأنهما نجسان ، وكذلك سبيل العصير والخل إذا أصاب الثوب والجسد^(٢) . ونحوه قال الصدوق — رحمه الله — في من لا يحضره الفقيه^(٣) .

احتج القائلون بالنجاسة بوجوه :

الأول : الإجماع ، نقله الشيخ^(٤) والمرتضى^(٥) — رضي الله عنهما — والإجماع المنقول بخبر الواحد حجة .

الثاني : قوله تعالى : (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه)^(٦) فإن الرجس هو النجس على ما ذكره بعض أهل اللغة^(٧) ، والاجتناب عبارة عن عدم المباشرة مطلقاً ، ولا معنى للنجس إلا ذلك .

الثالث : الروايات ، وهي كثيرة ، والصحيح منها ما رواه الكليني ، عن الحسين بن محمد ، عن عبد الله بن عامر ، عن علي بن مهزيار ، قال : قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك ، روى زرارة ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل أنهما قالا : « لا بأس أن يصلي »

(١) المفيد في المقنعة : (١٠) ، والشيخ في النهاية : (٥١) ، والمبسوط (١ : ٣٦) ، والخلاف (٢ : ٤٨٤) ،

والمرتضى في المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية) : (١٨١) .

(٢) نقله عنه في المختلف : (٥٨) .

(٣) الفقيه (١ : ٤٣) .

(٤) المبسوط (١ : ٣٦) ، والخلاف (٢ : ٤٨٤) .

(٥) الانتصار : (١٩٧) ، والمسائل الناصرية (الجوامع الفقهية) : (١٨١) .

(٦) المائدة : (٩٠) .

(٧) منهم صاحب المصباح المنير : (٢١٩) .

فيه ، إنما حرّم شربها » وروى غير زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ - يعني المسكر - فاغسله كله ، وإن صليت فيه فأعد صلاتك » فأعلمني ما آخذ به ؟ فوقّع بخطه عليه السلام وقرأته : « خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام »^(١) .

ويمكن الجواب عن الأول بمنع الإجماع في موضع النزاع .
وعن الثاني بأنّ المشهور بين أهل اللغة أن الرجس هو الإثم^(٢) ، ولو ثبت إطلاقه على النجس فالنجس يطلق لغة على كل مستقذر وإن لم يكن نجساً بالمعنى الشرعي ، سلّمنا أنه يطلق على هذا المعنى لكن إرادته هنا مشكل ، لأنه يقتضي نجاسة الميسر وما بعده لوقوعه خبراً عن الجميع ، ولا قائل به . وبمنع كون الأمر بالاجتناب للنجاسة ، لجواز أن يكون لكونه إثماً ومعصيةً كما في الميسر وما بعده .
وأما الثالث فسيأتي ما فيه .

حجة القول بالطهارة الأصل ، وما رواه الحسن بن أبي سارة في الصحيح قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن أصاب ثوبي شيء من الخمر أصلي فيه قبل أن أغسله ؟ فقال : « لا بأس ، إن الثوب لا يسكر »^(٣) .

وما رواه عبد الله بن بكير في الموثق ، قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن المسكر والنبيذ يصيب الثوب قال : « لا بأس به »^(٤) .

(١) الكافي (٣ : ١٤/٤٠٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٥٥) أبواب النجاسات ب (٣٨) ح (٢) ، وفيهما بتفاوت يسير .

(٢) كما في لسان العرب (٦ : ٩٥) ، والقاموس المحيط (٢ : ٢٢٧) .

(٣) التهذيب (١ : ٨٢٢/٢٨٠) ، الاستبصار (١ : ٦٦٤/١٨٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٥٧) أبواب النجاسات

ب (٣٨) ح (١٠) .

(٤) التهذيب (١ : ٨٢٣/٢٨٠) ، الاستبصار (١ : ٦٦٥/١٩٠) ، قرب الإسناد : (٨٠) ، الوسائل (٢ :

١٠٥٧) أبواب النجاسات ب (٣٨) ح (١١) .

وفي حكمها العصير إذا غلى واشتدّ .

ومارواه عبد الله بن جعفر الحميري في كتابه قرب الإسناد ، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر والنبيذ المسكر يصيب ثوبي، أغسله أو أصلي فيه ؟ قال : « صلّ فيه إلّا أن تقدّره فتغسل منه موضع الأثر ، إن الله تبارك وتعالى إنما حرم شربها » (١) .

وأجاب الأولون عن هذه الأخبار بالحمل على التقية ، جمعاً بينها وبين ما تضمن الأمر بغسل الثوب منه (٢) . وهو مشكل ، لأن أكثر العامة قائلون بالنجاسة ، نعم يمكن الجمع بينها بحمل ما تضمن الأمر بالغسل على الاستحباب ، لأن استعمال الأمر في الندب مجاز شائع .

ويظهر من المصنف — رحمه الله تعالى — التوقف في هذا الحكم ، فإنه قال بعد أن ضَعَفَ الأخبار من الطرفين : والاستدلال بالآية فيه إشكال ، لكن مع اختلاف الأصحاب والأحاديث يؤخذ بالأحوط في الدين (٣) (٤) .

قوله: وفي حكمها العصير العنبي إذا غلى واشتدّ.

المراد بغليانه صيرورة أعلاه أسفله ، وباشتداده حصول الثخانة له ، وينبغي الرجوع فيها إلى العرف ، وذكر المحقق الشيخ علي — رحمه الله — : أنها تتحقق بمجرد الغليان (٥) . وهو غير واضح .

والحكم بنجاسة العصير (إذا غلى واشتد ولا يذهب ثلثاه) (٦) مشهور بين المتأخرين

(١) قرب الإسناد : (٧٦) ، الوسائل (٢ : ١٠٥٨) أبواب النجاسات ب (٣٨) ح (١٤) .

(٢) كالشيخ في الاستبصار (١ : ١٩٠) .

(٣) المعتبر (١ : ٤٢٤) .

(٤) في «ح» زيادة : وهو حسن .

(٥) جامع المقاصد (١ : ١٦) .

(٦) ما بين القوسين ليس في «م» و «ق» .

التاسع : الفقاع .

ولا نعلم مأخذه ، وقد اعترف الشهيد - رحمه الله - في الذكرى والبيان بأنه لم يقف على دليل يدل على نجاسته ^(١) ، وذكر أن المصرح بنجاسته قليل من الأصحاب ، ومع ذلك فأفتى في الرسالة بنجاسته ^(٢) ، وهو عجيب .

ونقل عن ابن أبي عقيل التصريح بطهارته ^(٣) ، ومال إليه جدي - قدس سره - في حواشي القواعد ، وقواه شيخنا المعاصر سلمه الله تعالى ^(٤) ، وهو المعتمد ، تمسكاً بمقتضى الأصل بالإسالم من المعارض .

قوله : التاسع : الفقاع .

قال في القاموس : الفقاع كرمآن هذا الذي يشرب ، سمي بذلك لما يرتفع في رأسه من الزبد ^(٥) . وذكر المرتضى في الانتصار : أن الفقاع هو الشراب المتخذ من الشعير ^(٦) . وينبغي أن يكون المرجع فيه إلى العرف ، لأنه المحكم فيما لم يثبت فيه وضع شرعي ولا لغوي .

والحكم بنجاسته مشهور بين الأصحاب ، وبه رواية ضعيفة السند جداً ^(٧) ، نعم إن ثبت إطلاق الخمر عليه حقيقة كما ادعاه المصنف في المعتبر ^(٨) كان حكمه حكم الخمر ، وقد تقدم الكلام فيه .

(١) الذكرى : (١٣) ، والبيان : (٣٩) .

(٢) لم نعر عليه في الرسالة ، نعم في اللمعة : (١٧) والدروس : (١٧) عذ ذهاب الثلثين من المطهرات .

(٣) المختلف : (٥٨) .

(٤) مجمع الفائدة : (١ : ٣١٢) .

(٥) القاموس المحيط (٣ : ٦٦) .

(٦) الانتصار : (١٩٩) .

(٧) الكافي (٦ : ٤٢٣/٧) ، التهذيب (٩ : ٥٤٤/١٢٥) ، الاستبصار (٤ : ٣٧٣/٩٦) ، الوسائل (١٧) :

(٢٨٨) أبواب الاشربة المحرمة ب (٢٧) ح (٨) .

(٨) المعتبر (١ : ٤٢٥) .

العاشر: الكافر، وضابطه كل من خرج عن الإسلام أو من انتحل وجحد ما يعلم من الدين ضرورة، كالخوارج والغلاة.

قوله: العاشر: الكافر، وضابطه من خرج عن الإسلام أو من انتحل وجحد ما يعلم من الدين ضرورة، كالخوارج والغلاة.

المراد بمن خرج عن الإسلام: من باينه كاليهود والنصارى. ومن انتحل وجحد ما يعلم من الدين ضرورة: من انتمى إليه وأظهر التدين به لكن جحد بعض ضرورياته. وقد نقل المصنف - رحمه الله - في المعبر^(١) وغيره^(٢) اتفاق الأصحاب على نجاسة ما عدا اليهود والنصارى من أصناف الكفار، سواء كان كفرهم أصلياً أو ارتداداً.

واحتج عليه في المعبر بقوله تعالى: (إنما المشركون نجس)^(٣) والإيضاح خلاف الأصل، والإخبار عن الذات بالمصادر شائع إذا كثرت معانيها في الذات كما يقال: رجل عدل، وقوله تعالى: (كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون)^(٤) ثم قال: لا يقال: الرجس: العذاب رجوعاً إلى أهل التفسير، لأننا نقول: حقيقة اللفظ تعطي ما ذكرناه فلا يستند إلى مفسر برأيه، ولأن الرجس اسم لما يكره، فهو يقع على موارده بالتواطؤ فيحمل على الجميع، عملاً بالإطلاق^(٥).

وفيهما معاً نظر: أما الأول فلأن النجس لغة المستقذر، قال الهروي في تفسير الآية: يقال لكل مستقذر نجس. والمستقذر أعم من النجس بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء، والواجب حمل اللفظ على الحقيقة اللغوية عند انتفاء المعنى الشرعي، وهو غير ثابت هنا، سلمنا أن المراد بالنجس المعنى المصطلح عليه عند الفقهاء، لكن اللازم من

(١) المعبر (١: ٩٥).

(٢) كالعلامة في المتهى (١: ١٦٨).

(٣) التوبة: (٢٨).

(٤) الأنعام: (١٢٥).

(٥) المعبر (١: ٩٦).

.

ذلك نجاسة المشرك خاصة وهو أخص من المدعى ، إذ من المعلوم أنّ من أفراد الكافر ما ليس بمشرك قطعاً فلا يصلح لإثبات الحكم على وجه العموم .

وأما الثاني فلأن الرجس لغة يجيء لمعان ، منها : القذر ، والعمل المؤدي إلى العذاب ، والشك ، والعقاب ، والغضب^(١) . والظاهر أن إطلاقه عليها على سبيل الاشتراك اللفظي ، فيكون مجملاً محتاجاً في تعيين المراد منه إلى القرينة ، على أن المتبادر من سوق الآية إرادة الغضب والعذاب ، كما ذكره أكثر المفسرين^(٢) .

وقوله : إن الرجس اسم لما يكره فهو يقع على موارده بالتواطؤ فيحمل على الجميع عملاً بالإطلاق غير جيد ، أما أولاً : فلأن إطلاق اسم الرجس على ما يكره لم يذكره أحد ممن وصل إلينا كلامه من أهل اللغة ، ولا نقله ناقل من أهل التفسير فلا يمكن التعلق به .

وأما ثانياً : فلأن إطلاقه على ما يكره لا يقتضي وجوب حمله على جميع موارده التي يقع عليها اللفظ بطريق التواطؤ ، لانتفاء ما يدل على العموم .

وأما اليهود والنصارى فقد ذهب الأكثر إلى نجاستهم ، بل ادعى عليه المرتضى^(٣) ، وابن إدريس^(٤) الإجماع . ونقل عن ابن الجنيد ، وابن أبي عقيل القول بعدم نجاسة أسأرهم^(٥) . وحكى المصنف في المعتبر عن المفيد — رحمه الله تعالى — في المسائل الغرية القول بالكراهة ، وربما ظهر من كلام الشيخ في موضع من النهاية^(٦) .

(١) النهاية (٢ : ٢٠٠) ، ولسان العرب (٦ : ٩٤) . وأقرب الموارد (١ : ٣٩١) .

(٢) كالتطبرسي في مجمع البيان (٢ : ٣٦٤) ، وأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط (٤ : ٢١٨) ، وأبي السعود في تفسيره (٣ : ١٨٤) .

(٣) الانتصار : (١٠) .

(٤) السرائر : (٣٧١) .

(٥) المعتبر (١ : ٩٦) .

(٦) النهاية : (٥٨٩) .

.

احتج القائلون بالنجاسة بأمرين :

الأول : قوله تعالى : (إنما المشركون نجس)^(١) فإن اليهود والنصارى مشركون ، لقوله تعالى بعد حكايته عنهم أنهم : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) : (سبحانه عما يشركون)^(٢) ويتوجه عليه مضافاً إلى ما سبق منع هذه المقدمة أيضاً ، إذ المتبادر من معنى المشرك من اعتقد الهاً مع الله ، وقد ورد في أخبارنا أن معنى اتخذهم الأحبار والرهبان أرباباً من دون الله : امتثالهم أوامرهم ونواهيهم ، لا اعتقادهم أنهم آلهة^(٣) ، وربما كان في الآيات المتضمنة لعطف المشركين على أهل الكتاب وبالعكس بالواو^(٤) إشعاراً بالمغايرة .

الثاني : الأخبار الدالة على ذلك ، كصححة علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام : إنه سأله عن رجل اشترى ثوباً من السوق للبس لا يدري لمن كان هل يصلح الصلاة فيه ؟ قال : « إن اشتراه من مسلم فليصل فيه ، وإن اشتراه من نصراني فلا يصلي فيه حتى يغسله »^(٥) .

وحسنة سعيد الأعرج : أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني فقال : « لا »^(٦) .

وصححة محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة

(١) التوبة : (٢٨) .

(٢) التوبة : (٣١) .

(٣) الكافي (٢ : ٣٩٨) ، تفسير العياشي (٢ : ٤٥ — ٤٩) .

(٤) البقرة : (١٠٥) ، آل عمران : (١٨٦) ، المائدة : (٨٢) ، الحج : (١٧) ، البينة : (٦) .

(٥) التهذيب (١ : ٢٦٣/٧٦٦) ، قرب الإسناد : (٩٦) ، السرائر : (٤٧٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٧١) أبواب

النجاسات ب (٥٠) ح (١) .

(٦) الكافي (٣ : ٥/١١) ، التهذيب (١ : ٢٢٣/٦٣٨) ، الاستبصار (١ : ٣٦/١٨) ، الوسائل (٢ : ١٠١٩)

أبواب النجاسات ب (١٤) ح (٨) .

والمجوس ، فقال : « لا تأكلوا في آنتيتهم ، ولا من طعامهم الذي يطبخون ، ولا في آنتيتهم التي يشربون فيها الخمر »^(١) .

احتج القائلون بالطهارة بوجوه :

الأول : البراءة الأصلية ، فإن النجاسة إنما تستفاد بتوقيف الشارع ، ومع انتفائه تكون الطهارة ثابتة بالأصل .

الثاني : قوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)^(٢) فإنه شامل لما باشره وغيره ، وتخصيصه بالحبوب ونحوها مخالف للظاهر ، لاندراجها في الطيبات ، ولأن ما بعده وهو : (وطعامكم حل لهم) شامل للجميع قطعاً ، ولانتفاء الفائدة في تخصيص أهل الكتاب بالذكر فإن سائر الكفار كذلك . وقد يقال : إن هذا التخصيص وإن كان مخالفاً للظاهر إلا أنه يجب المصير إليه ، لدلالة الأخبار عليه ومنها ما هو صحيح السند . لكن لا يخفى أن هذا الاختصاص لا ينحصر وجهه في النجاسة ، لانتفائها في غير الحبوب مما لم يعلم مباشرتهم له قطعاً .

الثالث : الأخبار ، فمن ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن العيص بن القاسم : أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مؤكلة اليهودي والنصراني ، فقال : « لا بأس إذا كان من طعامك »^(٣) .

وفي الصحيح ، عن علي بن جعفر : أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : « لا ، إلا أن يضطر إليه »^(٤) .

(١) الكافي (٦ : ٥/٢٦٤) ، التهذيب (٩ : ٣٧٢/٨٨) ، الوسائل (١٦ : ٤٧٥) أبواب الأطعمة المحرمة ب

(٥٤) ح (٣) .

(٢) المائدة : (٥) .

(٣) التهذيب (٩ : ٣٧٣/٨٨) ، الوسائل (١٦ : ٤٧٤) أبواب الأطعمة المحرمة ب (٥٣) ح (٤) .

(٤) التهذيب (١ : ٢٢٣/٦٤٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٠) أبواب النجاسات ب (١٤) ح (١) .

.

وفي الصحيح ، عن إبراهيم بن أبي محمود قال ، قلت للرضا عليه السلام : الجارية النصرانية تخدمك وأنت تعلم أنها نصرانية ، لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة ! قال : « لا بأس تغسل يديها » ^(١) .

ويمكن الجمع بين الأخبار بأحد أمرين : إما حمل هذه على التقية ، أو حمل النهي في الأخبار المتقدمة على الكراهة . ويشهد للثاني مطابقتها لمقتضى الأصل ، وإطلاق النهي عن الصلاة في الثوب قبل الغسل في صحيحة علي بن جعفر المتقدمة ^(٢) ، ويدل عليه صريحاً خصوص صحيحة إسماعيل بن جابر : قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في طعام أهل الكتاب ؟ فقال : « لا تأكله » ثم سكت هنيئة ، ثم قال : « لا تأكله » ثم سكت هنيئة ، ثم قال : « لا تأكله ، ولا تتركه تقول : إنه حرام ولكن تتركه تتنزه عنه ، إن في آيتهم الخمر ولحم الخنزير » ^(٣) وربما كان في هذه الرواية إشعار بأن النهي عن مباشرتهم ، للنجاسة العارضية فتأمل .

تنبيه : صرح العلامة — رحمه الله — ^(٤) ، وجمع من الأصحاب ^(٥) بنجاسة ولد الكافر لنجاسة أصله . وهو مشكل ، إذ الدليل إن تم فإنما يدل على نجاسة الكافر والمشارك واليهودي والنصراني ، والولد قبل بلوغه لا يصدق عليه شيء من ذلك .

ولو سباه المسلم منفرداً فالأظهر تبعيته له في الطهارة ، لأن ذلك مقتضى الأصل ، ولا معارض له إلا التمسك باستصحاب الحالة السابقة ، وقد بينا فيما سبق ضعف

(١) التهذيب (١ : ٣٩٩/١٢٤٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٠) أبواب النجاسات ب (١٤) ح (١١) .

(٢) في ص (٢٩٦) .

(٣) الكافي (٦ : ٩/٢٦٤) ، التهذيب (٩ : ٣٦٨/٨٧) ، المحاسن : (٣٧٧/٤٥٤) ، الوسائل (١٦ : ٤٧٦)

أبواب الأطعمة المحرمة ب (٥٤) ح (٤) .

(٤) التذكرة (١ : ٨) .

(٥) منهم فخر المحققين في إيضاح الفوائد (١ : ٣٦٤) ، والشهيد الأول في الذكرى : (١٤) .

وفي عَرَقِ الجنب من الحرام وعرق الإبل الجلالة والمسوخ خلاف ، والأظهر الطهارة . وما عدا ذلك فليس بنجس في نفسه وإنما تعرض له التجاسة .

التمسك به ، لأن ما ثبت جاز أن يدوم وجاز أن لا يدوم ، فلا بد لدوامه من دليل سوى دليل الثبوت ، فينبغي التنبيه لذلك .

قوله: وفي عَرَقِ الجنب من الحرام وعرق الإبل الجلالة والمسوخ خلاف، والأظهر الطهارة.

هنا مسائل ثلاث ، الأولى : عرق الجنب من الحرام ، والمراد منه ما يعم عرقه حال الفعل وبعده ، وقد اختلف الأصحاب في حكمه . فذهب الشيخان ^(١) ، وأتباعهما ^(٢) ، وابن بابويه ^(٣) إلى نجاسته . وقال ابن إدريس ^(٤) ، وسائر ^(٥) ، وعامة المتأخرين بالطهارة ، وهو المعتمد .

لنا : الأصل ، وما رواه أبو أسامة في الحسن : قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يعرق في ثوبه ، أو يغتسل فيعانق امرأته ويضاجعها وهي حائض أو جنب ، فيصيب جسده من عرقها ، قال : « هذا كله ليس بشيء » ^(٦) ولم يفصل بين الحلال والحرام .

احتج الشيخ في التهذيب على التجاسة بما رواه في الصحيح ، عن محمد الحلبي قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره ؟ قال :

(١) المفيد في القنعة : (١٠) ، والشيخ في الخلاف (١ : ١٨٠) ، والمبسوط (١ : ٣٧) ، والنهاية : (٥٣) .

(٢) كالتقاضي ابن البراج في المذهب (١ : ٥١) .

(٣) الفقيه (١ : ٤٠) ، والمهداية : (٢١) .

(٤) السرائر : (٣٦) .

(٥) المراسم : (٥٦) .

(٦) الكافي (٣ : ١/٥٢) ، التهذيب (١ : ٧٨٦/٢٦٨) ، الاستبصار (١ : ١٨٤/٦٤٤) ، الوسائل (١ :

٥٢٩) أبواب الجنابة ب (٤٦) ح (١) .

« يصلي فيه ، فإذا وجد الماء غسله »^(١) قال الشيخ - رحمه الله - : لا يجوز أن يكون المراد بهذا الخبر إلا من عرق في الثوب من جنابة إذا كانت من حرام ، لأننا قد بينا أن نفس الجنابة لا تتعدى إلى الثوب ، وذكرنا أيضاً أن عرق الجنب لا ينجس الثوب ، فلم يبق معنى يحمل عليه الخبر إلا عرق الجنب من حرام فحملناه عليه .

ولا يخفى ما في هذا الحمل من البعد ، إذ لا إشعار في الخبر بالعرق بوجه فضلاً عن كون الجنابة من الحرام ، مع أن الظاهر منه أن غسله لما أصابه من المني بجنابته فيه .
الثانية : عرق الإبل الجلالة ، وقد اختلف علماؤنا في حكمه أيضاً ، فذهب الشيخان إلى نجاسته^(٢) ، لصحيفة هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا تأكل اللحوم الجلالة ، وإن أصابك من عرقها فاعسله »^(٣) ومثلها روى حفص بن البختري في الحسن عنه عليه السلام^(٤) .

وقال سلال^(٥) وابن إدريس^(٦) وسائر المتأخرين^(٧) بالطهارة ، وحلوا الأمر بالغسل على الاستحباب ، وهو مشكل ، لعدم المعارض .

الثالثة : المسوخ ، والأصح أنها طاهرة ، وقد تقدم الكلام فيها في باب الأسار .

(١) التهذيب (١ : ٧٩٩/٢٧١) ، الاستبصار (١ : ٦٥٥/١٨٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٩) أبواب النجاسات ب (٢٧) ح (١١) .

(٢) المفيد في القنعة : (١٠) ، والشيخ في المبسوط (١ : ٣٨) ، والنهاية : (٥٣) .

(٣) الكافي (٦ : ١/٢٥٠) ، التهذيب (١ : ٧٦٨/٢٦٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٢١) أبواب النجاسات ب (١٥) ح (١) .

(٤) الكافي (٦ : ٢/٢٥١) ، التهذيب (١ : ٧٦٧/٢٦٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٢١) أبواب النجاسات ب (١٥) ح (٢) .

(٥) المراسم : (٥٦) .

(٦) السرائر : (٣٦) .

(٧) كالمحقق في الشرائع (١ : ٥٣) ، والشهيد الأول في الدروس : (١٧) .

ويكره بول البغال والحمير والدواب .

قوله: ويكره بول البغال ، والحمير، والدواب.

اختلف الأصحاب في أبوال البغال ، والحمير، والدواب ، فذهب الشيخ — رحمه الله تعالى — في كتابي الحديث والمبسوط ^(١) ، وابن إدريس — رحمه الله — ^(٢) وأكثر الأصحاب إلى طهارتها ، وكراهة مباشرتها . وقال الشيخ — رحمه الله — في النهاية ^(٣) وأبو علي ابن الجنيد ^(٤) بنجاستها ، وقواه شيخنا المعاصر سلمه الله تعالى ^(٥) .

احتج الأولون بما رواه الشيخ، عن المعل بن خنيس وعبد الله بن أبي يعفور، قالوا : كنا في جنازة وقربنا حمار، فبال فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا وثيابنا ، فدخلنا على أبي عبد الله عليه السلام فأخبرناه ، فقال : « ليس عليكم شيء » ^(٦) .

ومارواه ابن بابويه — رحمه الله — عن أبي الأغر النخاس : أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال : إني أعالج الدواب ، فرما خرجت بالليل وقد بالت وراثت فتضرب إحداها بيدها أو برجلها فينضح على ثوبي فقال : « لا بأس به » ^(٧) .

وبأن لحومها حلال على كراهية، فيكون بولها طاهراً ، لما رواه زرارة في الحسن أنهما قالوا : « لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه » ^(٨) .

(١) التهذيب (١ : ٤٢٢) ، والاستبصار (١ : ١٧٩) ، والمبسوط (١ : ٣٦) .

(٢) السرائر : (٣٦) .

(٣) النهاية : (٥١) .

(٤) نقله عنه في المختلف : (٥٦) .

(٥) مجمع الفائدة (١ : ٣٠١) .

(٦) التهذيب (١ : ١٣٥١/٤٢٥) ، وفي الاستبصار (١ : ٦٢٨/١٨٠) ، والوسائل (٢ : ١٠١١) أبواب

التنجاسات ب (٩) ح (١٤) بتفاوت يسير.

(٧) الفقيه (١ : ١٦٤/٤١) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٩) أبواب التنجاسات ب (٩) ح (٢) .

(٨) الكافي (٣ : ١/٥٧) ، التهذيب (١ : ٧٦٩/٢٦٤) ، الوسائل (٢ : ١٠١٠) أبواب التنجاسات ب (٩)

ح (٤) .

وأجيب عن الروایتین الأولیین : بالطعن فی السند ، أما الأولى فلأن من جملة رجالها الحكم بن مسكين وهو مجهول ، وإسحاق بن عمار وقال الشيخ : إنه فطحي ^(١) . وأما الثانية فلأن راويها وهو أبو الأغر مجهول ، فلا تعويل على روايته .

وعن الرواية الثالثة : بأنها إنما تدل على الطهارة من حيث العموم ، وهو لا يصلح معارضاً للأخبار المتضمنة للأمر بغسل الثوب من ذلك ^(٢) ، لأن الخاص مقدم كما حقق في محله .

احتج القائلون بالنجاسة بما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يمسّه بعض أبوال البهائم أيغسله أم لا ؟ قال : « يغسل بول الفرس ، والحمار ، والبغل ، فأما الشاة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله » ^(٣) .

وفي الصحيح عن الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوال الخيل والبغال ، قال : « اغسل ما أصابك منه » ^(٤) .

وفي الحسن عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : وسألته عن أبوال الدواب ، والبغال ، والحمير ، فقال : « اغسله ، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله ، فإن شككت فانضح » ^(٥) .

(١) الفهرست : (١٥) .

(٢) الوسائل (٢ : ١٠٠٧) أبواب النجاسات ب (٨) .

(٣) التهذيب (١ : ٧٨٠/٢٦٦) ، الاستبصار (١ : ٦٢٤/١٧٩) ، الوسائل (٢ : ١٠١١) أبواب النجاسات ب (٩) ح (٩) .

(٤) التهذيب (١ : ٧٧٤/٢٦٥) ، الاستبصار (١ : ٦٢٢/١٧٨) ، الوسائل (٢ : ١٠١١) أبواب النجاسات ب (٩) ح (١١) .

(٥) الكافي (٣ : ٢/٥٧) ، التهذيب (١ : ٧٧١/٢٦٤) ، الاستبصار (١ : ٦٢٠/١٧٨) ، الوسائل (٢ : ١٠١٠) أبواب النجاسات ب (٩) ح (٦) .

القول في أحكام النجاسات :

تجب إزالة النجاسات عن الثياب والبدن للصلاة والطواف

وأجاب عنها الأولون بالحمل على الاستحباب ، وهو مشكل ، لانتفاء ما يصلح للمعارضة .

هذا كله في أبوالها ، وأما أرواثها فيمكن القول بنجاستها أيضاً ، لعدم القائل بالفصل . ولا يبعد الحكم بطهارتها ، تمسكاً بمقتضى الأصل السالم من المعارض ، وقول الصادق عليه السلام في رواية الحلبي : « لا بأس بروث الحمر ، واغسل أبوالها »^(١) . وفي رواية أبي مريم : وقد سأله عن أبوال الدواب وأرواثها : « أما أبوالها فاغسل ما أصابك ، وأما أرواثها فهي أكثر من ذلك »^(٢) يعني أن كثرتها تمنع التكليف بإزالتها .

ويشهد له أيضاً ما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في كتابه قرب الإسناد ، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الروث يصيب ثوبي وهو رطب ، قال : « إن لم تقدره فصل فيه »^(٣) .

قوله: تجب إزالة النجاسة عن الثياب والبدن للصلاة والطواف.

لا يخفى أنه إنما تجب إزالة النجاسة عن الثوب والبدن للصلاة والطواف إذا كانا واجبين ، وكانت النجاسة مما لا يعفى عنها ، ولم يكن عنده غير الثوب النجس . وإنما أطلق ذلك اعتماداً على الظهور .

(١) الكافي (٣ : ٥٧/٩) ، التهذيب (١ : ٢٦٥/٧٧٣) ، الاستبصار (١ : ١٧٨/٦٢١) ، الوسائل (٢ :

١٠٠٩) أبواب النجاسات ب (٩) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ٥٧/٥) ، التهذيب (١ : ٢٦٥/٧٧٥) ، الاستبصار (١ : ١٧٨/٦٢٣) ، الوسائل (٢ :

١٠١١) أبواب النجاسات ب (٩) ح (٨) .

(٣) قرب الإسناد : (٧٦) ، الوسائل (٢ : ١٠١٢) أبواب النجاسات ب (٩) ح (١٦) .

والمشهور بين الأصحاب أنه لا فرق في ذلك بين قليل النجاسة وكثيرها عدا الدم ،
تمسكاً بالأحاديث الدالة على وجوب إزالة النجاسات على الإطلاق .
وقال ابن الجنيّد : كل نجاسة وقعت على ثوب وكانت عينها فيه مجتمعة أو منقسمة
دون سعة الدرهم الذي يكون سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب بذلك ، إلا أن
تكون النجاسة دم حيض أو منياً ، فإن قليلهما وكثيرهما سواء^(١) . ولم نقف له في ذلك
على مستند .

ويدل على اعتبار طهارة الثوب والجسد في الصلاة : إجماع العلماء ، قاله في
المعتبر^(٢) ، والأخبار المستفيضة المتضمنة للأمر بغسل الثوب والجسد من النجاسات^(٣) ،
إذ من المعلوم أنّ الغسل لا يجب لنفسه وإنما هو لأجل العبادة وقد وقع التصريح في الأخبار
الصحيحة بإعادة الصلاة بنجاسة الثوب بالبول ، والمني ، والمسكر ، وقدر الدرهم من
الدم ، وعذرة الإنسان والسنور والكلب ، ورطوبة الخنزير^(٤) وربما لاح من كثير من
الأخبار ثبوت الإعادة مع العلم بنجاسة الثوب مطلقاً^(٥) .

وأما الطواف فقد ذهب الأكثر إلى اشتراط طهارة الثوب والجسد فيه ، واحتجوا عليه
بقوله عليه السلام : « الطواف بالبيت صلاة »^(٦) وهو قاصر من حيث السند والمتن .
وسيجيء تمام الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى .

(١) نقله عنه في المختلف : (٥٩) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٣١) .

(٣) الوسائل (٢ : ١٠٢٥) أبواب النجاسات ب (١٩) .

(٤) الوسائل (٢ :) أبواب النجاسات ب (٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٠) .

(٥) الوسائل (٢ : ١٠٢٤) أبواب النجاسات ب (١٨) .

(٦) غوالي اللآلي (٢ : ٣/١٦٧) ، سنن الدارمي (٢ : ٤٤) .

ودخول المساجد . وعن الأواني لاستعمالها .

قوله: ودخول المساجد.

جعل دخول المساجد غاية لإزالة النجاسة ، وعطفه على الصلاة والطواف يقتضي عدم الفرق بين النجاسة المتعدية الى المسجد وغيرها . وقريب منه قوله في أحكام المساجد : ولا يجوز إدخال النجاسة إليها ، فإنه شامل للجميع . وبذلك جزم العلامة - رحمه الله - في أكثر كتبه حتى قال في التذكرة : لو كان معه خاتم نجس وصلى في المسجد لم تصح صلاته ^(١) . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) ^(٢) رتب النهي على النجاسة فيكون تقريها حراماً ، ومتى ثبت التحريم في المسجد الحرام ثبت في غيره ، إذ لا قائل بالفرق . وقول النبي صلى الله عليه وآله : « جنبوا مساجدكم النجاسة » ^(٣) .

ويتوجه على الأول : أن النجس لغة : المستقذر كما بيناه ^(٤) ، والواجب الحمل عليه إلى أن تثبت الحقيقة الشرعية ، ولم يثبت كون المعنى المصطلح عليه عند الفقهاء حقيقة شرعية . سلمنا الثبوت لكن النهي إنما ترتب على نجاسة المشرك خاصة ، فإلحاق غيرها بها يحتاج إلى الدليل وهو منتف هنا . سلمنا ذلك لكن النهي إنما تعلق بقرب المسجد الحرام خاصة ، وعدم الظفر بالقائل بالفرق بينه وبين غيره لا يدل على العدم فيحتمل الفرق .

وعلى الثاني : الطعن في الرواية بعدم الوقوف على السند ، والمراسيل لا تنهض حجة في إثبات حكم مخالف للأصل . وأيضاً فإن مجانبة النجاسة المساجد تتحقق بعدم تعدّيها إليها ، فيحصل به الامتثال ، ولا يلزم من ذلك تحريم إدخالها مع عدم التعدي . ومن ثم

(١) التذكرة (١ : ٩٦) .

(٢) التوبة : (٢٨) .

(٣) الوسائل (٣ : ٥٠٤) أبواب أحكام المساجد ب (٢٤) ح (٢) .

(٤) في ص (٢٩٤) .

.

ذهب جمع من المتأخرين^(١) إلى عدم تحريم إدخال النجاسة الغير المتعدية إلى المسجد أو فرشته . ولا بأس به اقتصاراً فيما خالف الأصل على موضع الوفاق إن تم .

ويؤيده ما نقله الشيخ في الخلاف من الإجماع على جواز جواز الحيض من النساء في المساجد مع عدم انفكاكهن من النجاسة غالباً^(٢) ، وقوله عليه السلام في صحيحة معاوية ابن عمار الواردة في المستحاضة : « وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد ، وصلت كل صلاة بوضوء »^(٣) وفي هذا الخبر تلويح بتحريم إدخال النجاسة المتعدية .

وألحق الشهيدان بالمساجد في هذا الحكم : الضرائح المقدسة والمصحف وآلاته الخاصة به كالجلد ، ولا بأس به^(٤) .

وقد قطع الأصحاب بوجوب إزالة النجاسة عن المساجد على الفور كفاية ، لعموم الخطاب ، وفيه توقف . قال في الذكرى : ولو أدخلها مكلف تعين عليه الإخراج^(٥) . وظاهره عدم مخاطبة غيره بالإزالة ، وهو محتمل .

ولو أخلّ بالإزالة وصلى مع ضيق الوقت صحت صلاته قطعاً ، ولو صلى مع السعة فقولان مبنيان على أنّ الأمر بالشيء هل يقتضي النهي عن ضده الخاص أم لا ؟ وهي مسألة مشككة .

(١) منهم الشهيد في الذكرى (١٤، ١٥٧) ، والشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٧) ، والمحقق الكركي في جامع المقاصد (١ : ١٧) .

(٢) الخلاف (١ : ١٩٦) .

(٣) الكافي (٣ : ٢/٨٨) ، التهذيب (١ : ١٠٦/٢٧٧) ، وص (١٧٠/٤٨٤) ، الوسائل (٢ : ٢ : ٦٠٤) أبواب الاستحاضة ب (١) ح (١) .

(٤) الشهيد الأول في الذكرى : (١٤) ، والدروس : (١٧) ، والبيان : (٤٠) ، والشهيد الثاني في المسالك (١ : ١٧) .

(٥) الذكرى : (١٥٧) .

وتلخيص البحث فيها : أنه لا خلاف بين القائلين باقتضاء الأمر الوجوب في أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده العام الذي هو ترك المأمور به أو كف النفس عنه ، لأنه جزء ماهية الوجوب الذي هو مدلول الأمر عندهم . وإنما الخلاف في الأضداد الوجودية الواقعة في ضمن الترك ، فذهب الأكثر إلى أن الأمر بالشيء لا يستلزم النهي عن هذه الأضداد الخاصة ، لأنها ليست نفس الترك المنهي عنه ، ولا جزؤه ، ولا علة فيه ، وليس معلولي علة واحدة فلا يلزم من تحريمه تحريمها . ولأنه لا امتناع في أن يقول الشارع : أوجبت عليك كلا الأمرين لكن أحدهما مضيق والآخر موسع ، فإن قدمت المضيق فقد امتثلت وسلمت من الإثم ، وإن قدمت الموسع فقد امتثلت وأثمت بالمخالفة في التقديم . وقيل بالاستلزام بمعنى أنه يلزم من ملاحظة الأمر كون الأمر كارهاً لتلك الأضداد وإن لم يكن مشعراً بها حالة الطلب ، فإن القصد إنما يعتبر في الخطاب الصريح لا الضمني ، كما في الضد العام عند الجميع ومقدمة الواجب عند الأكثرين .

ورجح هذا القول شيخنا المحقق المعاصر أ طال الله تعالى بقاءه واحتج عليه بوجوه :
الأول : إن فعل كل من الأضداد الخاصة مستلزم لترك ذلك الواجب المضيق فيكون محرماً ، لأن مستلزم الحرام حرام .

الثاني : إن فعل الواجب المضيق موقوف على ترك أضداده الوجودية فيكون واجباً ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

الثالث : إنه لو لم يحرم الضد الخاص وتلبس به المكلف — كالصلاة بالنسبة إلى أداء الدين مثلاً — فإن بقي الخطاب بذلك الواجب المضيق لزم التكليف بالضدين وهو محال ، وآلا خرج الواجب المضيق عن كونه واجباً مضيقاً ، وهو خلاف المفروض^(١) .

ويمكن الجواب عن الأول : بأنه إن أريد بالاستلزام العلية منعنا الصغرى ، وإن أريد

وعفي في الثوب والبدن عما يشق التحرز منه من دم القروح والجروح التي لا ترقى وإن كثر،

به مجرد التوافق في الوجود منعنا الكبرى .

وعن الثاني : بأنه موقوف على وجوب مقدمة الواجب المطلق، ولم يقم على ذلك دليل يعتد به . وأيضاً : فإن وجوب المقدمة إنما كان ليتوصل بها إلى فعل الواجب ، ومع امتناع ذلك الواجب بوجود الصارف عنه وانتفاء الداعي إليه فلا تأثير لانتفاء مقدمته . نعم لو حصل الداعي إلى الفعل وتوقف على ترك الأضداد الخاصة اتجه وجوبه من باب المقدمة . ويتفرع على ذلك أنه لو أراد المكلف أداء الدين أو إزالة النجاسة عن المساجد مثلاً في أثناء الصلاة وجب قطعها لذلك .

وعن الثالث : بأنه يمكن اختيار الشق الثاني ، وتخص الأمر الدالة على وجوب أداء الدين مثلاً على الفور بما إذا لم يكن المكلف متلبساً بواجب ، كما أنه مع تضييق وقت الفريضة يجب تقديمها قطعاً ، ولا يكون أداء الدين مضيقاً في تلك الحال . ومع ذلك فالقول بالاستلزام غير بعيد ، إذ ربما ظهر من حال الأمر بالشيء في وقت معين كونه كارهاً لكل ما ينافيه في ذلك الوقت ، إلا أن يقال أن الكراهة لنفس الترك ، لا لما حصل في ضمنه من الأفعال . وفي المقام أبحاث طويلة لا يحتملها هذا التعليق .

قوله: وعفي في الثوب والبدن عما يشق التحرز عنه من دم القروح والجروح التي لا ترقى.

المراد برقوء الدم : سكونه وانقطاعه . وظاهر العبارة يقتضي كون العفو عن هذا الدم مخصوصاً بما إذا شق التحرز منه ، وكان سائلاً في جميع الوقت . واعتبر في المعتبر السيلان في جميع الوقت أو تعاقب الجريان على وجه لا تتسع فترات لها لأداء الفريضة^(١) . وقيل بالعفو عنه مطلقاً إلى أن تبرأ القروح والجروح ، سواء شقت إزالته أم لا ، وسواء

.

كان له فترة ينقطع فيها أم لم يكن ، واختاره جدي — قدس سره — في جملة من كتبه ^(١) ، والمحقق الشيخ علي — رحمه الله — ^(٢) . وهو الظاهر من كلام الصدوق — رحمه الله — في من لا يحضره الفقيه ، إلا أنه خص الحكم بالجرح ، فقال : وإن كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا بأس بأن لا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم ^(٣) . وهذا هو المعتمد ، لكن ينبغي أن يراد بالبرء الأمن من خروج الدم منهما وإن لم يندمل أثرهما .

لنا : الأصل ، وما رواه الشيخ ، عن أبي بصير ، قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو يصلي ، فقال لي قائدي : إن في ثوبه دمًا ، فلما انصرف قلت له : إن قائدي أخبرني أن بثوبك دمًا ، فقال : « إن بي دماميل ، ولست أغسل ثوبي حتى تبرأ » ^(٤) . وفي الصحيح عن ليث المرادي قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون به الدماميل والقروح فجلبده وثيابه مملوءة دمًا وقيحًا ، فقال : « يصلي في ثيابه ولا يغسلها ولا شيء عليه » ^(٥) .

وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الجرح يكون في مكان لا يقدر على ربطه فيسيل منه الدم والقيح فيصيب ثوبي ، فقال : « دعه فلا يضررك أن لا تغسله » ^(٦) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : سألت عن

(١) المسالك (١ : ١٨) ، والروضة البهية (١ : ٥٠) ، وروض الجنان : (١٦٥) .

(٢) جامع المقاصد (١ : ١٧) .

(٣) الفقيه (١ : ٤٣) .

(٤) الكافي (٣ : ١٠٥٨) ، التهذيب (١ : ٧٤٧/٢٥٨) ، الاستبصار (١ : ٦١٦/١٧٧) ، الوسائل (٢ :

١٠٢٨) أبواب النجاسات ب (٢٢) ح (١) .

(٥) التهذيب (١ : ٧٥٠/٢٥٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٩) أبواب النجاسات ب (٢٢) ح (٥) .

(٦) التهذيب (١ : ٧٥١/٢٥٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٩) أبواب النجاسات ب (٢٢) ح (٦) .

وعما دون الدرهم البغلي سعةً من الدم المسفوح الذي ليس أحد الدماء الثلاثة . وما زاد عن ذلك تجب إزالته إن كان مجتمعاً ،

الرابع : ذكر جمع من الأصحاب أنه يستحب لصاحب هذا العذر أن يغسل ثوبه كل يوم مرة ، لأن فيه تطهيراً غير مشق فكان مطلوباً ، ولما رواه الشيخ عن سماعة ، قال : سألته عن الرجل به القرح أو الجرح فلا يستطيع أن يربطه ، ولا يغسل دمه ، قال : « يصلي ولا يغسل ثوبه كل يوم إلا مرة ، فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعة »^(١) وفي السند ضعف .

قوله : وعما دون الدرهم البغلي من الدم المسفوح الذي ليس أحد الدماء الثلاثة ، وما زاد على ذلك تجب إزالته إن كان مجتمعاً .

أجمع الأصحاب على أن الدم المسفوح — وهو الخارج من ذي النفس — الذي ليس أحد الدماء الثلاثة ، ولا دم القروح والجروح إن كان أقل من درهم بغلي لم يجب إزالته للصلاة ، وإن كان أزيد من مقدار الدرهم وجبت إزالته ، نقل ذلك المصنف — رحمه الله — في المعتبر^(٢) والعلامة في جملة من كتبه^(٣) . وإنما الخلاف بينهم فيما بلغ قدر الدرهم ، فقال الحشيشان^(٤) ، وابن بابويه^(٥) ، وابن إدريس^(٦) : يجب إزالته ، لقوله عليه السلام : « إنما يغسل الثوب من البول والمني والدم »^(٧) فإنه يقتضي بإطلاقه :

(١) الكافي (٣ : ٥٨) ، التهذيب (١ : ٧٤٨/٢٥٨) ، الاستبصار (١ : ٦١٧/١٧٧) ، الوسائل (٢ :

١٠٢٩) أبواب النجاسات ب (٢٢) ح (٢) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٢٩) .

(٣) المختلف : (٦٠) ، والقواعد (١ : ٨) ، والمنتهى (١ : ١٧٢) .

(٤) المفيد في المقتعة : (١٠) ، والشيخ في المبسوط (١ : ٣٦) .

(٥) الصدوق في الهداية : (١٥) . ونقله عن والده في المختلف : (٦٠) .

(٦) السرائر : (٣٥) .

(٧) المعتبر (١ : ٤٣٢) .

الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمى كيف يصلي؟ فقال: «يصلي وإن كانت الدماء تسيل»^(١).

وعن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع»^(٢) الدم»^(٣).
وينبغي التنبيه لأمر:

الأول: يستفاد من هذه الروايات: العفو عن هذا الدم في الثوب والبدن سواء شقت إزالته أم لا، وسواء كان له فترة ينقطع فيها بقدر الصلاة أم لا، وأنه لا يجب إبدال الثوب، ولا تخفيف النجاسة، ولا عصب موضع الدم بحيث يمنع من الخروج، وهو كذلك.

واستقرب العلامة - رحمه الله - في المنتهى: وجوب الإبدال مع الإمكان^(٤).
ويدفعه قوله عليه السلام في صحيحة ليث المرادي: «يصلي في ثيابه ولا يغسلها ولا شيء عليه».

الثاني: لو لاقى هذا الدم نجاسة أخرى فلا عفو. وإن أصابه مائع طاهر كالعرق ونحوه فالأظهر سريان العفو إليه، لإطلاق النص ومس الحاجة. واستقرب في المنتهى العدم، قصراً للرخصة على موضع النص وهو الدم^(٥)، ولا ريب أنه أحوط.

الثالث: لو تعدى الدم عن محل الضرورة في الثوب أو البدن احتمل بقاء العفو متسكاً بالإطلاق، وعدمه لانتفاء المشقة بإزالته، وهو خيرة المنتهى^(٦).

(١) التهذيب (١: ٧٤٩/٢٥٨) و (١٠٢٥/٣٤٨)، الاستبصار (١: ٦١٥/١٧٧)، السرائر: (٤٧٣)،

الوسائل (٢: ١٠٢٩) أبواب النجاسات ب (٢٢) ح (٤).

(٢) في «س» و «ق» و «ح»: أو ينقطع.

(٣) التهذيب (١: ٧٥٢/٢٥٩)، الوسائل (٢: ١٠٣٠) أبواب النجاسات ب (٢٢) ح (٧).

(٤) (٥) (٦) المنتهى (١: ١٧٢).

وجوب إزالة الدم كيف كان ، خرج من ذلك ما وقع الاتفاق على العفو عنه ، وهو ما دون الدرهم ، فيبقى الباقي . ولما رواه عبد الله بن أبي يعفور في الصحيح قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في دم البراغيث ؟ قال : « ليس به بأس » قال ، قلت : إنه يكثر ويتفاحش ، قال : « وإن كثر » قال ، قلت : فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ، ثم يعلم فينسى أن يغسله ، فيصلّي ثم يذكر بعدما صلى ، أيعيد صلاته ؟ قال : « يغسله ولا يعيد صلاته » ، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة ^(١) .

وهي صريحة في المطلوب ، إذ لو كان العفو عن مقدار الدرهم ثابتاً لما وجب إعادة الصلاة مع نسيان غسله .

ومارواه جميل بن دراج ، عن بعض أصحابه ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا : « لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح ، وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم » ^(٢) .

وقال السيد المرتضى في الانتصار ^(٣) ، وسلاح ^(٤) : لا يجب إزالته تمسكاً بمقتضى الأصل وإطلاق الأمر بالصلاة فلا يتقيد إلا بدليل .

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الحسن ، عن محمد بن مسلم قال ، قلت له : الدم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة ، قال : « إن رأيته عليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ ، وإن

(١) التهذيب (١ : ٧٤٠/٢٥٥) ، الاستبصار (١ : ١٧٦/٦١١) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٠) أبواب النجاسات ب (٢٣) ح (١) .

(٢) التهذيب (١ : ٧٤٢/٢٥٦) ، الاستبصار (١ : ١٧٦/٦١٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات ب (٢٠) ح (٤) .

(٣) الانتصار : (١٣) .

(٤) المراسم : (٥٥) .

.

لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ، وما لم يزد على مقدار الدرهم فليس بشيء رأيتُه أو لم تره ، فإذا كنت قد رأيتُه وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله وصليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت «^(١) .

وعن إسماعيل الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال في الدم يكون في الثوب : « فإن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة ، وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته ، وإن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة »^(٢) .

وجه الدلالة أنه عليه السلام رتب الإعادة على كون الدم أكثر من مقدار الدرهم فينتفي بانقائه ، عملاً بالشرط ، وهو متنف مع المساواة ، ولا يعارض بالمفهوم الأول ، واعتضاد الثاني بأصالة البراءة .

وأجيب عن الرواية الأولى : بالطعن فيها بالإضرار^(٣) ، فإن القائل مجهول ، فلعله ممن لا يجب اتباع قوله .

وعن الثانية : بأنها إنما دلت على حكمي الزائد والناقص لا المساوي . وهما ضعيفان :

أما الثاني فلما بيناه من وجه الدلالة .

وأما الأول فلما أشرنا إليه مراراً من أن ذلك غير قادح ، إذ من المعلوم أن محمد بن مسلم لا يسأل في مثل ذلك غير الإمام عليه السلام . ويستفاد من كتب المتقدمين : أن

(١) الكافي (٣ : ٣٠٩) ، الفقيه (١ : ١٦١ / ٧٥٨) ، التهذيب (١ : ٧٣٦ / ٢٥٤) ، الاستبصار (١ :

٦٠٩ / ١٧٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٧) أبواب النجاسات ب (٢٠) ح (٦) .

(٢) التهذيب (١ : ٧٣٩ / ٢٥٥) ، الاستبصار (١ : ٦١٠ / ١٧٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات

ب (٢٠) ح (٢) .

(٣) كما في المنتهى (١ : ١٧٣) .

.

الإضرار في مثل هذه الأحاديث إنما حصل من قطع الأخبار بعضها من بعض ، فإن الراوي كان يصرح باسم الإمام الذي روى عنه في أول الروايات ثم يقول : وسألته عن كذا ، وسألته عن كذا ... إلى أن يستوفي الروايات التي رواها عن ذلك الإمام عليه السلام ، فلما حصل القطع تُوهم الإضرار ، فينبغي التنبيه لذلك . وبالجمله فالمستندان في هذه المسألة قويان .

ويمكن حمل الإعادة في مقدار الدرهم على الاستحباب . لكن إجمال الدرهم وعدم انضباط سعته ينفي فائدة هذا الاختلاف ، لعدم تحقق المساواة حيثئذ ، فإن الروايات التي وقفت عليها في هذه المسألة إنما تضمنت تعليق الحكم على قدر الدرهم ومازاد أو نقص عنه ^(١) ، وليس فيها توصيف له بكونه بغلياً ^(٢) أو غيره ، ولا تعيين لقدره ، والواجب حمله على ما كان متعارفاً ^(٣) في زمانهم عليهم السلام .

وذكر الصدوق - رحمه الله - في من لا يحضره الفقيه : أن المراد بالدرهم : الوافي الذي وزنه درهم وثلث ^(٤) ، ونحوه قال المفيد في المقنعة ^(٥) . وقال ابن الجنيدي : إنه ما كانت سعته سعة العقد الأعلى من الإبهام ^(٦) . ولم يذكروا تسميته بالبغلي . وقال المصنف - رحمه الله - في الاعتبار : والدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم وثلث ^(٧) .

ويسمى البغلي نسبة إلى قرية بالجامعين ، وضبطها المتأخرون بفتح العين وتشديد

(١) الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات ب (٢٠) .

(٢) في «م» و «ح» : نقلياً ، وما أثبتناه أنسب .

(٣) في «س» ، «ح» زيادة : في زمان من صدر منه الخطاب .

(٤) الفقيه (١ : ٤٢) .

(٥) المقنعة : (١٠) .

(٦) نقله عنه في المختلف : (٥٩) .

(٧) الاعتبار (١ : ٤٢٩) .

.

اللام . ونقل عن ابن إدريس : أنه شاهد هذه الدراهم المنسوبة إلى هذه القرية ، وقال : إن سعتها تقرب من أخص الراحة ، وهو ما انخفض من الكف^(١) .

ونقل الشهيد — رحمه الله — في الذكرى عن ابن دريد — رحمه الله تعالى — أنه قال : إن الدرهم الوافي هو البغلي ، بإسكان الغين ، منسوب إلى رأس البغل ، ضربه الثاني في خلافته بسكة كسروية ، وزنته ثمانية دوانيق . وقال : إن البغلية كانت تسمى قبل الإسلام : الكسروية ، فحدث لها هذا الاسم في الإسلام ، والوزن بحاله ، وجرت في المعاملة مع الطبرية ، وهي أربعة دوانيق ، فلما كان زمن عبد الملك — عليه لعنة الله — جمع بينهما واتخذ الدرهم منهما ، واستقر أمر الإسلام على ستة دوانيق^(٢) . هذا كلامه — رحمه الله تعالى — .

ومقتضاه أن الدرهم كان يطلق على البغلي وغيره ، وأن البغلي ترك في زمن عبد الملك عليه اللعنة ، وهو متقدم على زمن الصادق عليه السلام قطعاً ، فيشكل حمل النصوص الواردة منه عليه السلام عليه .

والمسألة قوية الإشكال ، لكن ما علم نقصه عن سعة الدرهم عادة فلا ريب في العفو عنه ، بل لا يبعد العفو عما لم يعلم بلوغه قدر الدرهم ، لأصالة البراءة من وجوب إزالته .

وهذه النصوص كما ترى متناولة بإطلاقها لدم الحيض وغيره ، إلا أن الأصحاب قطعوا باستثناء دم الحيض من ذلك وأوجبوا إزالة قليله وكثيره عن الثوب والبدن . وربما كان المستند فيه : ما رواه أبو سعيد عن أبي بصير ، قال : « لا تعاد الصلاة من دم لم

(١) السرائر : (٣٥) .

(٢) الذكرى : (١٦) .

تبصره إلا دم الحيض ، فإن قليله وكثيره في الثوب إن رآه وإن لم يره سواء»^(١) وهي — مع ضعف سندها — موقوفة على أبي بصير، وليس قوله حجة ، لكن قال في المعتبر : إنَّ الحجة عمل الأصحاب بمضمونها وقبولهم لها^(٢) .

وألحق الشيخ به دم الاستحاضة والنفاس^(٣) ، ولعله نظر إلى تساويها في إيجاب الغسل ، وأنَّ النفاس حيض في المعنى ، والاستحاضة مشتقة منه .

وألحق القطب الراوندي — رحمه الله تعالى — بهذه الدماء الثلاثة : دم نجس العين^(٤) . نظراً إلى أنه يلاقي جسده ، ونجاسة جسده غير معفو عنها ، فكان كما لو أصاب الدم المعفوعه نجاسة غير الدم .

والحق أنه إن ثبت عموم الدم المعفوعه كان شاملاً للدماء الثلاثة ودم نجس العين ، وشموله لدم نجس العين يجري مجرى النطق به ، ومع النطق به يسقط اعتبار نجاسته قطعاً . وحينئذ فيتوقف استثناء هذه الدماء الأربعة على ثبوت المخصص . وإن لم يثبت العموم وجب القول باستثناء جميع ذلك ، لعموم ما دل على اشتراط طهارة الثوب والجسد .

وتنقيح المسألة يتم ببيان أمور :

الأول : مورد الروايات المتضمنة للعفو^(٥) تعلق النجاسة بالثوب ، وقال في المنتهى : إنه لا فرق في ذلك بين الثوب والبدن ، وأسنده إلى الأصحاب ، لاشتراكهما في المشقة

(١) الكافي (٣ : ٤٠٥) ، التهذيب (١ : ٧٤٥/٢٥٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٨) أبواب النجاسات ب

(٢١) ح (١) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٢٨) .

(٣) المبسوط (١ : ٣٥) ، والنهاية : (٥١) .

(٤) نقله عنه في السرائر : (٣٥) ، والمختلف : (٥٩) .

(٥) الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات ب (٢٠) .

.

اللازمة من وجوب الإزالة^(١). وهو جيد، لمطابقته لمقتضى الأصل السالم عما يصلح للمعارضة.

ويشهد له رواية مثنى بن عبد السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال، قلت له: إني حككت جلدي فخرج منه دم، فقال: «إن اجتمع منه قدر حمصة فاغسله، وإلا فلا»^(٢) والظاهر أن المراد بقدر الحمصة قدرها وزناً لا سعة، وهو يقرب من سعة الدرهم.

الثاني: لو أصاب الدم المعفونه مائع طاهر ولم يبلغ المجموع الدرهم، ففي بقائه على العفو قولان: أظهرهما ذلك، لأصالة البراءة من وجوب إزالته، ولأن المنجس بشيء لا يزيد حكمه عنه، بل غايته أن^(٣) يساويه، إذ الفرع لا يزيد على أصله. واستقرب العلامة في المنتهى: وجوب إزالته^(٤)، لأنه ليس بدم فوجب إزالته بالأصل السالم عن المعارض، ولأن الاعتبار بالمشقة المستندة إلى كثرة الوقوع، وذلك غير موجود في صورة النزاع لندوره. وضعف الوجهين ظاهر. ولو أزال عين الدم بما لا يطهرها فلا ريب في بقاء العفو، لخفة النجاسة حينئذ.

الثالث: لو أصاب الدم وجهي الثوب، فإن كان بالتفشي قدم واحد، وإلا فدمان. واعتبر الشهيد — رحمه الله — في الذكرى رقة الثوب^(٥)، وهو حسن.

(١) المنتهى (١: ١٧٣).

(٢) التهذيب (١: ٧٤١/٢٥٥)، الاستبصار (١: ٦١٣/١٧٦)، الوسائل (٢: ١٠٢٧) أبواب النجاسات

ب (٢٠) ح (٥).

(٣) كذا في النسخ، والأنسب: أنه.

(٤) المنتهى (١: ١٧٤).

(٥) الذكرى: (١٦).

وإن كان متفرقاً، قيل: هو عفو، وقيل: تجب إزالته، وقيل: لا تجب إلا أن يتفاحش، والأول أظهر.

قوله: وإن كان متفرقاً، قيل: هو عفو، وقيل: تجب إزالته، وقيل: لا تجب إلا أن يتفاحش، والأول أظهر.

اختلف الأصحاب في وجوب إزالة الدم المتفرق على الثوب أو البدن إذا كان بحيث لو جمع بلغ الدرهم، فقال ابن إدريس - رحمه الله - : الأحوط للعبادة وجوب إزالته، والأقوى والأظهر في المذهب عدم الوجوب^(١). ونحوه قال الشيخ في المبسوط^(٢). وهو خيرة المصنف - رحمه الله - هنا وفي النافع^(٣).

وقال الشيخ في النهاية: لا تجب إزالته ما لم يتفاحش^(٤). وهو خيرة المصنف - رحمه الله - في المعتبر^(٥).

وقال سلال^(٦) وابن حزة^(٧): تجب إزالته. واختاره العلامة في جملة من كتبه^(٨). والمعتمد الأول.

لنا: التمسك بمقتضى الأصل، وما رواه عبد الله بن أبي يعفور في الصحيح قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يصلي وفي ثوبه نقط الدم، فينسى أن يغسله، فيصلي ثم يذكر، قال: « يغسله ولا يعيد صلاته، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً

(١) السرائر: (٣٥).

(٢) المبسوط (١: ٣٦).

(٣) المختصر النافع: (١٨).

(٤) النهاية: (٥٢).

(٥) المعتبر (١: ٤٣١).

(٦) المراسم: (٥٥).

(٧) الوسيلة: (٧٧).

(٨) المنتهى (١: ١٧٣)، والقواعد (١: ٨)، وتحرير الأحكام (١: ٢٤).

.

فيفسله و يعيد الصلاة»^(١).

وبهذه الرواية احتج المصنف في المعتبر على ما ذهب اليه من عدم وجوب الإزالة إلا مع التفاحش ، ثم قال : والرواية صحيحة سليمة من المعارض^(٢) . وهو حسن لكن لا دلالة في الرواية على ما اعتبره من القيد .

وأجاب عنها العلامة في المختلف^(٣) : بأن «مجتمعا» كما يحتمل أن يكون خبراً ليكون ، يحتمل أن يكون حالاً مقدرة واسمها ضمير يعود على نقط الدم ومقدار خبرها ، والمعنى : إلا أن يكون نقط الدم مقدار الدرهم إذا قدر اجتماعها .

وفيه نظر ، فإن تقدير الاجتماع هنا مما لا يدل عليه اللفظ ، ولو كانت الحال هنا مقدرة لكان الحديث مختصاً بما قدر فيه الاجتماع لا بما حقق وهو خلاف الظاهر . ولو جعل «مجتمعا» حالاً محققة أفادت اشتراط الاجتماع أيضاً ، إذ يصير المعنى حينئذ : إلا أن يكون الدم مقدار الدرهم حال كونه مجتمعاً . وكيف كان فدلالة الرواية على المطلوب واضحة .

احتج القائلون بوجوب الإزالة : بأن الحكم بالوجوب معلق على قدر الدرهم وهو أعم من أن يكون مجتمعاً أو متفرقاً ، وبأن الأصل وجوب الإزالة لقوله تعالى : (وثيابك فطهر)^(٤) خرج من ذلك ما نقص عن الدرهم مجتمعاً أو متفرقاً فيبقى الباقي مندرجاً في الإطلاق .

وبأن النجاسة البالغة قدراً معيناً لا يتفاوت الحال باجتماعها وتفرقها في المحل .

(١) التهذيب (١ : ٢٥٥ / ٧٤٠) ، الاستبصار (١ : ١٧٦ / ٦١١) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات

ب (٢٠) ح (١) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٣١) .

(٣) المختلف : (٦٠) .

(٤) المدثر : (٤) .

وتجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً وإن كان فيه نجاسة لم يُعَفَّ عنها في غيره .

والجواب عن الأول معلوم مما قرناه . وعن الثاني : بأن الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله ، وتناوله للأمة يتوقف على الدلالة ، ولا دلالة . وعن الثالث : بأنه مصادرة على المطلوب ، إذ المدعى ثبوت الفرق بين حالتي الاجتماع والتفرق .

تنبيه : قال في المعتبر : ليس للتفاحش تقدير شرعي ، وقد اختلف قول الفقهاء فيه ، فبعض قدره بالشبر ، وبعض بما يفحش في القلب ، وقدره أبو حنيفة بربع الثوب . والوجه أن المرجع فيه إلى العادة ، لأنها كالأمانة الدالة على المراد باللفظ إذا لم يكن له تقدير^(١) . هذا كلامه — رحمه الله تعالى — . وهو جيد لو كان لفظ التفاحش وارداً في النصوص .

قوله: وتجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً وإن كان فيه نجاسة لم يُعَفَّ عنها في غيره .

المراد به ما لا يمكن إيقاع صلاة فيه اختياراً ، وإطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق فيما لا تتم الصلاة فيه بين كونه من الملابس وغيرها^(٢) ، ولا في الملابس بين كونها في محالها أولاً ، وإلى هذا التعميم أشار في المعتبر^(٣) ، ونقل عن القطب الراوندي — رحمه الله تعالى —^(٤) : أنه حصر ذلك في خمسة أشياء : القلنسوة ، والتكة ، والخف ، والنعل ،

(١) المعتبر (١ : ٤٣١) .

(٢) الجواهر (٦ : ١٣١) . وكذا لا فرق فيما لا تتم فيه الصلاة بين كونه من جنس الساتر ، كالقلنسوة ونحوها وعدمه كالخلي من الخاتم ، والخلخال ، والسوار ، والدملج ، والمنطقة ، والسيف ، والسكين ، ونحوها بعد صدق اسم الملابس .

(٣) المعتبر (١ : ٤٣٤) .

(٤) المختلف (٦١) .

.

والجورب . وعن ابن إدريس — رحمه الله — : أنه خص الحكم بالملابس ^(١) ، واختاره العلامة — رحمه الله — في جملة من كتبه ^(٢) ، واعتبر كونها في محالها . والمعتمد ما أطلقه المصنف — رحمه الله تعالى — .

لنا : التمسك بمقتضى الأصل ، وهو براءة الذمة من التكليف بإزالة النجاسة عن هذه الأشياء إلى أن يثبت ما يخرج عنه ، وغاية ما يستفاد من النص ^(٣) والإجماع اشتراط طهارة الثوب والبدن ، أما المنع من حمل النجاسة في الصلاة إذا لم تتصل بشيء من ذلك فلا دليل عليه كما اعترف به المصنف — رحمه الله — في المعتبر ^(٤) .

ويؤيده ما رواه الشيخ في الموثق ، عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام ، قال : « كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس أن يكون عليه الشيء ، مثل القلنسوة ، والتكة ، والجورب » ^(٥) .

وعن عبد الله بن سنان ، عمن أخبره ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « كلما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قدر ، مثل القلنسوة ، والتكة ، والكمرة ، والنعل ، والحفين ، وما أشبه ذلك » ^(٦) .

وعن حماد بن عثمان ، عمن رواه ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل يصلي في الخف الذي قد أصابه قدر فقال : « إذا كان مما لا تتم الصلاة فيه فلا بأس » ^(٧) .

(١) السرائر : (٣٧) .

(٢) كالمنتهى (١ : ١٧٤) ، والمختلف (٦١) ، والقواعد (١ : ٨) ، والتحرير (١ : ٢٤) .

(٣) الوسائل (٢ : ١٠٢٥) أبواب النجاسات ب (١٩) .

(٤) المعتبر (١ : ٤٣٤) .

(٥) التهذيب (٢ : ١٤٨٢/٣٥٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٥) أبواب النجاسات ب (٣١) ح (١) .

(٦) التهذيب (١ : ٨١٠/٢٧٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٦) أبواب النجاسات ب (٣١) ح (٥) .

(٧) التهذيب (١ : ٨٠٧/٢٧٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٥) أبواب النجاسات ب (٣١) ح (٢) .

.

وعن إبراهيم بن أبي البلاد ، عن حدثهم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :
« لا بأس بالصلاة في الشيء الذي لا تجوز الصلاة فيه وحده يصيبه القذر ، مثل القلنسوة ،
والتكة ، والجوب » (١) .

وهذه الأخبار وإن كانت ما بين ضعيف ومرسل إلا أنّ ما تضمنته من العفو عن
نجاسة هذه الأشياء مطابق لمقتضى الأصل وفتوى الأصحاب ، فلا بأس بالعمل
بمضمونها .

وهنا مباحث :

الأول : قال ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه : ومن أصاب قلنسوته ، أو عمامته ،
أو تكته ، أو جوبه ، أو خفه : مني ، أو بول ، أو دم ، أو غائط ، فلا بأس بالصلاة فيه ،
وذلك أنّ الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده (٢) .

ويشكل بأنّ العمامة قد تتم الصلاة فيها وحدها إذا كانت كبيرة بحيث يمكن ستر
العورة بها ، فلا يتم إطلاق جعلها من أفراد ما لا تتم الصلاة فيه . ولعل المراد : أنّ
الصلاة لا تتم فيها وحدها مع بقائها على تلك الكيفية المخصوصة ، أو تحمل على العمامة
الصغيرة التي لا يمكن ستر العورة بها ، كالعصابة ، كما ذكره القطب الراوندي — رحمه
الله تعالى — (٣) . وهذا أولى وإن كان الإطلاق محتملاً لما أشرنا إليه سابقاً (٤) من انتفاء
ما يدل على اعتبار طهارة ما عدا الثوب والجسد ، والعمامة لا يصدق عليها اسم الثوب
عرفاً مع كونها على تلك الكيفية المخصوصة .

(١) التهذيب (٢ : ١٤٨١/٣٥٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٦) أبواب النجاسات ب (٣١) ح (٤) .

(٢) الفقيه (١ : ٤٢) .

(٣) نقله عنه في المعتبر (١ : ٤٣٥) .

(٤) في ص (٣٢١) .

.

الثاني : لو حمل المصلي قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس لم تبطل صلاته على الأظهر، وهو اختيار الشيخ في الخلاف^(١)، والمصنف في المعتبر^(٢). وقطع في المبسوط بالبطلان^(٣)، واختاره ابن إدريس^(٤)، والعلامة في جملة من كتبه^(٥)، مع اعترافه في المنتهى : بأنه لم يقم على ذلك دليل عنده^(٦).

واحتج عليه في المختلف بالاحتياط، وبأنه حامل لنجاسة فتبطل صلاته كما لو كانت النجاسة على ثوبه أو بدنه^(٧).

وضعف الوجهين ظاهر، فإن الاحتياط ليس بدليل شرعي حتى يعارض أصالة البراءة. والثاني مصادرة على المطلوب ونحن نطالبه بالدلالة على أن حمل النجاسة مبطل للصلاة إذا لم تتصل بالثوب أو البدن.

وعلى ما ذكرناه فلا حاجة إلى شدّ رأس القارورة، بل يكفي الأمن من التعدي كما نبه عليه في الذكرى، قال : ومن اعتبر القيد من العامة لم يقل بالعموما لا تتم الصلاة فيه وحده، بل مأخذه القياس على حمل الحيوان^(٨).

الثالث : إذا جبر عظمه بعظم نجس وجب قلعه ما لم يخف التلف أو المشقة، ذكر ذلك جماعة من الأصحاب، واحتمل الشهيد — رحمه الله — في الذكرى عدم الوجوب إذا اكتسى اللحم، لالتحاقه بالباطن^(٩)، وهو متجه. وجزم الشيخ في المبسوط ببطلان

(١) الخلاف (١ : ١٨٩).

(٢) المعتبر (١ : ٤٤٣).

(٣) المبسوط (١ : ٩٤).

(٤) السرائر : (٣٨).

(٥) كالمتلف : (٦٣)، والقواعد (١ : ٩).

(٦) المنتهى (١ : ١٨٤).

(٧) المختلف : (٦٣).

(٨) (٩) الذكرى : (١٧).

.

الصلاة لو أخل بالقلع مع الإمكان ، لأنه حامل لنجاسة غير معفو عنها^(١) . وهو مشكل لخروجها عن حد الظاهر ، ولأنها نجاسة متصلة كاتصال دمه فيكون معفواً عنها .

ولو جبره بعظم ميت طاهر العين في حال الحياة غير الآدمي جاز ، لأن الموت لا يتجس به عظم ولا شعر على ما بيناه .

ولو جبره بعظم آدمي أمكن القول بالجواز لطهارته ، ولما رواه الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام : أنه سأله عن الرجل يسقط سنه فيأخذ سن ميت مكانه قال : « لا بأس »^(٢) . ولو قلنا بوجوب دفنه تعين القول بالمتنع لذلك .

الرابع : قال في التذكرة : لو أدخل دماً نجساً تحت جلده وجب عليه إخراج ذلك الدم مع عدم الضرر ، وإعادة كل صلاة صلاها مع ذلك الدم^(٣) . ويشكل بخروجه عن حد الظاهر ، وبصيرورته كجزء من دمه . وأولى بالعفو ما لو احتقن دمه بنفسه^(٤) تحت الجلد ، وجزم الشهيد في البيان بوجوب إخراجه^(٥) ، وهو بعيد جداً .

الخامس : قال في المنتهى : لو شرب خمرأ أو أكل ميتة ففي وجوب قيئه نظر ، أقرب به الوجوب ، لأن شربه محرم فاستدامته كذلك^(٦) . وهو أحوط وإن كان في تعيينه نظر . ولو أخل بذلك لم تبطل صلاته ، وربما قيل بالبطلان ، كما في حمل القارورة المشتملة على النجاسة ، وهو ضعيف .

(١) المبسوط (١ : ٩٢) .

(٢) مكارم الأخلاق : (٩٥) ، الوسائل (٣ : ٣٠٢) أبواب لباس المصلي ب (٣١) ح (٤) ، وفيهما : عن

زرارة مع تفاوت يسير .

(٣) التذكرة (١ : ٩٨) .

(٤) كذا في النسخ ، والأنسب : نفسه .

(٥) البيان : (٤١) .

(٦) المنتهى (١ : ١٨٥) .

وتعصر الثياب من النجاسات كلّها

السادس : قال في التذكرة : لو كان الخاتم أو أحد الأشياء المعفو عنها نجساً وصلّى في المسجد لم تصح صلاته ، للنهي عن الكون في المسجد بنجاسة . قال : وكذا لو كانت النجاسة معفواً عنها في الثوب كالدم اليسير^(١) . وهو جيد لو ثبت ما ادعاه من النهي عن الكون في المسجد بنجاسة ، لتوجه النهي على هذا التقدير إلى جزء العبادة . لكنه غير ثابت ، فإننا لم نقف لهم في هذا الحكم على مستند سوى ما رَوَاهُ عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : « جنبوا مساجدكم النجاسة »^(٢) وهو مع عدم وضوح سنده لا يقتضي النهي عن نفس الكون ، إلا أن يقول بوجوب الإزالة على الفور ، واقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضده الخاص ، وقد تقدم الكلام فيه .

قوله : وتعصر الثياب من النجاسات كلّها .

المراد بالعصر : الاجتهاد في إخراج الماء المغسول به من المحل بليتة ، أو كبسه ، أو تغميزه . وقد قطع المصنف وأكثر الأصحاب بتوقف طهارة الثياب ونحوها مما يرسب فيه الماء عليه . واحتج عليه في المعتبر : بأن النجاسة ترسخ في الثوب فلا تزول إلا بالعصر ، وبأن الغسل إنما يتحقق في الثوب ونحوه بالعصر وبدونه يكون صباً لا غسلاً^(٣) . واستدل عليه في المنتهى أيضاً^(٤) بأن الماء ينجس بملاقاة الثوب فتجب إزالته بقدر الإمكان ، وبرواية أبي العباس الصحيحة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله ، وإن مسه جافاً فاصبب عليه الماء »^(٥)

(١) التذكرة (١ : ٩٦) .

(٢) الوسائل (٣ : ٥٠٤) أبواب أحكام المساجد ب (٢٤) ح (٢) .

(٣) المعتبر (١ : ٤٣٥) .

(٤) المنتهى (١ : ١٧٥) .

(٥) التهذيب (١ : ٧٥٩/٢٦١) ، الوسائل (٢ : ١٠١٥) أبواب النجاسات ب (١٢) ح (١) .

.

ورواية الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : وسألته عن الثوب يصيبه البول ، قال : « اغسله مرتين » وسألته عن الصبي يبول على الثوب ، قال : « تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره »^(١) .

هذا نهاية ما استدلووا به على هذا الحكم ، وفي الجميع نظر :
أما الأول : فلأنه إنما يقتضي وجوب العصر إذا توقف عليه إخراج عين النجاسة ، ولا ريب فيه ، لكن المدعى أعم من ذلك ، فلا يصلح مستنداً لإيجاب العصر على وجه العموم .

وأما الثاني فلأننا لا نسلم دخول العصر في مفهوم الغسل لغة أو عرفاً ، بل الظاهر تحققه بالصب المشتمل على الاستيلاء والجريان والانفصال سواء عصر أم لا .
وأما الثالث : فلأننا نمنع نجاسة الماء مع وروده على النجاسة ، لانتفاء الدليل عليه كما بيناه فيما سبق . سلمنا النجاسة لكن اللازم من ذلك الاكتفاء بما تحصل به الإزالة وإن كان بمجرد الجفاف ، فلا يتعين العصر . وما قيل من أننا نظن انفصال أجزاء النجاسة مع الماء بالعصر بخلاف الجفاف المجرد^(٢) ، فدعوى مجردة عن الدليل ، على أنه يمكن أن يقال بطهارة المتخلف من الماء على المحل المغسول مع العصر وبدونه ، لعموم الأدلة الدالة على طهارته بالغسل المتحقق بصب الماء على المحل مع استيلائه عليه وانفصاله عنه ، وقد اعترف الأصحاب بطهارة المتخلف في المحل المغسول بعد العصر وإن أمكن إخراجه بعصر ثان أقوى من الأول ، والحكم واحد عند التأمل .

وأما الروايتان فلا دلالة لهما على المدعى بوجه ، أما الأولى : فلأنها إنما تدل على

(١) الكافي (٣ : ١/٥٥) ، التهذيب (١ : ٧١٤/٢٤٩) ، الاستبصار (١ : ٦٠٣/١٧٤) ، الوسائل (٢) :

(١٠٠١) أبواب النجاسات ب (١) ح (٤) .

(٢) كما في الذكرى : (١٤) .

مغاييرة الغسل للصب ولا كلام فيه ، خصوصاً مع تصريحهم بأن المراد بالصب الرش . وإثبات المغاييرة بينهما لا تتوقف على اعتبار العصر في الغسل كما بيناه .
وأما الثانية : فلأنها إنما تضمنت الأمر بالعصر في بول الصبي ، والظاهر أن المراد به الرضيع كما يدل عليه الاكتفاء في طهارته بصب الماء القليل عليه ، مع اعتبار المرتين في غيره ، وهي متروكة عند الأصحاب ، ويمكن حملها على الاستحباب ، أو على أن المراد بالعصر : ما يتوقف عليه إخراج عين النجاسة من الثوب ، فإن ذلك واجب قطعاً . وكيف كان فلا يتم الاستدلال بها على المطلوب .

ولو قيل بعدم اعتبار العصر إلا إذا توقف عليه زوال عين النجاسة كان قوياً ، ومال إليه شيخنا المحقق سلمه الله تعالى (١) .
وينبغي التنبيه لأمر :

الأول : اعتبر المصنف - رحمه الله - في المعتبر العصر مرتين فيما يجب غسله كذلك (٢) . واكتفى الشهيد في اللمعة بعصرين الغسلتين (٣) .
وقال الصدوق - رحمه الله - في من لا يحضره الفقيه : والثوب إذا أصابه البول غسل في ماء جار مرة ، وإن غسل في ماء راكد فمرتين ثم يعصر (٤) . ومقتضى ذلك الاكتفاء بعصر واحد بعد الغسلتين .

ويمكن بناء الأقوال الثلاثة على الوجه المقتضي لاعتبار العصر ، فإن قلنا أنه دخوله في مسمى الغسل وعدم تحققه بدونه - كما ذكره المصنف رحمه الله في المعتبر - وجب تعدده بتعدد الغسل قطعاً . وإن قلنا أنه زوال أجزاء النجاسة الراسخة في الثوب به اتجه اعتباره

(١) مجمع الفائدة (١ : ٣٣٣) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٣٥) .

(٣) اللمعة الدمشقية : (١٧) .

(٤) الفقيه (١ : ٤٠) .

في الغسل الأول خاصة إذا حصلت به الإزالة . وإن قلنا أنه نجاسة الماء بملاقاة الثوب — كما ذكره في المنتهى — اتجه الاكتفاء بعصر بعد الغسلين لحصول الغرض منه وانتفاء الفائدة في فعله قبل الغسلة الثانية ، لبقاء النجاسة مع العصر وبدونه . ولا ريب أن ما ذهب إليه المصنف — رحمه الله — من التعدد أحوط ، وإن كان الاكتفاء بالعصر الواحد بعد الغسلين أقوى .

الثاني : إطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في اعتبار العصريين أن يقع الغسل في القليل والكثير، وربما كان الوجه فيه : ما ادعاه المصنف — رحمه الله تعالى — من عدم تحقق الغسل بدونه ، وهو ضعيف جداً .

وجزم العلامة — رحمه الله — في التذكرة والنهاية^(١) ومن تأخر عنه^(٢) : باختصاص الحكم بالقليل وسقوطه في الكثير، ووجهه معلوم مما قرناه .

الثالث : أوجب العلامة — رحمه الله تعالى — في النهاية في طهارة الجسد ونحوه من الأجسام الصلبة ذلك^(٣) ، لما فيه من الاستظهار في إزالة النجاسة ، ولقوله عليه السلام في رواية عمار وقد سأله عن القدح الذي يشرب فيه الخمر : « لا يجزيه حتى يدلكه بيده ويغسله ثلاث مرات »^(٤) وهو — مع ضعف سنده ، واحتمال أن يكون الغرض من ذلك الاستظهار في إزالة ما عسى أن يكون مستكناً في القدح من أجزاء الخمر لثلا يتصل بما يحصل فيه من المأكول والمشروب — معارض بما رواه عمار أيضاً عن الصادق عليه

(١) التذكرة (١ : ٩) ، ونهاية الأحكام (١ : ٢٧٩) .

(٢) كالشهيد الأول في البيان : (٤٠) .

(٣) نهاية الأحكام (١ : ٢٧٧) .

(٤) الكافي (٦ : ٤٢٧) ، التهذيب (١ : ٢٨٣/٨٣٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٧٤) أبواب النجاسات ب

(٥١) ح (١) .

.

السلام من الاكتفاء في غسل الإناء من الخمر بالمرّة الخالية من الدلك^(١).
والمعتمد الاستحباب ، ولو لم تزل عين النجاسة إلا بالدلك وجب القطع باعتباره .
الرابع : لو كان النجس بساطاً أو فراشاً يعسر عصره غسل ما ظهر في وجهه ، قاله في
المنتهى^(٢) ، ورواه إبراهيم بن أبي محمود في الصحيح قال ، قلت للرضا عليه السلام :
الطنفسة والفراش يصيبهما البول كيف يصنع به فهو تخين كثير الحشو؟ قال : « يغسل
ما ظهر منه في وجهه »^(٣) .

ولو سرت النجاسة في أجزائه وجب غسل الجميع ، واكتفي بالدق والتغميز ، قاله
الأصحاب . واحتج عليه في المنتهى^(٤) بما رواه الكليني عن إبراهيم بن عبد الحميد ،
قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثوب يصيبه البول فينفذ من الجانب الآخر وعلى
الفرو وما فيه من الحشو ، قال : « اغسل ما أصاب منه ، ومس الجانب فإن أصبت مس
شيء فاغسله وإلا فانضحه بالماء »^(٥) ولا دلالة في الرواية على ما ذكره .

الخامس : اعتبر السيد المرتضى — على ما نقل عنه — في إزالة النجاسة بالقليل :
ورود الماء على النجاسة ، فلو عكس نجس الماء ولم يُفد المحل طهارة^(٦) . وبه قطع
العلامة — رحمه الله تعالى — في جملة من كتبه^(٧) . والفرق إنما يتجه لو قلنا بنجاسة القليل

(١) لم نعثر عليها ، ولكن وردت رواية عن عمار أطلق فيها الغسل من دون ذكر العدد والدلك كما في

الوسائل (١٧ : ٢٩٤) أبواب الأشربة المحرمة ب (٣٠) ح (١) .

(٢) المنتهى (١ : ١٧٦) .

(٣) الكافي (٣ : ٢/٥٥) ، الفقيه (١ : ٤١/١٥٩) ، التهذيب (١ : ٢٥١/٧٢٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٤)

أبواب النجاسات ب (٥) ح (١) .

(٤) المنتهى (١ : ١٧٦) .

(٥) الكافي (٣ : ٣/٥٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٤) أبواب النجاسات ب (٥) ح (٢) .

(٦) المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية) : (١٧٩) .

(٧) كالمنتهى (١ : ١٧٦) ، والقواعد (١ : ٩) ، والتذكرة (١ : ٩) .

.

بورود النجاسة عليه دون العكس ، كما ذهب إليه المرتضى — رضي الله عنه — في المسائل الناصرية ، وإلا فلا فرق بين الأمرين ، لصدق الغسل مع ورود الماء على النجاسة وعكسه .

واستوجه الشهيد في الذكرى عدم اعتبار ذلك ، قال : لأن امتزاج الماء بالنجاسة حاصل على كل تقدير ، والورود لا يخرج عن كونه ملائماً للنجاسة^(١) . ومقتضى كلامه : أن الماء ينجس بورود النجاسة عليه مع طهارة المحل المغسول ، وهو مشكل ، إلا أن الوقوف مع ظاهر الأخبار^(٢) يقتضيه ، إذ غاية ما يستفاد منها : نجاسة الماء بورود النجاسة عليه ، المتحقق من ذلك المنع من استعماله بعد ذلك خاصة ، كما يظهر لمن تتبع الأحاديث الدالة على انفعال القليل بالملاقاة وأمعن النظر في تأملها ، وذلك لا ينافي طهارة المحل المغسول فيه ، إذ لا دليل على امتناعه ، مع أن ذلك بعينه آت عند القائلين بنجاسة الفسالة ولومع ورود الماء على النجاسة ، كما لا يخفى على المتأمل .

وبالجملة فلا وجه لاعتبار الورود إلا نجاسة الماء بورود المنجس عليه ، واستبعاد حصول الطهارة لذلك المنجس مع نجاسة الماء به ، فإن ثبتت المنافاة بين الأمرين تعين اشتراط الورود بناءً على ما ذهب إليه المرتضى — رضي الله عنه — من عدم نجاسة الماء على هذا التقدير ، وإلا اتجه عدم الفرق بين الورود وعدمه تمسكاً بالإطلاق .

ويشهد له قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم — وقد سأله عن الثوب يصيبه البول — : « اغسله في المكن مرتين »^(٣) فإن المكن هو الأجنة التي يغسل فيها الثياب ، والغسل فيها لا يكاد يتحقق معه الورود . والمسألة محل تردد ، ولا ريب أن

(١) الذكرى : (١٥) .

(٢) الوسائل (١ : ١١٢) أبواب الماء المطلق ب (٨) .

(٣) التهذيب (١ : ٧١٧/٢٥٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٢) أبواب النجاسات ب (٢) ح (١) .

.

اعتبار الورود أولى وأحوط .

ومن هنا يظهر وجه الاكتفاء في تطهير الإناء بصب الماء فيه ثم تحريكه حتى يستوعب ما نجس منه ثم تفرغه . وتشهد له أيضاً رواية عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل عن الكوز أو الإناء يكون قدراً، كيف يغسل وكم مرة يغسل ؟ قال : « ثلاث مرات ، يصب فيه الماء فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه ذلك الماء ، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه ذلك الماء ، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ، ثم يفرغ منه وقد طهر »^(١) .

السادس : ذكر جمع من الأصحاب أنّ ما لا تنفصل الغسالة منه بالعصر ، كالصابون ، والورق ، والفواكه ، والخبز ، والحبوب ، وما جرى هذا المجرى ، لا يطهر بالغسل في القليل ، بل يتوقف طهارته على غسله في الكثير .

وهو مشكل ، أما أولاً : فللحرج والضرر اللازم من ذلك .

وأما ثانياً : فلأن ما يتخلف في هذه المذكورات من الماء ربما كان أقل من المتخلف في الحشايا بعد الدق والتغميز ، وقد حكموا بطهارتها بذلك .
وأما ثالثاً : فلعدم ثبوت تأثير مثل ذلك في المنع مع إطلاق الأمر بالغسل ، المتحقق بالقليل والكثير .

السابع : حكم العلامة — رحمه الله — في التذكرة بطهارة المائع دهناً كان أو غيره إذا طرح في كر أو جار بحيث يسري الماء إلى جميع أجزائه قبل إخراج منه^(٢) .
وقال في المنتهى : الدهن المنجس لا يطهر بالغسل ، نعم لو صبه في كر ماء ومازجت

(١) التهذيب (١ : ٨٣٢/٢٨٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٧٦) أبواب النجاسات ب (٥٣) ح (١) .

(٢) التذكرة (١ : ٩) .

إلا من بول الرضيع ، فإنه يكفي صب الماء عليه .

أجزاء الماء أجزاءه واستظهر على ذلك بالْبَصْر بحيث يعلم وصول الماء إلى جميع أجزائه طهر^(١) .

قلت : لا ريب في الطهارة مع العلم بوصول الماء إلى كل جزء من أجزاء المائع ، إلا أن ذلك لا يكاد يتحقق في الدهن ، لشدة اتصال أجزائه ، بل ولا في غيره من المائعات إلا مع خروجه عن تلك الحقيقة وصيرورته ماءً مطلقاً .

قوله : إلا من بول الرضيع ، فإنه يكفي صب الماء عليه .

هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً . قال في المعتبر : وبه قال الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : يغسل كغيره^(٢) . وربما ظهر من ذلك عدم تحقق الخلاف فيه بين الأصحاب . ونقل عليه في الخلاف إجماع الفرقة^(٣) .

والمستند فيه : الأصل السالم عما يصلح للمعارضة ، لانتفاء العموم في البول الذي يجب غسل الثوب منه ، وما رواه الشيخ في الحسن ، عن الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي ، قال : « يصب عليه الماء ، فإن كان قد أكل فاغسله غسلاً ، والغلام والجارية شرع سواء »^(٤) .

ولا ينافي ذلك ما رواه الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : وسألته عن الصبي يبول على الثوب قال : « يصب عليه الماء قليلاً ثم يعصره »^(٥) لأننا

(١) المنتهى (١ : ١٨٠) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٥٠) .

(٣) الخلاف (١ : ١٨١) .

(٤) التهذيب (١ : ٧١٥/٢٤٩) ، الاستبصار (١ : ٦٠٢/١٧٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٣) أبواب النجاسات

ب (٣) ح (٢) .

(٥) الكافي (٣ : ١/٥٥) ، التهذيب (١ : ٧١٤/٢٤٩) ، الاستبصار (١ : ٦٠٣/١٧٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٢) أبواب النجاسات ب (٣) ح (١) .

.

نجيب عنه أولاً بعدم وضوح السند ، فإن الراوي وهو الحسين بن أبي العلاء لم ينص
الأصحاب على توثيقه^(١) . وثانياً بالحمل على الاستحباب ، أو على أن المراد بالعصر
ما يتوقف عليه إخراج عين النجاسة من الثوب ، فإن ذلك واجب عند من قال بنجاسة
هذا البول .

ويعتبر في الصب الاستيعاب لما أصابه البول لا الانفصال ، على ما قطع به
الأصحاب ، ودل عليه إطلاق النص ، إلا أن يتوقف عليه زوال عين النجاسة ، مع
احتمال الاكتفاء به مطلقاً ، لإطلاق النص .

وحكى العلامة في التذكرة قولاً بالاكتفاء فيه بالرش ، قال : فيجب فيه التعميم
ولا يكفي إصابة الرش بعض موارد النجاسة^(٢) . وبه قطع في النهاية^(٣) ، إلا أنه اعتبر في
حقيقة الرش الاستيعاب وجعله أخص من النضح ، وفرق بينه وبين الغسل باعتبار
السيلان والتقاطر في الغسل دون الرش . وهو بعيد ، لنص أهل اللغة على أن النضح
والرش بمعنى واحد^(٤) ، وصدقهما لغة وعرفاً بدون الاستيعاب .

والمشهور بين الأصحاب : اختصاص الحكم بالصبي ، ووجوب الغسل من بول
الصبي كالبالغ . ونقل عن علي بن بابويه أنه ساوى بين بول الصبي والصبيبة في ذلك ،
وهو الظاهر من حسنة الحلبي المتقدمة ، حيث قال فيها : « والغلام والجارية شرع
سواء »^(٥) .

(١) كالتجاشي في رجاله : (٣٩) ، والطوسي في رجاله : (٥٩/١٦٩) .

(٢) التذكرة (١ : ٩) .

(٣) نهاية الأحكام (١ : ٢٨٩) .

(٤) القاموس المحيط (١ : ٢٦٢) ، الصحاح (١ : ٤١١) ، النهاية لابن الأثير (٢ : ٢٢٥) . نضح البيت

ينضحه : رشه .

(٥) في ص (٣٣٢) .

وإذا عُليمَ موضع النجاسة عُسل ، وإن جهل عُسل كل موضع يحصل فيه الاشتباه .

وأجاب عنها في المعتبر بحمل التسوية على التسوية في التنجيس ، لا في حكم الإزالة^(١) ، وهو بعيد جداً .

والحكم وقع في الرواية معلقاً على بول المولود الذي لم يأكل لا على الرضيع^(٢) ، والظاهر أن المراد به : من لم يأكل الطعام أكلاً مستنداً إلى شهوته وإرادته ، كما ذكره في المنتهى^(٣) . وقال المصنف - رحمه الله - في المعتبر : والمعتبر أن يطعم ما يكون غذاءً ، ولا عبرة بما يلحق دواءً أو من الغذاء في الندرة ، ولا تصغ إلى من يعلق الحكم بالحوالين فإنه مجازف ، بل لو استقل بالغذاء قبل الحولين تعلق ببوله وجوب الغسل^(٤) .

قوله: ولو عُليمَ موضع الملاقاة عُسل ، ولو جهل عُسل كل موضع يحصل فيه الاشتباه .

هذا قول علمائنا وأكثر العامة ، قاله في المعتبر ، واستدل عليه بأن النجاسة موجودة^٣ على اليقين ولا يحصل اليقين بزوالها إلا بغسل جميع ما وقع فيه الاشتباه^(٥) . ويشكل بأن تعيين النجاسة يرتفع بغسل جزء مما وقع فيه الاشتباه يساوي قدر النجاسة وإن لم يحصل القطع بغسل ذلك المحل بعينه .

ويدل على وجوب غسل الجميع صريحاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد - وهو ابن مسلم - عن أحدهما عليهما السلام أنه قال في المني الذي يصيب الثوب : « فإن عرفت مكانه فاغسله ، وإن خفي عليك فاغسله كله »^(٦) .

(١) المعتبر (١ : ٤٣٧) .

(٢) المتقدمة في ص (٣٣٢) .

(٣) المنتهى (١ : ١٧٦) .

(٤) المعتبر (١ : ٤٣٦) .

(٥) المعتبر (١ : ٤٣٨) .

(٦) التهذيب (١ : ٧٨٤/٢٦٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٦) أبواب النجاسات ب (٧) ح (١) .

.

وعن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سألته عن المني يصيب الثوب، قال: «إن عرفت مكانه فاغسله، وإن خفي عليك مكانه فاغسل الثوب كله» (١).

وفي الصحيح عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام — في حديث طويل — قال، قلت: فإنني قد علمت أنه قد أصابه ولم أدر أين هو فأغسله؟ قال: «تغسل ثوبك من الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك» (٢).

وفي الحسن عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: وسألته عن أبوالدواب والبغال والحمير، فقال: «اغسله، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله» (٣).

وعن سماعة، قال: سألته عن المني يصيب الثوب، قال: «اغسل الثوب كله إذا خفي عليك مكانه، قليلاً كان أو كثيراً» (٤).

ولا يخفى أن الحكم بوجوب غسل الجميع — لتوقف الواجب عليه أو للنص — لا يقتضي الحكم بنجاسة كل جزء من أجزائه، فلولاقى بعض المحل المشتبه جسم طاهر برطوبة فالأظهر بقاؤه على الطهارة، استصحاباً لحكمه قبل الملاقاة إلى أن يحصل اليقين

(١) الكافي (٣: ١/٥٣)، التهذيب (١: ٧٢٥/٢٥١)، الوسائل (٢: ١٠٠٧) أبواب النجاسات ب (٧) ح (٧).

(٢) التهذيب (١: ١٣٣٥/٤٢١)، الاستبصار (١: ٦٤١/١٨٣)، علل الشرائع: (١/٣٦١)، الوسائل (٢: ١٠٠٦) أبواب النجاسات ب (٧) ح (٢)، وفيها: تغسل من ثوبك.

(٣) الكافي (٣: ٢/٥٧)، التهذيب (١: ٧٧١/٢٦٤)، الاستبصار (١: ٦٢٠/١٧٨)، الوسائل (٢: ١٠٠٦) أبواب النجاسات ب (٧) ح (٦).

(٤) الكافي (٣: ٣/٥٤)، التهذيب (١: ٧٢٧/٢٥٢)، الوسائل (٢: ١٠٠٧) أبواب النجاسات ب (٧) ح (٨).

و يغسل الثوب والبدن من البول مرتين .

بملاقاته للنجاسة . وفي خبر زرارة المتقدم : « ليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً » .

قوله: ويغسل الثوب والبدن من البول مرتين.

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وأسنده في المعتبر إلى علمائنا مؤذناً بدعوى الإجماع عليه ^(١) . والأصل فيه : الأخبار المستفيضة ، كصحيحة ابن أبي يعفور ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الثوب ، قال : « اغسله مرتين » ^(٢) .

وصحيحة محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول ، قال : « اغسله في المكن مرتين ، فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة » ^(٣) .

ورواية الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد ، قال : « صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء » وسألته عن الثوب يصيبه البول ، قال : « اغسله مرتين » ^(٤) .

واستقرب العلامة في المنتهى الاكتفاء فيه بما تحصل به الإزالة ولولبالمرة ^(٥) . وبه جزم الشهيد — رحمه الله — (في البيان) ^(٦) فإنه اكتفى بالإبقاء في جميع النجاسات ^(٧) . وهو مشكل ، لأن فيه اطراحاً للأخبار الصحيحة من غير معارض . نعم لو قيل باختصاص

(١) المعتبر (١ : ٤٣٥) .

(٢) التهذيب (١ : ٧٢٢/٢٥١) ، الوسائل (٢ : ١٠٠١) أبواب النجاسات ب (١) ح (٢) .

(٣) التهذيب (١ : ٧١٧/٢٥٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٠٢) أبواب النجاسات ب (٢) ح (١) .

(٤) الكافي (٣ : ١/٥٥) ، التهذيب (١ : ٧١٤/٢٤٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٠١) أبواب النجاسات ب (١)

ح (٤) .

(٥) المنتهى (١ : ١٧٥) .

(٦) ليست في « م » و « س » .

(٧) البيان (٤٠) .

.

المرتين بالشوب والاكتفاء في غيره بالمرّة المزيّلة للعين كان وجهاً قوياً^(١) ، للأصل ، وحصول الغرض من الإزالة ، وإطلاق الأمر بالغسل المتناول للمرّة ، وضعف الأخبار المتضمنة للمرّتين في غير الشوب^(٢) .

ولم يتعرض المصنف - رحمه الله - في هذا الكتاب لغير البول من النجاسات ، وقد اختلف فيه كلام الأصحاب فنقل عن الشيخ في المبسوط أنه قال : لا يراعى العدد في شيء من النجاسات إلا في الولوغ^(٣) . ومقتضى كلامه الاكتفاء بالمرّة المزيّلة للعين حتى في البول أيضاً ، وبه قطع الشهيد - رحمه الله - في البيان ، ومال إليه في الذكرى لإطلاق الأمر بالغسل المتناول للمرّة^(٤) . واعتبر في المعبر المرّة بعد إزالة العين أخذاً بالإطلاق^(٥) . وأوجب العلامة في التحرير المرّتين فيما له قوام وثخن كالمني دون غيره^(٦) . وقال في المنتهى : النجاسات التي لها قوام وثخن - كالمني - أولى بالتعدد في الغسلات ، قال : ويؤيده قول أبي عبد الله عليه السلام عن البول : « فإمّا هو ماء »^(٧) فإنه يدل بمفهومه على أنّ غير الماء أكثر عدداً . وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : أنه ذكر المني فشده وجعله أشد من البول^{(٨) (٩)} . ويتوجه على الأول منع أولوية التعدد بعد إزالة العين ، بل غاية ما يستفاد من ذلك

(١) في «م» : قريباً .

(٢) الوسائل (٢ : ١٠٠١) أبواب النجاسات ب (١) .

(٣) المبسوط (١ : ٣٧) .

(٤) الذكرى : (١٥) .

(٥) المعبر (١ : ٤٣٥) .

(٦) تحرير الأحكام (١ : ٢٤) .

(٧) المتقدم في ص (٣٣٦) .

(٨) التهذيب (١ : ٧٣٠/٢٥٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٣) أبواب النجاسات ب (١٦) ح (٢) .

(٩) المنتهى (١ : ١٧٥) .

.

توقف الإزالة في هذه النجاسات على أمر زائد على ما يعتبر في البول ، وهو مسلم ، وأقله الحث والفرك المزيل لعين النجاسة ، أما اعتبار التعدد فلا يدل عليه ، خصوصاً إن اعتبر بعد إزالة العين . وقريب من ذلك الكلام في الرواية الأولى .

أما الرواية الثانية فلا دلالة لها على المطلوب بوجه ، إذ الظاهر منها أن التشديد في المنى إنما هو في وجوب إزالته ، وبطلان الصلاة مع الإخلال بذلك ، رداً لما ذهب إليه بعض العامة من القول بطهارته^(١) ، وليس في الرواية تعرض لحال الغسل .
وذهب الشهيد — رحمه الله — في اللمعة والرسالة^(٢) ، والمحقق الشيخ علي — رحمه الله —^(٣) إلى وجوب المرتين في الجميع .

والمعتمد الاجتزاء بالمرة المزالة للعين مطلقاً ، لما بيناه فيما سبق من انتفاء ما يدل على نجاسة شيء من الأعيان بهذا العنوان ، وإنما استفيد نجاستها من أحد أمرين : إما أمر الشارع بغسل ما أصابته ، والامتنال يتحقق بالمرة ، أو بإجماع الأصحاب على النجاسة ، وهو منتف بعد الغسلة الواحدة فيزول المقتضي للتنجيس ، ولا يعارض باستصحاب حكم النجاسة لضعف التمسك به كما بيناه مراراً ، ولأنه بتقدير تسليمه إنما يتمشى في الحكم المطلق لا المقتيد كما لا يخفى .

وهنا مباحث :

الأول : إطلاق العبارة يقتضي اعتبار المرتين في غسل الثوب والبدن من البول سواء كان بالقليل أم الكثير، الراكد أم الجاري . وصرح المصنف — رحمه الله — في المعتبر في مسألة الولوغ باعتبار التعدد في الكثير مطلقاً، إلا أنه اكتفى في تحقق المرتين في الجاري

(١) كالشافعي في كتاب الأم (١ : ١٧) .

(٢) اللمعة الدمشقية : (١٧) ، والرسالة الألفية : (٣٨) .

(٣) جامع المقاصد (١ : ١٧) .

.

بتعاقب الجريتين عليه^(١) .

وقال العلامة في المنتهى في أحكام الأواني : إنَّ الجسم المنجس إذا وقع في الكثير من الراكد احتسب بوضعه في الماء ومرور الماء على أجزائه غسلة ، وإن خضضه وحركه بحيث يمر عليه أجزاء غير الأجزاء التي كانت ملاقية له احتسب بذلك غسلة ثانية ، كما لو مرت عليه جريات من الجاري^(٢) . ومقتضى ذلك اعتبار التعدد في الجاري والراكد . واعتبر الشيخ نجيب الدين في الجامع التعدد في الراكد دون الجاري^(٣) .

وجزم العلامة في التذكرة والنهاية^(٤) ، والشهيدان^(٥) ، والمحقق الشيخ علي^(٦) — رحمه الله — بسقوط التعدد فيهما معاً . وهو المعتمد ، للأصل ، وإطلاق الأمر بالغسل ، وقوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم الواردة في الثوب إذا أصابه البول : « اغسله في المركن مرتين ، فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة »^(٧) ولا معارض لذلك إلا التمسك بإطلاق الروايات المتضمنة للمرتين في غسل الثوب من البول^(٨) ، والظاهر منها كون الغسل في القليل .

الثاني : ظاهر عبارات الأصحاب اعتبار الفصل بين الغسلتين لتحقيق التعدد ، ونقل عن ابن الجنييد التصريح بذلك . واكتفى الشهيد في الذكرى باتصال الماء بقدر الغسلتين^(٩) ، وهو مشكل . نعم لو كان الاتصال بقدر زمان الغسلتين والقطع أمكن

(١) المعتبر (١ : ٤٦٠) .

(٢) المنتهى (١ : ١٩١) .

(٣) الجامع للشرائع : (٢٢) .

(٤) التذكرة (١ : ٩) ، ونهاية الأحكام (١ : ٢٧٩) .

(٥) الشهيد الأول في اللمعة : (١٧) ، والشهيد الثاني في روض الجنان : (١٦٧) .

(٦) جامع المقاصد (١ : ١٧) .

(٧) المقدمة في ص (٣٣٠) .

(٨) الوسائل (٢ : ١٠٠٩) أبواب النجاسات ب (١) .

(٩) الذكرى : (١٥) .

الاكتفاء به فيما لا يعتبر تعدد العصر فيه ، لأن اتصال الماء في زمان القطع لا يكون أضعف حكماً من عدمه .

الثالث : النجاسة إن كانت عينية اعتبر في طهارة المحل منها زوال عين النجاسة قطعاً ، ويدل عليه قول الرضا عليه السلام في صحيحة الحسن الوشاء : « ينقي الدم »^(١) وفي حسنة ابن المغيرة وقد سأله هل للاستنجاء حد ؟ قال : « لا حتى ينقى مائمة »^(٢) . وقطع المصنف - رحمه الله - في المعتبر بعدم وجوب إزالة اللون والرائحة ، لأنهما عرضان لا يحملان النجاسة ، قال : وعليه إجماع العلماء^(٣) . وجزم العلامة في المنتهى والنهية بوجوب إزالة اللون مع الإمكان^(٤) ، واعتبر في النهاية إزالة الطعم أيضاً لسهولة إزالته .

والأصح ما اختاره المصنف - رحمه الله - من الاكتفاء بزوال العين ، لأصالة عدم وجوب إزالة ما عداه ، ولا يعارض باستصحاب حكم النجاسة ، لما بيناه غير مرة . ويؤيده رواية علي بن أبي حمزة عن العبد الصالح عليه السلام ، قال : سألت أم ولد لأبيه فقالت : أصاب ثوبي دم الحيض وغسلته فلم يذهب أثره ، فقال : « اصبغيه بمِشْقٍ^(٥) »^(٦) ومثله روى عيسى بن أبي منصور ، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٧) . ولو

(١) التهذيب (١ : ١٠٢٤/٣٤٨) ، الوسائل (١ : ١٨٩) أبواب نواقض الوضوء ب (٧) ح (١١) .

(٢) الكافي (٣ : ٩/١٧) ، التهذيب (١ : ٧٥/٢٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٣) أبواب النجاسات ب (٢٥) ح (٢) .

(٣) المعتبر (١ : ٤٣٦) .

(٤) المنتهى (١ : ١٧١) ، ونهاية الأحكام (١ : ٢٧٩) .

(٥) المشق بالكسر : المفرة : وهوطين أحمر (مجمع البحرين ٥ : ٢٣٦) .

(٦) الكافي (٣ : ٩/٥٩) ، التهذيب (١ : ٨٠٠/٢٧٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٣) أبواب النجاسات ب (٢٥) ح (١) .

(٧) التهذيب (١ : ٨٠١/٢٧٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٣) أبواب النجاسات ب (٢٥) ح (٣) .

وإذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوب الإنسان رطباً غسل موضع الملاقاة واجباً ، وإن كان يابساً رشه بالماء استحباباً .

كان اللون نجساً لما اجتزأ بالصبغ .

قوله: وإذا لاقى الكلب والخنزير والكافر ثوب الإنسان رطباً غسل موضع الملاقاة واجباً ، وإن كان يابساً رشه بالماء استحباباً .

أما وجوب غسل الثوب إذا لاقاه أحد الثلاثة برطوبة فقد تقدم الكلام فيه ، وفرق الصدوق في من لا يحضره الفقيه بين كلب الصيد وغيره ، فقال : ومن أصاب ثوبه كلب جاف ولم يكن كلب صيد فعليه أن يرشش بالماء ، وإن كان رطباً فعليه أن يغسله ، وإن كان كلب صيد وكان جافاً فليس عليه شيء ، وإن كان رطباً فعليه أن يرششه بالماء ^(١) . ولم نقف له في هذا التفصيل على مستند ، ويدفعه إطلاق الأمر بغسل الثوب من ملاقات الكلب مع الرطوبة ، والرش مع البيوسة من غير تفصيل .

وأما استحباب الرش مع البيوسة فقال في المعتبر : إنه مذهب علمائنا أجمع ^(٢) ، ويدل عليه صحيحة أبي العباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله ، وإن مسه جافاً فاصبب عليه الماء » ^(٣) .

وصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام : في الخنزير يمس الثوب ، قال : « وإن لم يكن دخل في صلاته فليتنضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله » ^(٤) ولم أقف في استحباب الرش من ملاقات الكافر مع البيوسة على نص .

(١) الفقيه (١ : ٤٣) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٤٠) .

(٣) التهذيب (١ : ٧٥٩/٢٦١) ، الوسائل (٢ : ١٠٣٤) أبواب النجاسات ب (٢٦) ح (٢) .

(٤) التهذيب (١ : ٧٦٠/٢٦١) ، الوسائل (٢ : ١٠١٧) أبواب النجاسات ب (١٣) ح (١) .

ونقل عن ابن حمزة أنه أوجب الرش في هذه المواضع أخذاً بظاهر الأمر^(١). وهو ظاهر اختيار المفيد في المقنعة^(٢)، والصدوق في كتابه^(٣). وهو محتمل إلا أن الاستحباب أقرب.

وقد ورد الأمر بالنضح في مواضع أخر، منها: الفأرة إذا مشت على الثوب برطوبة ولم ير أثرها، رواه علي بن جعفر في الصحيح، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب يصلي فيها؟ قال: «اغسل ما رأيت من أثرها، وما لم تره فانضحه بالماء»^(٤).

ومنها: البول إذا شك في إصابته الثوب والجسد، رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه فلا يستيقن، فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال ولا ينشف؟ قال: «يغسل ما استبان أنه أصابه وينضح ما يشك فيه من جسده أو ثيابه وينشف قبل أن يتوضأ»^(٥).

وكذا الكلام في المنى لقول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي: «فإن ظن أنه أصابه منى ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء»^(٦). وجزم العلامة في المنتهى باستحباب النضح مع الشك في النجاسة مطلقاً^(٧).

(١) الوسيلة: (٧).

(٢) المقنعة: (١٠).

(٣) الفقيه (١: ٤٣).

(٤) التهذيب (١: ٧٦١/٧٦١)، الوسائل (٢: ١٠٤٩) أبواب النجاسات ب (٣٣) ح (٢).

(٥) التهذيب (١: ١٢٣٤/٤٢١)، الوسائل (٢: ١٠٥٣) أبواب النجاسات ب (٣٧) ح (٢).

(٦) الكافي (٣: ٤/٥٤)، التهذيب (١: ٧٢٨/٢٥٢)، الوسائل (٢: ١٠٢٢) أبواب النجاسات ب (١٦).

ح (٤).

(٧) المنتهى (١: ١٨٠).

وفي البدن يغسل رطباً ، وقيل : يمسح يابساً ، ولم يثبت .

والتعميم يتوقف على الدليل .

ومنها : بول البغال والحمير والدواب إذا شك في إصابتها الثوب ، رواه محمد بن مسلم في الحسن ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : وسألت عن أبوال دواب ، والبغال ، والحمير ، فقال : « اغسله ، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله ، فإن شككت فانفضحه » ^(١) .

ومنها : المذي إذا أصاب الثوب ، رواه محمد — وهو ابن مسلم — في الصحيح ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : سألت عن المذي يصيب الثوب ، قال : « ينضحه بالماء إن شاء » ^(٢) .

ومنها : بول البعير والشاة ، رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه أبوال البهائم ، أيفسله أم لا ؟ قال : « يغسل بول الفرس والبغل والحصار ، وينضح بول البعير والشاة ، وكل شيء يؤكل لحمه فلا بأس ببوله » ^(٣) .

قوله : وفي البدن يغسل رطباً ، وقيل : يمسح يابساً ، ولم يثبت .

القول للشيخ — رحمه الله — في المبسوط ، ومقتضى كلامه عدم اختصاص الحكم بهذه النجاسات ، فإنه قال : كل نجاسة أصابت الثوب أو البدن وكانت يابسة لا يجب غسلها وإنما يستحب مسح اليد بالتراب أو نفضح الثوب ^(٤) . ورده المصنف — رحمه الله تعالى — بعدم ثبوت مأخذه ، وهو كذلك ، فإننا لم نقف له على مستند .

(١) الكافي (٣ : ٢/٥٧) ، التهذيب (١ : ٧٧١/٢٦٤) ، الاستبصار (١ : ٦٢٠/١٧٨) ، الوسائل (٢ :

١٠٠٦) أبواب النجاسات ب (٧) ح (٦) .

(٢) التهذيب (١ : ٧٨٤/٢٦٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٣) أبواب النجاسات ب (١٧) ح (١) .

(٣) التهذيب (١ : ١٣٣٧/٤٢٢) ، الوسائل (٢ : ١٠١١) أبواب النجاسات ب (٩) ح (٩) .

(٤) المبسوط (١ : ٣٨) .

وإذا أخلَّ المصلِّي بإزالة النجاسة عن ثوبه أو بدنه أعاد في الوقت وخارجه .
فإن لم يعلم ثم علم بعد الصلاة لم تجب عليه الإعادة مطلقاً وقيل : يعيد في الوقت ، والأول أظهر .

قوله: وإذا أخلَّ المصلِّي بإزالة النجاسة عن ثوبه أو بدنه أعاد في الوقت وخارجه، فإن لم يعلم ثم علم بعد الصلاة لم تجب عليه الإعادة وقيل: يعيد في الوقت، والأول أظهر.

إذا أخلَّ المصلِّي بإزالة النجاسة التي تجب إزالتها في الصلاة عن ثوبه أو بدنه ، فإما أن يكون عالماً بالنجاسة ذاكراً لها حالة الصلاة ، أو ناسياً ، أو جاهلاً ، فهنا مسائل ثلاث :

الأولى : أن يسبق علمه بالنجاسة و يصلي ذاكراً لها ، وتجب عليه الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه ، قال في المعتبر : وهو إجماع من جعل طهارة البدن والثوب شرطاً^(١) . وإطلاق كلام الأصحاب يقتضي أنه لا فرق في العالم بالنجاسة بين أن يكون عالماً بالحكم الشرعي أو جاهلاً ، بل صرح العلامة وغيره^(٢) : بأن جاهل الحكم عامد ، لأن العلم ليس شرطاً للتكليف . وهو مشكل لقبح تكليف الغافل .
والحق أنهم إن أرادوا بكون الجاهل كالعالم : أنه مثله في وجوب الإعادة في الوقت مع الإخلال بالعبادة فهو حق ، لعدم حصول الامتثال ، المقتضي لبقاء المكلف تحت العهدة .

وإن أرادوا أنه كالعالم في وجوب القضاء فهو على إطلاقه مشكل ، لأن القضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدليل ، فإن ثبت مطلقاً أو في بعض الصور ثبت الوجوب وإلا فلا .

(١) المعتبر (١ : ٤٤١) .

(٢) كالشهيدي الأول في الدروس : (١٨) .

وإن أرادوا أنه كالعامد في استحقاق العقاب فمشكل ، لأن تكليف الجاهل بما هو جاهل به تكليف بما لا يطاق . نعم هو مكلف بالبحث والنظر إذا علم وجوبهما بالعقل أو الشرع ، فيأثم بتركهما لا بترك ذلك المجهول كما هو واضح .

الثانية : أن يكون ناسياً للنجاسة ويصلي ثم يذكر ، وقد اختلف الأصحاب في حكمه . فذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف ، والمفيد في المقنعة ، والمرتضى في المصباح ، وابن إدريس : إلى أنه كالذاكر يجب عليه الإعادة في الوقت ، والقضاء في خارجه^(١) . ونقل عن ابن إدريس أنه ادعى الإجماع على ذلك واعترف بأنه لولا الإجماع لما صار إليه^(٢) .

وحكى العلامة في التذكرة عن الشيخ في بعض أقواله عدم وجوب الإعادة مطلقاً^(٣) . وقال الشيخ في الاستبصار يعيد في الوقت لا في خارجه^(٤) .

ومنشأ الخلاف في هذه المسألة اختلاف الروايات ظاهراً فروى الشيخ — رحمه الله تعالى — عن محمد بن علي بن محبوب وسعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل يصيب ثوبه الشيء ينجسه فينسى أن يغسله فيصلّي فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسله ، أيعيد الصلاة ؟ قال : « لا يعيد ، قد مضت الصلاة وكتبت له »^(٥) وهذه الرواية مع صحة

(١) النهاية : (٥٢) . والمبسوط (١ : ٣٨) ، والخلاف (١ : ١٨٧) ، والمقنعة : (٢٤) ، ونقل عن المصباح في

المعتبر (١ : ٤٤١) . والسرائر : (٣٧) .

(٢) السرائر : (٥٨) .

(٣) التذكرة (١ : ٩٧) .

(٤) الاستبصار (١ : ١٨٤) .

(٥) التهذيب (١ : ١٣٤٥/٤٢٣) ، الاستبصار (١ : ٦٤٢/١٨٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٣) أبواب النجاسات

ب (٤٢) ح (٣) .

سندها كالصريحة في عدم الإعادة في الوقت وخارجه كما يدل عليه التعليل المستفاد من قوله عليه السلام : « قد مضت الصلاة وكتبت له » .

ويظهر من المصنف — رحمه الله — في الاعتبار الميل إلى العمل بمضمونها ، فإنه قال :
وعندي أن هذه الرواية حسنة ، والأصول تطابقها ، لأنه صلى صلاة مشروعة مأموراً بها
فيسقط الفرض بها ، ويؤيد ذلك قوله عليه السلام : « غفر لأمتي الخطأ
والنسيان » ^(١) . هذا كلامه — رحمه الله تعالى — .

والظاهر أن مراده بالحسن هنا خلاف المعنى المصطلح عليه بين المحدثين ، فإن سند
هذه الرواية في أعلى مراتب الصحة ، فما ذكره بعض الأصحاب من أن هذه الرواية
حسنة وأنها لا تقاوم الأخبار الصحيحة ^(٢) وهم نشأ من عبارة الاعتبار .

وبإزاء هذه الرواية أخبار كثيرة دالة على ثبوت الإعادة كصحيحة زرارة قال ، قلت
لأبي جعفر عليه السلام : أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من مني فعلمت أثره
إلى أن أصيب له الماء ، فأصببت وقد حضرت الصلاة ونسيت أن بثوبي شيئاً وصليت ،
ثم إنني ذكرت بعد ذلك قال : « تعيد الصلاة وتغسله » ^(٣) .

وصحيحة عبد الله بن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قلت : فالرجل
يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ، ثم يعلم فينسى أن يغسله ، فيصلّي ثم يذكر بعدما
صلّى ، أيعيد صلاته ؟ قال : « يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً

(١) العتير (١ : ٤٤١) .

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان : (١٦٨) .

(٣) التهذيب (١ : ٤٢١/١٣٣٥) ، الاستبصار (١ : ٦٤١/١٨٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٣) أبواب النجاسات

ب (٤٢) ح (٢) .

فيغسله ويعيد الصلاة»^(١) ومثله روى محمد بن مسلم — في الحسن —^(٢) ، وسماعة^(٣) ، وأبوبصير^(٤) ، عن الصادق عليه السلام ، وبهذه الروايات تمسك الثلاثة وأتباعهم في وجوب الإعادة والقضاء .

وجمع الشيخ في الاستبصار^(٥) بين الأخبار بحمل الروايات المتضمنة للإعادة على أن المراد بها الإعادة في الوقت ، وحمل الرواية الأولى على كون الذكر خارج الوقت ، وأن المراد بنفي الإعادة نفي القضاء ، واستدل على هذا التأويل بما رواه عن علي بن مهزيار ، قال : كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنه بال في ظلمة الليل ، وأنه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه ولم يره ، وأنه مسح بخرقة ثم نسي أن يغسله ، وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصل ، فأجابه بجواب قرأته بخطه : « أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشيء إلا ما تحقق ، فإن تحققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات التي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها ، وما فات وقتها فلا إعادة عليك لها ، من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة إلا ما كان في وقت ، وإذا كان جنباً أو صلى على غير وضوء فعليه إعادة

(١) التهذيب (١ : ٧٤٠/٢٥٥) ، الاستبصار (١ : ٦١١/١٧٦) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات ب (٢٠) ح (١) .

(٢) الكافي (٣ : ٣/٥٩) ، التهذيب (١ : ٧٣٦/٢٥٤) ، الاستبصار (١ : ٦٠٩/١٧٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٧) أبواب النجاسات ب (٢٠) ح (٦) .

(٣) التهذيب (١ : ٧٣٨/٢٥٤) ، الاستبصار (١ : ٦٣٨/١٨٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٤) أبواب النجاسات ب (٤٢) ح (٥) .

(٤) التهذيب (١ : ٧٣٧/٢٥٤) ، الاستبصار (١ : ٦٣٧/١٨٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٠) أبواب النجاسات ب (٤٠) ح (٧) .

(٥) الاستبصار (١ : ١٨٤) .

الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته ، لأن الثوب خلاف الجسد»^(١) وهي مع تطرق الضعف إليها من حيث السند بجهالة الكاتب ، بمجملته المتن أيضاً ، بل ربما أفادت بظاهرها عدم اعتبار طهارة محال الوضوء ، وهو مشكل ، إلا أن يحمل قوله : «فإن تحققت ذلك» على أن المراد : فإن تحققت وصول البول إلى بدنك^(٢) على وجه لا يكون في أعضاء الوضوء وقوله : «لأن الثوب خلاف الجسد» يمكن أن يكون المراد به أن نجاسة الثوب العينية خلاف نجاسة البدن الحكمية .

والأظهر عدم وجوب الإعادة لصحة مستنده ، ومطابقته لمقتضى الأصل والعمومات ، وحمل ما تضمن الأمر بالإعادة على الاستحباب .

الشالطة : أن يكون جاهلاً بالنجاسة ولم يعلم حتى فرغ من صلاته ، وقد اختلف الأصحاب في حكمه أيضاً ، فقال الشيخ — رحمه الله تعالى — في موضع من النهاية^(٣) ، والمفيد^(٤) ، والمرتضى^(٥) ، وابن إدريس^(٦) : إنه لا إعادة عليه مطلقاً . وقال في المبسوط : يعيد في الوقت لا في خارجه^(٧) ، واختاره في باب المياه من النهاية أيضاً^(٨) ، وظاهرهم الاتفاق على عدم وجوب القضاء لو لم يعلم حتى خرج الوقت ، ونقل عليه ابن فهد — رحمه الله — في المذهب الإجماع صريحاً^(٩) ، وربما ظهر من عبارة المنتهى تحقق الخلاف

(١) التهذيب (١ : ٤٢٦/١٣٥٥) ، الاستبصار (١ : ١٨٤/٦٤٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٣) أبواب النجاسات

ب (٤٢) ح (١) .

(٢) في «م» و«ق» : يدك .

(٣) النهاية : (٥٢) .

(٤) (٥) نقله عنهما في المعتبر (١ : ٤٤٢) .

(٦) السرائر : (٣٧) .

(٧) المبسوط (١ : ٣٨) .

(٨) النهاية : (٨) .

(٩) المذهب الرابع (١ : ٢٤٧) .

.

فيه أيضاً^(١) . والمعتمد عدم وجوب الإعادة مطلقاً .

لنا : إنه صلى صلاة مأموراً بها شرعاً فكانت مسقطاً للفرض ، لأن الأمر يقتضي الإجزاء ، وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذرة من إنسان أو سنور أو كلب ، أيعيد صلاته ؟ قال : « إن كان لم يعلم فلا يعيد »^(٢) .

وعن إسماعيل الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام : في الدم الزائد على قدر الدرهم ، قال : « وإن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة »^(٣) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ذكر المنى فشده وجعله أشد من البول ، ثم قال : « إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك وكذلك البول »^(٤) .

قال الشهيد — رحمه الله — في الذكرى بعد نقل هذه الرواية : ولو قيل : لا إعادة على من اجتهد قبل الصلاة ويعيد غيره أمكن ، لهذا الخبر ، ولقول الصادق عليه السلام في المنى تغسله الجارية ثم يوجد : « أعد صلاتك ، أما إنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء » إن لم يكن إحداث قول ثالث^(٥) .

(١) المنتهى (١ : ١٨٣) . حيث قال : وبه قال أكثر علمائنا .

(٢) التهذيب (٢ : ١٤٨٧/٣٥٩) ، الاستبصار (١ : ١٨٠/٦٣٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٠) أبواب

النجاسات ب (٤٠) ح (٥) .

(٣) التهذيب (١ : ٧٣٩/٢٥٥) ، الاستبصار (١ : ١٧٥/٦١٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٦) أبواب النجاسات

ب (٢٠) ح (٢) .

(٤) الفقيه (١ : ٧٥٨/١٦١) ، التهذيب (١ : ٧٣٠/٢٥٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٢) أبواب النجاسات ب

(١٦) ح (٢) .

(٥) الذكرى : (١٧) .

قلت : ليس في هاتين الروایتين دلالة على ثبوت الإعادة على جاهل النجاسة مع انتفاء الاجتهاد ، أما الثانية فظاهر ، لأنها إنما دلت على الإعادة مع الصلاة في الثوب الذي غسلته الجارية لعدم وقوع الغسل على الوجه المعتبر وهو خلاف محل النزاع ، وقوله : « أما إنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء » يمكن أن يكون المراد به : أنك لو غسلته لأزلت النجاسة فلم يكن عليك الإعادة .

وأما الأولى فلأنها إنما تدل على ثبوت الإعادة مع انتفاء الشرط ، وهو النظر في الثوب من باب دليل الخطأ ، وهو غير حجة إذا كان الشرط مخرجاً مخرجاً الغالب كما قرر في محله .

احتج الشيخ — رحمه الله تعالى — في المبسوط على ما نقل عنه بأنه لو علم بالنجاسة في أثناء الصلاة وجب عليه الإعادة ، فكذا إذا علم في الوقت بعد الفراغ ^(١) .

والجواب بالمنع من الملازمة ، فإن ذلك يتوقف على الدليل ولم يثبت .

ويمكن أن يستدل له أيضاً بما رواه الشيخ — رحمه الله — في الصحيح ، عن وهب بن عبد ربه ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه ، فيصل في فيه ثم يعلم بعد ، قال : « يعيد إذا لم يكن علم » ^(٢) .

وأجاب عنها في التهذيب بالحمل على أنه إذا لم يعلم في حال الصلاة وكان قد سبقه العلم بحصول النجاسة في الثوب ، وهو بعيد . والأولى حملها على الاستحباب ، مع أن متنها لا يخلو من شيء ، ولا يبعد أن يكون : « لا يعيد إذا لم يكن علم » فتوهم الراوي وأسقط حرف النفي . والله أعلم ^(٣) .

(١) لم نثر عليه في المبسوط ، نعم نقل احتجاج الشيخ في المنتهى (١ : ١٨٤) .

(٢) التهذيب (٢ : ٣٦٠ / ١٤٩١) ، الاستبصار (١ : ٦٣٥ / ١٨١) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٠) أبواب النجاسات

ب (٤٠) ح (٨) .

(٣) الجواهر (٦ : ٢١٢) . بل ربما احتمل كون الشرط من الراي أكد به سؤاله فيما إذا لم يكن علم .

ولورأى النجاسة وهو في الصلاة ، فإن أمكنه إلقاء الثوب وستر العورة بغيره وجب وأتم ، وإن تعذر إلا بما يطلها استأنف .

قوله: ولو رأى النجاسة وهو في الصلاة، فإن أمكنه إلقاء الثوب وستر العورة بغيره وجب وأتم، وإن تعذر إلا بما يطلها استأنف .
إذا وجد المصلي على ثوبه أو جسده نجاسة وهو في الصلاة فإما أن يعلم سبقها على الصلاة أولا .

فهنا مسألتان :

إحداهما : أن يعلم سبق ، وقد صرح الشيخ في النهاية والمبسوط ^(١) ، والمصنف : بأنه يجب عليه إزالة النجاسة ، أو إلقاء الثوب النجس وستر العورة بغيره مع الإمكان وإتمام الصلاة ، وإن لم يمكن إلا بفعل المبطل ، كالفعل الكثير والاستدبار بطلت صلاته واستقبلها بعد إزالة النجاسة .

قال في المعتبر : وعلى قول الشيخ الثاني يستأنف ^(٢) . وأشار بالقول الثاني إلى ما نقله عن المبسوط من إعادة الجاهل الذي لم يعلم بالنجاسة حتى فرغ من صلاته في الوقت .
و يشكل بمنع الملازمة ، إذ من الجائز أن تكون الإعادة لوقوع الصلاة بأسرها مع النجاسة فلا يلزم مثله في البعض ، وبأن الشيخ قطع في المبسوط بوجوب المضي في الصلاة مع التمكن من إلقاء الثوب وستر العورة بغيره مع حكمه فيه بإعادة الجاهل في الوقت .
وقد اختلفت الروايات في ذلك ، فروى زرارة في الصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال ، قلت : أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من مني — والحديث طويل قال في آخره — قلت : إن رأيته في ثوبي وأنا في الصلاة ، قال : « تنقض الصلاة » ^(٣) .

(١) النهاية : (٩٦) ، والمبسوط (١ : ٣٨ ، ٩٠) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٤٣) .

(٣) التهذيب (١ : ٤٢١ / ١٣٣٥) ، الاستبصار (١ : ١٨٣ / ٦٤١) ، علل الشرائع : (١ / ٣٦١) ، الوسائل (٢)

: (١٠٠٦) أبواب النجاسات ب (٧) ح (٢) .

.

وروى محمد بن مسلم في الصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « إن رأيت المنى قبل أوبعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة »^(١) .

ومقتضى هاتين الروايتين تعين القطع مطلقاً سواء تمكن من إلقاء الثوب وستر العورة بغيره أم لا .

وروى محمد بن مسلم في الحسن قال ، قلت له : الدم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة ، قال : « إن رأيت ثوباً عليك غيره فاطرحه وصل ، وإن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك »^(٢) .

وروى علي بن جعفر في الصحيح ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله ، فذكر وهو في صلاته ، كيف يصنع به ؟ قال : « إن كان دخل في صلاته فليمض ، وإن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله »^(٣) .

ومقتضى هاتين الروايتين وجوب المضي في الصلاة ، لكنه اعتبر في الأولى طرح الثوب النجس إذا كان عليه غيره .

والجمع بين الروايات يتحقق بحمل ما تضمن الأمر بالاستئناف على الاستحباب وإن جاز المضي في الصلاة مع طرح الثوب النجس إذا كان عليه غيره ، وإلا مضى مطلقاً . ولا بأس بالمصير إلى ذلك وإن كان الاستئناف مطلقاً أولى .

(١) الفقيه (١ : ١٦١/٧٥٨) ، التهذيب (١ : ٢٥٢/٧٣٠) ، التهذيب (٢ : ٢٢٣/٨٨٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٢)

أبواب النجاسات ب (١٦) ح (٢) ، وص (١٠٦٢) ب (٤١) ح (٢) .

(٢) الكافي (٣ : ٥٩/٣) ، الفقيه (١ : ١٦١/٧٥٨) بتفاوت يسير ، التهذيب (١ : ٢٥٤/٧٣٦) ، [الاستبصار

(١ : ١٧٥/٦٠٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٧) أبواب النجاسات ب (٢٠) ح (٦) .

(٣) الكافي (٣ : ٦١/٦) ، التهذيب (١ : ٢٦١/٧٦٠) ، البحار (١٠ : ٢٥٦) ، الوسائل (٢ : ١٠١٧) أبواب

النجاسات ب (١٣) ح (١) .

.

وثانيتها : أن لا يعلم السبق ، والأظهر وجوب طرح النجاسة أو غسلها وإتمام الصلاة ما لم يكثر الفعل ، وإلا استأنف . وقطع في المعتبر بوجوب الاستئناف هنا بناءً على القول بإعادة الجاهل في الوقت ^(١) ، وهو أشكل من السابق .

لنا على وجوب الاستمرار مع التمكن من الإزالة بدون الفعل الكثير : الأصل السالم عما يصلح للمعارضة ، لاختصاص الروایتين المتضمنتين للاستئناف بما إذا كانت النجاسة متقدمة على الصلاة .

وعلى الاستئناف مع توقف الإزالة على الفعل الكثير : صحيحة معاوية بن وهب البجلي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرعاف أينقص الوضوء ؟ قال : « لو أن رجلاً رعف في صلاته وكان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فيناوله فمال برأسه فغسله فليبين على صلاته ولا يقطعها » ^(٢) .

وصحيحة محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأخذه الرعاف والقيء في الصلاة ، كيف يصنع ؟ قال : « ينفتل فيغسل أنفه و يعود في صلاته ، وإن تكلم فليعد صلاته وليس عليه وضوء » ^(٣) .

وصحيحة إسماعيل بن عبد الخالق ، قال : سألت عن الرجل يكون في جماعة من القوم يصلي بهم المكتوبة فيعرض له رعاف ، كيف يصنع ؟ قال : « يخرج ، فإن وجد ماءً قبل أن يتكلم فليغسل الرعاف ثم ليعد وليبين على صلاته » ^(٤) ومقتضى هذين الخبرين البناء مع عدم الكلام مطلقاً ، إلا أنني لا أعلم به قائلاً .

(١) المعتبر (١: ٤٤٣) .

(٢) التهذيب (٢: ٣٢٧/١٣٤٤) ، الوسائل (٤: ١٢٤٦) أبواب قواطع الصلاة ب (٢) ح (١١) .

(٣) الكافي (٣: ٣٦٥/٩) ، التهذيب (٢: ٣١٨/١٣٠٢) و (٣٢٣/١٣٢٣) ، الاستبصار (١: ٤٠٣/١٥٣٦) .

الوسائل (٤: ١٢٤٤) أبواب قواطع الصلاة ب (٢) ح (٤) .

(٤) التهذيب (٢: ٣٢٨/١٣٤٥) ، الاستبصار (١: ٤٠٣/١٥٣٧) ، قرب الإسناد : (٦٠) ، الوسائل (٤: ١٢٤٦) أبواب قواطع الصلاة ب (٢) ح (١٢) .

.

فروع : الأول : لو علم بالنجاسة السابقة في أثناء الصلاة، لكن مع ضيق الوقت عن الإزالة والاستئناف، فقد قطع الشهيد — رحمه الله — في البيان بوجوب الاستمرار^(١)، ومال إليه في الذكرى، موجهاً له باستلزامه القضاء المنفي^(٢). ويشكل بانتفاء ما يدل على بطلان اللازم مع إطلاق الأمر بالاستئناف المتناول لهذه الصورة.

والحق بناء هذه المسألة على أن ضيق الوقت عن إزالة النجاسة هل يقتضي انتفاء شرطيتها أم لا ؟ بمعنى أن المكلف إذا كان على بدنه أو ثوبه نجاسة وهو قادر على الإزالة لكن إذا اشتغل بها خرج الوقت فهل يسقط وجوب الإزالة ويتعين فعل الصلاة بالنجاسة ؟ أو يتعين عليه الإزالة والقضاء لو خرج الوقت ؟ وهي مسألة مشكلة من حيث إطلاق النصوص المتضمنة لإعادة الصلاة مع النجاسة المتناول لهذه الصورة، ومن أن وجوب الصلوات الخمس في الأوقات المعينة قطعي، واشتراطها بإزالة النجاسة على هذا الوجه غير معلوم فلا يُترك لأجله المعلوم. وقد سبق نظير المسألة في التيمم إذا ضاق الوقت عن الطهارة المائية والأداء مع وجود الماء عنده.

الثاني : لو وقعت عليه نجاسة وهو في الصلاة، ثم زالت ولم يعلم، ثم علم استمر على حاله. قال في الاعتبار: وعلى القول الثاني — يعني إعادة الجاهل في الوقت — يستأنف^(٣). والحق عدم توجه الاستئناف على هذا القول أيضاً كما بيناه.

الثالث : لو صلى ثم رأى النجاسة وشك هل كانت عليه في الصلاة أم لا، فالصلاة ماضية. قال في المنتهى : ولا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم، عملاً بالأصليين : الصحة وعدم النجاسة^(٤).

(١) البيان : (٤٢).

(٢) الذكرى : (١٧).

(٣) الاعتبار (١ : ٤٤٣).

(٤) المنتهى (١ : ١٨٤).

أحكام النجس ٣٥٥

والمربية للصبي إذا لم يكن لها ثوب إلا واحد غسلته كل يوم مرة. وإن جعلت تلك الغسلة في آخر النهار أمام صلاة الظهر كان حسناً.

قوله: والمربية للصبي إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد غسلته كل يوم مرة، وإن جعلت تلك الغسلة في آخر النهار أمام صلاة الظهر كان حسناً. هذا الحكم ذكره الشيخ في النهاية والمبسوط^(١)، ووافقه عليه المتأخرون^(٢)، ومستنده رواية أبي حفص، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سئل عن امرأة ليس لها إلا قميص ولها مولود فيبول عليها، كيف تصنع؟ قال: «تغسل القميص في اليوم مرة»^(٣) وهي ضعفية السند باشتراك أبي حفص بين الثقة والضعيف، وبأن من جملة رجالها محمد بن يحيى المعاذي وقد ضعفه العلامة في الخلاصة^(٤).

والأولى وجوب الإزالة مع الإمكان وسقوطها مع المشقة الشديدة دفعاً للحرَج. ثم إن قلنا بالعفو فينبغي القطع بعدم الفرق بين الصبي والصبية لشمول اسم المولود لهما، وقصر الرخصة على نجاسة ثوب المربية للمولود ببوله فلا يتناول المربي^(٥)، ولا غير البول من سائر نجاساته، اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد النص. وذكر المصنف وغيره^(٦) أن الأولى جعل الغسل في آخر النهار أمام صلاة الظهر لتصلي فيه أربع صلوات مع الطهارة أو قلة النجاسة، وهو حسن.

(١) النهاية: (٥٥)، والمبسوط: (١: ٣٩).

(٢) منهم العلامة في المنتهى (١: ١٧٦)، والشهيد الأول في البيان: (٤١)، والشهيد الثاني في المسالك (١: ١٨).

(٣) الفقيه (١: ٤١/١٦١) وفيه: مرسل، التهذيب (١: ٧١٩/٢٥٠)، المقنع: (٥)، الوسائل (٢: ١٠٠٤) أبواب النجاسات ب (٤) ح (١).

(٤) خلاصة العلامة: (٣٢/٢٥٤).

(٥) الجواهر (٦: ٢٣٨). لا فرق في المربية بين أن تكون أمّاً أو غيرها من مستأجرة أو متبرعة، وحرّة وأمة.

(٦) منهم العلامة في المنتهى (١: ١٧٦)، والشهيد الأول في البيان: (٤١).

وإن كان مع المصلي ثوبان وأحدهما نجس لا يعلمه بعينه صلى الصلاة الواحدة في كل واحد منهما منفرداً على الأظهر.

وهل يجب إيقاع الصلاة عقيب غسل الثوب والتمكن من لبسه ؟ الأظهر ذلك إن اقتضت العادة نجاسته مع التأخير.

ولو أخذت بالغسل وجب عليها قضاء آخر الصلوات ^(١) ، لأنها محل التضيق وصلاتها من قبل كانت جائزة ، لجواز تأخير الغسل .

وعندي في جميع هذه الأحكام توقف لضعف المستند . وإلحاق هذه النجاسة بغيرها من النجاسات في وجوب الإزالة مع الإمكان أولى وأحوط .

قوله: وإن كان مع المصلي ثوبان وأحدهما نجس لا يعلمه بعينه صلى الصلاة الواحدة، في كل واحد منها منفرداً على الأظهر.

هذا قول الشيخ ^(٢) وأكثر الأصحاب . ونقل في الخلاف عن بعض علمائنا أنه يطرحهما ويصلي عرياناً ، وجعله في المبسوط رواية ، واختاره ابن إدريس ^(٣) . والمعتمد الأول .

لنا : أنه متمكن من الصلاة في ثوب طاهر من غير مشقة فتعين عليه ، وأن الصلاة في الثوب المتيقن النجاسة سائغة ، بل ربما كانت متعينة — على ما سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى — فالمشكوك فيه أولى . ومتى امتنع الصلاة عارياً ثبت وجوب الصلاة في أحدهما أو في كل منهما ، إذ المفروض انتفاء غيرهما ، والأول منتف إذ لا قائل به فيثبت الثاني . ويدل عليه ما رواه صفوان بن يحيى في الحسن ، عن أبي الحسن عليه السلام : إنه كتب

(١) الجواهر (٦ : ٢٣٨) . لعل المراد باخر الصلوات فريضة العصر لأنها التي يحصل الإخلال عندها ويتضيق وقت الغسل قبلها .

(٢) النهاية : (٥٥) ، والخلاف (١ : ١٧٩) ، والمبسوط (١ : ٣٩) .

(٣) السرائر : (٣٧) .

إليه يسأله عن رجل كان معه ثوبان فأصاب أحدهما بول ولم يدر أيهما هو، وحضرت الصلاة وخاف فوتها وليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: «يصلي فيهما جميعاً»^(١) قال ابن بابويه - رحمه الله - : يعني على الانفراد .

احتج ابن إدريس بالاحتياط، ثم اعترض بأن الاحتياط في التكرير مع الساتر أولى، وأجاب بوجوب اقتران ما يؤثر في وجوه الأفعال بها، وكون الصلاة واجبة وجه يقع عليه الصلاة، فلا يؤثر فيه ما يتأخر. وبأن الواجب عليه عند إيقاع كل فريضة أن يقطع بطهارة ثوبه، وهو منتف عند افتتاح كل صلاة^(٢).

وأجيب^(٣) عن الأول بالمنع من وجوب اقتران ما يؤثر في وجوه الأفعال بها لانتفاء ما يدل عليه، ولوسلم ذلك فالوجه المقتضي لوجوب الصلاتين مقارن لكل واحدة منهما، فإن ستر العورة بالساتر الطاهر لما كان واجباً وكان تحصيله موقوفاً على الإتيان بالصلاة في الثوبين تعيين، وكان ذلك وجهاً مقارناً لكل من الصلاتين .

قال في المختلف بعد حكمه بوجوب الصلاتين من باب المقدمة : وهو - يعني ابن إدريس - لم يتفطن لذلك، وحسب أن إحدى الصلاتين واجبة دون الأخرى، ثم يعلم المكلف بعد فعلهما أنه قد فعل الواجب في الجملة، وليس كذلك^(٤).

وعن الثاني بالمنع من اشتراط القطع بطهارة الثوب، فإن ذلك شرط مع القدرة لا مع الاشتباه. قال في المنتهى : ونحن نقول : إن اشترطت القطع بعدم النجاسة فهو غير متحقق وتكليف بما لا يطاق، وإن اشترطت عدم القطع بالنجاسة فهو حاصل عند

(١) الفقيه (١ : ١٦١/٧٥٧)، التهذيب (٢ : ٢٢٥/٨٨٧)، الوسائل (٢ : ١٠٨٢) أبواب النجاسات ب

(٦٤) ح (١).

(٢) السرائر : (٣٧).

(٣) كما في المعتبر (١ : ٤٣٩).

(٤) المختلف : (٦٢).

الصلاة في كل واحد من الثوبين^(١) .

قلت : ومن هنا ينقدح احتمال الاكتفاء بصلاة واحدة في أحد الثوبين ، لأنّ المانع — وهو النجاسة في كل واحد بخصوصه — غير متيقن ، إلا أنّ ظاهر النص وكلام الأصحاب ينافيه . ولا ريب أنّ الصلاة في كل من الثوبين أولى وأحوط . أما تعيّن الصلاة عارياً فمقطوع بفساده ، وما أبعد ما بين هذا القول وبين القول بوجوب الصلاة في الثوب المتيقن النجاسة .

فروع : الأول : قال في المنتهى : لو كان معه ثوب متيقن الطهارة تعيّن للصلاة ولم يجز له أن يصلي في الثوبين لا متعددة ولا منفردة . وهو حسن إلا أن وجهه لا يبلغ حد الوجوب . قال : ولو كان أحدهما طاهراً والآخر نجساً نجاسة معفواً عنها تخير في الصلاة في أيهما كان ، والأولى له الصلاة في الطاهر ، وكذا لو كانت إحدى النجاستين المعفو عنهما في الثوب أقل من الأخرى كان الأولى الصلاة في الأقل^(٢) . ولا ريب في الأ ولوية .

الثاني : لو كان معه ثياب نجسة وطاهرة وحصل الاشتباه صلى الفرض بعدد النجسة وزاد صلاة واحدة على ذلك العدد ليعلم وقوع الصلاة في ثوب طاهر . ولو كثرت الثياب وشق ذلك احتمل التخيير للخرج .

الثالث : لو فقد أحد المشتبهين قيل صلى في الآخر عارياً^(٣) . والأجود الاكتفاء بالصلاة في الباقي ، لجواز الصلاة في متيقن النجاسة ففي غيره أولى .

الرابع : لو ضاق الوقت عن الصلاة في الجميع صلى فيما يحتمله الوقت وإن كانت واحدة ، وله الخيرة في أي الأثواب شاء ، إلا أن يظن طهارة أحدها فيتعين .

(١) المنتهى (١ : ١٨١) .

(٢) المنتهى (١ : ١٨٢) .

(٣) كما في الذكرى : (١٧) .

وفي الثياب الكثيرة كذلك ، إلا أن يضيق الوقت فيصلّي عرياناً .
ويجب أن يلتقى الثوب النجس و يصلّي عرياناً إذا لم يكن هناك غيره .

الخامس : لو كان عليه صلوات متعددة مرتبة وجب مراعاة الترتيب فيها ، فلو كان عليه ظهر وعصر مثلاً ، صلى الظهر في أحد الثوبين ثم نزع وصلّى في الآخر ، ثم يصلي العصر ولو في الثاني ، ثم يصلّيها في الأول .

ولو صلى في كل ثوب الظهر والعصر لم استبعد جوازه ، وبه قطع العلامة في النهاية^(١) ، لترتب الثانية على الأولى على كل تقدير .

نعم لو صلى الظهر في أحدهما ، ثم صلى العصر في الآخر ، ثم صلى فيه الظهر ثم العصر في الأول صحّ له الظهر لا غير ، ووجب عليه إعادة العصر في الثاني ، لجواز أن يكون الطاهر ما أوقع فيه العصر أولاً .

قوله: وفي الثياب الكثيرة كذلك ، إلا أن يضيق الوقت فيصلّي عرياناً .
بل أظهر تعيّن الصلاة في الممكن . ولو لم يسع الوقت إلا لواحد اقتصر على الصلاة فيه ولم تسع^(٢) له الصلاة عارياً ، لأن احتمال فقد الوصف أولى من فوات الموصوف ، ولما سيأتي إن شاء الله تعالى من رجحان الصلاة في متيقن النجاسة ، فإنّ المشكوك في نجاسته أولى .

قوله: ويجب أن يلتقي الثوب النجس ، و يصلّي عرياناً إذا لم يكن هناك غيره .

اختلف الأصحاب في هذه المسألة ، فقال الشيخ^(٣) — رحمه الله — وأكثر الأصحاب : إنّ من ليس معه إلا ثوب نجس وتعذر تطهيره نزع وصلّى عرياناً مؤمئياً .

(١) نهاية الأحكام (١ : ٢٨٢) .

(٢) في «م» ، «س» ، «ح» : تسع .

(٣) النهاية : (٥٥) ، الميسوط (١ : ٩٠) ، الخلاف (١ : ١٧٦) .

وقال ابن الجنيد : ولو كان مع الرجل ثوب فيه نجاسة لا يقدر على غسلها كان صلاته فيه أحب الي من صلاته عرياناً^(١) . وقال المصنف في المعتبر ، والعلامة في المنتهى بالتخير بين الأمرين من غير ترجيح^(٢) .

احتج الشيخ - رحمه الله تعالى - بما رواه عن سماعة ، قال : سألت عن رجل يكون في فلاة من الأرض ليس عليه إلا ثوب واحد وأجنب فيه ، وليس عنده ماء ، كيف يصنع ؟ قال : « يتيمم ويصلي عرياناً قاعداً ويؤمي »^(٣) .

وعن منصور بن حازم ، قال حدثني محمد بن علي الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في رجل أصابته جنابة وهو بالفلاة وليس عليه إلا ثوب واحد وأصاب ثوبه مني ، قال : « يتيمم ويطرح ثوبه ويجلس مجتمعاً ويصلي فيؤمي إيماءً »^(٤) .

وفي الروايتين قصور من حيث السند ، أما الأولى فبالقطع ، وبأن من جملة رجالها زرعة وسماعة وهما واقفيان . وأما الثانية فلأن في طريقها محمد بن عبد الحميد ولم يوثق صريحاً .

وبإزائهما أخبار متعددة متضمنة للأمر بالصلاة في الثوب ، كصحيحة محمد بن علي الحلبي : إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله ، قال : « يصلي فيه »^(٥) .

(١) نقل كلامه في المختلف : (٦٢) .

(٢) المعتبر (١ : ٤٤٥) ، المنتهى (١ : ١٨٢) .

(٣) التهذيب (٢ : ٢٢٣ / ٨٨١) ، الاستبصار (١ : ١٦٨ / ٥٨٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٨) أبواب النجاسات ب (٤٦) ح (١) . وفي الكافي (٣ : ٣٩٦ / ١٥) .

(٤) التهذيب (١ : ٤٠٦ / ١٢٧٨) ، الاستبصار (١ : ١٦٨ / ٥٨٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٨) أبواب النجاسات ب (٤٦) ح (٤) .

(٥) الفقيه (١ : ١٦٠ / ٧٥٣) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٧) أبواب النجاسات ب (٤٥) ح (٣) .

وصحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله : إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في ثوب ليس معه غيره ولا يقدر على غسله ، قال : « يصلي فيه » ^(١) .

وصحيحة علي بن جعفر : إنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن رجل عريان وحضرت الصلاة فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله ، يصلي فيه ؟ أو يصلي عرياناً ؟ فقال : « إن وجد ماءً غسله ، وإن لم يجد ماءً صلى فيه ولم يصل عرياناً » ^(٢) .

وصحيحة الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في ثوبه وليس معه غيره ، قال : « يصلي فيه ، فإذا وجد الماء غسله » ^(٣) .

وأجاب الشيخ - رحمه الله - عن هذه الأخبار بحمل الصلاة على صلاة الجنابة ، أو بأن المراد الصلاة فيه إذا لم يتمكن من نزعه . وحمل خبر علي بن جعفر على أن المراد بالدم الحاصل على الثوب ما يجوز الصلاة فيه كدم السمك ^(٤) . ولا يخفى ما في ذلك من التكلف والخروج عن مقتضى الظاهر .

ويمكن الجمع بينها بالتخير بين الأمرين وأفضلية ^(٥) الصلاة في الثوب ، كما اختاره ابن الجنيد ، إلا أن ذلك موقوف على تكافؤ السند ، وهو خلاف الواقع . وكيف كان فلا ريب أن الصلاة في الثوب أولى .

(١) الفقيه (١ : ١٦٠/٧٥٤) ، التهذيب (٢ : ٢٢٤/٨٨٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٧) أبواب النجاسات ب (٤٥) ح (٤ ، ٦) .

(٢) الفقيه (١ : ١٦٠/٧٥٦) ، التهذيب (٢ : ٢٢٤/٨٨٤) ، الاستبصار (١ : ١٦٩/٥٨٥) ، قرب الاستناد : (٨٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٧) أبواب النجاسات ب (٤٥) ح (٥) .

(٣) الفقيه (١ : ٤٠/١٥٥) ، التهذيب (١ : ٢٧١/٧٩٩) ، الاستبصار (١ : ١٨٧/٦٥٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٦) أبواب النجاسات ب (٤٥) ح (١) .

(٤) التهذيب (٢ : ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٥) في «م» : فأفضلية .

وإن لم يمكنه صلى فيه وأعاد ، وقيل : لا يعيد ، وهو الأشبه .
والشمس إذا جففت البول وغيره من النجاسات عن الأرض والبولاري
والخضطر طهر موضعه . وكذا كل ما لا يمكن نقله ، كالنباتات والأبنية .

قوله: فإن لم يمكنه صلى فيه وأعاد، وقيل: لا يعيد، وهو الأشبه.
القول بالإعادة للشيخ — رحمه الله — في جملة من كتبه ^(١) وجمع من الأصحاب .
واستدل عليه في التهذيب بما رواه عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام :
إنه سئل عن رجل ليس معه إلا ثوب ولا تحل الصلاة فيه ، وليس يجد ماءً يغسله كيف
يصنع ؟ قال : « يتيمم ويصلي ، فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة » ^(٢) وهي — مع
ضعف سندها باشتماله على جماعة من الفطحية — إنما تدل على الإعادة إذا كان المصلي
في الثوب النجس مقيمًا ، وقد تقدم الكلام في ذلك ، والأصح عدم الإعادة ، لأنه صلى
صلاة مأمورًا بها ، والأمر يقتضي الإجزاء .

قوله: والشمس إذا جففت البول وغيره من النجاسات عن الأرض
والبولاري والخضطر طهر موضعه، وكذا كل ما لا يمكن نقله، كالنباتات
والأبنية.

اختلف الأصحاب في هذه المسألة ، فقال المفيد — رحمه الله تعالى — في المقنعة :
والأرض إذا وقع عليها البول ثم طلعت عليها الشمس فجففتها طهرت بذلك ، وكذا
القول في الخضطر ^(٣) . ونحوه قال الشيخ في المبسوط ^(٤) .

وقال في الخلاف : الأرض إذا أصابها نجاسة مثل البول وما أشبهه وطلعت عليه

(١) كالتهذيب (٢ : ٢٢٤) ، والاستبصار (١ : ١٦٩) ، والنهاية : (٥٥) ، والمبسوط (١ : ٩١) .

(٢) التهذيب (٢ : ٨٨٦/٢٢٤) ، الاستبصار (١ : ٥٨٧/١٦٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٦٧) أبواب النجاسات

ب (٤٥) ح (٨) .

(٣) المقنعة : (١٠) .

(٤) المبسوط (١ : ٩٣) .

الشمس أو هبت^(١) عليه الريح حتى زالت عين النجاسة طهرت^(٢) . وقال في موضع آخر منه بعد الحكم بطهارة الأرض بتجفيف الشمس لها من نجاسة البول : وكذا الكلام في الحُصْر والبواري^(٣) .

وألحق المصنف — رحمه الله — في هذا الكتاب ، والعلامة في جملة من كتبه^(٤) ، وجمع من المتأخرين^(٥) بالأرض والحصر كل ما لا يمكن نقله ، كالأشجار والأبنية . وقال القطب الراوندي — رحمه الله — : الأرض والبارية والحصير هذه الثلاثة فحسب إذا أصابها البول فجففتها الشمس حكمها حكم الطاهر في جواز السجود عليها ما لم تصر رطبة أو لم يكن الجبين رطباً^(٦) . ومقتضاه أنها لا تطهر بذلك وإن جاز السجود عليها ، وحكاها في المعتبر عن صاحب الوسيلة أيضاً واستجوده^(٧) ، وربما كان في كلام ابن الجنيد — رحمه الله — إشعار به ، فإنه قال : الأحوط تجتنبها إلا أن يكون ما يلاقيها من الأعضاء يابساً^(٨) .

احتج الشيخ — رحمه الله تعالى — في الخلاف^(٩) بإجماع الفرقة ، وما رواه عن عمار بن موسى الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الشمس هل تطهر

(١) في «م» : وهبت ، وكلاهما موجودان في المصدر .

(٢) الخلاف (١ : ٦٦) .

(٣) الخلاف (١ : ١٨٥) .

(٤) المنتهى (١ : ١٧٨) ، والمختلف (٦١) ، والقواعد (١ : ٨) .

(٥) منهم الشهيد الأول في الذكرى : (١٥) ، والسيوري في التنقيح الرائع (١ : ١٥٥) ، والشهيد الثاني في روض الجنان : (١٦٩) .

(٦) نقله عنه في المختلف (٦١) ، والذكرى : (١٥) .

(٧) المعتبر (١ : ٤٤٦) .

(٨) نقله عنه في المعتبر (١ : ٤٤٦) .

(٩) الخلاف (١ : ١٨٦) .

الأرض ؟ قال : « إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة، وإن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القذر وكان رطباً فلا تجوز الصلاة عليه حتى يبس ، وإن كانت رجلك رطبة أو وجهتك رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع ، وإن كان غير الشمس أصابه حتى يبس فإنه لا يجوز ذلك » (١) .

وفي الصحيح ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن البواري يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل ؟ قال : « نعم لا بأس » (٢) .

قال في المعتبر (٣) : ويمكن أن يستدل بما رواه أبو بكر الحضرمي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يا أبا بكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر » (٤) وبهذه الرواية استدل في المختلف على طهارة غير الأرض والبواري مما لا ينقل عادة كالأبنية والأشجار (٥) .

وفي كل من هذه الأدلة نظر : أما الإجماع فلما بيناه مراراً من عدم تحققه في أمثال هذه المسائل ، وأما الرواية الأولى فلأنها ضعيفة السند باشماله على جماعة من الفطحية ، ومع ذلك فغير دالة على الطهارة ، إذ أقصى ما تدل عليه جواز الصلاة في ذلك المحل مع اليبوسة ، ونحن نقول به لكنه لا يستلزم الطهارة ، بل ربما كان في آخر الرواية إشعار ببقاء

(١) التهذيب (١ : ٢٧٢/٨٠٢) ، التهذيب (٢ : ٣٧٢/١٥٤٨) ، الاستبصار (١ : ١٩٣/٦٧٥) ، الوسائل

(٢ : ١٠٤٢) أبواب النجاسات ب (٢٩) ح (٤) .

(٢) التهذيب (١ : ٢٧٣/٨٠٣) ، التهذيب (٢ : ٣٧٣/١٥٥١) ، الاستبصار (١ : ١٩٣/٦٧٦) ، الوسائل

(٢ : ١٠٤٢) أبواب النجاسات ب (٢٩) ح (٣) .

(٣) المعتبر (١ : ٤٤٦) .

(٤) التهذيب (١ : ٢٧٣/٨٠٤) ، الاستبصار (١ : ١٩٣/٦٧٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٣) أبواب النجاسات

ب (٢٩) ح (٥) .

(٥) المختلف : (٦١) .

المحل على النجاسة (وقريب من ذلك الكلام في الرواية الثانية ، مع أنه لا تصريح فيها بإسناد الجفاف إلى الشمس) ^(١) .

لا يقال : إطلاق الإذن في الصلاة في هذه المحالة يقتضي جواز السجود عليها فتكون طاهرة ، لأن من شرط السجود طهارة المسجد .

لأننا نقول : اشتراطه محل توقف ، فإننا لم نقف له على مستند سوى الإجماع المنقول ، وفيه ما فيه . ولو سلم فيجوز أن يكون هذا الفرد من النجس مما يجوز السجود عليه لهذه الأدلة فلا يلزم الحكم بالطهارة ، مع أن هذا الراوي وهو علي بن جعفر قد روى عن أخيه عليه السلام جواز الصلاة على المحل الجاف المتنجس بالبول وإن لم تصبه الشمس ، فما هو الجواب عن تلك الرواية فهو الجواب هنا .

وأما رواية أبي بكر فضيفة السند جداً ، لأن من جملة رجالها عثمان بن عبد الملك ، ولم يذكره أحد من علماء الرجال فيما أعلم ، ومع ذلك فهي متروكة الظاهر ، وتخصيصها بغير المنقول لا دليل عليه ، فيسقط اعتبارها رأساً . والمسألة قوية الإشكال .

ويمكن القول بطهارة الأرض خاصة من نجاسة البول ، لما رواه ابن بابويه في الصحيح ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يصلّى فيه ، فقال : « إذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر » ^(٢) .

وقد يناقش في الرواية من حيث المتن بجواز حمل الطاهر على المعنى اللغوي ^(٣) (كما في الأخبار التي استدل بها على نجاسة البثر) ^(٤) مع أنها معارضة بما رواه الشيخ في

(١) بدل ما بين القوسين في «م» و «ق» : وكذا الكلام في الرواية الثانية .

(٢) الفقيه (١ : ٧٣٢ / ١٥٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٢) أبواب النجاسات ب (٢٩) ح (١) .

(٣) في «ح» زيادة : لعدم ثبوت كون المعنى المصطلح عليه بين الأصحاب حقيقة عرفية عندهم عليهم السلام .

(٤) ما بين القوسين ليس في «ق» .

كتابي الأخبار، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت عن الأرض والسطح يصيبه البول أو ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: «كيف تطهر من غير ماء؟!»^(١).

وأجاب عنها الشيخ في التهذيب بأن المراد به إذا لم تحفه الشمس، وهو محل بعيد يأباه تعجبه عليه السلام من طهارته بغير الماء. وطعن فيها العلامة في المنتهى^(٢) بالإضمار، وقد بينا مراراً أن ذلك غير قادح، لتعين المسؤول كما اعترف به هو—رحمه الله تعالى—في مواضع من كتبه^(٣)، وبالجمل: فالمسألة محل توقف.

فروع: الأول: قال في المنتهى: لو جف بغير الشمس لم يطهر عندنا قولاً واحداً، خلافاً للحنفية^(٤). ويدل عليه أن المفروض نجاسة المحل بالنص أو الإجماع فيقف زوال النجاسة على ما عده الشارع مطهراً، ويؤيده صحيحة محمد بن إسماعيل، ورواية عمار المتقدمتان^(٥)، وغيرهما من الأخبار. ولا ينافي ذلك ما رواه ابن بابويه في الصحيح، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن البيت والدار لا تصيبهما الشمس ويصيبهما البول، ويغتسل فيهما من الجنابة أيسل فيهما إذا جفا؟ قال: «نعم»^(٦) فإن جواز الصلاة في المحل لا يستلزم الطهارة كما بيناه، وربما أمكن الاستدلال بهذه الرواية على عدم اعتبار طهارة المسجد، للإجماع على عدم طهارة الأرض بالجفاف المجرد عن الشمس.

(١) التهذيب (١: ٢٧٣/٨٠٥)، الاستبصار (١: ١٩٣/٦٧٨)، الوسائل (٢: ١٠٤٣) أبواب النجاسات

ب (٢٩) ح (٧).

(٢) المنتهى (١: ١٧٧).

(٣) كما في المختلف: (٤٧).

(٤) المنتهى (١: ١٧٧).

(٥) في ص (٥٦٨، ٥٧٠).

(٦) الفقيه (١: ١٥٨/٧٣٦)، الوسائل (٢: ١٠٤٣) أبواب النجاسات ب (٣٠) ح (١).

وتطهّر النار ما أحالته ،

الثاني : قال الشيخ في الخلاف : إن الأرض لو جفت بغير الشمس لم تطهر^(١) . وقال في موضع آخر : الأرض إذا أصابها نجاسة مثل البول وما أشبهه وطلعت عليها الشمس أو هبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فإنها تطهر ، ويجوز السجود عليها ، والتيمم بترابها ، وإن لم يطرح عليها الماء^(٢) . وربما ظهر من ذلك أن الجفاف بالريح مطهر كالشمس ، وهو مشكل . وحله العلامة في المختلف على أن المراد أنها تطهر بهبوب الرياح المزيللة للأجزاء الملامسة للنجاسة الممازجة لها ، قال : وليس مقصود الشيخ ذهاب الرطوبة عن الأجزاء كذهابها بحرارة الشمس^(٣) . ولا بأس به ، صوناً لكلام الشيخ عن التنافي .

ولو حصل التجفيف بالشمس والريح معاً كان مطهراً ، لصدق التجفيف بالشمس ، ولأن الغالب تلازم الأمرين .

الثالث : لو كانت النجاسة ذات جرم اعتبر في طهارتها بالشمس زوال جرم النجاسة إجماعاً . وقال ابن الجنيّد : لا يظهر الكنيف والمجزرة بالشمس^(٤) . وهو حسن ، لمخالطة أجزاء النجاسة أثر بئتها ، نعم لو أزيلت تلك الأجزاء وحصل التجفيف بالشمس اتجه مساواتهما لغيرهما .

قوله : وتطهّر النار ما أحالته .

أي أخرجته عن الصورة الأولى ، من الأعيان النجسة بالذات أو بالعرض ، بأن صيرته رماداً أو دخاناً ، وقد قطع الشيخ في الخلاف^(٥) ، وأكثر الأصحاب بطهارة

(١) الخلاف (١ : ١٨٥) .

(٢) الخلاف (١ : ٦٦) .

(٣) المختلف (٦١) .

(٤) نقله عنه في المنتهى (١ : ١٧٨) .

(٥) الخلاف (١ : ١٨٧) .

.

الأعيان النجسة بذلك ، وتردد فيه المصنف — رحمه الله — في كتاب الأطعمة من هذا الكتاب^(١) . ونقل عن الشيخ في المبسوط أنه حكم بنجاسة دواخن الأعيان النجسة^(٢) ، مع أنه نقل في الخلاف إجماع الفرقة على طهارة الأعيان النجسة بصيرورتها رماداً .

والمعتمد الطهارة ، لأنها الأصل في الأشياء ، ولأن الحكم بالنجاسة معلق على الاسم فيزول بزواله ، ولما نقله المصنف — رحمه الله — في المعتمد من إجماع الناس على عدم توقي دواخن السراجين النجسة^(٣) ، ولو لم يكن طاهراً بالاستحالة لتورعوا منه ، ولا معارض لذلك إلا التمسك باستصحاب حكم الحالة السابقة ، وهو لا يصلح للمعارض ، لما بيناه مراراً من أن استمرار الحكم يتوقف على الدليل كما يتوقف عليه ابتداءه^(٤) .

ويمكن أن يستدل على الطهارة أيضاً بما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب : أنه سأل أبا الحسن عن الجص يوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ، ثم يخصص به المسجد ، أيسجد عليه ؟ فكتب إليه بخطه : « إن الماء والناقد طهره »^(٥) وجه الدلالة أن الجص يختلط بالرماد والدخان الحاصل من تلك الأعيان النجسة ، ولولا كونه طاهراً لما ساغ تخصيص المسجد به والسجود عليه ، والماء غير مؤثر في التطهير إجماعاً كما نقله في المعتمد^(٦) ، فتعين استناده إلى النار ، وعلى هذا فيكون إسناد التطهير إلى النار حقيقة وإلى الماء مجازاً ، أو يراد به فيهما المعنى المجازي ، وتكون الطهارة الشرعية مستفادة مما علم

(١) الشرائع (٣ : ٢٢٦) .

(٢) المبسوط (٦ : ٢٨٣) . قال : ورووا أصحابنا أنه يستصبح به تحت السماء دون السقف ، وهذا يدل على أن دخانه نجس ، انتهى ، ولكن قال بعده : الأقوى عندي أنه ليس بنجس .

(٣) المعتمد (١ : ٤٥٢) .

(٤) الجواهر (٦ : ٢٦٦) . عدم جريانه (الاستصحاب) في المقام بتغير اسم الموضوع وحقيقته المعلق عليهما حكم النجاسة .

(٥) التهذيب (٢ : ٢٣٥/٩٢٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٩٩) أبواب النجاسات ب (٨١) ح (١) .

(٦) المعتمد (١ : ٤٥٢) .

.....

من الجواب ضمناً من جواز تجصيص المسجد به ، ولا محذور فيه .
فروع :

الأول : قال الشيخ في الخلاف : اللَّيْنُ المضروب من طين نجس إذا طبخ آجراً أو عمل خزفاً طهرته النار^(١) . واستدل عليه بإجماع الفرقة ، وخبر الحسن بن محبوب المتقدم^(٢) ، وفيه إشكال منشؤه الشك في تحقق الاستحالة ، وإن كان القول بالطهارة محتملاً ، لعدم تيقن استمرار حكم النجاسة بعد الطبخ .

الثاني : إذا استحالت الأعيان النجسة تراباً كالعذرة اليابسة والميتات فالأقرب الطهارة ، لأن الحكم بالنجاسة معلق على الاسم فيزول بزواله ، ولقوله : « جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً »^(٣) وهو اختيار الشيخ في موضع من المبسوط^(٤) ، والمصنف^(٥) — رحمه الله — ، والعلامة^(٦) . وللشيخ^(٧) قول آخر بالنجاسة ضعيف .

الثالث : إذا عجن العجين بالماء النجس لم يطهر إذا خبز ، قاله الشيخ في التهذيب وموضع من النهاية^(٨) ، وأكثر الأصحاب ، لأن العجين ينجس بالماء النجس ، والنار لم تحله بل جففته وأزالت بعض رطوبته وذلك لا يكفي في التطهير ، ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، قال : وما أحسبه إلا حفص ابن البختري قال ، قيل لأبي عبد الله عليه السلام : في العجين يعجن من الماء النجس

(١) الخلاف (١ : ١٨٧) .

(٢) في ص : (٣٦٨) .

(٣) التهذيب (١ : ١٢٦٤/٤٠٤) ، الفقيه (١ : ٢٢٣/٦٠) ، الوسائل (٢ : ٩٩٤) أبواب التيمم ب (٢٣)

ح (١) .

(٤) المبسوط (١ : ٣٢) .

(٥) الاعتبار (١ : ٤٥٢) .

(٦) المنتهى (١ : ١٧٩) .

(٧) المبسوط (١ : ٩٣) .

(٨) التهذيب (١ : ٤١٤) ، النهاية : (٥٩٠) .

.

كيف يصنع به ؟ قال : « يباع مَمَّن يستحل أكل الميتة »^(١) .

وفي الصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يدفن ولا يباع »^(٢) .

ويمكن التوفيق بين الروایتين بحمل البيع المنهي عنه على كونه من غير المستحل . وقال الشيخ في موضع من النهاية : إنه يطهر بالخبز^(٣) . وربما كان مستنده ما رواه عبد الله بن زبير ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن البثر يقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب فيموت فيعجن من مائها أيؤكل ذلك الخبز ؟ قال : « إذا أصابه النار فلا بأس بأكله »^(٤) .

وعن محمد بن أبي عمير ، عن رواه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في عجين عجن وخبز ، ثم علم أن الماء كانت فيه ميتة ، قال : « لا بأس ، أكلت النار ما فيه »^(٥) . ويمكن الجواب عن الروایتين أولاً : بالظن في السند ، أما الثانية فبالإرسال وإن كان المرسل لها ابن أبي عمير على ما بيناه مراراً ، وأما الأولى فبأن من جملة رجالها : أحمد ابن الحسن الميثمي ، وقال النجاشي — رحمه الله — : إنه كان واقفياً^(٦) . وأحمد بن محمد ابن عبد الله بن الزبير ، وجده عبد الله ، وهما مجهولان .

(١) التهذيب (١ : ٤١٤/١٣٠٥) ، الاستبصار (١ : ٧٦/٢٩) ، الوسائل (١ : ١٧٤) أبواب الأسارب

(١١) ح (١) .

(٢) التهذيب (١ : ٤١٤/١٣٠٦) ، الاستبصار (١ : ٧٧/٢٩) ، الوسائل (١ : ١٧٤) أبواب الأسارب

(١١) ح (٢) .

(٣) النهاية : (٨) .

(٤) التهذيب (١ : ٤١٣/١٣٠٣) ، الاستبصار (١ : ٧٤/٢٩) ، الوسائل (١ : ١٢٩) أبواب الماء المطلق ب

(١٤) ح (١٧) .

(٥) الفقيه (١ : ١١/١٩) (مرسلاً بتفاوت) ، التهذيب (١ : ٤١٤/١٣٠٤) ، الاستبصار (١ : ٧٥/٢٩) ،

الوسائل (١ : ١٢٩) أبواب الماء المطلق ب (١٤) ح (١٨) .

(٦) رجال النجاشي : (٧٤/١٧٩) .

وثانياً : بأنه ليس في الروايتين ما يدل على نجاسة العجين صريحاً ، أما الأولى فلأن المسؤول عنه فيها العجين الذي عجن بماء البئر الذي ماتت فيه الفأرة ، وهو غير معلوم النجاسة ، وأما الثانية فليس فيها ما يدل على نجاسة الميتة الحاصلة في الماء ، فجاز أن تكون طاهرة ، وأن يكون قوله عليه السلام : « أكلت النار ما فيه » كناية عن زوال الاستقذار الحاصل من ذلك ، فتأمل .

واعلم : أن العلامة — رحمه الله — في المنتهى توقف في العمل بالرواية المتضمنة لبيع العجين النجس ممن يستحل الميتة ، ثم قال : ويمكن أن يحمل البيع على غير أهل الذمة وإن لم يكن ذلك بيعاً في الحقيقة ^(١) . وهو غير جيد ، فإن العجين النجس عين مملوكة يمكن الانتفاع بها نفعاً محلاً في علف الحيوان وغيره ، فلا مانع من جواز بيعه من المسلم مع الإعلام بحاله كالدهن النجس ، وكذا من مستحله من أهل الذمة وغيرهم ، لعدم ثبوت كون ذلك مأثماً حتى يتعلق به النهي في قوله تعالى : (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ^(٢) ولما رواه الشيخ بسندين أحدهما صحيح والآخر حسن ، عن الحلبي ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « إن اختلط الذكي بالميتة باعه مقن يستحل الميتة ، وأكل ثمنه » ^(٣) .

تنبيه : لورقق العجين النجس ثم وضع في الماء الكثير بحيث علم وصول الماء إلى جميع أجزائه طهر بذلك ، وكذا الكلام في الحنطة والسمسم إذا انتقعا في الماء النجس ، واكتفى العلامة في المنتهى في تطهيرهما بأن يغسلا ثلاثاً في القليل و يتركاه حتى يجفقا في

(١) المنتهى (١ : ١٨٠) .

(٢) المائدة : (٢) .

(٣) التهذيب (٩ : ١٩٩/٤٨) وص (١٩٨/٤٧) ، الوسائل (١٢ : ٦٧ ، ٦٨) أبواب ما يكتسب به ب (٧) ح

(١ ، ٢) .

والتراب باطن الخف وأسفل القدم والنعل .

كل مرة ، فيكون ذلك كالعصر^(١) . وهو ضعيف جداً ، مع أن العصر يكفي فيه المرة عنده ، فلا وجه لتعدد الغسل والتجفيف .

قوله: التراب باطن الخف وأسفل القدم والنعل.

هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، وظاهرهم الاتفاق عليه ، وربما أشعر كلام المفيد في المقنعة باختصاص الحكم بالخف والنعل فإنه قال : وإذا رأى الإنسان بخفه أو نعله نجاسة ثم مسحهما بالتراب طهرا بذلك^(٢) . وصرح ابن الجنيّد بالتعميم فقال : ولو وطىء برجله أو ما هو وقاء لها نجاسة ثم وطىء بعدها على أرض طاهرة يابسة طهر ما ماس الأرض من رجله والوقاء ، ولو مسحها حتى يذهب عين النجاسة وأثرها بغير ماء أجزأه إذا كان ما مسحها به طاهراً^(٣) .

ومقتضى كلامه الاكتفاء في حصول التطهير بمسحها بغير الأرض من الأعيان الطاهرة .

وربما ظهر من كلام الشيخ في الخلاف عدم طهارة أسفل الخف بمسحه بالأرض فإنه قال : إذا أصاب أسفل الخف نجاسة فذلكه في الأرض حتى زالت تجوز الصلاة فيه عندنا ، ثم قال : دليلنا أنا بينما فيما تقدم أن ما لا يتم الصلاة فيه بانفراده جازت الصلاة فيه وإن كانت فيها نجاسة ، والخف لا تتم الصلاة فيه بانفراده ، وعليه إجماع الفرقة^(٤) . والأصل في هذه المسألة قول النبي صلى الله عليه وآله : « إذا وطىء أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب »^(٥) وفي رواية أخرى : « إذا وطىء أحدكم بنعليه الأذى فإن

(١) المنتهى (١ : ١٨٠) .

(٢) المقنعة : (١٠) .

(٣) نقله في المنتهى (١ : ١٧٨) .

(٤) الخلاف (١ : ٦٦) .

(٥) عوالي اللآلي (٣ : ١٧٨/٦٠) ، مستدرک الوسائل (٥٧٦:٢) أبواب النجاسات ب (٢٥) ح (٤) .

.

التراب له طهور»^(١) .

وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن زرارة بن أعين قال ، قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل وطىء على عذرة فساخت رجله فيها أينقض ذلك وضوءه ؟ وهل يجب عليه غسلها ؟ فقال : « لا يغسلها إلا أن يقدرها ، ولكنه يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلي »^(٢) .

وعن حفص بن أبي عيسى قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني وطئت عذرة بخفي ومسحته حتى لم أرفيه شيئاً ما تقول في الصلاة فيه ؟ فقال : « لا بأس »^(٣) .

وما رواه الكليني — رضي الله تعالى عنه — في الصحيح ، عن الأحول ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ، ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً ، قال : « لا بأس إذا كان خمس عشرة ذراعاً أو نحو ذلك »^(٤) .

وفي الصحيح ، عن الحلبي ، قال : نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر ، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : « أين نزلتم ؟ » فقلنا : نزلنا في دار فلان ، فقال : « إن بينه وبين المسجد زقاقاً قدراً » أو قلنا له : إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قدراً ، قال : « لا بأس ، الأرض تطهر بعضها بعضاً » فقلت : السرقة الرطب أطأ عليه ؟ قال : « لا يضر ك مثله »^(٥) .

قوله عليه السلام : « الأرض تطهر بعضها بعضاً » يمكن أن يكون معناه : أن الأرض يطهر بعضها وهو المماس لأسفل النعل والقدم ، إذ الطاهر منها بعض الأشياء

(١) سنن أبي داود (١ : ٣٨٥/١٠٥) ، مستدرک الحاكم (١ : ١٦٦) .

(٢) التهذيب (١ : ٨٠٩/٢٧٥) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٨) أبواب النجاسات ب (٣٢) ح (٧) .

(٣) التهذيب (١ : ٨٠٨/٢٧٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٧) أبواب النجاسات ب (٣٢) ح (٦) .

(٤) الكافي (٣ : ١/٣٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٦) أبواب النجاسات ب (٣٢) ح (١) .

(٥) الكافي (٣ : ٣/٣٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٤٧) أبواب النجاسات ب (٣٢) ح (٤) .

.

وهو النعل والقدم^(١) ويحتمل أن يكون المراد أن أسفل القدم والنعل إذا تنجس بملاقاة بعض الأرض النجسة يطهره البعض الآخر الطاهر إذا مشى عليه ، فالمطهر في الحقيقة ما ينجس بالبعض الآخر ، وعلقه بنفس البعض مجازاً .

ويستفاد من هذه الروايات طهارة أسفل القدم والخف عن العذرة وغيرها بمسحها بالأرض حتى يزول عين النجاسة . وربما ظهر من إطلاق صحيحة زرارة الاكتفاء في طهارة أسفل القدم بمسحه بغير الأرض أيضاً كما قاله ابن الجنيد^(٢) ، إلا أن الإطلاق ينصرف إلى المعهود وهو ما كان بالأرض . ويعضد هذه الروايات أصالة عدم التكليف بغسل النجاسة عن هذه المحال مع انتفاء الأمر به على الخصوص .

فروع :

الأول : لا يشترط جفاف النجاسة قبل الدلك ، ولا أن يكون لها جرم ، للأصل ، وإطلاق الروايات ، ولأنه إذا طهر ما له جرم فما لا جرم له أولى . وعلى هذا فلو كان أسفل القدم أو النعل متنجساً بنجاسة غير مرئية كالبول اليابس طهر بمجرد المشي على الأرض . وقال بعض العامة : يعتبر في النجاسة كونها ذات جرم ، وأن تكون جافة قبل الدلك^(٣) . ولا ريب في بطلانه .

الثاني : ظاهر ابن الجنيد — رحمه الله — اشتراط طهارة الأرض وبيوستها ، ولا بأس

به .

ولا يعتبر المشي بل يكفي المسح إلى أن تذهب العين ، لقوله عليه السلام في صحيحة

(١) المراد : هو تطهير بعض الأرض بعض المتنجسات كالنعل ، فلا يكون في المطهر عموم . كما في الجواهر

(٦ : ٣٠٥) .

(٢) في ص (٣٧٢) .

(٣) بدائع الصنائع (١ : ٨٤) .

وماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه ولا حال جريانه من ميزاب وشبهه ،
إلا أن تغيّره بالنجاسة .

زرارة : « ولكن يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلي »^(١) ولا ينافي ذلك تعليق الحكم في رواية الأحول^(٢) على مشي الخمس عشرة ذراعاً ، لجواز أن يكون المقتضي لذلك عدم تحقق إزالة العين بدونه غالباً ، ونقل عن ابن الجنيد أنه اعتبر هذا التحديد^(٣) ، وهو ضعيف .

الثالث : لا فرق بين الحف والنعل وغيرهما مما يتعل ولومن الخشب كالقبقاب .
وخشب الأقطع يلحق بالنعل أو القدم ، ولا يلحق بهما أسفل العصا ، وكعب الرمح ،
وما شاكل ذلك .

قوله : وماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه ، ولا حال جريانه من ميزاب
وشبهه ، إلا أن تغيّره النجاسة .

ما اختاره المصنف — رحمه الله — من عدم نجاسة ماء الغيث حال تقاطره إلا بتغيّره
بالنجاسة مذهب أكثر الأصحاب ، واحتج عليه في المعتبر^(٤) بما رواه ابن بابويه في
الصحيح ، عن هشام بن سالم : أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه
فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب ، فقال : « لا بأس به ، ما أصابه من الماء أكثر
منه »^(٥) .

وقد يقال : إن هذه الرواية إنما تدل على عدم نجاسته بوروده على النجاسة فلا يصلح
مستنداً لإثبات الحكم على وجه العموم .

ويمكن أن يستدل له أيضاً بالأصل ، والعمومات الدالة على عدم انفعال الماء

(١) (٢) تقدمنا في ص (٣٧٣) .

(٣) الذكرى : (١٥) .

(٤) المعتبر (١ : ٤٣) .

(٥) الفقيه (١ : ٤/٧) ، الوسائل (١ : ١٠٨) أبواب الماء المطلق ب (٦) ح (١) .

بالملاقاة، ومرسلة الكاهلي، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر»^(١).

وقال الشيخ في التهذيب والاستبصار: ماء المطر إذا جرى من الميزاب فحكمه حكم الماء الجاري لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته^(٢). واستدل عليه بحسنة هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام في ميزابين سالا، أحدهما بول والآخر ماء المطر، فاختلطا فأصاب ثوب رجل: «لم يضر ذلك»^(٣) وهي لا تدل على انفعال ما عدا الميزاب بالملاقاة، مع أنه لا إشعار في الرواية بكون الماء نازلاً من السماء حالة الملاقاة.

وصحيحة علي بن جعفر، قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن البيت يبال على ظهره، ويغتسل فيه من الجنابة، ثم يصيبه الماء، أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة؟ فقال: «إذا جرى فلا بأس به»^(٤).

قال في المعتبر: وهذه الرواية لا تدل على اشتراط الجريان، لأنه لو لم يكن طاهراً لما طهره الجريان^(٥). وهو مشكل، نعم يمكن أن يقال: إن أقصى ما تدل عليه الرواية ثبوت البأس في أخذ ذلك الماء للوضوء مع عدم الجريان، وهو أعم من النجاسة، فلعل وجهه توقف النظافة عليه، مع أن الجريان يتحقق بمسماه، فلا يتعين كونه جارياً من ميزاب ونحوه.

(١) الكافي (٣: ١٣)، الوسائل (١: ١٠٩) أبواب الماء المطلق ب (٦) ح (٥).

(٢) التهذيب (١: ٤١١). ولم نجده في الاستبصار ولكن وجدناه في المبسوط (١: ٦).

(٣) الكافي (٣: ١/١٢)، التهذيب (١: ١٢٩٥/٤١١)، الوسائل (١: ١٠٩) أبواب الماء المضاف ب (٦).

ح (٤).

(٤) الفقيه (١: ٦/٧)، التهذيب (١: ١٢٩٧/٤١١)، الوسائل (١: ١٠٨) أبواب الماء المطلق ب (٦) ح

(٢) بتفاوت يسير.

(٥) المعتبر (١: ٤٣).

والماء الذي تغسل به النجاسة نجس ، سواء كان في الغسلة الأولى أو الثانية ، وسواء كان متلوئاً بالنجاسة أو لم يكن ، وسواء بقي على المغسول عين النجاسة أو نقي . وكذا القول في الإناء على الأظهر ، وقيل : في الذنوب إذا أُلقي على نجاسة الأرض تطهر الأرض مع بقاءه على طهارته .

والمسألة محل إشكال ، ولو قيل باعتبار مطلق الجريان لم يكن بعيداً إلا أن عدم اعتبار ذلك مطلقاً أقرب .

قوله: والماء الذي تغسل به النجاسة نجس ، سواء كان في الغسلة الأولى أو الثانية ، وسواء كان متلوئاً بالنجاسة أو لم يكن ، وسواء بقي على المغسول عين النجاسة أو نقي . وكذا القول في الإناء على الأظهر.

ردّ بذلك على المرتضى — رضي الله عنه — حيث حكم بطهارة الماء الذي تغسل به النجاسة إذا ورد على النجاسة ولم يتلوّن بها^(١) ، وعلى الشيخ في الخلاف حيث حكم بطهارة الغسلة الثانية في غير إناء الولوغ ، وطهارة الغسلتين فيه^(٢) وقد تقدم الكلام في هذه المسألة مفصلاً فلا نعيده .

قوله: وقيل: في الذنوب^(٣) إذا أُلقي على نجاسة على الأرض تطهر الأرض مع بقاءه على الطهارة.

القائل بذلك هو الشيخ — رحمه الله تعالى — في الخلاف ، وهذه عبارته : إذا بال على موضع من الأرض فتطهيرها أن يصبّ الماء عليه حتى يكاثره ويغمره ويقهره فيزيل لونه وطعمه وريحه ، فإذا زال حكمنا بطهارة المحل وطهارة الماء الوارد عليه ، ولا يحتاج إلى

(١) المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية) : (١٧٩) .

(٢) الخلاف (١ : ٤٩) .

(٣) الذنوب : الدلو العظيمة ، قالوا : ولا تسمى ذنوباً حتى تكون مملوءة ماءً وتذكر وتؤنث ، وجمعه ذناب مثل

كتاب — المصباح المنير : (٢١٠) .

نقل التراب ولا قطع المكان ، ثم قال : دليلنا قوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج)^(١) ونقل التراب من الأرض إلى موضع آخر يشق ، وروى أبوهريرة قال : دخل أعرابي المسجد فقال : اللهم ارحمني وعمداً صلى الله عليه وآله ولا ترحم معنا أحداً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : « عجزت واسعاً » قال : فما لبث أن بال في ناحية المسجد ، وكأنهم عجلوا إليه فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله ، ثم أمر بآنوب من ماء فأهريق عليه ، ثم قال : « علموا ويسروا ولا تعسروا »^(٢) قال الشيخ — رحمه الله — : والنبي لا يأمر بطهارة المسجد بما يزيده تنجيساً ، فلزم أن يكون الماء أيضاً على طهارته^(٣) .

واستشكله المصنف في المعتبر بضعف الخبر ، ومنافاته الأصل ، لأن الماء المنفصل عن محل النجاسة نجس ، تغير أو لم يتغير ، ثم حكم بطهارة الأرض بأشياء ، وذكر من جملتها : أن تغسل بماء يغمرها ثم يجري إلى موضع آخر فيكون ما انتهى إليه نجساً^(٤) . ولم يفرق بين رخاوة الأرض وصلابتها ، وقد يحصل التوقف مع الرخاوة لعدم انفصال الماء المغسول به عن المحل ، إلا أن يغتفر ذلك هنا كما اغتفر في الحشايا .

ونقل عن ابن إدريس أنه وافق الشيخ — رحمه الله — على جميع هذه الأحكام^(٥) ، وهو جيد على أصله من طهارة الماء الذي يغسل به النجاسة ، ولا بأس به .

(١) الحج : (٧٨) .

(٢) موطأ مالك (١ : ١١١/٦٤) ، صحيح البخاري (٨ : ٣٧) .

(٣) الخلاف (١ : ١٨٥) .

(٤) المعتبر (١ : ٤٤٩) .

(٥) السرائر : (٣٨) .

القول في الآنية :

ولا يجوز الأكل والشرب في آنية من ذهب أو فضة ، ولا استعمالها في غير ذلك .

قوله: القول في الآنية، ولا يجوز الأكل والشرب في آنية من ذهب أو فضة، ولا استعمالها في غير ذلك.

أجمع الأصحاب على تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب وغيرهما ، قاله في التذكرة^(١) وغيرها^(٢) . وقال الشيخ في الخلاف : يكره استعمال أواني الذهب والفضة^(٣) . والظاهر أنّ مراده التحريم ، والأخبار الواردة بالنهي عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة من الطرفين مستفيضة ، فروى الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها ، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة »^(٤) . وعن عليّ عليه السلام أنه قال : « الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم »^(٥) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكركهما ، فقلت : قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن عليه السلام امرأة ملبسة فضة ، فقال : « لا والله إنما كانت لها حلقة من فضة ، هي عندي »^(٦) .

(١) التذكرة (١ : ٦٧) .

(٢) المنتهى (١ : ١٨٥ ، ١٨٦) ، تحرير الأحكام (١ : ٢٥) .

(٣) الخلاف (١ : ٨) .

(٤) صحيح مسلم (٣ : ١٦٣٨/٥) .

(٥) المستدرک (٢ : ٥٩٧) أبواب الأواني ب (٤٢) ح (٥) ، صحيح مسلم (٣ : ١٦٣٤/٢٠٦٥) ، سنن البيهقي (١ : ٢٩) ، ولكن الرواية فيها عن النبي صلى الله عليه وآله .

(٦) التهذيب (٩ : ٣٩٠/٩١) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٣) أبواب التجاسات ب (٦٥) ح (١) .

.

وفي الحسن ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة »^(١) .

وعن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام : أنه نهى عن آنية الذهب والفضة^(٢) .

وعن داود بن سرحان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا تأكل في آنية الذهب والفضة »^(٣) .

والمشهور بين الأصحاب تحريم اتخاذ أواني الذهب والفضة لغير الاستعمال أيضاً ، وبه قطع المصنف - رحمه الله - في المعتبر^(٤) ، لأنه تعطيل للمال فيكون سرفاً لعدم الانتفاع به ، ولما رواه الشيخ عن موسى بن بكر ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : « آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون »^(٥) .

واستقرب العلامة في المختلف الجواز استضعافاً لأدلة المنع^(٦) . وهو حسن ، إلا أن المنع أولى ، لأن اتخاذ ذلك وإن كان جائزاً بالأصل فرماً يصير محرماً بالعرض ، لما فيه من إرادة العلو في الأرض ، وطلب الرئاسة المهلكة .

فروع :

الأول : لا يحرم المأكول والمشروب في أواني الذهب والفضة ، لأن النهي عن

(١) التهذيب (٩ : ٣٨٦/٩٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٥) أبواب النجاسات ب (٦٦) ح (١) .

(٢) الكافي (٦ : ٤/٢٦٧) ، التهذيب (٩ : ٣٨٥/٩٠) ، المحاسن : (٥٩/٥٨١) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٣) .

أبواب النجاسات ب (٦٥) ح (٣) .

(٣) الكافي (٦ : ١/٢٦٦) ، التهذيب (٩ : ٣٨٤/٩٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٣) أبواب النجاسات ب (٦٥) .

ح (٢) .

(٤) لمعتبر (١ : ٤٥٦) .

(٥) التهذيب (٩ : ٣٨٩/٩١) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٤) أبواب النجاسات ب (٦٥) ح (٤) .

(٦) المختلف : (٦٣) .

.

استعمالها لا يتناول المستعمل . وحكي عن المفيد — رحمه الله تعالى — تحريمه^(١) . ولو استدل بقول علي عليه السلام : « إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » أجبنا عنه بأن الحقيقة غير مرادة ، والمتبادر من المعنى المجازي كون ذلك سبباً في دخول النار بطنه ، وهو لا يستلزم تحريم نفس المأكول والمشروب .

الثاني : قال في الاعتبار : لو تطهر من آنية الذهب والفضة لم يطل وضوؤه ولا غسله ، لأن انتزاع الماء ليس جزءاً من الطهارة ، بل لا يحصل الشروع فيها إلا بعده ، فلا يكون له أثر في بطلان الطهارة^(٢) .

واستوجه العلامة في المنتهى البطلان^(٣) ، لأن الطهارة لا تتم إلا بانتزاع الماء المنهي عنه ، فيستحيل الأمر بها ، لاشتماله على المفسدة^(٤) ، وهو جيد حيث يثبت التوقف المذكور ، أما لو تطهر منه مع التمكن من استعمال غيره^(٥) قبل فوات الموالاة فالظاهر الصحة ، لتوجه الأمر باستعمال الماء حيث لا يتوقف على فعل محرم ، وخروج الانتزاع المحرم عن حقيقة الطهارة .

الثالث : الأقرب عدم تحريم اتخاذ غير الأواني من الذهب والفضة إذا كان فيه غرض صحيح كالميل ، والصفائح في قائم السيف ، وربط الأسنان بالذهب ، واتخاذ الأنف منه .

وفي جواز اتخاذ المكحلة وظرف الغالية^(٦) من ذلك تردد ، منشؤه الشك في إطلاق :

(١) المقعة : (٩٠) .

(٢) الاعتبار (١ : ٤٥٦) .

(٣) المنتهى (١ : ١٨٦) .

(٤) الجواهر (٦ : ٣٣٢) . فيكون البطلان حيث لا يصح الأمر بالطهارة بعد توقفها على المقدمة المحرمة

فيكون فرضه حيث لا يصح التيمم لأن المنع الشرعي كالعقلي .

(٥) في «ح» زيادة : حتى في أثناء الوضوء .

(٦) الغالية : نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود وذهن (النهاية لابن الأثير ٣ : ٣٨٣) .

٣٨٢ مدارك الأحكام/ج ٢

ويكره المفضض ، وقيل : يجب اجتناب موضع الفضة . وفي جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردد ، الأظهر المنع .

اسم الإناء حقيقة عليه . وكذا الكلام في تحلية المساجد والمشاهد بالقناديل من الذهب والفضة .

أما زخرفة السقوف والجيطان بالذهب فقال الشيخ في الخلاف : إنه لا نص في تحريمها ، والأصل الإباحة^(١) . ونقل عن ابن إدريس - رحمه الله - المنع من ذلك^(٢) (وهو أولى)^(٣) لما فيه من تعطيل المال وتضييعه في غير الأغراض الصحيحة^(٤) ، وربما يرشد إليه. فحوى قول الرضا عليه السلام في صحيحة محمد بن إسماعيل : «إن العباسي حين عُذر عمل له قضيب ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان تكون فضته نحواً من عشرة دراهم ، فأمر به أبو الحسن عليه السلام فكسر»^(٥) .

الرابع : يصح بيع هذه الآنية إن جَوَزنا اتخاذها لغير الاستعمال ، أو كان المطلوب كسرهما ووثق من المشتري بذلك ، ولو كسرهما كاسر لم يضمن الأرش إن حرّمنا الاتخاذ ، لأنه لا حرمة لها .

قوله : ويكره : المفضض ، وقيل : يجب اجتناب موضع الفضة .
اختلف الأصحاب في الأواني المفضضة ، فقال الشيخ في الخلاف : إن حكمها حكم الأواني المتخذة من الذهب والفضة^(٦) ، لما رواه الحلبي في الحسن ، عن أبي

(١) الخلاف (١ : ٣٤١) .

(٢) السرائر : (٢٠٧) . قال في مقام ذكر المكاسب المحرمة : والأجرة على تزويق المساجد وزخرفها وفعل ذلك محرم .

(٣) ليست في «س» و«ح» .

(٤) في «س» و«ح» زيادة : وهو أحوط .

(٥) الكافي (٦ : ٢٦٧) ، التهذيب (٩ : ٣٩٠/٩١) ، المحاسن : (٦٧/٥٨٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٣) .

أبواب الجاسات ب (٦٥) ح (١) ، وفيها : العباس .

(٦) الخلاف (١ : ٨) .

ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة من أنواع المعادن والجواهر ولوتضاعفت أثمانها .

عبد الله عليه السلام قال : « لا تأكل في آنية من فضة ، ولا في آنية مفضضة »^(١) . وقال في المبسوط : يجوز استعمالها لكن يجب عزل الفم عن موضع الفضة^(٢) . وهو اختيار العلامة في المنتهى^(٣) ، وعامة المتأخرين ، لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس أن يشرب الرجل في القدح المفضض ، واعزل فمك عن موضع الفضة »^(٤) والأمر للوجوب . وقال المصنف — رحمه الله — في الاعتبار^(٥) يستحب العزل ، لظاهر صحيحة معاوية بن وهب ، قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الشرب في القدح فيه ضبة فضة ، فقال : « لا بأس إلا أن يكره الفضة فينزعها »^(٦) وهو حسن ، فإن ترك الاستفصال في جواب السؤال مع قيام الاحتمال يفيد العموم . والأظهر أن الآنية المذهبة كالمفضضة في الحكم ، بل هي أولى بالمنع .

قوله: ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة من أنواع المعادن والجواهر ولوتضاعفت أثمانها .

الوجه في ذلك أصالة الإباحة السالبة عن معارضة النص ، وربما علل بعدم إدراك العامة نفاستها ، وبأنها لقلتها لا يحصل اتخاذ الآنية منها إلا نادراً ، فلا يفتي بإباحتها إلى

(١) الكافي (٦ : ٣/٢٦٧) ، التهذيب (٩ : ٣٨٦/٩٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٥) أبواب النجاسات ب (٦٦) ح (١) .

(٢) المبسوط (١ : ١٣) .

(٣) المنتهى (١ : ١٨٧) .

(٤) التهذيب (٩ : ٣٩٢/٩١) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٦) أبواب النجاسات ب (٦٦) ح (٥) .

(٥) الاعتبار (١ : ٤٥٥) .

(٦) التهذيب (٩ : ٣٩١/٩١) ، المحاسن (٦٥/٥٨٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٦) أبواب النجاسات ب (٦٦) ح (٤) .

وأواني المشركين طاهرة حتى يعلم نجاستها .

اتخاذها واستعمالها بخلاف الأثمان ، ولا بأس به .

قوله: وأواني المشركين طاهرة حتى يعلم نجاستها .

لا فرق في الأواني بين كونها مستعملة أم لا ، وفي حكم الأواني سائر ما بأيديهم
عذا الجلود واللحم حتى المائع إذا لم يعلم مباشرتهم له ، وتوقف العلامة في التذكرة في
طهارة المائع (١) .

والوجه في الجميع أن ما عدا نجس العين يجب الحكم بطهارته ، تمسكاً بمقتضى
الأصل والعمومات إلى أن يحصل اليقين بملاقاته لشيء من تلك الأعيان النجسة بإحدى
الطرق المفيدة له ، ولا عبرة بالظن ما لم يستند إلى حجة شرعية ، لانتفاء الدليل على
اعتباره ، وعموم النهي عن اتباعه ، وقول أمير المؤمنين عليه السلام : « ما أبالي أبول
أصابني أم ماء إذا لم أعلم » (٢) .

وقول الصادق عليه السلام : « كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر » (٣) وقوله عليه
السلام في حسنة الحلبي : « إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه مني فليغسل الذي أصابه ،
فإن ظن أنه أصابه ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء » (٤) .

ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا
أبي عبد الله عليه السلام وأنا حاضر : إني أعير الذمي ثوبي وأنا أعلم أنه يشرب الخمر
ويأكل لحم الخنزير فيردّه عليّ فأغسله قبل أن أصلي فيه ؟ فقال أبو عبد الله عليه

(١) التذكرة (١ : ٩) .

(٢) الفقيه (١ : ٤٢/١٦٦) ، التهذيب (١ : ٧٣٥/٢٥٣) ، الاستبصار (١ : ٦٢٩/١٨٠) ، الوسائل (٢ :

١٠٥٤) أبواب النجاسات ب (٣٧) ح (٥) .

(٣) التهذيب (١ : ٨٣٢/٢٨٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٥٤) أبواب النجاسات ب (٣٧) ح (٤) .

(٤) الكافي (٣ : ٤/٥٤) ، التهذيب (١ : ٧٢٨/٢٥٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٢٢) أبواب النجاسات ب (١٦)

ح (٤) .

ولا يجوز استعمال شيء من الجلود إلا ما كان طاهراً في حال الحياة ذكياً.

السلام : « صلّ فيه ولا تغسله من أجل ذلك ، فإنك أعرتة إياه وهو طاهر ولم تستيقن نجاسته ، فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقن أنه نجسه » ^(١) .

وفي الصحيح ، عن معاوية بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابرية يعملها المجوس وهم أخباط ، وهم يشربون الخمر ، ونساؤهم على تلك الحال ، ألبسها ولا أغسلها وأصلي فيها ؟ قال : « نعم » قال معاوية : فقطعت له قميصاً وخطته وقتلت له أزراراً ^(٢) ، ورداءاً من السابري ، ثم بعثت بها إليه في يوم جمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج بها إلى الجمعة ^(٣) .

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن علي الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب المجوسي ، فقال : « يرش بالماء » ^(٤) .

وفي الصحيح ، عن إبراهيم بن أبي محمود قال ، قلت للرضا عليه السلام : الحنيط والقضار يكون يهودياً أو نصرانياً وأنت تعلم أنه يبول ولا يتوضأ ، ما تقول في عمله ؟ قال : « لا بأس » ^(٥) .

قوله : ولا يجوز استعمال شيء من الجلود إلا ما كان طاهراً في حال الحياة ذكياً.

لا يخفى أنّ الذكاة إنما تعتبر في ذي النفس لا في غيره لطهارة ميتته . وإطلاق العبارة

(١) التهذيب (٢ : ٣٦١ / ١٤٩٥) ، الاستبصار (١ : ٣٩٢ / ١٤٩٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٩٥) أبواب

النجاسات ب (٧٤) ح (١) .

(٢) في جميع النسخ : إزاراً ، وما أثبتناه كما في المصدر لاستقامة المعنى .

(٣) التهذيب (٢ : ٣٦٢ / ١٤٩٧) ، الوسائل (٢ : ١٠٩٣) أبواب النجاسات ب (٧٣) ح (١) .

(٤) التهذيب (٢ : ٣٦٢ / ١٤٩٨) ، الوسائل (٢ : ١٠٩٣) أبواب النجاسات ب (٧٣) ح (٣) .

(٥) التهذيب (٦ : ٣٨٥ / ١١٤٢) .

يقتضي عدم جواز استعمال الميتة في المائع واليابس ، وبه صرح في المعتبر^(١) ، لعموم النهي عن الانتفاع بها ، وقد ورد ذلك في عدة روايات ، منها : رواية علي بن المغيرة قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ، الميتة ينتفع بشيء منها ؟ قال : « لا »^(٢) وفي استفادة العموم بهذا المعنى من الرواية نظر .

والمشهور بين الأصحاب أن المنع من استعمال جلد الميتة ثابت قبل الدبغ وبعده ، لأن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ ، وبه قطع المصنف — رحمه الله — في المعتبر^(٣) ، ونقله عن الستة وأتباعهم ، واحتج عليه بعموم النهي عن الانتفاع بالميتة ، وبأن المقتضي للنجاسة موجود ، ودليل الطهارة مفقود فتكون النجاسة ثابتة .

وقال ابن الجنيد : إن جلد الميتة يطهر بالدبغ إذا كان من حيوان طاهر في حال الحياة ، فيجوز الانتفاع به بعد ذلك في كل شيء عدا الصلاة^(٤) . واحتج له في اختلاف بما رواه الشيخ بسنده إلى الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن الحسين بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في جلد شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن أو الماء ، فأشرب منه وأتوضأ ؟ قال : « نعم » وقال : « يدبغ فينتفع به ولا يصلى فيه »^(٥) وفي السند ضعف بالحسين بن زرارة ، فإنه مجهول .

ويمكن أن يستدل له أيضاً بما رواه الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه ، عن الصادق عليه السلام : أنه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والسمن والماء ما ترى

(١) المعتبر (١ : ٤٦٥) .

(٢) الكافي (٦ : ٧/٢٥٩) ، التهذيب (٢ : ٧٩٩/٢٠٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٨٠) أبواب النجاسات ب

(٦١) ح (٢) .

(٣) المعتبر (١ : ٤٦٣) .

(٤) نقله عنه في المختلف : (٦٤) ، والذكرى : (١٦) .

(٥) التهذيب (٩ : ٣٣٢/٧٨) ، الاستبصار (٤ : ٣٤٣/٩٠) ، الوسائل (١٦ : ٤٥٣) أبواب الأطعمة المحرمة

ب (٣٤) ح (٧) .

.

فيه ؟ قال : « لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أولبن أو سمن وتتوضأ منه وتشرب ، ولكن لا تصلّ فيها » ^(١) والظاهر أنه — رحمه الله تعالى — قائل بضمونها ، لأنه ذكر قبل ذلك من غير فصل يعتد به أنه لا يورد في ذلك الكتاب إلا ما يفتي به ويحكم بصحته .

وبالجملة فالمسألة محل تردد ، لما بيناه فيما سبق من أنه ليس على نجاسة الميتة دليل يعتد به سوى الإجماع ، وهو إنما انعقد على النجاسة قبل الدبغ لابعده ، وعلى هذا فيمكن القول بالطهارة تمسكاً بمقتضى الأصل ، وتخرج الروايتان شاهداً .

واعلم : أن مقتضى العبارة توقف استعمال الجلد على ثبوت تذكّيته بأحد الطرق المفيدة له ، ومقتضى ذلك المنع من استعمال ما لم تثبت تذكّيته ، سواء علم موته حتف أنفه أم جهل حاله ، وبه قطع الشهيدان ^(٢) — قدس سرهما — والمحقق الشيخ علي ^(٣) ، واحتجوا عليه بأصالة عدم التذكّية . ويشكل بأن مرجع الأصل هنا إلى استصحاب حكم الحالة السابقة ، وقد تقدم منا الكلام فيه مراراً ، وبيننا أن الحق أن استمرار الحكم يتوقف على الدليل كما يتوقف عليه ابتداءه ، لأن ما ثبت جاز أن يدوم وراز أن لا يدوم ، فلا بد لدوامه من دليل وسبب سوى دليل الثبوت . ثم لو سلمنا أنه يعمل به فهو إنما يفيد الظن ، والنجاسة لا يحكم بها إلا مع اليقين أو الظن الذي ثبت اعتباره شرعاً كشهادة العدلين إن سلم عمومهم .

والحاصل : أن الجلد المطروح لما جاز كونه منتزعاً من الميتة والمذكّي لم يكن اليقين بنجاسته حاصلاً ، لانتفاء العلم بكونه منتزعاً من الميتة ، فيمكن القول بطهارته كما في الدم المشتبه بالطاهر والنجس ، ويشهد له قول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي :

(١) الفقيه (١ : ١٥/٩) ، الوسائل (٢ : ١٠٥١) أبواب الجسّات ب (٣٤) ح (٥) .

(٢) الشهيد الأول في الدروس : (٢٦) ، والنهيد الثاني في روض الجنان : (٢١٢) .

(٣) جامع المقاصد (١ : ٨٥) .

و يستحب اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يُدبغ بعد ذكاته .
و يستعمل من أواني الخمر ما كان مقيراً أو مدهوناً بعد غسله .

« صلّ فيه حتى تعلم أنه ميت بعينه » ^(١) وفي رواية أخرى : « ما علمت أنه ميتة فلا تصلّ فيه » ^(٢) .

ولودلت القرائن على التذكية فينبغي القطع بالطهارة ، ويدل عليه أيضاً ما رواه ابن بابويه في الصحيح ، عن حفص بن البختري قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل ساق الهدي فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ، ولا يعلم أنه هدي قال : « ينحره ، ويكتب كتاباً يضعه عليه ليعلم من مرّ به أنه صدقة » ^(٣) .

قوله : ويستحب اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يُدبغ بعد ذكاته .

خالف في ذلك الشيخ — رحمه الله تعالى — في المبسوط والخلاف ، والمرضى في المصباح ، فمنعوا من استعمال جلد ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكاته ^(٤) . واحتج عليه في الخلاف بأن الإجماع واقع على جواز استعماله بعد الدباغ ولا دليل قبله . وضعفه ظاهر ، إذ يكفي في الدلالة : الأصل والعمومات السالبة من المعارض ، وإنما حكم المصنف باستحباب اجتنابه قبل الدباغ تفصيلاً من الخلاف كما نبه عليه في المعتبر .

قوله : ويستعمل من أواني الخمر ما كان مقيراً أو مدهوناً بعد غسله .

أي بدهن يقويه ويمنع نفوذ الخمر في مسامه كالدهن الأخضر . والحكم بطهارة ما هذا شأنه بالغسل وجواز استعماله بعد ذلك في المائع والجامد ثابت بإجماع العلماء ، قاله في المعتبر والمنتهى ^(٥) .

(١) الكافي (٣ : ٢٨/٤٠٣) ، التهذيب (٢ : ٢٣٤/٩٢٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٧١) أبواب النجاسات ب (٥٠) ح (٢) .

(٢) التهذيب (٢ : ٣٦٨/١٥٣٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٧٢) أبواب النجاسات ب (٥٠) ح (٤) .

(٣) الفقيه (٢ : ٢٩٧/١٤٧٧) ، الوسائل (١٠ : ١٣٠) أبواب الذبيح ب (٣١) ح (١) .

(٤) المبسوط (١ : ١٥) ، الخلاف (١ : ٦) ، ونقله عن المصباح في المعتبر (١ : ٤٦٦) .

(٥) المعتبر (١ : ٤٦٧) ، المنتهى (١ : ١٩٠) .

ويكره ما كان خشباً أو قرعاً أو خزفاً غير مدهون.

قوله: ويكره ما كان خشباً أو قرعاً أو خزفاً غير مدهون.

هذا أحد القولين في المسألة، اختاره الشيخ^(١)، وابن إدريس^(٢)، والمصنف، وجمع من الأصحاب. وقال ابن الجنيّد^(٣)، وابن البراج^(٤): ما ليس بصلب من أواني الخمر، كالقرع والخشب لا يظهر بالغسل ولا يجوز استعماله فيما يفتقر إلى الطهارة، غُسل أو لم يغسل. والمعتمد الأول.

لنا: أنّ الواجب إزالة النجاسة المعلومة وقد حصل بالغسل، لأن الماء أسرع نفوذاً من غيره فيغلب وصوله إلى ما نفذ إليه الخمر. وأما كراهة استعماله فلورود النهي عنه، وللتفصي من الخلاف.

احتج المخالف بأن للخمر حدّةً ونفوذاً فتستقرّ أجزاؤه في باطن الإناء ولا يخالها الماء، وبرواية محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الخشب والمزقت»^(٥).

والجواب عن الأول أولاً بالمنع مما ذكره، وثانياً بأن ذلك لا يتنافى طهارة الظاهر، وجواز استعماله إلى أن يعلم ترشح شيء من أجزاء الخمر المستكنة في الباطن إليه. وعن الرواية بأن النهي عن ذلك لا يتعين كونه للنجاسة، إذ من الجائز أن يكون لاحتمال بقاء شيء من أجزاء الخمر في ذلك الإناء فيتصل بما يحصل فيه من المأكول والمشروب.

(١) المبسوط (١: ١٥).

(٢) السرائر: (٣٧٣).

(٣) حكاه عنه في الاعتبار (١: ٤٦٧)، والمنتهى (١: ١٩٠).

(٤) المهذب (١: ٢٨).

(٥) الكافي (٦: ٤١٨/١)، وفي التهذيب (١: ٢٨٣/٨٢٩) والمعتبر (١: ٤٦٧) بتفاوت يسير، الوسائل

(٢: ١٠٧٥) أبواب النجاسات ب (٥٢) ح (١).

و يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً ، أولاًهن بالتراب على الأصح .

قوله: ويغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً، أولاًهن بالتراب على الأصح. ولوغ الكلب : شربه مما في الإناء بطرف لسانه ، قاله الجوهري^(١) ، وفي معناه أظعه الإناء بلسانه . وقد اختلف الأصحاب في كيفية طهارة الإناء من ذلك ، فذهب الأكثر إلى أنه إنما يطهر بغسله ثلاثاً أولاًهن بالتراب . وقال المفيد في المقنعة : يغسل ثلاثاً وسطاهن بالتراب ، ثم يجفف^(٢) . وأطلق المرتضى في الانتصار^(٣) ، والشيخ في الخلاف^(٤) أنه يغسل ثلاث مرات إحداهن بالتراب ، وقال الصدوق في من لا يحضره الفقيه : يغسل مرة بالتراب ومرتين بالماء^(٥) . وقال ابن الجنيد : يغسل سبعا إحداهن بالتراب^(٦) . والمعتمد الأول .

لنا : مارواه أبو العباس الفضل في الصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الكلب : «رجس نجس لا يتوضأ بفضله ، واصبب ذلك الماء ، واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء»^(٧) كذا وجدته فيما وقفت عليه من كتب الأحاديث ، ونقله كذلك الشيخ — رحمه الله — في مواضع من الخلاف^(٨) ، والعلامة في المختلف^(٩) ، إلا أن

(١) الصحاح (٤ : ١٣٢٩) .

(٢) المقنعة : (٩) .

(٣) الانتصار : (٩) .

(٤) الخلاف (١ : ٤٧) .

(٥) الفقيه (١ : ٨) .

(٦) نقله عنه في المتهى (١ : ١٨٨) ، والمختلف : (٦٣) .

(٧) التهذيب (١ : ٦٤٦/٢٢٥) ، الاستبصار (١ : ٤٠/١٩) ، الوسائل (١ : ١٦٣) أبواب الاستناب (١)

ح (٤) .

(٨) الخلاف (١ : ٤٨ ، ٥٢) ، إلا أنه ذكر «المرتين» في ص (٤٧) .

(٩) المختلف : (١٢ ، ٦٣) .

.

المصنف - رحمه الله - في المعتبر نقله بزيادة لفظ مرتين بعد قوله «ثم بالماء» ^(١) . وقلة في ذلك من تأخر عنه ^(٢) ، ولا يبعد أن تكون الزيادة وقعت سهواً من قلم الناسخ . ومقتضى إطلاق الأمر بالغسل : الاكتفاء بالمرّة الواحدة بعد التعفير ، إلا أن ظاهر المنتهى وصريح الذكرى انعقاد الإجماع على تعدد الغسل بالماء ^(٣) ، فإن تم فهو الحجة ، وإلا أمكن الاجتزاء بالمرّة لحصول الامتثال بها .

احتج ابن الجنيدي على ما نقل عنه ^(٤) بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أولاًهن بالتراب» ^(٥) وما رواه عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يغسل من الخمر سبعاً وكذلك من الكلب » ^(٦) .

والجواب الطعن في السند ، فإن الرواية الأولى عامية ، ورجال الثانية فطحية فلا تنهض حجة في معارضة الأصل وما نقلناه من الخبر الصحيح . ولم نقف للمفيد - رحمه الله تعالى - فيما ذهب إليه من توسط التراب بين الغسلتين واعتبار التجفيف بعد الغسل ^(٧) على مستند .

ويبغى التنبيه لأمر :

الأول : اعتبر ابن إدريس - رحمه الله - في التراب المزج بالماء تحصيلاً لحقيقة

(١) المعتبر (١ : ٤٥٨) .

(٢) (٣) المنتهى (١ : ١٨٧ ، ١٨٨) ، الذكرى : (١٥) .

(٤) في المعتبر (١ : ٤٥٨) .

(٥) صحيح البخاري (١ : ٥٤) ، صحيح مسلم (١ : ٢٣٤/٩١) ، سنن أبي داود (١ : ٧١/١٩) .

(٦) التهذيب (٩ : ١١٦/٥٠٢) ، الوسائل (١٧ : ٢٩٤) أبواب الأشربة المحرمة ب (٣٠) ح (٢) .

(٧) المقنعة : (٩) .

.

الغسل وهي جريان المائع على المحل المغسول ^(١) ، وقواه في المنتهى بعد التردد ^(٢) ، وجزم في المختلف بعدم اعتباره لانتفاء الحقيقة على تقدير المزج وعدمه ، فإن ذلك الإناء بالتراب المتزج بالماء لا يسمى غسلاً على الحقيقة ^(٣) ، وقد يقال : إن ذلك وإن لم يكن غسلاً على الحقيقة لكنه أقرب إلى حقيقة الغسل من ذلك بالتراب الجاف ، ومع تعذر الحقيقة يصار إلى أقرب المجازات .

وجزم الشهيد — رحمه الله — في الذكرى بإجزاء المزج وعدمه لإطلاق الخبر ، وحصول الإزالة للأجزاء اللعابية بهما ^(٤) ، وقيده جدي — قدس سره — بما إذا لم يخرج التراب بالمزج عن كونه تراباً وإلا لم يجز ^(٥) . والمسألة محل تردد ، وإن كان الأقرب عدم اعتبار المزج .

الثاني : اعتبر العلامة في المنتهى طهارة التراب ، لأن المطلوب منه التطهير ، وهو غير مناسب بالنجس ^(٦) . ويشكل بإطلاق النص وحصول الإنقاء بالطاهر والنجس .
الثالث : قال الشيخ — رحمه الله تعالى — : لو لم يوجد التراب ووجد ما يشبهه — كالاشنان ، والصابون ، والجص ، ونظائرها — أجزأ ^(٧) ، وبه قطع العلامة في جملة من كتبه ^(٨) ، والشهيد في البيان . وألحق بفقد التراب خوف فساد المحل باستعماله ^(٩) .

(١) السرائر : (١٥) .

(٢) المنتهى (١ : ١٨٨) .

(٣) المختلف : (٦٣) .

(٤) الذكرى : (١٥) .

(٥) المسالك (١ : ١٩) .

(٦) المنتهى (١ : ١٨٩) .

(٧) البسوط (١ : ١٤) .

(٨) كالمتن : (٦٤) ، والقواعد (١ : ٩) ، والمنتهى (١ : ١٨٨) ، والتذكرة (١ : ٩) .

(٩) البيان : (٤٠) .

.....

والأصح خلافه ، لاختصاص التعبد بالتراب ، وعدم العلم بحصول المصلحة المطلوبة منه في غيره .

الرابع : ذكر الشيخ ^(١) — رحمه الله — وجمع من الأصحاب أنه لو تعذر التراب سقط اعتباره وطهر الإناء بغسله مرتين بالماء . ويشكل بأنه عليه السلام أمر بغسله بالتراب ولم يوجد ، فلا يظهر المحل بدونه كما لو عدم الماء .

الخامس : هذا الحكم مختص بالولوغ ، فلو أصاب الكلب الإناء بيده أو برجله كان كغيره من النجاسات ، وألحق ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه بالولوغ الوقوع ^(٢) ، ولا نعلم مأخذه .

السادس : لو أصاب الثوب أو الجسد أو الإناء ماء الولوغ أو ماء غسالة الولوغ لم يعتبر فيه العدد ولا التراب ، اقتصاراً بالحكم على موضع النص .

وقال المحقق الشيخ علي — رحمه الله تعالى — : لو أصابت غسالة الإناء قبل التعفير إناءً وجب تعفيره لأنها نجاسة الولوغ ^(٣) . وهو لا يستلزم المدعى . وما أبعد ما بين هذا القول وقول الشيخ في الخلاف بعدم نجاسة غسالة إناء الولوغ مطلقاً ^(٤) .

السابع : قال الشيخ في الخلاف والمبسوط : إذا ولغ الكلب في إناء ثم وقع ذلك الإناء في الماء الكثير الذي بلغ كراً فما زاد لا ينجس الماء ، ويحصل له بذلك غسلة من جملة الغسلات ، ولا يظهر الإناء بذلك ، بل إذا تمت غسلاته بعد ذلك طهر ^(٥) .

ومقتضاه وجوب التعدد في الكثير أيضاً ، وبه قطع في المعتبر ، إلا أنه اكتفى في تحقق

(١) المبسوط (١ : ١٤) .

(٢) الفقيه (١ : ٨) .

(٣) جامع المقاصد (١ : ٢٠) .

(٤) الخلاف (١ : ٤٩) .

(٥) الخلاف (١ : ٤٨) ، المبسوط (١ : ١٤) .

التعدد في الجاري بتعاقب الجريتين عليه ^(١) .

والأظهر أنه إنما يحسب له بوقوعه في الكثير غسلة أو غسلتان مع سبق التعفير، وإلا لم يحصل له من الغسلات شيء .

واستويجه العلامة في المختلف طهارة الإناء بوقوعه في الكثير ^(٢) ، وظاهره عدم اعتبار التعفير فيه ، واستدل عليه بأنه حال وقوعه في الكثير لا يمكن القول بنجاسته حينئذ لزوال عين النجاسة، إذ التقدير ذلك . وهو ضعيف لأننا نمنع طهارة الإناء بدون التعفير، ولا بعد في بقاءه على النجاسة حال وقوعه في الكثير كما في جلد الميتة إذا وضع في ^(٣) كر من ماء، فإن ذلك الماء يكون طاهراً مع بقاء الجلد على النجاسة .

الثامن : ليس الخنزير كالكلب في الولوغ ، وقال الشيخ في الخلاف الحكم واحد لأنه يسمى كلباً ، ولأن سائر النجاسات يجب غسل الإناء منها ثلاثاً ^(٤) . وهما ضعيفان .

أما الأول : فلأننا لا نسلم أن الخنزير يسمى كلباً ، ولو سمي كان مجازاً ، واللفظ إنما ينصرف إلى الحقيقة .

وأما الثاني : فلمنع وجوب غسل الإناء من جميع النجاسات ثلاثاً ، ولو سلم لم يشترط التراب .

والأجود غسل الإناء من ولوغ الخنزير سبغاً ، لما رواه الشيخ في الصحيح ، عن علي ابن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألت عن خنزير يشرب من إناء كيف

(١) المعتبر (١ : ٤٦٠) .

(٢) المختلف (٦٤) .

(٣) في «م» ، «س» ، «ق» : فيه .

(٤) الخلاف (١ : ٥٢) .

ومن الخمر والجرذ ثلاثاً بالماء ، والسبع أفضل .

يصنع به ؟ قال : « يغسل سبع مرات »^(١) .

قال في الاعتبار : ونحن نحمله على الاستحباب^(٢) . وهو مشكل لانتفاء المعارض .

التاسع : لو نجس الإناء بولوغ الكلب والخنزير اكتفى في طهارته بغسله سبعاً بعد التعفير ولا يجب التسع ، وكذا يتداخل العدد ولو اختلفت أنواع النجاسة مطلقاً ، لصدق الامتثال كما قطع به الأصحاب ، ولا أعلم في ذلك خلافاً .

قوله : ومن الخمر والجرذ ثلاثاً بالماء والسبع أفضل .

الجرذ بضم الجيم وفتح الراء والذال المعجمة : كبير الفأرة بالهمزة ، وموضع الخلاف نجاستها المستندة إلى الموت .

وقد اختلف كلام الشيخ فيما يطهر به الإناء من الخمر وموت الجرذ فقال في النهاية والتهذيب : إنه يغسل من الخمر ثلاثاً^(٣) . وقال في الخلاف : يغسل الإناء من جميع النجاسات ثلاث مرات^(٤) . وقال في المبسوط والجمل : يغسل الإناء من الخمر سبعاً^(٥) . وقال في النهاية : يغسل لموت الفأرة سبعاً^(٦) .

أما الثلاث في الخمر ، فمستنده رواية عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الإناء يشرب فيه الخمر ، هل يجزيه أن يصب فيه الماء ؟ قال : « لا يجزيه حتى يدلكه

(١) الكافي (٣ : ٦٦/٦) ، التهذيب (١ : ٧٦٠/٢٦١) ، الوسائل (١ : ١٦٢) أبواب الأسارب (١) ح

(٢) .

(٣) الاعتبار (١ : ٤٦٠) .

(٤) النهاية : (٥٨٩ ، ٥٩٢) ، والتهذيب (١ : ٢٨٣) .

(٥) الخلاف (١ : ٥٠) .

(٦) المبسوط (١ : ١٥) ، والجمل والعقود (الرسائل العشر) : (١٧١) .

(٦) النهاية : (٥) .

ومن غير ذلك مرة واحدة ، والثلاث أحوط .

بيده ويفسله ثلاث مرات «^(١) .

وأما السبع فيه ، فمستنده رواية عمار أيضاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الإناء يشرب فيه النبيذ ، قال : « يغسل سبع مرات »^(٢) .

وأما السبع في الجرذ ، فمستنده رواية عمار أيضاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « اغسل الإناء الذي تصيب فيه الجرذ سبعاً »^(٣) ولم أقف على نص يقتضي اعتبار الثلاث فيه .

وهذه الروايات كلها ضعيفة لانفراد الفطحية بها . والمعتمد الاجتزاء بالمرة في الجميع ، وهو اختيار المصنف في المعتبر ، فإنه قال في آخر كلامه : ويقوى عندي الاقتصار في اعتبار العدد على الولوغ وفيما عداه على إزالة^(٤) النجاسة وغسل الإناء بعد ذلك مرة واحدة لحصول الغرض من الإزالة ، ولضعف ما ينفرد به عمار وأشباهه ، وإنما اعتبرنا في الخمر والفأرة الثلاث ملاحظة لاختيار الشيخ ، والتحقيق ما ذكرناه^(٥) .

قوله : ومن غير ذلك مرة واحدة ، والثلاث أحوط .

يندرج في قوله ومن غير ذلك : نجاسة البول وغيرها من سائر النجاسات ، والأصح الاكتفاء بالمرة المزالة للعين في الجميع والاقتصار في اعتبار التعدد على نجاسة الثوب خاصة بالبول ، كما بيناه فيما سبق^(٦) .

(١) الكافي (٦ : ٤٢٧/١) ، التهذيب (١ : ٢٨٣/٨٣٠) ، الوسائل (٢ : ١٠٧٤) أبواب النجاسات ب (٥١) ح (١) .

(٢) التهذيب (٩ : ١١٦/٥٠٢) ، الوسائل (١٧ : ٣٠٢) أبواب الاشربة المحرمة ب (٣٥) ح (٢) .

(٣) التهذيب (١ : ٢٨٤/٨٣٢) ، الوسائل (٢ : ١٠٧٦) أبواب النجاسات ب (٥٣) ح (١) .

(٤) في جميع النسخ الخطية ، والمصدر : ذلك ، وما أثبتناه من الحجري وهو الصواب .

(٥) المعتبر (١ : ٤٦٢) .

(٦) في ص (٣٣٨) .

وقال الشيخ في الخلاف : يغسل الإناء من جميع النجاسات سوى الولوغ ثلاث مرات^(١) . واحتج عليه بطريقة الاحتياط ، إذ مع الغسلات الثلاث يحصل الإجماع على طهارته ، وبما رواه عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام : في الإناء يكون قدراً ، قال : « يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء ويحرك ويفرغ »^(٢) .

والجواب : أن الاحتياط ليس بدليل شرعي ، والرواية ضعيفة السند بجماعة من الفطحية ، ومع ذلك فهي معارضة بما رواه عمار أيضاً ، عن الصادق عليه السلام : عن الاكتفاء بالمرة^(٣) . وهي أولى لأنها مطابقة لمقتضى البراءة الأصلية . والله تعالى أعلم بحقائق أحكامه .

*** والحمد لله رب العالمين ***

(١) الخلاف (١ : ٥٠) .

(٢) التهذيب (١ : ٨٣٢/٢٨٤) ، الوسائل (٢ : ١٠٧٦) أبواب النجاسات ب (٥٣) ح (١) .

(٣) تقدمت في ص (٣٢٨) .

فهرس

الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
الاستحاضة	
صفة دم الاستحاضة	٧
دم الحيض قد يكون بصفة دم الاستحاضة	٨
ماقلّ عن ثلاثة وما تجاوز العشرة فهو استحاضة	٩
حكم ما اجتمع مع الحمل من الدم	٩
حكم الحائض اذا تجاوز دمها العشرة	
- حكم المبتدئة	١٤
رجوع المبتدئة إلى التمييز	١٤
رجوع المبتدئة الى عادة نساؤها أو أقرانها عند فقد التمييز	١٥
تحيض المبتدئة بسبعة أيام عند اختلاف نساؤها	١٨
- حكم ذات العادة	٢١
- حكم المضطربة	٢٤
رجوع المضطربة إلى التمييز	٢٤
حكم ذاكرة العدد ناسية الوقت إذا فقدت التمييز	٢٥
حكم ذاكرة الوقت ناسية العدد إذا فقدت التمييز	٢٦
حكم ناسية الوقت والعدد إذا فقدت التمييز	٢٨

الموضوع	الصفحة
أحكام المستحاضة	
- أقسام الاستحاضة وأحكامها	٢٩
الاستحاضة القليلة	٢٩
الاستحاضة المتوسطة	٣١
الاستحاضة الكثيرة	٣٤
أحكام المستحاضة	٣٧
عدم صحة صلاة المستحاضة لوأخلت بما عليها	٣٨
حكم صوم المستحاضة لوأخلت بالأغسال	٣٨
بعض أحكام المستحاضة	٤٠
النفاس	
- بيان النفاس	٤٢
أقل النفاس	٤٤
حكم من ولدت ولم تر دمًا	٤٤
حكم من ترى الدم قبل الولادة	٤٤
أكثر النفاس	٤٥
حكم الحامل باثنتين	٤٩
حكم من لم تر الدم إلا في العاشر	٥٠
أحكام النفساء	٥٠
غسل النفساء	٥١
أحكام الأموات	
- الاحتضار	٥٢
توجيه المحتضر إلى القبلة	٥٢
كيفية التوجيه إلى القبلة	٥٣
عدم سقوط التوجيه بالموت	٥٤
التوجيه فرض كفاية	٥٤
استحباب تلقين المحتضر	٥٥

الموضوع	الصفحة
استحباب نقل المحتضر الى مصلاه	٥٦
استحباب الإسراج عند الميت ليلاً	٥٧
استحباب تغميض عيني المحتضر وطبق فيه	٥٧
استحباب مد يدي المحتضر	٥٨
كراهة طرح حديدة على بطن الميت	٥٨
كراهة حضور الجنب والحائض عند المحتضر	٥٩
- التفسيل	٥٩
أولاهم بميراثه أولاهم بتفسيله	٥٩
الزوج أولى بالمرأة	٦٠
الكافر يغسل المسلم إذا لم يكن مسلم	٦٤
يغسل الرجل عارمه فقط	٦٥
يغسل الرجل من لها دون ثلاث سنين	٦٧
جواز تفسيل المسلم	٦٩
عدم تفسيل الشهيد	٦٩
كفاية اغتسال من يجب عليه القتل	٧١
حكم أبعاد الميت	٧٢
حكم السقط	٧٥
عدم تفسيل الأجنبية الرجل	٧٧
غسل الميت	
- كيفية غسل الميت	٧٨
إزالة النجاسة عن بدنه	٧٨
تفسيله بماء السدر	٧٩
مقدار السدر	٨٢
تفسيله بماء الكافور	٨٢
تفسيله بماء القراح	٨٢
استحباب توضئة الميت	٨٣

الصفحة	الموضوع
٨٤	التفصيل بالقراح عند عدم الصدر أو الكافور
٨٥	تيميم الميت إذا كان جلده يتناثر بالغسل - سنن الغسل
٨٦	تغسيه على ساحة مستقبل القبلة
٨٧	تغسيه تحت الظلال
٨٧	إرسال الماء في حفيرة
٨٨	فتق قيصره ونزعه
٨٨	ستر عورته
٨٩	تليين أصابعه
٨٩	غسل رأسه برغوة الصدر
٩٠	غسل يدي الميت
٩٠	البدأة بالأيمن والتلثيث ومسح بطنه - مكروهات الغسل
٩١	جعل الغاسل الميت بين رجله
٩١	إقعاده وقص أظفاره وترجيل شعره
٩١	كراهة تغسيل المخالف
	التكفين
	- واجبات التكفين
٩٢	التكفين بثلاث قطع
٩٥	كفاية قطعة عند الضرورة
٩٥	حرمة التكفين بالحرير
٩٦	وجوب مسح مساجده بالكافور
٩٨	مقدار الكافور المندوب
	- سنن التكفين
٩٩	اغتسال الغاسل قبل التكفين
٩٩	إضافة حبرة للرجل

الموضوع	الصفحة
إضافة خرقة للرجل	١٠١
تعميم الرجل	١٠٢
إضافة لفافة للمرأة ونمطاً	١٠٤
إضافة قناع للمرأة	١٠٥
كون الكفن من القطن	١٠٥
نثر الذريرة على الكفن	١٠٦
كتابة الشهادتين على الكفن	١٠٧
خياطة الكفن بخيوطه وعدم بله بالريق	١٠٨
جعل جريدتين في الكفن	١٠٨
سحق الكافور باليد	١١٢
جعل مايفضل من الكافور على الصدر	١١٢
طوي جانب اللفافة	١١٣
- مكروهات التكفين	
التكفين بالكتان	١١٣
عمل أكمام للكفن والكتابة عليه بالسواد	١١٤
جعل الكافور في مسامع الميت	١١٤
- بعض مسائل التكفين	
حكم النجاسة الخارجة من الميت	١١٦
كفن المرأة على الزوج	١١٧
كفن الرجل من التركة	١١٩
حكم مايسقط من الميت	١٢١
الدفن	
- التشيع	
استحباب المشي خلف الجنازة	١٢٢
كرهه الجلوس للمشيع	١٢٤
استحباب تربيع الجنازة	١٢٥

الصفحة	الموضوع
١٢٨	استحباب إعلام المؤمنين بموت المؤمن
١٢٩	استحباب وضع الجنازة إذا وصل القبر
١٣٠	كيفية إرسال الميت في القبر
١٣١	استحباب تحفي النازل في القبر
١٣١	كراهة تولي الأقارب دفن الميت
١٣٢	استحباب الدعاء عند انزال الميت القبر
	فروض الدفن
١٣٣	الموارة في الأرض
١٣٤	كيفية دفن راكب البحر
١٣٦	اضجاع الميت على الجانب الأيمن مستقبل القبلة
١٣٦	الاستدبار بغير المسلمة الحاملة من مسلم
	- سنن الدفن
١٣٧	حفر القبر قدر قامة
١٣٨	عمل اللحد مما يلي القبلة
١٣٨	حل عقد الأكفان
١٣٩	جعل شيء من تربة الحسين مع الميت
١٤٠	تلقين الميت
١٤١	شرح اللبن
١٤٢	الخروج من قبل رجلي القبر
١٤٢	إهالة التراب بظهور الأكف
١٤٣	رفع القبر مقدار أربع أصابع
١٤٤	صب الماء على القبر
١٤٥	وضع اليد على القبر والترحم على الميت
١٤٥	تلقين الولي الميت بعد انصراف الناس
١٤٦	التعزية
	مكروهات الدفن

الموضوع	الصفحة
فرش القبر بالساج	١٤٧
إهالة ذي الرحم على رحمه	١٤٨
تجصيص القبور	١٤٩
تجديد القبور	١٥٠
دفن ميتين في قبر واحد	١٥١
نقل الميت إلى بلد آخر	١٥٢
الاستناد إلى القبر والمشي عليه	١٥٢
- لواحق	
حرمة نبش القبور	١٥٣
حرمة نقل الموتي بعد الدفن	١٥٤
حرمة شق الثوب	١٥٥
- حكم الشهيد	١٥٥
- تقطيع الحمل وإخراجه إذا مات	١٥٧
شق بطن الحامل وإخراج الحمل إذا ماتت	١٥٨
الأغسال المسنونة	
- أغسال الوقت	
غسل الجمعة	١٥٩
وقت غسل الجمعة	١٦١
جواز تعجيله يوم الخميس	١٦٢
جواز قضائه يوم السبت	١٦٣
أغسال شهر رمضان	١٦٤
غسل العيدين وعرفة	١٦٦
- أغسال شهر رجب وشعبان	١٦٧
غسل يوم الغدير	١٦٧
غسل يوم المباهلة	١٦٨
أغسال الفعل	

الموضوع	الصفحة
غسل الإحرام	١٦٨
غسل الزيارة	١٦٩
غسل تارك صلاة الكسوف	١٦٩
غسل التوبة	١٧١
- أغسال المكان	
غسل دخول الحرم والمسجد والكعبة	١٧١
غسل دخول المدينة ومسجدها	١٧١
- مسائل	
محل الغسل	١٧٢
تداخل الأغسال	١٧٣
حكم غسل السعي لرؤية المصلوب	١٧٣
حكم غسل المولود	١٧٤
التيمم	
معنى التيمم	١٧٥
- ما يصح معه التيمم	
الأول: عدم الماء	١٧٧
وجوب الطلب عند عدم الماء ومقداره	١٧٨
عدم الاعتداد بالطلب قبل الوقت	١٨٣
حكم من أدخل بالطلب	١٨٣
وجود الماء الغير الكافي كعدمه	١٨٦
الثاني: عدم الوصلة إليه	١٨٨
الثالث: الخوف	١٩٠
الخوف من اللص والسبع أو ضياع المال	١٩٠
خوف المرض والشين	١٩١
عدم تسويغ المرض اليسير	١٩٢
حكم من اجتنب نفسه مع عدم الماء	١٩٣

الموضوع	الصفحة
خوف العطش	١٩٥
- ما يميز التيمم به	
ما يقع عليه اسم الأرض	١٩٦٠
حكم التيمم بالحجر	١٩٩
حكم التيمم بالمعادن والرماد	٢٠٠
حكم التيمم بالنبات المنسحق	٢٠١
حكم التيمم بأرض النورة والحص	٢٠١
حكم التيمم بالحرف	٢٠٢
حكم التيمم بتراب القبر والمستعمل والمغصوب	٢٠٣
حرمة التيمم بالنجس والطين مع وجود التراب	٢٠٤
كراهة التيمم بالسبخة والرمل	٢٠٥
استحباب التيمم من ربا الأرض	٢٠٦
التيمم من غبار الثوب أو لبد السرج أو عرف الدابة	٢٠٦
التيمم بالوحد	٢٠٧
- كيفية التيمم	
وقت التيمم	٢٠٨
- واجبات التيمم	
الأول: النية	٢١٥
عدم اعتبار نية البدلية عن الوضوء أو الغسل	٢١٥
محل النية	٢١٦
الثاني: استدامة النية	٢١٧
الثالث: وضع اليدين على الأرض	٢١٧
عدم اشتراط علوق التراب باليد	٢١٨
الرابع: مسح الجبهة	٢١٩
الخامس: مسح ظاهر الكفين	٢٢٢
تنبيهات	٢٢٦

الصفحة	الموضوع
٢٢٦	السادس: الترتيب
٢٢٧	اعتبار الموالاة
٢٢٩	عدد الضربات في التيمم
٢٣٤	حكم من قطعت كفاه
٢٣٥	وجوب استيعاب مواضع المسح
٢٣٥	استحباب نفخ اليدين
٢٣٦	حكم من تيمم وعلى جسده نجاسة - أحكام التيمم
٢٣٧	إجزاء الصلاة بالتيمم
٢٤١	من أخل بالطلب يعيد الصلاة
٢٤٢	سقوط الصلاة مع عدم التمكن من التيمم
٢٤٤	حكم من تيمم ثم وجد الماء
٢٤٩	استباحة التيمم ما يستبيحه المتطهر
٢٥٠	حكم اجتماع الميت والجنب والمحدث مع كفاية الماء لأحدهم
٢٥٢	حكم التيمم بدل الغسل إذا أحدث
٢٥٤	انتقاض التيمم بالتمكن من الماء
٢٥٥	عدم انتقاض التيمم بخروج الوقت
٢٥٦	تيمم من تمرض عضو منه ولم يمكن مسحه
٢٥٦	جواز التيمم لصلاة الجنازة
	النجاسات
	- أنواع النجاسات
٢٥٨	- البول والغائط
٢٥٩	حكم رجيع الطير
٢٦١	حكم رجيع الخشاف
٢٦٣	حكم بول الرضيع
٢٦٣	حكم رجيع ما لا نفس له

الموضوع	الصفحة
حكم ذرق الدجاج الجلال	٢٦٤
- المني	٢٦٥
حكم مني مالا نفس له	٢٦٧
- الميتة	٢٦٧
ميتة غير الآدمي	٢٦٨
ميتة الآدمي	٢٧٠
نجاسة ما قطع من الميتة	٢٧١
طهارة مالا تحله الحياة من الميتة	٢٧٢
حكم لبن الميتة	٢٧٤
طهارة فأرة المسك	٢٧٥
حكم مالا تحله الحياة من نجس العين	٢٧٥
غسل مس الميت	
وجوب الغسل بمس الميت	٢٧٧
عدم وجوب الغسل بمس الميت وهو حار	٢٧٨
حكم مس العضو الذي كمل غسله	٢٧٩
وجوب الغسل بمس قطعة فيها عظم	٢٧٩
عدم وجوب الغسل بمس العظم	٢٨٠
الدم	٢٨١
طهارة القيح والقيء	٢٨٣
طهارة المسك	٢٨٤
حكم الدم المشتبه	٢٨٤
طهارة دم مالا نفس له	٢٨٤
- الكلب والخنزير	٢٨٥
حكم المتولد من كلب وغيره	٢٨٦
حكم الثعلب والأرنب والفأرة والوزغة	٢٨٦
- المسكر	٢٨٩

الصفحة	الموضوع
٢٨٩	حكم الخمر
٢٩٠	أدلة نجاسة الخمر
٢٩١	أدلة طهارة الخمر
٢٩٢	حكم العصير العنبي
٢٩٣	- الفقاع
٢٩٤	- الكافر
٢٩٦	حجة القائلين بالنجاسة
٢٩٧	حجة القائلين بالطهارة
٢٩٨	حكم ولد الكافر
٢٩٩	حكم عرق الجنب من حرام
٣٠٠	حكم عرق الإبل الجلالة
٣٠١	كراهة بول البغال والحمير والدواب
	- أحكام النجاسات
٢٠٣	وجوب إزالة النجاسة للصلاة والطواف
٣٠٥	وجوب إزالة النجاسة لدخول المساجد
٣٠٦	وجوب إزالة النجاسة عن المساجد
٣٠٧	إقتضاء الأمر بالشيء النهي عن الضد وعدمه
٣٠٨	العفو عن دم القروح والجروح
٣١١	العفو عما دون الدرهم من الدم
٣١٤	معنى الدرهم البغلي
٣١٥	عدم العفو عن الدماء الثلاثة
٣١٨	حكم الدم المتفرق الذي يبلغ مجموعه الدرهم
٣٢٠	حكم ما لا تتم الصلاة فيه النجس
٣٢٣	حكم استصحاب النجاسة في الصلاة
٣٢٣	حكم من جبر عظمه بعظم نجس
٣٢٤	حكم من أدخل دماً تحت جلده

الصفحة	الموضوع
٣٢٥	وجوب عصر الثياب من النجاسات
٣٢٨	وجوب ذلك الصلب في تطهيره
٣٢٩	حكم ما يعسر عصره
٣٣١	حكم الصابون وأمثاله إذا تنجس
٣٣٢	لا يجب عصر الثوب من بول الرضيع
٣٣٤	وجوب غسل الثوب مع اشتباه محل النجاسة
٣٣٦	عدد الغسلات
٣٣٨	كفاية المرة المزالة مطلقاً
٣٤١	استحباب رش الثوب بملاقاة الكلب والخنزير يابساً
٣٤٢	بعض ما يستحب نضح الثوب منه
٣٤٣	استحباب مسح البدن بملاقاة النجاسة يابساً
٣٤٤	حكم من أخل بإزالة النجاسة وصلّى
٣٥١	حكم من رأى النجاسة وهو يصلي
٣٥٥	الريبة للصبي تغسل ثوبها مرة باليوم
٣٥٦	حكم الصلاة في الثوب المشتبه بالنجس
٣٥٩	حكم من ليس له ثوب طاهر
٣٦٢	طهارة الأرض وغيرها بالجفاف بالشمس
٣٦٦	الجفاف بغير الشمس لا يطهر
٣٦٧	اعتبار زوال الجرم في الطهارة بالشمس
٣٦٧	طهارة ما أحالته النار
٣٦٩	مطهرية الاستحالة
٣٦٩	حكم المعجن النجس
٣٧٢	طهارة النعل بالتراب
٣٧٥	حكم ماء الغيث الواقع على النجاسة
٣٧٧	حكم الغسالة
٣٧٧	كيفية تطهير الأرض

الأواني والجلود

٣٧٩	حرمة الأكل في آنية الذهب والفضة
٣٨٠	حرمة اقتناء أواني الذهب والفضة
٣٨١	عدم بطلان الطهارة من آنية الذهب والفضة
٣٨١	عدم حرمة غير الأواني كالميل
٣٨٢	حكم زخرفة السقوف
٣٨٢	كراهة المفضض من الأواني
٣٨٤	حكم أواني المشركين
٣٨٥	- حكم الجلود
٣٨٧	حكم الجلد المطروح
٣٨٨	استحباب دبق جلد مالا يؤكل لحمه
٣٨٨	حكم أواني الخمر المقيرة
٣٨٩	كراهة أواني الخمر الخشبية وأمثالها
٣٩٠	حكم الإناء الذي ولغ فيه الكلب
٣٩٤	حكم الإناء الذي ولغ فيه الخنزير
٣٩٧	عدد الفسلات

تقوم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث بتحقيق جملة من الكتب التراثية القيّمة التي تهّم العلماء وطلّاب العلم والتي تبيّن الوجه المشرق لتراثنا العلمي الضخم ومنها:

كتب الحديث

- الإرشاد الشيخ المفيد
- قرب الإسناد الحميري
- استقصاء الاعتبار الشيخ العاملي
- عدة رسائل الشيخ المفيد
- مصباح الزائر السيد ابن طاووس
- معالم الزلّفي السيد هاشم البحراني

كتب الفقه

- تذكرة الفقهاء العلامة الحلّي
- مستند الشيعة المحقّق النراقي
- مدارك الأحكام السيد العاملي
- ذكرى الشيعة الشهيد الأول
- غُنية النزوع السيد ابن زهرة
- نكت النهاية المحقّق الحلّي

- منتهى المطلب العلامة الحلبي
- حاشية المدارك الوحيد البهبهاني

كتب الرجال

- نقد الرجال التفريشي

كتب التفسير

- التبيان الشيخ الطوسي
- مجمع البيان الشيخ الطبرسي

من أعمال مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث

كتب صدرت محققة

- مستدرك الوسائل (صدر منه ١٨ جزء أ) الشيخ النوري
- جامع المقاصد (صدر منه ٤ أجزاء) المحقق الكركي
- نهاية الأحكام (صدر في جزئين) العلامة الحلي
- اختيار معرفة الناقلين (رجال الكشي - صدر في جزئين) الشيخ الطوسي
- تفسير الحبري الحبري
- تعليقات على الصحيفة السجادية الفيض الكاشاني
- تسهيل السبيل الفيض الكاشاني
- قاعدة لا ضرر ولا ضرار شيخ الشريعة الأصفهاني
- بداية الهداية (صدر في جزئين) الحرّ العاملي
- نهاية الدراية (صدر منه جزءان) الشيخ الأصفهاني
- غدة الأصول الشيخ الطوسي
- معارج الأصول المحقق الحلي
- كفاية الأصول الآخوند الخراساني
- كشف الأستار عن وجه الكتب والأسفار السيد الخونساري
- تقارير الميرزا الشيرازي في الأصول الروزدري
- وسائل الشيعة الحرّ العاملي

سلسلة مصادر «بجار الأنوار»

قامت مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث بتحقيق جملة من المصادر التي اعتمدها العلامة المجلسي في تصنيف كتابه «بجار الأنوار» وقد صدر منها:

- الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام
- مسكن الفوائد الشهيد الثاني
- أعلام الدين الديلمي
- الإمامة والتبصرة ابن بابويه القمي
- الأمان من أخطار الأسفار والأزمان السيد ابن طاووس
- فتح الأبواب السيد ابن طاووس
- قضاء حقوق المؤمنين الصوري
- مسائل علي بن جعفر
- الحديقة الهلالية الشيخ البهائي
- تاريخ أهل البيت عليهم السلام



